

حرفات لطالبة بتصويب وإصلاح ما طلب منكم

١- د. عبد الرحمن بن عبد الله

٢- د. حذيفة بن عتيق

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

محافظة اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٨٤٦

الشيخ محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

في

اللغة العربية

بإعداد الطالبة

مكتبة جعفر شاه

إشراف

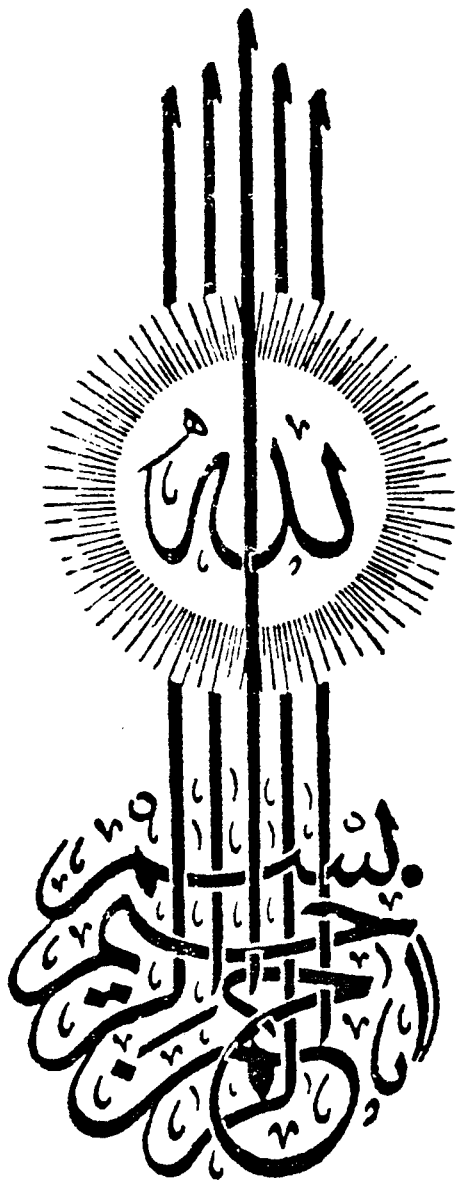
الإستاذ الدكتور / محسن سالم الحميري

العام الجامعي

١٤٠٨ / ١٤٠٩ هـ

١٩٨٨ / ١٩٨٩ م





بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : الشيخ عزيمة وجهوده النحوية .
الدرجة : ماجستير .
الطالبة : مكية جعفر شاه .

ملخص الرسالة

تناولت هذه الرسالة جهود الشيخ عزيمة اللغوية في إطار "المجالات" التي أسهمت فيها هذه الجهود عوضا عن العلوم التي امتدت اليها ومن هنا وقع هذا البحث في تمهيد ، وأبواب ثلاثة ، وخاتمة .

أما التمهيد : فقد تناول أمور ثلاثة هي :

البحث الأول : حياة الشيخ .

البحث الثاني : ثقافته .

البحث الثالث : آثاره العلمية .

أما الباب الأول : فقد درست فيه جهود الشيخ في الفهرسة ، وقسمته الى فصلين ، عرضت في أولهما للفهارس المطبوعة وفي الثاني للفهارس المخطوطة .

وأما الباب الثاني : فقد حللت فيه جهود الشيخ في التحقيق ووقع بدوره في فصلين أيضا ، تناول أولهما تحقيق كتاب المقتضب للبرد ، والثاني : تحقيق كتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأبنباري .

وأما الباب الثالث : فقد تناولت فيه جهود الشيخ في التأليف وضم ثلاثة فصول اختصر أولهما بمقالات الشيخ وثانيها بكتبه غير "دراسات لاسلوب القرآن الكريم" وثالثها بكتاب "دراسات لاسلوب القرآن الكريم" . وفي الخاتمة عرضت لأهم ما توصل إليه البحث من نتائج .

عميد كلية اللغة العربية

المشرف

الطالبة

د / محمد بن مريسي الحارثي

د / محسن سالم العميري

مكية جعفر شاه



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على خير خلق الله ، سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه ومن والاه .
وبعد :

١ - موضوع البحث وأسباب اختياره :

شاء الله سبحانه وتعالى أن أتناول في هذا البحث رجلا من خيرة علماء العربية
" الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة وجهوده اللغوية " ، والشيخ عزيمة
من أعلام العلماء المعاصرين الذين أتيح لهم حظ من النجاح كبير .
وقد بدأت شهرته بين الباحثين في مجال اللغة منذ حقق كتاب المبرد
العظيم " المقتضب " وكان إصدار هذه النشرة تعريفا جيدا بالشيخ
باعتباره متخصصا في مسائل النحو والصرف ، متصلا اتصالا وثيقا بمصادره
الأولى ، وفي طليعتها أعمال المبرد وسيبويه ، وما لبث الشيخ أن أصدر
عقب ذلك فهارسه للكتاب ، فأكدت عمق إلمامه به وحسن فهمه له
ثم بدأ الشيخ في إصدار كتابه الكبير : " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " فهاج
بين أهل العلم ذكره ، وانتشر أمره ، وحلت به من بركة
القرآن ما شاء الله له أن يحل ، حتى توج عمله بجائزة الملك فيصل
العالمية في الدراسات الإسلامية .

ومن الخير أن تكون جهود الشيخ موضع بحث وتحليل وتقويم
لا لحصوله على جائزة كبرى ، فان الجوائز مهما عظمت تصيب وتخطئ ،
ولكن لأن جهودا مثل جهود الشيخ جديرة بأن تبحث لذاتها ، بغية
تحديد مسارها ، وإدراك مقوماتها ، وفهم جوانبها ، والتعرف إلى
خصائصها . إذ هي - في نهاية الأمر - نتاج رحلة علمية جادة منذ
مراحل الطلب الباكرة ، رحلة تشجع الباحث على الاستمرار في العمل
العلمي مهما كانت قدراته متواضعة . إذ يمثل فيها ما يمثل في مثيلاتها
من البداوة المحدودة القيمة التي تنمو بالمتابعة والدأب والاحساح ،

والفطنة لعناصر القوة ودعمها ، والبصر بمواضع التمييز وتأكيدها . ولو أن إنساناً قرأ بحث الشيخ الأول الذي حصل به على " العالمية من درجة أستاذ " - وهي المعادلة للدكتوراه - لا أدرك أن فني هذا البحث عناصر تتألق . وهذه العناصر المتألقة هي ما يتصل بالفهرسة فقد أتيح لها أن تضيف لمحات جديدة وجادة معاً . وكانت معرفة الشيخ بهذا العنصر من عناصر قوته وحرصه على دعمه وتأكيده وراء ما حققه الشيخ في حياته كلها من نجاح ، بما في ذلك عمله الكبير : " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " .

ومن الحق القول بأن بعض المقالات قد نشرت عن الشيخ في حياته وبعد مماته منها : ما كتبها زميله ورفيق عمره : الأستاذ الشيخ أحمد كحيل^(١) ، وما كتبها غيره ، مثل : الأستاذ محمود محمد شاكر^(٢) ، والدكتور عبد الله التركي^(٣) ، والأستاذ محمود عبد الرازق عقباوى^(٤) ، والدكتور عز الدين علي السيد^(٥) .

٢- الصعوبات التي واجهت البحث :

قد يظن بعض الناس - وبعض الظن إثم - أن دراسة الشخصيات المعاصرة أمر يسير لا صعوبة فيه ، لأن مصادر تعرفهم متوافرة بين أيدينا ، سواء من الأحياء الذين عايشوهم وعرفوهم ووقفوا على أفكارهم ، وخبروا ميولهم واتجاهاتهم ، أو من الوثائق

(١) انظر كلمة : " المرحوم عزيمة " المنشورة في العددين الثالث عشر والرابع عشر من

مجلة اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

(٢) انظر تقديم كتاب : " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " المنشور في صدر الجزء الأول من القسم الأول .

(٣) انظر كلماته في تقديم أقسام الكتاب السابق الإشارة إليه . وهي منشورة في الأجزاء الأولى من كل قسم .

(٤) انظر كلمته : " امام النحو والصرف " المنشورة بمجلة الأزهر ، الجزء السادس ، السنة السادسة والخمسون .

(٥) انظر مقالتيه عن كتاب الشيخ : " دراسات لأساليب القرآن " المنشورة بمجلة التضامن الإسلامي ، السنة الثامنة والثلاثون ، الجزء الثالث ص ٧٢ - ٨٣ ، والجزء الخامس

التي تحدد بدقة تامة مراحلهم وخطواتهم ، ولكن معايشتي هذا الموضوع طوال هذه الأعوام كشفت لي أن من الصعاب التي تكتنف البحث في المعاصرين ما يفوق - أحيانا - الصعاب التي تصحب دراسة القدماء ، وأن هذه الصعاب - في موضوعنا هذا - متنوعة فمنها ما كان مصدره محاولة التعرف على ظروف نشأة الشيخ الأولى وملايسات هذه النشأة ، ومنها ما كان مرده الى محاولة فهم نسيج علاقاته الاجتماعية وأثر فقدان السمع عليها ، ومنها ما كان سببه محاولة ادراك بعض خفايا تتصل بطبيعة " المساعدة " التي كان يتلقاها أثناء صياغة أعماله العلمية . لقد واجهت هذه المحاولات بشيء أقرب الى الرفض ممن لديهم القدرة على كشف الحقائق وبيان الغامض منها ، وكان مجرد الاقتراب من هذه الموضوعات من المحظورات التي لا يليق البحث فيها .

بل إن هيئة علمية كبرى ، كهيئة جائزة الملك فيصل العالمية رفضت باصرار أن تمدني بصورة من التقارير العلمية التي كتبت عن كتاب الشيخ الذي حظي بالجائزة .

بيد أن هذه الصعاب لم تدفعني الى اليأس ، بل كافحت باصرار ودأب للحصول على ما يتطلبه البحث من معلومات ، واستكمال ما يتطلبه من بيانات ، وجمع ما يفيد من كتابات ، وقمت في هذا المجال بعدد من الرحلات داخل المملكة وخارجها ، الى الرياض والقاهرة وحلوان . وفي الرياض حاولت الحصول على ما نشر للشيخ وعنه في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية وغيرها . وقد حققت في ذلك قدرا من النجاح ، اذ أمكنني بالفعل الحصول على ما نشر للشيخ ، أما ما كتب عنه - سوى مقالة الشيخ كحيل - فلم أتمكن من الحصول عليه . (١)

(١) أخص بالذكر التقارير المودعة في أمانة جائزة الملك فيصل العالمية .

وأما في القاهرة وحلوان فقد جمعت ما أمكن الوصول اليه من أعمال للشيخ ، ومعلومات عنه ، ووثائق تتصل به ، وكان ذلك من خلال ثلاث رحلات متتابعة ، قمت بها على نفقتي الخاصة ، وتحريت في كل منها القيام بعدد من الزيارات لمن اتصلوا بالشيخ أو تعرفوا اليه أو عملوا معه ، وكذلك زيارات الهيئات التي اتصل بها الشيخ أو عمل فيها ، وقد ضمت في مجموعها المكتبات العامة ، كمكتبات دار الكتب المصرية ، وكلية اللغة العربية بالازهر ، وإدارة الازهر ، وجامعة القاهرة ، ومركز الرسائل الجامعية في جامعة عين شمس ، والمجمع اللغوي ، وغيرها .

وقد حققت هذه الزيارات فوائد جلي ، فقد حصلت على نسخ من كافة أعمال الشيخ العلمية المطبوعة وصورة من عدد كبير من أعماله المخطوطة ، كما وفقت في الحصول على صور من الوثائق التي تتصل بحياته الاجتماعية والوظيفية . ويشهد الله مدى العناء الذي تحملته في سبيل هذا كله ، وما بذل فيه من وقت وطاقة ومال ، وأحتسبها جميعا عند الله ، فعنده خير الجزاء .

٣ - خطة البحث :

قد كان من الطبيعي أن ترتب المادة العلمية التي تركها الشيخ في نطاق علوم التحليل اللغوي ، بدءاً من الأصوات وانتهاءً بالتركيب ، بمعنى أن تعقد مباحث مستقلة - في صورة أبواب أو فصول - لجهود في مجالات : الأصوات ، والبنية ، والدلالة والتركيب . ولكن من خلال معايشة نتاج الشيخ لفترة طويلة ، وتأمله بدقة كبيرة تبين لي وللاستاذ المشرف أن في اتباع مثل هذا الترتيب محاذير شتى في طبيعتها أمران :

الأول : تمزيق النتاج العلمي للشيخ نفسه ، لأن هذا التصايج - بطبيعته - متشابه المستويات بصورة يصبح معها وضع كسل مستوى منها بمعزل عن الآخر مشوهاً لخصائصه ، مزيفاً لسماته .

والثاني : تغيير الجهد العلمى الذى يمثل هذا النتاج ، فان أهم ما فيه ليس " الآراء الخاصة " ، لأن هذه الآراء محدودة فيه الى حد الندرة ، وانما أهم ما يمثل هذا النتاج هو الاتصال المباشر بالتراث ، وتفهمه ، وتوظيف هذا الاتصال فى صنع فهارس محددة تيسره وتذلل صعابه ، وصياغة أعمال علمية تقوم - فى جوهرها - على هذه الفهارس وتستند اليها .

ولهذا كله آثرت أن يتم تناول جهود الشيخ اللغوية فى اطار " المجالات " التى أسهمت فيها هذه الجهود ، عوضا عن العلوم التى امتدت اليها ، ومن هنا وقع هذا البحث فى تمهيد ، وأبواب ثلاثة ، وخاتمة :

أما التمهيد : فقد خصصته لتناول أمور ثلاثة ، هى :

- ١ - حياة الشيخ .
- ٢ - ثقافته .
- ٣ - آثاره العلمية .

وأما الباب الأول : فقد درست فيه جهود الشيخ فى الفهرسة ، وقد قسمته الى فصلين ، عرضت فى أولهما للفهارس المطبوعة ، وفى الثانى للفهارس المخطوطة .

وأما الباب الثانى : فقد حللت فيه جهود الشيخ فى التحقيق ووقع بدوره فى فصلين أيضا ، تناول أولهما تحقيق كتاب المقتضب للمبرد ، والثانى تحقيق كتاب المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى .

وأما الباب الثالث : فقد تناول جهود الشيخ فى التأليف ، وضم ثلاثة فصول ، اختص أولها بمقالات الشيخ ، وثانيهما بكتبه غير " دراسات لاسلوب القرآن الكريم " وثالثها بكتابات

« دراسات لأسلوب القرآن الكريم » وكان وضع هذا الكتاب في فصل مستقل آخذاً
بعدد من الاعتبارات التي لم يكن بد من مراعاتها وقد بينتها في
موضعها .

وفي الخاتمة : عرضت لأهم ما توصل إليه البحث من نتائج .

x

x

x

وبعد ، فإن هذا البحث وما حوته مدينان بالشكر خالفاً والثناء صادقاً لكل
من أسهم في تذليل صعابه ، وتيسير شعابه ، وفي طليعة هؤلاء : الأستاذان
الشيخ / أحمد كحيل ، زميل الشيخ الأثير ورفيق عمره الكبير . وأسرة الشيخ
عزيمة : زوجته ، وأولاده ، وزملاء الشيخ وتلاميذه ، وعلى رأسهم الدكتور / محمد
أبو موسى رئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية بالأزهر، والمسؤولين في مكتبة
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ومكتبة الأمير منصور ، وكلية اللغة العربية
في الأزهر ، وإدارته العامة ، والمجمع اللغوي بالقاهرة ، والمكتبات العامة بها
وأخيراً المسؤولين في جامعة أم القرى ، وفي كلية اللغة العربية بخاصة .
وليس من نافلة القول أن أقرر أن هذا البحث ما كان ليصل إلى غايته إلا بفضل
الله سبحانه وتعالى ، ثم بفضل ما حباني به من توفيق حين اختار لي الأستاذين:
الدكتور : «علي أبو المكارم» ، والدكتور : «محسن العميرى» ، للإشراف على هذا البحث
فقد منحاني من رحابة الصدر ، وطول الصبر ، وسعة الفكر ، ما سدد خطاي وثبت
قواي ، جزاهما الله عني ، وعن العلم خير الجزاء .
والحمد لله أولاً وآخيراً .

مكية جعفر شاه

التهيد

- ١- حياة الشيخ
- ٢- ثقافته
- ٣- آشاره العلميه

أولا : حياة الشيخ

١ - اسمه ونسبه :

هو محمد بن عبد الخالق بن علي عزيمة ، ولا يعرف أحد من لقيته من أسرة الشيخ أو أصدقائه أكثر من ذلك عن نسبه ، وكذلك لا يوجد في الوثائق الرسمية ما يضيف الي ذلك شيئا لأن "عزيمة" هو لقب الأسرة ، ومعنى هذا أن من المعاصرين ممن لا نستطيع أن نترقى في سلسلة نسبه الى أكثر من اسم جده الأول ، هل يدل ذلك على عدم وجود شخصية بارزة في سلسلة النسب تستحق الذكر ونقل المآثور عنها من جيل الى جيل ؟ أو يدل على انصراف عن العناية بالسلف تحت وطأة معاناة الحياة ؟ رحم الله الأسلاف فان بالوسع الترقى في سلسلة نسب بعضهم من جد الى جد ، لعود من الأجداد كبير .

٢ - مولده ونشأته :

ولد الشيخ بقرية (خباطة) - بفتح الخاء المعجمة وتشديد الباء الموحدة وفتح الطاء المهملة - وهي قرية صغيرة من قرى محافظة كفر الشيخ حاليا - وكانت اذ ذاك (حين ولد) من أعمال مديرية الغربية ، كما كانت تخلو تماما من المدارس والمنشآت الحكومية المختلفة وكذلك الأهلية أيضا .

وتاريخ ميلاد الشيخ رسميا (١٥ / ١ / ١٩١٠م) - الخامس عشر من يناير عام الف وتسعمائة وعشرة للميلاد - ولكن ينبغي أن نضع في الاعتبار أنه قد جرت العادة في الريف المصري الا يسجل المولود فور ولادته بل ينتظر مدة قد تقصر أو تطول حسب الظروف الخاصة بكل حالة . ووفقا لذلك فان ثمة فترة زمنية تفصل بين مولد الشيخ الحقيقي وتاريخ ولادته الرسمي ، وهي فترة بالرغم من القطع بها فإنه يتعذر لدينا تحديدها .

نشأ الشيخ في أسرة ريفية شأنها شأن كثير من الأسر في الريف المصري . فكان أبوه مزارعا مستورا الحال يملك قطعة أرض يزرعها ، وسكنا

يقيم فيه هو وأبناؤه الثلاثة ، وأكبرهم الشيخ نفسه ، يليه اثنان ، ذكر
وأثنى ، وكان الرجل يحفظ بعض قصار السور من القرآن الكريم ، وقد
حرص على أن يصل ابنه الأكبر (محمدا) بالعلم ، فأرسله الى (كتاب)
بقرية مجاورة ، هي قرية (الشين) ، فحفظ القرآن ، وتعلم القراءة
والكتابة وبهادى الحساب ، وبذلك أهله للالتحاق بالمعهد الدينى
بطنطا وهو فى الثانية عشرة من عمره عام ١٩٢٢م .

كانت الدراسة فى المعهد آنذاك تسع سنوات ، أربع منها للمرحلة
الابتدائية وخمس للمرحلة الثانوية ، بيد أن الشيخ - لذكائه ودأبه -
استطاع أن يقطع المرحلة الابتدائية فى ثلاث سنوات ، فاختصر منها سنة
كاملة ، وبذلك حصل على شهادته الابتدائية فى عام ١٩٢٥م ، ثم على
شهادته الثانوية فى عام ١٩٣٠م . وفى هذا العام انتقل الى القاهرة
والتحق بكلية اللغة العربية ، وتخرج فيها عام ١٩٣٤م .

وفى عام ١٩٣٥ رشحته الكلية ضمن خمسة من خريجائها للدراسة بقسم
الدراسات العليا الذى أنشئ آنذاك تحت اسم " تخصص الأستاذية " ،
واستمرت دراسته به خمس سنوات ، إذ حصل على هذا التخصص سنة
١٩٤٠م ، وكان موضوع بحثه فيه " المشترك فى كلام العرب " ، ثم التحق
بتخصص المادة ، وحصل فيه على درجة الأستاذية - المعادلة لدرجة
الدكتوراة - عام ١٩٤٣م .

٣ - حياة الاجتماعية وتدرجه الوظيفى :

عين الشيخ مدرسا بكلية اللغة العربية عقب نجاحه فى تخصص
المادة فى ١٩٤٣/١٠/٢٧م فى الدرجة السادسة المالية ، واستمر مدرسا
بالكلية حتى تطبيق قانون تطوير الأزهر الصادر سنة ١٩٦٢م (١) فرقى
الى درجة استاذ مساعد تطبيقا لهدأ الأقدمية المطلقة ودون اعتبار
لاى إنتاج على ، ثم رقى الى درجة أستاذ فى ١٩٦٤/١٠/١١م . وقد

(١) فى خلال الهدة التى قضاها الشيخ مدرسا بالكلية رقى ماليا الى الدرجة
الخامسة فى ١٩٤٨/٨/٢٤ ثم الى الرابعة فى ١٩٥٢م ثم الى الثالثة فى ٦/٨/٨٠
ثم الى الثانية فى ١٩٦٤/٦/٢٨م .

استمر الشيخ يشغل رسماً وظيفته هذه حتى تقدم بطلب تسوية معاشه في ١٠/١/١٩٧٤م قبل بلوغه سن الأُحالة الرسمى الى المعاش بعام واحد .

وفي خلال هذه الفترة الطويلة شهدت حياة الشيخ تحسُّولات اجتماعية متعددة ، فقد سافر في اعارة الى السعودية سنة ١٩٤٦م ، استمرت ست سنوات ، عمل فيها مدرسا في المعهد العلمى السعودى بمكة المكرمة .

وخلال مدة هذه الاطارة - فى صيف ١٩٤٨ - اقترن بزوجه السيدة " سماح السيد عبد الرحمن الخولى " من " الأُميرية " من ضواحي القاهرة ، وصحب زوجه معه حين عاد الى مكة ، حيث أنجبت له فيها ولدا وبناتا ، ثم تتابع بقية الأُولاد فى القاهرة .

وللشيخ ثمانية أولاد ، هم على الترتيب :-

- ١ - صيفى الدين ولد فى مكة فى ١٣/١١/١٩٤٩ - وهو خريج تجارة القاهرة
- ٢ - صفية ولدت فى مكة فى ٢٦/٤/١٩٥٢ - وهى خريجة طب القاهرة
- ٣ - سوسن ولدت فى القاهرة فى ١٤/١٠/٥٣ - وهى خريجة هندسة القاهرة
- ٤ - محمد أيمن ولد " " فى ٢١/٣/١٩٥٥ - وهو خريج طب القاهرة .
- ٥ - سعاد ولدت " " فى ٢/٧/١٩٥٦ - وهى خريجة صيدلة القاهرة .
- ٦ - محمد المعتز بالله ولد " " فى ٢٨/٨/١٩٥٧ - وهو خريج طب القاهرة
- ٧ - آيات ولدت " " فى ٢٨/٩/١٩٦٠ - وهو خريج طب أسنان القاهرة .
- ٨ - هناء " " فى ١/٣/١٩٦٣ - وهى طالبة بطب القاهرة .

وكانت اعارة الشيخ الثانية الى ليبيا ، وقد استمرت نحو سنتين -
من ١٩٦٨ الى ١٩٧٠ - عمل الشيخ فيهما بكلية اللغة العربية فـى
البيضاء ، ويبدو أن ثمة صعابا واجهها أثر معها عدم تجديد اعارته
اليها .

أما اعارة الشيخ الثالثة ، والأخيرة ، فكانت الى جامعة الأمام
محمد بن مسعود الاسلامية ، إذ عمل ضمن هيئة الاشراف فى قسم
الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بدءا من ١١/٨/١٣٩٢هـ (الموافق
١٩٧٢م) حتى وافته المنية فى إجازة الربيع فى القاهرة فى ٩/٤/١٤٠٤هـ
الموافق ١٢/١/١٩٨٤م) .

عقب اعارة الشيخ الأولى الى السعودية اشترى قطعة أرض فسيحة
بحلوان ، وقد بنى بعد ذلك على جزء منها مبنى يتكون من عدة طوابق
كل طابق مكون من شقتين صغيرتين ، وخص كل واحد من أولاده بشقة
ذكورا واناثا دون تمييز . وفى هذا المبنى يقع سكن الشيخ فى الطابق
الأول منه ، ويهينى منه وصف مكتبته ، فقد خصص لها حجرة متوسطة
الحجم ، تبلغ مساحتها نحو اثنى عشر مترا مربعا ، ضمت بين جنباتها
مكتبتين كبيرتين وأخرى صغيرة ، تحف جميعا بمكتب صغير هو الذى
كان يستعمله الشيخ فى حياته ، وبالإضافة الى ذلك يوجد دولا بـ حائط ،
وتضم المكتبات ودولا بـ الحائط كتب الشيخ وفهارسه غير المنشورة ومسودات
كتبه المنشورة ، وبخاصة مسودات كتابه العظيم : "دراسات لأسلوب
القرآن الكريم" ، والملاحظة البارزة عدم وجود تنظيم لمحتويات المكتبة
مما يسبب للباحث عناء حقيقيا ، لكن ذلك لا يمنع أن يكون الشيخ -رحمه
الله- كان قد ألف مواضع كتبه وفهارسه ، ولم يكن بحاجة الى مراعاة
ضوابط تنظيمية لشيء منها .

وأما باقى الأرض فقد أقيم عليها - بعد ذلك بفترة طويلة -
نسبيا - مستشفى خاص يعمل فيه أولاد الشيخ ، وسيفيدون فيه بخبرة
أسانفتهم ، ولم يفتح هذا المستشفى رسميا الا بعد وفاته .

٤ - صفات الجسمية والنفسية :

كان الشيخ في شبابه أبيض اللون أقرب الى الطول ، ممتلئ الجسم في وجهه شمس من الاستدارة ، وحين تقدم به السن تقوس ظهره بعض الشيء وانحنى جالما وماشيا ، وأصيب بمرض في القلب وأجريت له بسببها عملية دقيقة ، كما أصيب بصره بضعف شديد وأصيب بالصمم .

يبيد أن أهم صفات الشيخ الجسمية إصابته بالصمم في وقت مبكر من حياته ، وتشير المعلومات التي وقفت عليها الى أن والدته واحد أخواله كانوا أصميين أيضا ، وقد ظهرت بوا در صمم الشيخ عقب انتهائه من مرحلة التعليم ، فحاول التغلب عليه باستخدام " الساعات " ، ولكن يبيدو أن استخدامها أصابه ببعض الآثار الجانبية ، وعقب زواجه - ويبدو أنه بالحاح من زوجته - فكر في إجراء عملية جراحية يستعاض بها من الساعات ، فذهب الى أحد المختصين بالاسكندرية ، الذي أجرى له العملية بنجاح ، ولكنه نجح مؤقتا ، إذ لم يستمتع بسمعه كاملا الا نحو شهر أو أقل ، أعقبه فقدان السمع تماما لتلف أعصاب الأذن وعدم قدرتها على الاستماع الى الأصوات .

قد كان فقد السمع ذا أثر بالغ في نفس الشيخ ونمط سلوكه مع الناس ، فبعد أن كان ميالا الى المرح والدعابة حريصا على الاجتماع والاختلاط ، أصبح ميالا الى العزلة حريصا على الانطواء ، متمسكا بالتحفظ والتحرز ، مصيبا شديد التوتر بالغ الحساسية .

وما من شك أن لفقد السمع أثره المباشر في صعوبة الاتصال بين الشيخ وتلاميذه ، وقد حاول الشيخ أن يتغلب على ذلك بالاستعاضة عن الكلام المباشر بالحديث المكتوب ، فكان يطلب من تلاميذه أن يدونوا أسئلتهم واعتراضاتهم على جذاذات من الورق بدلا من القائمها شفاهة ،

١١٤٦



وبالرغم من أن ذلك أصبح الأسلوب المتبع في تعليم الشيخ فقد ظلت بعض الصعاب قائمة في العملية التعليمية ، وظل في اللقاء العلى بعض العناء للطرفين .

ولا شك أن فقد السمع ، ثم زهابه عقبه إلى مكة ، كانا وراء توجيهه إلى القرآن الكريم ، وعكوفه عليه ، وهكذا شاء الله له أن يوجهه إلى حيث أفاد واستفاد ، فكان التفكير في كتابه العظيم : "دراسات لأسلوب التفسيران الكريم" .

٥ - هوايته :

كان للشيخ هواية تبدو بعيدة تماما عما عرف به من الاهتمام بالعلم والبحث ، وهى قدرته على العمل نجارا يصنع بعض ما يحتاجه في منزله من قطع خشبية ، ولقد رأيت له في مكتبته بعض أعماله التى صنعها ، وهى أعمال لا تخلو من ذوق وبراعة .

هل تعلم الشيخ التجارة على يد نجار محترف ؟ لم أجد اجابته واضحة عن هذا السؤال ، بل تشير بعض المعلومات التى وقعت عليها الى أنه قد تعلم التجارة بنفسه ، أى أنه لم يجلس الى نجار محترف ولم يأخذ عنه ، وان كان ذلك لا يمنع أنه ربما تأمل واحدا وهو يقوم بعمله واحتفظ في ذاكرته بخبرته ، ثم استعان بخيلته فى إنجاز ما يحتاج اليه صنع قطعة خشبية ينفع بها فى المنزل ، واذا صح ذلك فانه يكون لهذه الهواية دلالة عقلية تفوق ما يبهو ظاهرا من قدرة يدوية .

٦ - وفاته :

لم يكن من عادة الشيخ منذ عمل بالمملكة فى الفترة الأخيرة أن يقضى إجازة الربيع فى مصر ، ولكنه فى سنة ١٤٠٤ هـ قرر أن يخالف عادته وأن يقضى بضعة أيام مع أولاده فى القاهرة ، وحين وصل وزوجه إلى مطار القاهرة كان فى استقبالهما ابنهما " محمد المعتز بالله " وقد جلس الشيخ فى المقعد الأمامى

في السيارة وبادرت الزوجة والابن بوضع الحقايب فيها حين أقبلت سيارة
كبيرة فاصطدمت بسيارتهم ، ولم تلحق بهم إصابات بيد أن الشيخ أصيب
بالاغماء ، وفقد وعيه ، فنقل الى مستشفى قريب ، ولكنه ظل مغى عليه
الى أن انتقل الى رحمة الله بعد نحو ثمان وأربعين ساعة فـ

الموافق ١٤٠٤/٤/٩ هـ الموافق ١٩٨٤/١/١٢ م

رحمه الله رحمة واسعة •

ثانيا : ثقافة

يمكن أن نعرض لثقافة الشيخ من زاويتين متميزتين :

أولا : الثقافة الرسمية ، وهي تلك التي حصل عليها من خلال متابعة البرامج التعليمية التي التحق بها ، وهي - بصفة عامة - ثقافة أزهريّة تقليدية، تتمثل في استيعاب المسادئ الأساسية للعلوم الدينية والعربية ، والالمام بقدر من العلوم الحديثة ، وذلك في مرحلة تعليمه ما قبل الجامعي، ثم تخصص في العلوم العربية بعامة من لغة وبلاغة وأدب ، بالإضافة الى بعض العلوم المساعدة كالتاريخ ، وذلك في كلية اللغة العربية ، وأخيرا تخصصا دقيقا في علوم اللغة وحدها ، وهي التي تابع فيها دراسته العليا ، وحصل فيها على درجة العلمية المعادلة لدرجة الدكتوراه .

والثانية : الثقافة الشخصية ، ونعني بها ما حصله الشيخ خلال حياته مدفوعا اليه بالتطلع الشخصي والاجتهاد الذاتي ، ولم يكن فيها أسير برنامج تعليمي محدد مفروض عليه بحكم انضوائه تحت لواء الطلب ، ولعل هذا الجانب أهم ما يميز الشيخ عن غيره ، لأن الجانب الأول وهو الثقافة الرسمية جانب يتسم بالعموم ، فقد تلقاه مع الشيخ آلاف من الطلاب ، ولكن الجانب الثاني هو الذي جعله - دونهم - بهذا القدر من التميز والتأثير .

وأهم ما يكشف عن ثقافة الشيخ الشخصية - أوقات الطابع الشخصي - أمران :

الأول : مختارات نثرية وشعرية ضمها مكتبته الخاصة في حلوان ، ويسدور في اطرافها بعض مقالاته . وبخاصة مقاله عن الأحنف

ابن قيس .

والثاني : الأعمال العلمية والمصنفات التي قدمها للمكتبة العربية ، وهى - فى جوهرها - وان كانت ذات اتصال وثيق بثقافته الرسمية ، فانها ذات دلالة شخصية لا سبيل الى اغفالها .

والأمر الأول يكشف - كما سيتبين بوضوح من النماذج التي سنقدمها - عن اهتمام قوى بالأسلوب ، وعناية بالغة به ، وحرص على اختيار النماذج اللغوية الرفيعة التي تسعف الكاتب أو المتكلم فى المواقف الانسانية المختلفة والتي تهدف فى تعددها وشمولها الى منح صاحبها القدرة على البراعة اللغوية والأسلوبية فى معالجته التعبيرية لمختلف جوانب الحياة اليومية ، والاحاطة بصور متعددة من العبارات المعبرة عن مختلف المشاعر الانسانية .

والأمر الثانى يدل دلالة قاطعة على اهتمام عظيم بالمصادر التراثية وحرص شديد على الاتصال المباشر بها ، وانصراف كامل الى العيش فى رحابها ، ومعايشة مشكلاتها ، ومحاولة تيسير سبل الاتصال بها ، والافادة منها ، وليس ذلك كله - فيما نظن - فى حاجة الى تأكيد أو توضيح ، لأن جميع أعمال الشيخ العلمية تعبر عنه وتسم به ، ولا يمكن أن يشذ منها عن هذا الأصل العام شىء ، حتى نظراته النقدية التي تناول فيها بعض الأعمال المعاصرة - وهى فى جملتها قليلة - فانها بدورها تصدر عن نظرة تراثية ذات كلف بالقديم ، وحرص عليه ، وإيمان به ، ويقين بكفايته وجدواه (١) .

وسنحاول - فيما يأتى من صفحات - أن نعرض لما أسميناه بالثقافة الشخصية ، إذ إنها - كما أسلفنا - التي ميزت الشيخ ومنحته سماته الفكرية والأسلوبية . وسنتصّر فى تناولنا لها على عرض "المختارات" التي أثرها الشيخ ، والتي تضمها مكتبته فى حلوان ، لأن بقية أعماله العلمية ستكون - بعون الله - ذات بحث فى مواضعها فى هذه الدراسة .

المختارات الشعرية والنثرية :

أولاً : وصف عام :

تضم هذه المختارات خمس مجموعات ، تقع فى مجموعها فى نحو

(١) انظر عرضنا لبحث الشيخ "النحويين التجديد والتقليد" فى الفصل الأول من الباب الثالث من هذه الرسالة ص ٢٣٢ .

ثلاثمائة صفحة ، منها ما هو مدون في كراسات، ومنها ما دون في بطاقات،
ومنها ما شاع فيه الشعر ومنها ما شاع فيه النثر . ومنها ما صدره
الشيخ بذكر محتوياته في شكل فهرس يحدد موضوعاته ومنها ما خلا من هذا
التصوير والتحديد .

ثانيا : تحليل :

١- تتنوع هذه المختارات فتشمل " حكما " و " أمثالا " و " أقوالا شائعة " و " عبارات مقبسة "

٢- تدور هذه المختارات حول موضوعات كثيرة ، منها ما تناولته
اقتباس واحد ، شعر أو نثر ، ومنها ما حرص الشيخ على ذكر
اقتباسات متعددة فيه . وأهم ما دارت حوله المقبسات من موضوعات
يتمثل فيما يأتي :-

- بر الوالدين	- المرأة	- القناعة	- الجزاء
- حسن المعاملة	- القوة	- المهانة	- التدبير
- الحرص	- القرب	- الوعد	- الوعيد
- التهديد	- التواضع	- الذكاء	- الجمال الحسى
- البلادة	- البشاعة	- الجفاء	- الكذب
- المودة	- الصداقة	- الشباب	- صعوبة المنال
- سهولة المنال	- كرم العنصر	- صدق الفراسة	- حفظ السر
- الخوف من الناس	- الفتنة	- الحرب	- الريب
- الثناء	- اليأس	- الأمل	- الشاعرية
- الفصاحة	- جودة الانشاء	- الخطابة	- الخطيب
- الصبر	- الزهد	- القناعة	- العفة

٣- تكررت بعض المقبسات في أكثر من موضع من المختارات ، كما
تكررت بعض الموضوعات في أكثر من موضع منها وان اختلفت
مقبساتها .

٤- لا تمثل المقبسات في مجموعها وجهة نظر واحدة ، بمعنى أنها

تعبّر عن مواقف فكرية ونفسية مختلفة ، فمنها مثلا اقتباسات تعبّر عن الدعوة الى تقدير الجمال الحسى والاعجاب به ، وأخرى تعبّر عن اهماله والنفور منه ، وتفسير هذا - فيما نتصور - لغوى لا نفسى ، بمعنى أن الشيخ كان يحرص على تنمية قدرته اللغوية على التعبير فى مختلف الموضوعات والاتجاهات .

٥ - لم يسجل الشيخ مصادر مقتبساته الشعرية والنثرية ، بيد أن المتأمل يستطيع أن يرد كثيرا منها الى الكتب التى يشيع فيها هذا اللون فى تراثنا العربى ، مثل : العقد الفريد ، وعيون الأخبار ، وكامل المبرد ، وزهر الآداب ، وأمالى القالى ، والبيان والتبيين ، وهى المصادر الأساسية التى اعتمد عليها الشيخ اعتمادا مطلقا فى مقاله عن الأحنف بن قيس . ونستطيع أن نضيف اليها مجلة " الرسالة " التى كان يصدرها الأستاذ / أحمد حسن الزيات . فقد كانت - لعنايتها بالأسلوب الرفيع - صدرا من المصادر التى " اقتبس " منها الشيخ بعض العبارات الواردة فى المختارات

ثالثا : نماذج :

- ١ - من الحكم والأمثال النثرية :
 - اذا سمعت الرجل يقول فيك من الخير ما ليس فيك ، فلا تأمن أن يقول فيك من الشر ما ليس فيك .
 - من لم يكن ذقبا اكلته الذئاب .
 - سوء الظن عصمة .
 - قد يكون اليأس إدراكا اذا كان الطمع هلاكا .
 - أشرف الغنى ترك المنى . من أطال الأمل أساء العمل .
 - الغنى فى الغربة وطن والفقير فى الوطن غربة .
 - ربما كان الدواء راء والداء دواء .
 - صدر العاقل صندوق سره .
 - من كثر أديبه كثر شرفه وإن كان وضعيا ، وبعد صيته وإن كان خاملا ، وساد وإن كان غريبا ، وكثرت الحاجة اليه وإن كان فقيرا .

- أفضل المرأة استبقاء الرجل ما وجهه .

٢ - من الحكم الشعرية :

- وما أقبح التفريط في زمن الصبا
- ترجل من الدنيا بزاد من التقى
- إذا الفتى فاته يجملة
- إذا ضاق صدر المرء عن سر نفسه
- إن الكرام إذا ما أيسروا ذكروا
- تحطنا الأيام حتى كأننا
- إن الحياة لثوب سوف نخلمه
- لا يعرف الحب إلا من يكابده
- إذا أنت لم تعشق ولم تدر ما الهوى
- إن المصلحة من كانت محاسنها
- إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها
- لا تحقرن الرأي وهو موافق
- كالدر وهو أجل شيء يقتنى
- عقل الفتى ليس يغنى عن مشاورة
- كل الصائب قد تمر على الفتى
- فكيف به والشيب في الرأس شاعل
فعمرك أيام تعد قلائل
ففى التأدب مما فاته خلف
فصدر الذى يمتودع السر أضييق
من كان يالفهم فى المنزل الخشن
زجاج ولكن لا يعاد له سبك
وكل ثوب إذا مارت ينخلع
ولا الصبا به إلا من يعانىها
فكن حجرا من يابس الصخر جليدا
من صنعة الله لا من صنعة البشر
هو انابها كانت على الناس أهونا
حكم الصواب إذا أتى من ناقص
ما حظ قيمته هو ان الغائب
كجدة السيف لا تغنى عن البطول
فتهنون غير شماتة الحساد

٣ - مختارات نثرية :

- = فى وصف النساء :
- النساء أقدر بنى الأُنسان على صبح وجوههن بما يرون من ألوان الوجدان .
- اياك ومشاورة النساء ، فان رأيهن أفن ، وعزمهن الى وهن ، واكسف
عليهن أبصارهن بحجابك ايتاهن ، فان شدة الحجاب أبقي عليهن
وليس خروجهن أشد من ادخالك من لا يوثق به عليهن .

ان استطعت ألا يعرفن غيرك فافعل .
تملك المرأة من أمرها ما تجاوز به نفسها .

- = في وصف بليد :
- ضغيف الادراك ، بطيء الحس ، سقيم الفهم ، بليد الفكر ، صميت القلب ، صلد الذهن ، خاد الفطنة ، قاعد الهمة ، رخو القريحة .
- = في الوصف بالشاعريسة :
- شاعر ثر القريحة ، فياض الشاعرية ، قوى العارضة ، فسيح الباع ، رحيب المجال ، سميح القريحة .
- اذا أفاض في كلامه ملك أذن القلوب ، ورد شارد الأهواء ، وقوم زيغ النفوس .
- ينسج من قصائده أثوابا مختلفة الأثمان ، متنوعة الطول والقصر ، يبيعها لكل من تقدم لشرائها .
- رشيق اللفظ ، منق العبارة ، منضد اللفظ ، منجم الكلام ، رائق الأسلوب ، لطيف التخيل .
- أدب ليس للبحر تدفقه ، ولا للسهرق تألقه .
- أسلوب يهز العاطفة ، ويشير الوجدان .
- = في انعدام الشاعريسة :
- لا ملكة عنده للنظم ، لم يركب في طبعه الشعر ، صلد الفكر ، كابسي الزند ، كهام الذهن ، متخلف الطبع ، ناضب القريحة ، مهلهل النسيج ، مختل النظام .
- = في المودة :
- المودة بينهم راسية القواعد ، ثابتة الوطائد ، وثيقة العلائق ، محكمة العرى .
- وهت أسباب المودة بينهم ، وضعفت قواعدهما ، وتضعضت دعائمهما وانحلت عراها ، ورثت حبالها .
- = في الحرب :
- خذوا للحرب أهبتها وأعدوا لها عدتها ، فقد شب لظاها وعلا سناها ، واستشعروا الصبر فانه أدعى للنصر .

- وضعت الحرب اوزارها ، وأطفأ الله نارها ، وسكن اوارها .

٤- مختارات شعرية :

= في الفقر :

يمشى الفقير وكل شى ضده
وتراه بهخوضا وليس بحدنسب
حتى الكلاب اذا رأته ذا شـروة
واذا رأته يوما فقيرا عابـرا
والناس تغلق دونه الأبوابا
ويرى العداوة لا يرى أسبابا
خضعت لديه وحركت أذناها
نبحت عليه وكشـرت أنيابا

= في البخل :

لا تعذلونى ان هجرت طعامه
فمتى أكلت قتلته من بخله
وما الجود يفنى المال قبل فئائه
خوفا على نفسى من المأكول
ومتى قتلت قتلت بالمقتول
ولا البخل فى مال البخيل يطيل

= فى الدفاع عن الوطن (هـر)

هل بات يغنى أن يقال لها اسلى
يا هـر ان الله جل جلاله
اليوم أسنة المدافع وحدها
الأرض للأقوى على جنباتها
الجو لم يملكه غير نسوره
ان صح ذلك فاسلى ثم اسلمى
لا يستجيب الى دعاء الفوم
مقبولة الدعوات طاهرة الفم
ليست لا تقاها ولا للأعلم
والغاب لم يملكه غير الضيفم

= فى الصبر

- عليك اذا ضاقت أمورك والتوت
ولا تشكون الا الى الله وحده
اذا لاح عنرفانج يسرا فانه
- ولم أر مثل الشكر حارس نعمة
بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر
فمن غده تأتي الفوائد والبشر
قضى الله أن العسر يعقبه اليسر
ولا ناصرا عند الكريهة كالصبر

- في الشكر :

فلو كان يستغنى عن الشكر ما جد
لما أمر الله العباد بشكره
لعزة مجد أو علو مكان
فقال : اشكروا لى أيها الشقلان

- في القناعة :

أتطلب رزق الله من عنده غيره
وترضى بصراف وان كان شركا
إذا لم يعنك الله فيما تريد
وان هو لم ينصرك لم تلق ناصرا
وان هو لم يرشدك في كل مسلك
وتصبح من خوف العواقب آمنا
ضمينا ولا ترضى بربك ضامنا
فليس لمخلوق اليه سبيل
وان عز أنصار وجل قبيل
ضللت ولو أن السماك دليل

- في الكرم

أصون عرضي بحالى لا أدنسه
أحتال للمال ان أدري فأكسبه
لا يبارك الله بعد العرض في المال
ولست للعرض ان ادري بهحتال

- في الحب

ومن بينات الحب أن كان أهلها
أحب الى قلبى وعينى من أهلى

- في البلافة :

وما حسن الرجال لهم بحسن
كفى بالمرء عيا أن تراه
إذا ما أخطأ الحسن البيان
له وجه وليس له لسان

ثالثا : آثاره العلمية

للشيخ آثار علمية متنوعة ، من الممكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات : ما يتصل بالفهارس التي صنفها ، وما يتصل بالكتب التي حققها ، وما يتصل بالمؤلفات التي صنفها ، وسنعرض فيما يأتي قائمة كاملة لهذه الآثار في ضوء هذا التقسيم :

أولا : في مجال الفهرسة :

١ - فهارس منشورة :

- أ - فهارس كتاب "المقتضب" للمبرد . (١)
- ب - " " " " سيويه " (٢)
- ج - " مسائل النحوي في كتاب معاني القرآن للفراء " . (٣)

٢ - فهارس مخطوطة اطلعت عليها في مكتبته بحلوان :

- أ - فهرس "خزانة الأدب" للبغدادى
- ب - " " " " الروض الأنف " للسهيلى
- ج - " " " " الكامل " للمبرد ، وشرحه " المواهب الفتحية " للمرصفي .
- د - " " " " البحر المحيط " لأبى حيان .
- هـ - " " " " حماسة " البحتري .
- و - " " " " مسائل نحوية ، ويتضمن نقولا نصية من عدد من المصادر تتناول مسائل نحوية متفرقة هي :

- مسائل " التمييز "
- " " " " العدد "
- " " " " المنادى "
- " " " " الاستغاثة "
- " " " " الندبة "

(١) وهي ملحقة بتحقيقه للكتاب الذي نشره المجلس الاعلى للشئون الاسلامية

بالقاهرة ، وما نقل بالتصوير عن هذه النشرة .

(٢) وهي مطبوعة في مجلد ضخم نشره الشيخ على حسابه الخاص وطبع بمطبعة

السعادة بالقاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م

(٣) وهي منشورة بمجلة كلية اللغة العربية ضمن العددين ١٣-١٤ الصادرين في

مجلد واحد ١٤٠٣هـ - ١٤٠٤هـ

- ٢٣ -

- مسائل " الترخيم "
- " الاختصاص "
- " التحذير "
- " الاغراء "

ز - فهرس " مصادر مسائل نحوية " وهو فهرس يتضمن تحديد بعض مواضع المسائل النحوية والصرفية في عدد من المصادر ، هي :

- " البرهان " للزركشى .
- " الاتقان " للسيوطي .
- " اعجاز القرآن للباقلاني .
- " اعجاز القرآن " للرافعي .
- " تأويل مشكل القرآن " لابن قتيبة .
- " التبيان " للعكبري .
- " مقدمتان "

والمسائل التي تضمنتها هذه الفهارس تتصل بموضوعات :

- المثني
- التغليب .
- الجمع .
- التعريف والتكثير .
- الضمائر .
- العلم .
- الأسماء الموصولة .
- " كان " واخواتها .
- " كاد " واخواتها .
- " إن " وأخواتها .
- " ظن " واخواتها .
- " التضمين "
- الاستثناء .
- الـمـاء .
- عطف النسق .

- البدل
- التذكير والتأنيث
- الحذف

٣ - فهارس أشار الشيخ فيما نشره الى صنعه لها ، ولكن لم أعثر عليها و على من اطلع عليها وهي :

- أ - فهارس " المخصص " لابن سيده . (١)
- ب - " الخصائص " لابن جنى . (٢)
- ج - " مغنى اللبيب " لابن هشام . (٣)
- د - " الأشباه والنظائر " للسيوطى . (٤)
- هـ - " شرح المفصل " لابن يعينى . (٥)
- و - " شرح الكافية " للرضى . (٦)
- ز - " نتائج الفكر " للسهيلى . (٧)
- ح - " الأملالى الشجرية " لابن الشجوى (٨)
- ط - " مجالس شعلب " . (٩)
- ى - " الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب " لابن السيد . (١٠)
- ك - " شرح أدب الكتاب " للجوالقى . (١١)
- ل - " البرهان " للزركشى . (١٢)

-
- (١) ذكره فى مقدمة كتابه : فهارس كتاب سيبويه .
 - (٢) المصدر السابق .
 - (٣) المصدر نفسه .
 - (٤) المصدر نفسه .
 - (٥) " " .
 - (٦) " " .
 - (٧) المصدر نفسه ، وانظر فى تحقيق اسم الكتاب مقدمة الدكتور محمد ابراهيم البنسالى التى صدر بها تحقيقه له .
 - (٨) ذكره فى مقدمة كتاب : فهارس كتاب سيبويه .
 - (٩) المصدر نفسه .
 - (١٠) " " .
 - (١١) " " .
 - (١٢) " " .

- م - فهارس " بدائع الفوائد " لابن القيم (١)
ن - " ألفباء " لبلوى (٢)
س - " اصلاح المنطق " لابن السكيت (٣)
ع - " اعجاز القرآن " للرافعي (٤)
ف - " التبيان " للعكبري . (٥)

ثانيا : في مجال التحقيق :

- أ - كتاب " المقتضب " لأبي العباس الجيرد
ب - " المذكر والمؤنت " لابن الأثير .

ثالثا : في مجال التأليف :

١ - المقالات :

تتقسم مقالات الشيخ الى مجموعتين :

الأولى - تقول نصيحة من كتبه الثلاثة : " دراسات لأُسلوب القرآن
الكريم " و تحقيقه للمقتضب ، وفهارسه لسيويه .

والثانية - مقالات متنوعة ، لا أصل لها في كتبه المنشورة ، وتضم
المجموعة الأولى المقالات الآتية :

- (١) انظر كتابه : " فهارس سيويه " ، المقدمة ، ص ٤ .
(٢) الجدر السابق .
(٣) الجدر نفسه والصفحة .
(٤) الجدر نفسه والصفحة .
(٥) الجدر نفسه والصفحة .

- أ - دراسات لاسلوب القرآن الكريم (١)
- ب - نظرات في أبنية القرآن الكريم (٢)
- ج - مع أساليب القرآن الكريم (٣)
- د - لمحات عن دراسة (السين) و(موف) في القرآن الكريم (٤)
- هـ - لمحات عن دراسة (العدد) في القرآن الكريم (٥)
- و - أسلوب (الاستثناء) في القرآن الكريم (٦)
- ز - تجرئى مع تحقيق التراث (٧)
- ح - تجرئى مع كتاب سيويه (٨)

وتضم المجموعة الثانية المقالات الآتية :

- أ - حول كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي (٩)
- ب - النحو بين التجديد والتقليد (١٠)

- (١) نشرت هذه المقالة في العدد الخامس من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية الصادر في ١٣٩٥هـ الموافق ١٩٧٥م، وهي منقولة من الجزء الاول من القسم الاول من كتاب "دراسات لاسلوب القرآن الكريم" ص ٨٨ الى ١٠٠ .
- (٢) نشرت هذه المقالة في العدد الثامن من المجلة السابقة الصادرة في ١٣٩٨هـ الموافق ١٩٧٨م، وهي منقولة من الجزء الاول من القسم الثاني من كتاب "دراسات" ص ٥ - ٤٥ .
- (٣) نشرت هذه المقالة في العدد التاسع من المجلة المذكورة الصادر في ١٣٩٩هـ الموافق ١٩٧٩م، وهي منقولة من الجزء الاول من القسم الثالث من كتاب "دراسات" ص ٥ - ٢٢ .
- (٤) نشرت هذه المقالة في العدد الثالث من المجلة المذكورة الصادر في ١٣٩٣هـ الموافق ١٩٧٣م، وهي منقولة من الجزء الثاني من القسم الاول من كتاب "دراسات" ص ١٧٢ - ١٨٤ .
- (٥) نشرت هذه المقالة في العدد الثاني عشر من المجلة المذكورة الصادر في ١٤٠٢هـ الموافق ١٩٨٢م، وهي منقولة عن الجزء الثالث من القسم الثالث من كتاب "دراسات" ص ٢٣٥ - ٢٨٦ .
- (٦) نشرت هذه المقالة في العددين ١٤٠١٣ و ١٤٠١٤ من المجلة المذكورة الصادرين في ١٤٠٣ - ١٤٠٤هـ، وهي منقولة من الجزء الاول من القسم الاول من كتاب "دراسات" ص ١٣٦ وما بعدها .
- (٧) نشرت هذه المقالة في العدد الحادى عشر من المجلة المذكورة الصادر في ١٤٠١هـ الموافق ١٩٨١م، وهي منقولة من دراسته في صدر تحقيقه لكتاب المقتضب
- (٨) نشرت هذه المقالة في العدد الرابع من المجلة المذكورة الصادر في ١٣٩٤هـ الموافق ١٩٧٤م، باعتباره محاضرة القاها في الرياض بتاريخ ١٠/١/١٣٩٣هـ وهي منقولة نصاً عن تصديره لفهارسه لكتاب سيويه ص ٠٦ .
- (٩) نشرت بمجلة الا زهر ضمن المجلد التاسع عشر الصادر في ١٩٤٧م
- (١٠) نشرت بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية في العدد السادس الصادر في ١٣٩٦هـ الموافق ١٩٧٦ .

- ج - " أبو حيان وجره الميخط " (١)
د - " الأحنف بن قيس " (٢)
هـ - " الأستاذ محمود محمد شاكر : كيف عرفته " (٣)

٢ - الكتب :

- أ - " أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية " (٤)
ب - " المعنى في تصرف الأفعال " (٥)
ج - " هادي الطريق في ذخائر التطبيق " (٦)
د - " اللباب من تصرف الأفعال " (٧)
هـ - " دراسات لاسلوب القرآن الكريم " (٨)

وسنعرض فيما يأتي لهذه الأعمال بالدرس والتحليل ، عسى أن نصل من خلالها

الى رؤية واضحة لجهود الشيخ العلمية ، وتقييم دقيق لقيمة هذه الجهود ،
وبالله وحده التوفيق .

- (١) نشرت في المجلة السابقة في العدد السابع الصادر في ١٣٩٧ هـ الموافق ١٩٧٧ م
(٢) نشرت في المجلة المذكورة في العدد العاشر الصادر في ١٤٠٠ هـ الموافق ١٩٨٠ م
(٣) نشرت في الكتاب التذكارى المقدم للأستاذ شاكر بمناسبة بلوغه سن السبعين .
(٤) هذا الكتاب هو رسالة الشيخ التى حصل بها على درجة الاستاذية (المعادلة
للدكتوراه) وقد نشرته عقب وفاته مكتبة الرشد بالرياض ٤٠٥ هـ .
(٥) نشره الشيخ على حسابه الخاص وقد رجعت الى طبعة الثالثة الصادرة في ١٣٧٥ هـ
الموافق ١٩٥٥ م
(٦) ذكره الأستاذ محمود عبد الرازق عباوى في مقاله عن الشيخ في مجلة الأزهري (عدد
جمادى الآخرة ١٤٠٤ هـ) وقرر أنه مطبوع في القاهرة في ١٣٨١ هـ الموافق ١٩٦٢ م .
وأشار الشيخ اليه - وان لم يذكر اسمه صراحة أوضنا - في مقاله :
" النحويين التجديد والتقليد " (ص ٨٨) . ولكنى لم أعر على نسخة من هذا
الكتاب في جميع مظانه : سواء في مكتبة الشيخ أو عند تلاميذه وأصدقائه أو في كلية
اللغة العربية أو في المكتبات العامة في القاهرة أو في مكتبة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية . فبوسعى أن أقدر أنه حتى الآن مفقود .
(٧) نشره الشيخ على حسابه الخاص ، وقد رجعت الى طبعته الخامسة الصادرة فى
١٣٩١ هـ الموافق ١٩٧١ م .
(٨) تم نشر هذا الكتاب فى الفترة بين سنتى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م و
١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

البَابُ الْأَوَّلُ
جهود الشيخ في الفهرسة

مدخل :

عن الشيخ بالفهارس غاية كبيرة منذ صدر شبابه حتى أخريات حياته، فهو يقرر صراحة في مقدمته لفهارس^{كتاب} سيويه أنه أدرك منذ التحاقه بالدراسات العالما في ١٩٣٥م أهمية الفهارس، وقد صنع لذلك فهارس عديدة لما كان لديه من كتب النحو، كما صنع فهارس للمسائل النحوية في عدد آخر من الكتب في تلك الفترة المبكرة .

وقد ظلت للفهارس أهمية كبيرة عند الشيخ حتى أخريات حياته، وذلك لأن الفهارس لديه ليست مجرد مفاتيح لمغاليق كتب النحو واللغة فحسب، بل لأنها مع ذلك سبيل أساسي من سبل تطوير البحث النحوي .

وقد حرص الشيخ على أن ينشر من فهارسه مجموعة طيبة هي : (١)

١ - فهارس مفصلة لكتاب المقتضب نشرها مع تحقيقه اياه .

٢ - فهارس للموضوعات النحوية في معانى القرآن للفراء .

٣ - فهارس مفصلة لكتاب سيويه ، طبعة بولاق .

وظلت - بعد ذلك - مجموعة كبيرة من الفهارس التي صنعها الشيخ غير منشورة .

وسأحاول في هذا الباب أن أعرض بالتحليل والنقد للفهارس المنشورة بحكم أن النشر في حد ذاته دليل اكتمال هذه الفهارس وصلاحيتها عند الشيخ . الأمر الذي يقبل علميا تناولها بالتقويم والنقد . كما سأعرض بالتعريف لجملة من الفهارس غير المنشورة أتبع لي الاطلاع عليها في مكتبة الشيخ الخاصة في حلوان، وذلك لأن عدم نشر هذه الفهارس يتضمن احتمال عدم اكتمالها ، الأمر الذي لا يسوغ معه التعرض لها بالنقد .

ومن ثم فإن هذا الباب ينقسم بالضرورة الى فصلين : -

الفصل الأول : دراسة نقدية للفهارس المنشورة .

الفصل الثانى : عرض وتعريف للفهارس غير المنشورة

(١) علمت من الاستاذ الدكتور أحمد كحيل^٢ أن من بين الفهارس التي صنعها الشيخ * فهرس^٣ المخصص لابن سيده^٤ وأن هذا الفهرس قد نشرته إحدى المكتبات الخاصة بالرياض، وقد بذلت غاية الجهد للحصول على نسخة من هذا الفهرس فلم يتيسر لى ذلك، كما لم يحتفظ الشيخ في مكتبته بحلوان بنسخة منه . كذلك أصدقاؤه ومعارفهم وتلاميذهم لم أعثر له بهم على نسخة من هذا الفهرس .

المبحث الأول

فهارس المقتضب

تشغل فهارس المقتضب التي صنعها الشيخ حيزا كبيرا يتجاوز خمسين وثلاثمائة صفحة من القطع الكبير ، أحقها بالجزء الرابع من الكتاب . وقد صدر الشيخ هذه الفهارس بكلمة وضع لها عنوانا يوحى بضرورتها في بيان قيمة فهارسه ، وتوضيح خصائصها ، وتجلية أهميتها ، وقد أكد فيها الشيخ أن الفهرسة الدقيقة لكتب النحو خطوة في سبيل تيسيره للمتعلمين والباحثين على السواء ، نظرا لأن النحاة قد سلكوا في كتبهم طرائق قدها ، فكان لكل كتاب منهج في التأليف مختلف ، وطريقة في التبويب متميزة " ولو أن متخصصا في النحو أراد أن يدرس موضوعا نحويا دراسة وافية لكلفه الرجوع الى كتب النحو فسي جميع عصورها جهدا مضنيا ، وأضاع كثيرا من وقته في سبيل التعرف على مسائل موضوعة في هذه الكتب المختلفة المناهج " (١)

وقد قدم الشيخ بالفعل عددا كبيرا من الفهارس الغنية المتنوعة لكتابات المقتضب ، وإن أغفل عمل جملة من الفهارس كانت ضرورية لاستكمال الفائدة للباحثين ، ومن ذلك :

- ١ - فهرس اللغات واللهجات .
- ٢ - النماذج والأل ساليب النحوية .
- ٣ - المصطلحات النحوية .
- ٤ - المسائل الخلافية .
- ٥ - فهرس النحاة واللغويين .
- ٦ - الطوائف والجماعات .

ولو أن الشيخ صنع هذه الفهارس لحقق يسرا في الاتصال بالكتاب من ناحية ، ولأنه ما اضطر اليه أحيانا من الاضطراب من ناحية أخرى وسنشير الى شيء من ذلك بعد قليل .

ويمكن تقسيم الفهارس التي صنعها الشيخ للمقتضب الى مجموعتين متميزتين:

(١) ص ١ من الفهارس .

المجموعة الأولى : ---

فهارس ليس للشيخ فيها اضافة خاصة أو سمة متميزة ، فهي لا تعسدو
أن تكون عرضا لما في المقتضب مما يتصل بموضوعاتها وفي هذا الاطار يمكن
أن تسلك فهارسه الجوانب الآتية :

- ١ - فهرس الآيات القرآنية •
- ٢ - الكلمات اللغوية •
- ٣ - الأمثال والشعر •
- ٤ - الشعراء •
- ٥ - الأعلام •
- ٦ - البلدان •
- ٧ - المراجع •

فهذه الفهارس بصفة عامة لا تحتوى على شئ بارز يشى بثقافة الشيخ
النحوية ، وان تضمنت أحيانا ما يدل على دقته ، واحاطته
بالمصادر الأساسية في التراث النحوى واللغوى ، ومن ذلك ما فعله في فهرس
الكلمات اللغوية حين قرر أن " فيما ذكره المبرد من الأمثلة في المقتضب كلمتين
لم تذكرهما المعاجم التى بين أيدينا وهما : (تَرْتُمُ) ، و (هِرْيَع) " (١) ثم
عرض للمصادر النحوية التى ورد فيها ذكر - أو لم يرد - لهاتين الكلمتين •

ولى على هذه الفهارس جملة من الملاحظات أشير الى أهمها
فيما يأتى :

- ١ - فى ترتيب الآيات اتخذ مسلكا غير مفيد ، إذ رتب الآيات على حسب الكلمة
الأولى من الجزء المستشهد به من الآية ، ولا صلة لذلك بمادة الكلمة
وأصلها • ثم رتب الكلمات الأوائل على حسب الحرف الأول فالثانى
دون تفرقة بين كون الحرف كلمة أو جزءا من كلمة ، فلم يفرق مثلا بين
همزة الوصل ، وهمزة القطع ، والهمزة الأصلية •

كذلك ، راعى (أ ل) ، وسائر الأُدوات كالواو ، والفاء ، وشم ، وفسى
هذا الترتيب نظر ، إذ لم يخضع لترتيب الآيات فى المصحف ، كما لم
يراع التزام ترتيب المسائل النحوية المستشهد بالآيات فيها .

٢ - وفى ترتيب الكلمات اللغوية لم يراع صورة الكلمة التى هى عليها ، وإنما
التزم فى الجموع بمراعاة صورة المفرد .

٣ - وفى جمعه بين الأمثال والشعر نظره لأن شمة بونا بينهما . فالأمثال
نثرية غالبا الأمر الذى يجعل جمعها مع الشعر فى فهرس واحد عملا
غير مفهوم ، كما أنه فى فهرس الشعر اكتفى بالإشارة الى موضع البيت
فى الكتاب دون أن يضيف الى ذلك المعلومات الضرورية كذكر الشاعر ،
وتحديد البحر الذى ينتهى اليه البيت ، فإذا وضعنا فى الاعتبار أنه لم
يخرج الشعر عرضيا فى تحقيقه للكتاب أدركنا قصور الفهرس فى هذا المجال
كذلك فى ترتيب أنصاف الأبيات نظر ، فإنه لم يخضع
لقاعدة مطردة .

٤ - وفى فهرس الأعلام اضطراب كبير ، ويشتمل هذا الاضطراب بصورة أساسية
فى جوانب ثلاثة :-

أولا : أن الشيخ قد وضع ضمن فهرس الأعلام عددا من
الأسماء التى لا تمت الى العلمية بملء ، وحسبنا أن نمثل لذلك
بما ورد فى الفهرس من : (الأعلام) الآتية :-

- أهل النحو .
- بعض النحويين .
- بعض النحويين من غير البصريين .
- قوم من النحويين .
- أكثر النحويين .
- النحويون .
- النحويون البصريون .
- اللغة الحجازية .

- أهل الحجاز •
- أهل التفسير •
- بعض المفسرين •
- خط الصحف •
- المفسرون •

وما نحسب أن الشيخ كان على صواب فيما صنع في هذا الجانب، ولو أنه وضع فهرساً للطوائف والجماعات وآخر للغات واللهجات لَمَا وقع في هذا الخلط الذي ليس له ما يبرره •

ثانياً: أن الشيخ قد ذكر العلم في مواضع عديدة حسب طريقة ذكره في الكتاب: بالاسم، أو بالكنية، أو باللقب، أو بالاسم مع الكنية، أو اللقب، أو باللقب مع الكنية، دون أن يلجأ لأسلوب الاحالات، وهي ضرورة للوقوف على المواضع المختلفة التي ورد فيها ذكر العلم الواحد، فإذا أضفنا إلى ذلك أن كثيراً من هؤلاء الأعلام كانوا من النحاة أدركنا إلى أي مدى مزق الشيخ مواضع ذكر العلم في أماكن مختلفة يضطر معها الباحث إلى مطالعة الفهرس كله، وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتي :-

- ذكر الأُخفش في أماكن متفرقة تحت (أعلام) مختلفة هي:
 - الأُخفش، وأبو الحسن، وأبو الحسن الأُخفش •
- ذكر أبا عمر الجرمي في أماكن متفرقة على النحو التالي :-
 - الجرمي، وأبو عمر، وأبو عمر الجرمي •
- ذكر سيويه في مكانين مختلفين مرة بلقب سيويه، ومرة بلقبه مع اسمه سيويه عمرو بن عثمان •
- ذكر عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي في مكانين مختلفين:
 - مرة باسم: عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي، ومرة باسم: ابن أبي اسحاق •

- ذكر أبا عمرو بن العلاء في موضعين مختلفين :
فمرة: أبو عمرو بن العلاء وأخرى: أبو عمرو ١
- ذكر المازني في موضعين مختلفين :
فمرة: المازني ، وأخرى: أبو عثمان المازني .

ثالثا : ويمتد الاضطراب الى فهرس الاعلام فيصل الى الترتيب
الهجائي أيضا وحسبنا أن نمثل في هذا المقام
بما يأتي :

- ١- ذكر الشيخ " أبو الحسن " في باب " الهمزة " اعتادا بلفظ
(أب) في حين ذكر أبا العباس " ، و " أبا عمرو " في باب العين
مهمل لفظ (أب) ١
 - ٢- ذكر الشيخ في باب " الهمزة " أهل الحجاز " يليه " اللغاة
الحجازية " ١ يليه " أهل التفسير " ، وجلي ما في هذا الترتيب
من اضطراب .
- ذكر الشيخ " أبو عمر " في باب الجيم . ١
 - ذكر الشيخ " قوم من النحويين " في باب " النون "
 - ذكر الشيخ " أكثر النحويين " في باب " النون " .

وهذه كلها مجرد اشارات الى ما في هذا القهرس من صور
الخلط والاضطراب ، التي نحسب أنه لا بد معها من إعادة صياغته
من جديد .

٥ - وفي فهرس المراجع حذف بعض المعلومات الضرورية المفيدة في تحديد الطبعة التي رجع اليها في تحقيقه • كإغاله أحياناً ذكر الطبعة أو الناشر أو سنة النشر أو مكان النشر • الى غير ذلك من البيانات الضرورية •

*

*

*

المجموعة الثانية :

فهارس تصور بشكل واضح دقة الشيخ واحاطته بمادته ، وتؤكد مقدرته في هذه المادة • وهي بذلك تتسم بطابع شخصي لا يمكن اغفال دلالاته ، وهي الفهارس التي صنعها الشيخ للأمر الآتية :-

- ١ - أبواب الموضوعات النحوية •
- ٢ - الحروف والأدوات •
- ٣ - الموضوعات العامة •
- ٤ - أبواب الصرف •

وسأعرض بإيجاز لكل فهرس من هذه الفهارس ، ليتبين ما قدمه الشيخ فيه من لمسات :-

أولا : فهرس أبواب الموضوعات النحوية

أدرك الشيخ بوضوح أن هذا الفهرس يعد واحدا من الفهارس المهمة التي تعتبر إضافة حقيقة لنشرته لكتاب المقتضب ، ولذلك حرص على أن يتحدث عنه في تصديره لفهارسه حديثا يحدد خطته فيه . وما التزمه في وضعه من قواعد ، وما ابتغاه من غايات ، فذكر في هذا المجال ما يأتي :-

١ - أنه كان بازا^(١) طريقتين مختلفتين في فهرسة المسائل النحوية .

الطريقة الأولى :

تسجيل مسائل كل باب كما وردت في الكتاب منشورة في الأجزاء الأربعة وهذه الطريقة تكلف الباحث قراءة مسائل الكتاب كلها أثناء بحثه لمسألة واحدة منها .

الطريقة الثانية :

- جمع المسائل المتفرقة لكل باب في الأجزاء الأربعة معا وقد أثر الشيخ هذه الطريقة واتبعها في فهرسه تيسيرا على القارئ .
- ٢ - إنه التزم أن يكون أسلوب الفهرس واضحا مبسوطا لتحقيق الاستفادة المرجوة من مجرد مطالعة الفهرس .
- ٣ - إنه حرص على أن يجعل الفهرس دليلا لكثير من أمهات كتب النحو .
- ٤ - إنه تحرى تحرير المسائل الدقيقة والعويصة .
- ٥ - إنه التزم في الترتيب الطريقة التي صنعها ابن مالك . لشهرة هذه الطريقة بين المتأخرين والمعاصرين .

وجلى أن النقطتين الثالثة والرابعة لا تتصلان بالفهرس من قريب أو من بعيد ، بل هما تنصيان على طريقتيه في تحقيق النص ، والأهداف التي تغياها في هذا التحقيق ، وهو ما سأعرض له في موضعه ان شاء الله ، وليس في الفهرس أى اشارة الى كتاب من كتب النحو ، ولا أى تحرير لمسألة من المسائل ، وما كان للفهارس أن تقوم بهذا الدور ، فانها بطبيعتها انما تكفى بذكر المواضع دون تحديد المراجع أو تحرير المسائل والقضايا .

(١) انظر مقدمة فهارس المقتضب ٣/٤ .

بقيت بعد ذلك ثلاث نقاط يمكن اعتبارها اطارا عاما في عمل الشيخ
في هذا الفهرس هي :-

- جمعه لمسائل الكتاب المتماثلة معا .
- التزامه وضوح العبارة وسطها .
- أخذه بترتيب ابن مالك .

نضيف اليها رابعة ، وهي أن الشيخ قد قدم لهذا الفهرس بما يمكن
اعتباره فهرسا مجملا للأبواب النحوية ، ثم فصل ذلك في فهرس مستقل تحت
عنوان " أبواب النحو " وهو عمل جد مفيد ، إذ ييسر للباحث العودة الى
المواضع التي يريدونها من الفهرس مباشرة دون أن يضطر الى قراءته كله . بيد
أن الذي يلفت النظر هو عدم دقة العنوان الذي وضعه الشيخ للفهرس المفصل
وهو " أبواب النحو " ولو أن الشيخ قال بدلا من ذلك (المسائل النحوية)
لكان أولى من حيث دلالة على ما يحتويه الفهرس ، فتتحقق المطابقة الواجبة
بين العنوان والموضوع .

- وليس لدى ملحوظات على النقطة الأولى من النقاط التي ذكرها
الشيخ ، كما أنه ليس في وسعي أن أتموقف عند النقطة الثانية التي
قرر فيها التزامه في الفهرس بوضوح العبارة وسطها ، لأن مثل هذا
التقرير مسألة أقرب الى أن تكون نسبية منها الى أن تكون تقريرا موضوعيا

- يبقى بعد ذلك ما فرره الشيخ صراحة من ترتيب فهرس الموضوعات ترتيب
ابن مالك ، " لشهرته : المعرب والجنى ، والنكرة والمعرفة ، والمرفوعات
والمنصوبات ، والمجرورات ، والتوابع ، وأعراب الفعل ثم أبواب الصرف " (١) .

وهي دعوى تصدق في معظم الموضوعات والمسائل ولكن لا مناص من
القول بأن الشيخ - مع ذلك - قد خالف ابن مالك في عدد من الموضوعات
وتمثلت مخالفته له في جوانب ثلاثة :- (٢)

(١) انظر مقدمة الفهرس في الجزء الرابع ص ٣ .
(٢) سنجعل مجال المقارنة محصورا في الألفية باعتبارها صاحبة الفضل في انتشار الترتيب
على حسب العامل الذي توصل اليه ابن مالك وشاءت نسبه اليه بين متأخري
النحاة .

- ١ - المخالفة في وضع المسائل في غير المواضع التي وردت فيها عند ابن مالك .
 - ٢ - المخالفة باغفال ما نص عليه ابن مالك .
 - ٣ - المخالفة بعقد أبواب لم ينص عليها ابن مالك .
- وسنشير باجمال الى صور هذه المخالفات فيما يأتي :-

أولاً : المخالفة في المواضع بالتقديم والتأخير .

خالف الشيخ ابن مالك في الموضوعات الآتية :-

١ - في المقدمات : اذ أخرج المعرب عن المبنى على عكس ابن مالك الذي قدمه عليه .

٢ - في ترتيب المعربات ذكرها الشيخ على النحو الآتي :-

- المثني .
- جمع المذكر السالم .
- جمع المؤنث السالم .
- الأسماء الستة .

وأغفل بقية المعرب بعلامات فرعية في حين رتبها ابن مالك على النحو التالي :-

- الأسماء الستة .
- المثني .
- جمع المذكر السالم .
- جمع المؤنث السالم .
- المنوع من الصرف .
- الأفعال الخمسة .
- الأسماء المعتلة .
- الأفعال المعتلة .

٣- في المنصوبات :

- أ - قدم "التنازع" على "تعدى الفعل ولزومه" في حين أخره ابن مالك .
- ب - قدم "التحذير والاغراء" و "الاختصاص" و "المفعول المطلق" فذكرها عقب "تعدى الفعل ولزومه" في حين أخرها ابن مالك الى ما بعد "النداء" وما ألحق به .
- ج - قدم "العدد" فذكره بعد "التمييز" في حين أخره ابن مالك الى ما قبل باب "الحكاية" وهي آخر موضوعات النحو عنده .
- د - قدم "النداء" وما يتصل به من أبواب : "الأسماء الملازمة للنداء" ، و "والندبة" ، و "الترخيم" ، و "الاستغاثة" على "المجرورات" في حين أخرها ابن مالك الى ما بعد "التوابع" .
- هـ - في الأبواب المتصلة بالنداء قدم "الندبة" و "الترخيم" على "الاستغاثة" في حين أخرهما ابن مالك عنها .
- و - أخر باب "نوني التوكيد" الى ما بعد باب "مالا ينصرف" في حين قدمه ابن مالك عليه .
- ز - قدم بحث "التأنيث على أعراب الأفعال" في حين ذكره ابن مالك بعد "الحكاية" باعتباره موضوعا من موضوعات الصرف .

ثانيا : المخالفة باغفال ما نص عليه ابن مالك ، ونمثل لذلك بما يأتي : -

١ - أغفل في المقدمات من المعرب بعلامات فرعية .

- المنوع من الصرف .

- الأفعال الخمسة .

- الأسماء المعتلّة .

- الأفعال المعتلّة .

وقد ورد ذكرها في المقتضب في مواضع متفرقة .

٢ - فيما يعمل عمل الفعل ذكر عددا من " الموضوعات النحوية " ضمن (المسائل) دون ان يفرد لها أبوابا مستقلة كما فعل (ابن مالك)
منها :-

- عمل الصفة المشبهة •
- " التعجب •
- " أفعال التفضيل •

ولها جميعا ذكر في المقتضب •

ثالثا : المخالفة بعقد أبواب لم تذكر مستقلة عند ابن مالك ونمثل لهذا بما يأتي :-

- ١ - التغليب •
- ٢ - جمع الثلاثي الساكن الوسط بالألف والتاء •
- ٣ - النصب على نزع الخافض •
- ٤ - الأسماء الملازمة للنداء •
- ٥ - القسم •
- ٦ - المصدر الميمى •
- ٧ - اسم الزمان والمكان •
- ٨ - الجزم في جواب الطلب •

وفي ضوء هذا العرض يتضح أن الشيخ لم يلتزم التزاما دقيقا بما صنعه ابن مالك وكان عليه أن يوضح الأسباب التي حملته على أن يعدل عن ترتيب ابن مالك فيما عدل عنه من موضوعات ، ولكنه لم يشر الى شيء من ذلك ، كذلك لو تأملنا ما صنعه الشيخ من تقديم بعض ما اخره ابن مالك أو اغفال بعض ما نص عليه فاننا نجد أن وراء كل ما صنع ابن مالك فكرة محددة هي رعاية العامل في الحركة الاعرابية الظاهرة أو المقدره وانا كان ثمة اختلاف التزم ابن مالك بوجهة نظر الجمهور في العامل محل الخلاف .

ثانيا : فهرس الحروف والادوات

حروف المعاني أحد الموضوعات التي تناولها عدد كبير من المؤلفات النحوية ، وقد سلكت هذه المؤلفات في بحثها هذا الموضوع مسالك متعددة يمكن أن نجمل أهمها في ثلاثة :-

الأول :-

الاكتفاء بتناول هذه الحروف من خلال عرض الموضوعات والمسائل دون عقد أبواب خاصة بها ، نظرا لما قد يمثله ذلك من تكرار لهذه الأدوات في بعض الأحيان ، وهكذا يذكر المؤلف النحوي مثلا (الاء وغيره وسوى) في باب الاستثناء ، و (لم ، ولما) في " جوازم المضارع " و (حيث ، واذ ، وإذا) في " الظروف " و (أل) في " التعريف " وفي باب الاضافة الى غير ذلك من الأدوات التي لا يعقد لاي منها مبحثا خاصا .

الثاني :-

عقد بعض الأبواب لبعض هذه الحروف ضمن المؤلف النحوي ، وتتفاوت الحروف الواردة في هذه الأبواب بين كلمات محدودة تعد على أصابع اليد الواحدة ، وعدد كبير منها يقدم ما يوشك أن يكون استقراء لانواعها

الثالث :-

وضع رسائل تختص ببعض الأدوات : تحلل بنيتها ، وأساليب ورودها ، وتأثيرها في الجملة وموقعها من حيث اعمالها واهمالها .

وإذا كان هذا هو شأن المؤلفات النحوية فإن للفهارس الفنية شأنًا مختلفًا بالضرورة ، لأن الفهرس موضوع لتيسير اتصال الباحث بالمصادر العلمية الواردة في الكتاب ، ومقتضى هذا أن يضم الفهرس كل موضع من المواضع التي ورد فيها ذكر لهذه المادة ، وإذا جاز للمؤلف أن يغفل عن باب خاص لبعض الحروف اكتفاءً بذكر ما يتصل بها في الباب النحوي أو المسألة النحوية ، فإنه ليس من حق واضع الفهرس أن يغفل موضعًا ورد فيه ذكر للأداة أو الحرف وإن كان ذلك بصورة ثانوية ، والا كان الفهرس عرضة لفقد بعض قيمته العملية في تيسير الاتصال بالكتاب .

وقد عقد الشيخ فهرسًا للحروف والأدوات ضمن فهارسه للمقتضب ، وكان المأمول أن يضم الفهرس المواضع التي ورد فيها ذكر الأدوة كافة وأن يضم أيضًا الأدوات التي لها وجود في الكتاب كافة ولكن المتأمل لهذا الفهرس حين يطابقه بالكتاب يجد بينهما بونا ، فلم يتضمن الفهرس عددًا كبيرًا من الأدوات المذكورة في الكتاب ، كما لم يتضمن مواضع الأدوات التي ذكرها كافة ، ونكتفي بالإشارة إلى الأدوات الآتية التي أغفلها الفهرس تمامًا بالرغم من وجودها في الكتاب :

- ١ - "أل" أو "لام التعريف" وقد وردت في الكتاب في ٨٣/١
- ٢ - "انما" وقد وردت في الكتاب في ٤٦/٢
- ٣ - "أن" وقد وردت في الكتاب في ٤٦/٢
- ٤ - "أى" وقد وردت في الكتاب في ٢٣٣ ، ٢١٩ ، ٢١٨ ، ٢١٦/٤ ، ٢٦٧ ، ٢٥٨
- ٥ - "أيا" وقد وردت في الكتاب في ٢٣٥ /٤
- ٦ - "حاشا" وقد وردت في الكتاب في ٣٩١/٤
- ٧ - "خلا" وقد وردت في الكتاب في ٣٩١/٤
- ٨ - "حيث" وقد وردت في الكتاب في ١٧٥/٣
- ٩ - "عسا" وقد وردت في الكتاب في ٧٠ ، ٦٨ ، ٥٣/٣
- ١٠ - "لذن" وقد وردت في الكتاب في ٥١/١
- ١١ - "ليت" وقد وردت في الكتاب في ١٠٨ ، ١٠٧/٤
- ١٢ - "ليس" وقد وردت في الكتاب في ٤٠٦ ، ١٩٤ ، ١٩٠ ، ٨٧/٤ ، ٢٤٦/١
- ١٣ - "نعم" وقد وردت في الكتاب في ٣٣٢/٢
- ١٤ - "هيا" وقد وردت في الكتاب في ٢٣٥/٤
- ١٥ - "وا" وقد وردت في الكتاب في ٢٣٣/٤
- ١٦ - "يا" وقد وردت في الكتاب في ٢٠٢/٤ ، ٣١٨/٢

وفضلا عن ذلك فان في الفهرس بعض صور القصور التي نشير باجمال اليها فيما يأتي :-

أولا :- أكثر الشيخ ترتيب الأدوات في الفهرس على حسب حروف المعجم ٣ الألف بائي " المهززة وما بدى" بالمهززة فالبا" وما بدى بها ٠٠٠٠ الخ ٠

وهو الترتيب الذي يرجع الفضل فيه الى " ابن فارس " ت : (٣٩٥) ، في كتابة " الصاحب " وعليه سار " الثعالبي " ت : (٤٢٩) في كتابه " فقه اللغة وسر العربية " ومن بعده الملقى ت : (٧٠٢) في كتابه " رصف المهانسي " ٠ ثم " ابن هشام " ت : (٧٦١) في كتابة " مغنى اللبيب " وذلك عدل الشيخ عن ترتيب الأدوات على حسب بنيتها وهو الترتيب الذي يرجع الى الرمانسي ت : (٣٨٤) في كتابه " معاني الحروف " ٠

والترتيب على حسب حروف المعجم ميسور ، وكان المأمول ألا يقع في سهو ولكن الغريب ان يقع مثل الشيخ في سهو في مثل هذا الترتيب ، ومن ذلك

- ١- " التتوين " : فقد وضعه بين " من " الجاره ، ونون الوقاية ٠
- ٢- " لا بل " : فقد وضعها بين " لعل " و " لم " ٠

ثانيا :- يلحظ أن الشيخ حين ذكر بعض الأدوات متعددة الوظائف أثر أن يضع لكل وظيفة منها عنوانا ثم لم يرتب هذه العناوين طبقا لى نظام ومن ذلك مثلا :-

- ١- " الواو " و " واو المعية " ٠
- ٢- " ما " و " ما النافية " و " ما المصدرية " ٠
- ٣- " لا الناهية " و " لا " و " لا النافية " و " لا النافية للجنس " و " لا العاملة عمل ليس " ٠

ولا سبيل إلى أن تنهى هذه الملحوظات المجللة إلا بالاشارة إلى العنوان الذي ذكره الشيخ لهذا الفهرس وهو " الحروف والأدوات "

وما يثيره هذا العنوان من نظر : فما السر في هذا العطف ؟ وهل
الأدوات قسيم للحروف ؟

إن الشيخ قد ذكر كلا منهما في العنوان دون أن يقدم تبريرا لما
صنع . والمعروف أن الأدوات مصطلح كوفي الأصل ، ولكنه ما لبث أن شاع
بين الدارسين حتى استقر في تراثنا النحوي تحديده بأنه :- " الحروف ،
وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف " . (١)

فلو أن الشيخ اقتصر على ذكر الأدوات وحدها عنوانا لكان كافيا ، فلم
- إذا - ذكر (الحروف) بعدها ؟ ! والأصل أن العطف يقتضى
المنغايرة ؟ !

(١) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/١٤٥ .

ثالثا : فهرس المسائل الصرفية

ذكر الشيخ أنه حاكي ترتيب " ابن مالك " في فهرس المسائل النحوية ،
ولكنه لم يصرح في فهرسه للمسائل الصرفية بالأصل الذي حاكاه .

وقد حاولت لذلك أن أقف على ترتيب كتب الصرف المشهورة ، فلعلني أعرف
عن هذا الطريق الأساسي الذي بنى عليه الشيخ ترتيبه للأبواب الصرفية .

فعدت لتحقيق هذه الغاية إلى الكتب الآتية : -

١ - " النصف شرح التصريف " .

وهو كتاب ابن جنس الذي تناول فيه بالشرح تصريف المازني .
ولسحظت أنه برغم ما قد يبدو في هذا الكتاب من إسراف في التقسيم
والتبويب فإنه يمكن لمن إطار عام له يجمع أبوابه ومسائله .

فهو يبدأ أولا بالقضايا الصرفية المشتركة بين الأسماء والأفعال ، ثم
ينتقل منها إلى المباحث الصرفية الخاصة بالأفعال ، وأخيرا ينتقل إلى
المباحث الصرفية والخاصة بالأسماء . ولم يتبع الشيخ هذا الترتيب في
فهرسه .

٢ - التكملة لأبي علي الفارسي :

وقد ورد فيه بترتيب المسائل الصرفية على النحو الآتي :

بدأ بذكر مسائل النقاء الساكنين ثم انتقل إلى الكلمات التي تبدأ
بهمزة الوصل ، وبعد ذلك ذكر الوقف ، ثم باب الهمزة ، ثم أبواب
المثنى فالنسب فالعدد فالمقصور والمدود ، فالذكر والمؤنث ، فالالحاق ،
فالأبنية . ثم انتقل إلى جمع التكسير والتصغير ، فالصادر والأفعال
المشتقة منها ، ونقية مشتقات الاسم . ثم انتقل - بعد ذلك - إلى
أبواب الأفعال الثلاثية المجردة والمزيدة ، ثم الأفعال الرباعية ومشتقاتها ،
فالأمالة فالاعلال ثم أسماء الفاعل والمفعول فأبواب القلب
وأخيرا اختتم الكتاب بمباحث الادغام .

وجلس أن الكتاب لا يخضع لنسق واحد في الترتيب ، وأن أبوابه تتداخل ، إذ لم تميز أبواب الصرف الخاصة بالأسماء عن تلك الخاصة بالأفعال ، وموازنة الترتيب في هذا الكتاب مع ترتيب الشيخ في فهرس المسائل الصرفية نجد أن الشيخ لم يلتزمه .

٣ - " الوجيز في التصريف " لابن الأنباري .

بالرغم من حرص ابن الأنباري على أن يتسم كتابه بالإيجاز والاختصار فإنه عرض لكثير من القضايا الصرفية عرضا متميزا ، إذ بدأ بتناول أبنية الأفعال والأسماء المجردة .

ثم انتقل إلى حروف الزوائد ، ومنها إلى دراسة الحذف في بنية الكلمة اسما أو فعلا ، مقيسا أو غير مقيس ثم عرض للإبدال ك وبعد ذلك انتقل إلى تناول التغيير بالحركة والسكون في الفعل المضارع والصدر وأخيرا اختتم كتابه الموجز بمسائل الإدغام ، وجلى أن الشيخ لم يتبع هذا النهج في فهرسه .

٤ - المنتج في التصريف " لابن عصفور الأشبيلي .

وقد رتبته صاحبه على النحو الآتي :-

أولا : عقد بابا للحروف الزوائد .
ثانيا : عقد بابا لأبنية الأسماء ، ثم بابا لأبنية الأفعال ، ثم تناول ما يزداد من الحروف في التضعيف ، ثم بابا للتشيل .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى حروف الإبدال ، كما ذكر أحكام حروف العلة الزوائد ، والقلب ، والحذف على غير قياس .

واختتم مهاحث الكتاب بالإدغام ومسائله . ووضح أيضا أن الشيخ لم يأخذ بهذا الترتيب في فهرسه .

• - شرح الملوكسى فى التصريف " لابن يعيش •

وقد رتب أبوابه على النحو الآتى :-

بدأ بعرض أبنية الأسماء والأفعال والحروف • ثم انتقل - بعد ذلك - إلى الحديث عن تصرف الأفعال المجردة والمزيدة ثم تصرف الأسماء •

وأخيراً عقد مباحث لأقسام التصريف الخمسة التى ذكرها وهى :-

- حروف الزيادة والبدل •
- الحذف •
- التغيير بالحركة والسكون •
- القلب •
- الإدغام •

واختتم مباحث الكتاب بمسائل التعريب • وليس لهذا الترتيب أثر فى عمل الشيخ فى فهرسه •

*

*

*

إن أقرب كتاب إلى النظام الذى اتبعه الشيخ فى فهرسه للمسائل الصرفية هو " شذا العرف فى فن الصرف " للشيخ أحمد الحملاوى • إذ ابتداء هذا الكتاب بمبحث الميزان الصرفى وما يتصل به من مسائل ، ثم جمع ما يتصل بتصريف الأفعال فى أبواب خاصة بها • ثم عرض لتصريف الأسماء فى أبواب خاصة بها أيضاً • وانتقل - بعد ذلك - إلى بعض الأبواب التى عرض فيها للقضايا المشتركة بين الأسماء والأفعال وهى قضايا :-

- الاعلال •
- الإبدال •
- الإدغام •

ومقابلة هذا الترتيب بترتيب المسائل الصرفية فى هذا الفهرس - الذى

صنعه الشيخ - نجد بينهما قدرا كبيرا من التشابه : في الاطار العام ، وفي التمييز بين تصريف الأسماء وتصريف الأفعال ، وفي الحرص على تناول المباحث المشتركة بينهما في موضع خاص متميز يعقب مباحث الأسماء والأفعال معا دون تداخل أو انقطاع .

ولست أزم أن الشيخ قد قلد شذا العرف تقليدا مطلقا أو نقل عنه ترتيبه ، ولكن لا سييل مع ذلك الى اغفال الحقائق الآتية :

١ - أن كتاب شذا العرف " أقدم بفترة زمنية طويلة من صنع الشيخ لفهم المسائل الصرفية في المقتضب ، إذ ان أول طبعة من هذا الكتاب صدرت سنة ألف وثلاثمائة واثنى عشرة هجرية) . في حين صدرت فهرس المقتضب بعد ذلك بأكثر من سبعين عاما ، سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة وألف هجرية (١٣٨٨ هـ) .

٢ - إن من المقطوع به أن الشيخ " عضيمة " قد وقف على كتاب " شذا العرف " وأن لم يصرح بذلك قط . ونحن لا نقرر هذه الحقيقة استنتاجا من أن الشيخ عضيمة - وهو متخصص في النحو والصرف - لا بد أن يكون قد اطلع على كتاب مؤلف في نطاق تخصصه فحسب ، ولكن لأن الشيخ الحملاوى قام في مرحلة من المراحل بالتدريس في كلية اللغة العربية ، وهي مرحلة سابقة على طلب الشيخ عضيمة العلم فيها الأمر الذى يعنى ان اتصال أبناء هذه الكلية بالشيخ الحملاوى ونتاجه العلى ثابت ومستقر في الفترة التى كان الشيخ فيها مقيدا بها .

٣ - أن الشيخ عضيمة لم يصرح بالصدر الذى أخذ منه ترتيب المسائل الصرفية في فهرسه . كما لم يذكر أنه مبتكر هذا الترتيب .

وسكوت الشيخ عن الأمرين يلفت النظر . ويبدو أنه لم يشأ أن يصرح بمحاكاة لكتاب " شذا العرف " في ترتيب أبواب الصرف ، لما استقر في أذهان العلماء من استهانة تقليدية بالأعمال التعليمية التى يدرج هذا الكتاب في اطارها .

وبالرغم من أن الشيخ قد التقى - بشكل عام - مع ما صنعه
الشيخ الحملوى فى كتابه "شذا العرف" فإنه قد اتخذ منحى مغايرا
- فى بعض الأحيان - الامر الذى يدل على أنه قد أفاد من ترتيب
شذا العرف دون أن يقلده تقليدا كاملا فى الافادة نوع من حرية
التصرف لا يكون مع التقليد المطلق، بيد أن ما نتج عن ذلك من
مخالفات فى صنيع الشيخ أمر يلفت النظر، لأنها فى مجملها لا تخضع
لضوابط الترابط الضرورى بين الموضوعات، وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتى :

أولا: أن فهرس أبواب الصرف يخلو تماما من مباحث عدد من الأبواب
الصرفية، بالرغم من وجودها فى المقتضب وهذه الأبواب هى :-

- المثنى •
- جمع الذكر السالم •
- جمع المؤنث السالم •
- جمع الثلاثى الساكن الوسط بالألف والتاء •
- الصدر وأبنيته •
- الصدر اليمى •
- اسم المرة •
- اسم الفاعل •
- صيغ المبالغة •
- اسم المفعول •
- اسم التفضيل •
- اسم الزمان •
- اسم المكان •
- توكيد الفعل بالنون •
- المذكر والمؤنث •

وقد أورد الشيخ هذه الأبواب في فهرس المسائل
النحوية^(١) الأمر الذي أدى إلى التداخل بين الفهرسين.

(١) ذكر الشيخ ما يتصل بهذه الأبواب على النحو الآتي :

- المثني ص ١١
- جمع المذكر السالم ص : ١٣
- جمع المؤنث السالم ص : ١٤
- جمع الثلاثي الساكن الوسط بالألف والتاء ص : ١٥
- الصدر وأبنيته ص : ٧٧
- الصدر اليميني ص : ٨٨
- اسم المرة ص : ٨٠
- اسم الفاعل ص : ٨٠
- صيغ المبالغة ص : ٨٢
- اسم المفعول ص : ٨٢
- اسم التفضيل ص : ٨٥
- اسم الزمان واسم المكان ص : ٨٧
- توكيد الفعل بالنون ص ١٠٣
- المذكر والمؤنث ص : ١٠٧

ثانيا : صدر الشيخ فهرس مسائل تصريف الاسماء بالابواب الآتية :

- المقصور •
- الممدود •
- المنقوص •
- اسم الجنس الجمعى •
- اسم الجمع •
- جمع التكسير •

وإذا كان ثمة مسوغ لتقديم الممدود على المنقوص في هذا الفهرسه باعتبار أن الممدود مقصور وزيادة ، فانه ليس ثمة مسوغ لتقديم اسم الجنس الجمعى واسم الجمع على جمع التكسير •

• وكان الأولى أن يتقدم جمع التكسير عليهم

ثالثا : رتب الشيخ عددا من الموضوعات المشتركة بين الاسماء والافعال فى القسم الأخير من فهرسه على النحو الآتى :

- تخفيف المهمزة •
- التقاء الساكنين •
- الإمالة •
- الوقف •
- الأبدال •
- الأبدال الشاذ •
- الأعلان •

- مخارج الحروف •

- الادغام •

وبواضح ان هذا الترتيب في مجموعة يحتاج الى اعادة

نظر :

- ١- فقد قدم الامالة والوقف على الابدال والاعلال والشائع عكس ذلك •
- ٢- كما قدم الابدال على الاعلال • ولو حدث العكس لكان أولى •
- ٣- كذلك قدم مخارج الحروف على الادغام ، ولو عكس لكان أولى •
- ٤- فصل بين الامالة والادغام بأبواب كثيرة سبق ذكرها ، ولو جمع بينهما على التوالي لكان أفضل ، باعتبارهما يمثلان في مجموعهما ظواهر لهجية قبلية •
- ٥- ومن هذا المنطلق نفسه يصبح تخفيف الهمزة أولى به أن يتأخر لا أن يتصدر هذه القائمة •

*

*

*

*

*

*

رابعاً : فهرس الموضوعات العامة



عقد الشيخ فهرساً خاصاً وضع له عنوان : (الموضوعات العامة)
تناول فيه بالفهرسة الموضوعات الآتية :

- ١- العوامل .
- ٢- ليس في كلام العرب .
- ٣- المحذوف .
- ٤- الأسماء المعربة التي وقعت على حرفين .
- ٥- التقديم والتأخير والفصل .
- ٦- الفصل بالأجنبي .
- ٧- الضمائر الشعرية .
- ٨- الاستغناء .
- ٩- من علم البلاغة .

وقد ألحق به :

- أ- تقسيم اللفظ الى مشترك ، مترادف ، ومتابين .
- ب- معاني (وجد)
- ج- معاني (رأى)

١٠- المسائل التي شرحها الفاروق (وقد رتبها على حسب ورودها في الكتاب
وليس على حسب الأبواب) .

١١- مسائل نقد المبرد لسيويه ، ورد ابن ولاد عليها .
(مرتبة على حسب ورودها في الكتاب أيضاً)

١٢- المسائل المنسوبة للمبرد ، وفي المقتضب ما يعارضها .
(مرتبة على حسب ورودها في الكتاب كذلك) .

وأول ما يلفت النظر هو عدم تحديد مدلول الموضوعات العامة وكان حريماً
بالشيخ أن يذكر في مطلع هذا الفهرس المقياس الذي ارتضاه للعموم ولم يذكر
الشيخ شيئاً من ذلك .

وقد حاولت أن أتبين الأساس الذي بنى عليه تصويره للعموم في هذه الموضوعات، فابتادر إلى ذهني في أول الأمر أن مقياس العموم عند الشيخ انتشار المسألة في أكثر من باب من أبواب النحو، ولكن يتأمل ما أورده الشيخ من فهارس في موضوعاته هذه كشف لي أن هذا الاحتمال غير مطرد. كذلك خطر على بالي أن يكون المقياس عدم تعدد النحاة لباب خاص بتناول كل موضوع من هذه الموضوعات. ولكنني تبينت بعد التأمل أيضا أن هذا الاحتمال بدوره لا يطرد في جميع الموضوعات. وهكذا يبقى مقياس العموم في هذه الموضوعات غامضا يحتاج إلى توضيح.

ولي على هذه الفهارس التي عقدها الشيخ للموضوعات العامة بعض الملاحظات التي أجملها فيما يأتي :

أولا : ذكر الشيخ موضوعات مماثلة لهذه الموضوعات العامة في فهرس الأبواب النحوية، مثل :

- التعليل
- مراعاة اللفظ والمعنى
- المذكر والمؤنث

ولا ندرى السر في وضع هذه الموضوعات في فهرس الأبواب النحوية مع أن الأجدد أن تكون في نطاق شبيهاتها من الموضوعات العامة.

ثانيا : أغفل الشيخ في فهرسته لهذه الموضوعات عددا كبيرا مما يمكن وصفه أيضا بالعموم ما ورد في الكتاب من موضوعات ومسائل، ومن ذلك :-

١ - المسائل الخلافية :-

فلم يعقد الشيخ فهرسا لها مع وجود عدد كبير منها في الكتاب وأهمية الفهرسة لها للباحث في علم الخلاف.

٢ - التعليلات النحوية :-

أغفل الشيخ تماما ذكر التعليل بالرغم من أنه امتد في الكتاب على جبهة عريضة، وشغل حيزا كبيرا، فهناك تعليل للأصوات

وتعليق للبنية ، وتعليق للاشتقاق ، وتعليق للتركيب كذلك يوجد
تعليق للتصنيف النحوي ، وتعليق للحكم ، وتعليق للمصطلح ، والتأمل
لهذه الأنواع من التعليقات في الكتاب يجدها تتناول الذكر كما
تتناول الحذف ، ونفس الوجود كما نفس العدم ، ونكتفي بأن نعرض
لذلك النماذج الآتية :

- تعليق مصطلح جمع التصحيح ٥/١ - ٦
- تعليق حركة نون الجمع ٦/١
- تعليق أصالة الاسم في التكبير ٣٥٠/٣
- تعليق كون الضمير معرفة ٢٨٠/٤
- تعليق اسكان واو الجماعة وتحريك نون النسوة ٢٧١/١
- تعليق ضرورة اشتغال جملة الصلة على طائفة يرجع الى الموصول
١٩/١ ، ١٣٠/٣
- تعليق شبه إن واخواتها للأفعال ١٠٧/٤ - ١٠٨
- تعليق رفع الفاعل ونصب المفعول ٨/١
- تعليق رفع نائب الفاعل ٥٠/٤
- تعليق رجحان أعمال الأول في باب التنازع ١١٢/٣ ، ٧٢/٤
- تعليق اتصال الزمان بالفعل وانقطاع المكان عنه ٢٧٥/٢
- تعليق بناء أمس ١٧٣/٣
- تعليق نصب التمييز ٣٢/٣ - ٣٣
- تعليق اعراب (اثنا عشر ، واثننا عشرة) ١٦٢/٢
- تعليق مطابقة (عشر) في حالة التركيب ١٦٢/٢ - ١٦٣
- تعليق كسر عين (عشرين) ١٦٥/٢ - ١٦٦
- تعليق اعراب العدد المعطوف ١٦٧/٢
- تعليق افراد لفظ مائة ١٦٩/٢
- تعليق بناء المنادى المفرد على الضم ٢٠٤/٤ - ٢٠٥
- تعليق مصطلح البدل ٢٩٥/٤ ، ٢٩٩
- تعليق اختصاص لم بالمضارع ٤٦/١
- تعليق بناء الأسماء ١٧١/٣ ، ٣٠٩
- تعليق منع الاسم من الصرف ١٧١/٣ ، ٣٠٩

- تعليل بناء الفعل الماضى على الفتح ٢/٢ ٥ ٨٠/٤ - ٨٢
 - تعليل بناء (من) ١٧٢/٣
 - تعليل هم اعراب الأفعال ٨٠/٤
 - تعليل اعراب الفعل المضارع ١/٢ ٥ ٣ ٥ ٥ ٥ ٨٠/٤ ٥ ٨١
 - تعليل حركة نون المثنى ٦/١
 - تعليل استواء النصب والجر في التثنية والجمع ١/١ ٥ ٢٤٨
- ٥ ٣٣١/٣

٣- - تعدد الاحتمالات والتوجيهات ٥ فى الكتاب مسائل كثيرة أشار إليها الى تعدد الاحتمال فيها والتوجيه لها ٥ ولم يقف الشيخ فى موضوعاته العامة عند شىء منها، ونمثل لذلك بما يأتى :-

- تعدد الوجوه الجائزة فى المسى بجمع المؤنث ٣٣١/٣ - ٣٣٣
 - ٣٨ ٥ ٣٦/٤
 - تعدد الوجوه فى (ها الغائب) ٢٦٩/١
 - جواز فصل الضمير المنصوب لكان ٥ ووصله ٩٨/٣
 - جواز فصل الضمير المنصوب بليس ٩٨/٣
 - اذا كان الموصول والموصوف مجزأ عن متكلم جاز ان يكون العائد عليه غائبا ٥ وجاز أن يكون متكلما ٩٨/٣ - ١٣٢
 - جواز مراعاة لفظ (من) ومعناها ٢٩٥/٢ ٥ ٢٥٢/٣
 - جواز مراعاة لفظ (أى) ومعناها ٣٠٣/٢ ٥ ٣٠٤
 - جواز مراعاة لفظ (كلا) ٢٤١/٣
 - جواز مراعاة لفظ (أحد) ومعانيها المحتملة ٢٥٢/٣
 - فى نحو (هذا أحد قائم) ٣٠٧/٤ - ٣٠٨
 - الوجوه المحتملة فى نحو: (هذا الرجل مقبل) ٣٢٢/٤ - ٣٢٣
 - الوجوه المحتملة فى قولهم: (عند الله زيد الضاربه) ١٣٣/٤ - ١٣٥
 - الوجوه المحتملة فى نحو: (جعلت متاعك بعضه فوق بعض) ٦٨/٤ -
- ٥ ٦٩

- توجيه الرفع والنصب في قولهم: (خرجت فاذا زيد قائم وقائما)
• ٢٧٤/٣
- توجيه الجر والنصب في قولهم: (مررت برجل معه صقر صائد به غدا
وصائداً به) (٢٦١/٣ ، ١٢٢/٤)
- توجيه الرفع والنصب في قولهم: (هذا رجل وعبد الله منطلق
او منطلقا) (٣١٤/٤)
- الوجوه الجائزة في نعت صفة (أى) (٢١٨/٤ - ٢١٩ ، ٢٦٧)
- الوجوه الجائزة في المضاف الى ياء المتكلم (٢٤٥/٤ - ٢٤٧)
- الوجوه الجائزة في توجيه معمولى كان اذا كانا معرفتين
• ٤٠٧ ، ٨٩/٤

٤ - الروابط :

أغفل الشيخ عرض ما يتصل بالروابط بين عناصر الجملة بالرغم
من تعرض الكتاب لها في مواضع كثيرة من بينها :

- الرابط بين الصلة والموصول في :
• ١١٦ ، ١١٤ ، ٩٩ ، ٩٨/٣ ، ٢٠/١ ، ١٣٠/٣ ، ١٣ ، ١٩/١
• ١٢٣
- الروابط بين المبتدأ والخبر اذا كان جملة (٦٢/٢ ، ٢٩٥ ،
• ١١٩/٤ ، ٢٥٨ ، ٢٥٤/٣)
- الروابط في جملة الحال (٦٥/٢ ، ٦٦ ، ١٢٥/٤)
- الروابط بين الشرط والجزاء (٤٩/٢ ، ٥٩ ، ١٢٨/٣)

٥ - وفي الكتاب حديث طويل في مواضع مختلفة عن رتبة الكلمات في الجملة

سواء من حيث التقديم أو التأخير ، والضوابط المنظمة لذلك ، ولم
يشر الشيخ فى موضوعاته العامة الى شىء من ذلك ، وحسبنا أن
نمثل لبعض هذه المسائل فيما يأتى :

- رتبة حروف الجزاء التقديم ٦٨/٢

- رتبة (رب) التقديم ١٤٠/٤
- رتبة الظروف أن يكون بعد المفعول به ١٠٢/٤
- لا يتقدم ما ليس من الصلة على الصلة ولا على ما هو منها
١٤/١ ، ٢٣ .
- لا تتقدم الصلة ولا بعضها على الموصول ١٣/١ ، ١٩٧/٣ ، ٢٣ -
١٩٨ .
- رتبة الفاعل التأخر عن الفعل ١٦/١ ، ١٢٨/٤
- لا يتقدم معمول اسم الفاعل المحلى بال عليه ١٤/١ ، ١٦٥/٤ .
- رتبة المعطوف التأخر عن المعطوف عليه ١٦/١
- رتبة معمول الشرط التأخر عن أداة الشرط ٢٨/٢
- رتبة معمول الجزاء التأخر أيضا ٦٨/٢
- تقديم خبر المبتدأ عليه جائز عند البصريين ، ممنوع عند الكوفيين
١٢٧/٤
- جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ ما لم يمنع مانع ١٥٦/٤ ،
١٦٥ .
- جواز توسط خبر كان وأخواتها بينها وبين اسمها ٨٨ ، ٨٧/٤ ،
١٦٥/٢
- جواز توسط خبر ليس وتأخيرها ١٩٤/٤ ، ٤٠٦ .
- جواز تقديم معمول خبر كان عليها ٩٩/٤ - ١٠٠

٦- النظام والترابط : _____

أغفل الشيخ تحديد المواضع التي عرض فيها الكتاب لضوابط النظام في الجملة العربية بالرغم من وجود مسائل كثيرة تدخل في هذا النطاق ، ونشير الى بعضها فيما يأتي :

- محل الصلة من الموصول كمحل الجزء من الكلمة ، والحرف من اللفظ " ترابط الصلة والموصول " ١٣/١ .
- مراتب الاتصال ١٧/١

- عدم التفرقة بين الصلة والموصول ١٩٣/٣
- جواز الفصل بين الصلة والموصول بالنداء ٢٩٦/٢
- عدم جواز حذف الضمير العائد المنفصل ولا المجرور ولا المرفوع
٠ ٩٩ ٤٩٨/٣ ٤ ٢٠/١
- عدم جواز الاقتصار على المفعول الأول في (ظن واخواتها)
١٨٩ ٤ ١١٣/٣ ٤ ٣٤٠/٢
- عدم جواز الاقتصار على بعض مفعولات " اعلم واخواتها " ١٢٢٣
- عدم جواز حذف الفاعل ١٩/١ ٤ ٦٠/٢ ٤ ٧٦/٣ ٤ ١١٤-١١٥
- الفصل بين الصفة والموصوف ١٨/٤ ٤ ٢٥/١
- مواضع الفصل في تركيب الشرط ٠ ٧٥ ٤ ٧٤/٢
- الفصل بين اما ٤ او ٠ ٢٨/٣

٧- التأويل :

- أغفل الشيخ فهرسة المسائل التي اعتمد فيها الكتاب على تأويل النصوص حتى تتفق مع ما أخذ به المبرد من قواعد ، وكثير من المسائل الواردة في بابي الحذف والتقديم والتأخير والفصل يمكن أن تدرج في هذا النطاق ونضيف اليها عددا من المسائل الأخرى التي لم يشر اليها الشيخ ومن ذلك :
- جواز قولهم (هي الرجال) على تأويل (الرجال) لارادة معنى الجماعة فيها ١٨٦/٢
- جواز قولهم (الليلة الهلال) على تأويل العبارة على القول بحذف المضاف والتقدير (طلوع الهلال) ٠ ١٣٢/٤ ٤ ٢٧٤/٣
- تأويل (لبيك) و (سعديك) ٠ ٢٢٦ ٤ ٢٢٥/٣

ولا يفوتنا في ختام هذه الدراسة لفهارس المقتضب أن نشير الى وجود ما يمكن اعتباره خلط بين الصلب والهامش في عمل الفهارس . والاصل في الفهرسة أن يتم التمييز بينهما عن طريق وضع العلامة الفارقة - كنجمة أو شرطة أو نقطة أو أقواس متميزة ونحوها من العلامات الفارقة - ولكن الشيخ أغفل ذلك تماما ، وفهرس لما ذكره المبرد في صلب الكتاب وما أضافه هو في تعليقه عليه وتحقيقه له ، ونكتفى بأن نعرض لذلك النماذج الآتية :

١ - الخلط بين أمثال الصلب والهامش :

ضرب الشيخ بعض الأمثال في الهامش على ما ورد في الصلب من شواهد باعتبارها واردة في المقتضب ومن ذلك :

- أَشْرَى مِنْ قُنْفُذ (١)
- مَا كُلُّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةٌ وَلَا مَوْدَاءٌ تَشْرَةٌ (٢)
- أَضْرَطًا وَأَنْتِ الْأَعْلَى (٣)

٢ - الخلط بين أعلام الصلب والهامش :

خلط بين الأعلام الواردة في الصلب والأعلام الواردة في الهامش ، ومن ذلك :

- عطية بن غيف (٤)
- عقيل بن علفة (٥)
- اللعين المنقري (٦)

-
- (١) ١٠١/٤ من المقتضب ، ص ٢٦٥ من فهرس الأمثال .
 - (٢) ١٩٥/٤ " " " " " ٢٦٦ ص
 - (٣) ٢٦١/٤ " " " " " ٢٦٥ ص
 - (٤) ٣٥٢/٢ ، ٣٢٨/٤
 - (٥) ١٧٤/٢ ، ٣٢٨/٤
 - (٦) ٣٢٩/٤ ، ٢٩٥/٣

- ليل الأُخيلية (١)

- القتال الكلابي (٢)

- المتلمس (٣)

ولو أن الشيخ فصل بين ما ورد في الصلب وبين ما ورد في
الهامش لكان عمله أكثر وضوحاً، لأن الخلط بينهما يؤدي إلى
عدم معرفة ما جاء به المؤلف ، وما أضافه المحقق .

* * *
* * *
* * *

(١) ٣٢٩/٤ • ١١/٣
(٢) ٣٢٩ • ٢٨٨/٤ • ٢٤٤/٣
(٣) ٣٢٩/٤ • ٧٧/٣ • ٩٣/٢

البحث الثاني

فهارس كتاب سيويه

في سنة ألف وثلاثمائة وخمس وتسعين هجرية - الموافق ١٩٢٥م - أصدر الشيخ كتابه (فهارس كتاب سيويه ودراسة له) وهو مجلد ضخم يقع في أكثر من تسعمائة صفحة ، صدره بمقدمة قصيرة تقع في نحو ثلاث صفحات ، تحدث فيها عن الدواعي التي حدثت به الى الاهتمام بالفهارس ، والفترة التاريخية التي صنع فيهما فهارس لعدد كبير من كتب النحو واللغة ، كما تحدث في سياق ذلك عن فهارس كتاب سيويه . فقرر انه صنع لهذا الكتاب فهرسا مجملا ثم فهرسا مفصلا . حوى مسائله مرتبة ترتيب أبواب النحو والصرف كما رتب شواهده باعتبار القامية . (١)

وأضاف الى ذلك أنه صنع فهرسا مفصلا لكتاب سيويه على غرار فهرس المقضب الذي أصدره من قبل .

وهذا النص على أهميته لا يحدد بدقة الفترة التاريخية التي تم فيها عمل فهارس الكتاب ، ولا المراحل التي تم فيها صنع هذه الفهارس .

فمتى صنع الفهرس المجمع ؟ وما الصورة التي كان عليها ؟ وما علاقته بالفهرس المفصل الذي كان لدى الشيخ من قبل تحقيق المقضب ؟ ثم ما صلة هذا الفهرس المفصل بهذه الفهارس في صورتها النهائية التي صدر بها الكتاب ؟ هل أعاد الشيخ النظر فيه أم اكتفى بالاضافة اليه ؟ ثم الى اي مدى يمكن القول بأن الفهرس المفصل قد صنعه الشيخ في مرحلتين :

المرحلة الاولى : تضمنت :

- مسائل النحو .
- مسائل الصرف .
- والشواهد الشعرية .

(١) انظر ص ٣ - ٥ من فهارس سيويه للشيخ .

والمرحلة الثانية :

أكمل بها الشيخ بقية الفهارس على نحو ما صدرت به ، وكان ذلك بعد

صدر كتاب الغتضب .

وإذا كان الشيخ لم يقدم لنا تاريخا دقيقا لصنع هذه الفهارس ، مكثفيا
بما يمكن استنتاجه من النص السابق . فإن ذلك يعود - فيما نرجح - إلى
أن صنع هذه الفهارس قد اكتمل لدى الشيخ بعد أن انتهى الاستاذ عبدالسلام
هارون إصدار نشرته المحققة لكتاب سيويه ، في الفترة من سنة ١٩٦٦م إلى سنة
١٩٧٥م .

وتحمل الفهارس في العنوان عبارة " ودراسة له " وهي عبارة مبهمـة
وبوهمة ، لأن الكتاب الذي بين أيدينا ليس فيه دراسة عن سيويه ولا عن كتابه ،
اللهم الا ما ذكره في صفحة (٣٨) في ختام ما أسماه " نظرات في مذهب سيويه " -
وسنعرض لها بعد حين - حين قال : " قصدت بهذه النظرات أن تكون
دراسة وفهرسة معا " (١) ، وليس فيها على طولها دراسة بحال من الأحوال
فإنها في مجموعها عبارة عن مجموعة من الملحوظات التي تشبه الانطباعات الذاتية
في رؤية كتاب سيويه ، وهي انطباعات ليست محيطية بالجزئيات ولا شاملة للعناصر ،
ولا ملمة بكل الأبعاد والقضايا . وإنما تقف عند بعض المسائل التي وردت
في الكتاب مسجلة غالباً نص لغة الكتاب ، ونرجو أن نعرض لذلك بالتفصيل .

(١) انظر ص " ٣٨ " من الفهارس .

تصدرت فهارس الكتاب محاضرة ألقى بالرياض قبل اصدار هذه الفهارس .
 بأكثر من عامين ، وعنوان هذه المحاضرة " تجرنتى مع كتاب سيويه " .

ويبدو أن الشيخ أراد أن يبشر بها بقرب اصداره للفهارس التي كان بصدد
 انجازها في تلك الفترة ، وموضوعات هذه المحاضرة متنوعة على النحو الآتى :

- ١ - فقرة عن التأليف النحوى قبل سيويه .
- ٢ - فقرة عن القيمة العلمية لكتاب سيويه .
- ٣ - فقرة عن ثناء العلماء على كتاب سيويه .
- ٤ - فقرة بعنوان " كتاب سيويه يمثل صورة رائعة من صور تواضع العلماء " .
- ٥ - نماذج مما فى كتاب سيويه من صعوبات .
- ٦ - فقرة عن اصطلاحات كتاب سيويه .
- ٧ - فقرة عن طبعات كتاب سيويه .

وجلى أن هذه الموضوعات المتنوعة لا تقدم جديداً إلى ما هو مأثور
 ومعروف فى كل منها ، وحسبى أن أشير الى أن الشيخ لم يقم باستيعاب الجزئيات
 والعناصر فى كل موضوع من هذه الموضوعات ، بل كان يكتفى بعرض الأفكار أو المعلومات
 دون استيعاب وشمول ، ولعل فيما ذكره عن طبعات كتاب سيويه ما يؤكده هذه
 الحقيقة ، فقد أشار الى صدور ثلاث طبعات للكتاب هى :

- ١ - طبعة باريس سنة ١٨٨١ م

- ٢- طبعة كلكتا سنة ١٨٨٢ م .
٣- طبعة القاهرة بيولاق سنة ١٣١٦ - ١٣١٨ هـ ، ١٨٩٨ - ١٩٠٠ م .
وليست هذه هي طبعات الكتاب وحدها . فلقد صدرت طبعات كثيرة أغلبها
الشيخ ، ومن هذه الطبعات ما يأتى :

- طبعة نيوروك وقد اصدرها الناشر *Hildesheim*
وأعيد طبعها بالأوفست .
- طبعة برلين ١٣٢٦ هـ
- طبعة بيروت ١٩٦٢ م .
- طبعة بغداد " وهي تصوير بالأوفست لطبعة بولاق ، وقد صدرت سنة
١٩٢٤ م .
- وأخيرا طبعة الامتاذ " عبدالسلام هارون " التي تضمنت مقدمة طويلة
تحدث فيها المحقق عن حياة سيوره وشيوخه ، وأقرانه وتلاميذه ، ومناظراته
وأقوال العلماء فيه ، وكتاب سيوره ومختصراته وتاريخ نشره ، وخلصه
ترجمة المقدمة الفرنسية التي كتبها المستشرق " درنيغ " مهدرا بها
طبعة باريس للكتاب .



انتقل الشيخ بعد ذلك الى ذكر عدد من الموضوعات المتفرقة التي لا رابط
بينها ولا نظام فيها ، وعنون لها بعبارة " نظرات في مذهب سيوره ^(١) " فعلى
مدى احدى وسبعين صفحة يتناول الشيخ اشياء متفرقات لاسبيل الى جمعها
تحت عنوان واحد ، لأن منها ما يتصل بلغة الكتاب مثل : (أسلوب الكتاب)

(١) انظر ص ٤٨ - ٩٨ فهناك سيوره للشيخ .

- و (الأسلوب) (١) و (من بمعنى ربما) (٢) ، و (العناوين) (٣) ، و (طول العنوان) (٤) و (خفاء العنوان) (٥) - ومنها ما يتصل بمادة الكتاب العلمية وهذه بدورها لانظام فيها ، ولا رابط بين جزئياتها ، ولا استيعاب لكل عناصرها :
- اذ منها ما يتصل ببعض المصطلحات مثل : (مذهبه بين السماع والقياس) (٦) و (القياس على الكثير) (٧) و (لا يقاس على القليل) (٨) و (لا يقاس على الشاذ) (٩) و (مظاهر التشدد في القياس) (١٠) و (سماع سيويه) (١١) و (السماع من العرب) (١٢) .
- ومنها ما يتصل ببعض مسائل النحو ونظائرها مثل : (الاستغناء في الضائمر) (١٣) و (الاستغناء في باب التمجيد) (١٤) .
- ومنها ما يتصل ببعض مسائل الصرف مثل : (الاستغناء في جموع الكثرة) (١٥) و (الاستغناء بجمع الكثرة عن جمع القلة) (١٦) ، (الاستغناء بجمع التصحيح عن جمع التكسير) (١٧) و (الاستغناء في جموع القلة) (١٨) ، و (الاستغناء بجمع القلة عن جمع الكثرة) (١٩) و (الاستغناء في باب التصغير) (٢٠) .
- ومنها بعض مسائل تتصل بفقهاء اللغة مثل (النحت) (٢١) و (الاشتقاق) (٢٢) و (الاتباع) (٢٣) و (المعرب) (٢٤) .
- وهذا يتبين أن هذه المجموعة من " النظرات " ذات فائدة محدودة بالرغم من أنها شغلت حيزا كبيرا في الكتاب ، لان الأصل في الفهرس أن يوضع في موضعه المخصص له حتى لا يمثل عبئا على من يستعمله .

(١) ، (٢)	انظر ص ٩٢ - ٩٥	فهارس سيويه .
(٣ ، ٤ ، ٥)	انظر ص ٩٦	فهارس سيويه للشيخ .
(٦ ، ٧)	انظر ص ٢٩ - ٣٠	فهارس سيويه للشيخ .
(٨)	انظر ص ٣٠ - ٣١	“ “ “
(٩)	انظر ص ٣١ - ٣٢	“ “ “
(١٠)	انظر ص ٣٤	“ “ “
(١١)	انظر ص ٣٥	الفهارس .
(١٢)	انظر ص ٣٦ - ٣٧	الفهارس نفسها .
(١٣)	انظر ص ٣٨ - ٣٩	الفهارس .
(١٤)	انظر ص ٣٩	الفهارس .
(١٥ ، ١٦)	انظر ص ٧٧ - ٧٨	الفهارس .
(١٧ ، ٢٠)	انظر ص ٧٩ - ٨٠	الفهارس (٢٢) انظر ص ٨٦ الفهارس .
(٢١ ، ٢٣ ، ٢٤)	انظر ص ٩٠	الفهارس .

وهذه الموضوعات كما رأينا لا يمكن أن تجمع بطل في موضع واحد ه الأمر الذي يجعلها على هذا النحو قلقة في موضعها .

وكان أحرى بالشيخ أن يعزها على مظانها في فهارس الكتاب التي صنعها وتلك التي كان يحسن به أن يصنعها على نحو ما سنتناوله في الفقرة التالية وهكذا لا تبدأ - عليا - الفهارس المفصلة التي وضعها الشيخ إلا بفهرسه لمسائل النحو (١٠٠) من الكتاب .

والماتل للفهارس التي قدمها يجد فيها ما يأتي :

- ترتيب الشواهد القرآنية على حسب أوائلها . (١)
- الشواعر (٢)
- الأعلام والقائل التي لم تذكر لها لغات . (٣)

في هذا الوقت نفسه نجد أن الشيخ قد أغفل صنع عدد كبير من الفهارس البالغة الأهمية للباحث النحوي واللغوي في كتاب سيويه ه وقد ترتب على اغفالها قدر كبير من الاضطراب في الفهارس التي صنعها الشيخ . إذ اضطر الى نشر مسائل تنتمي الى هذه الموضوعات المختلفة التي أغفل الفهرسة لها في مواضع شتى من فهارسه ه دون أن تكون وثيقة الصلة بها . وكان من الممكن أن يتجنب هذا الخلط والاضطراب لو أنه خص كل طائفة منها بفهرس .

ومن الفهارس التي أغفل صنعها ما يأتي :

- ١ - فهرس الظواهر الصوتية .
- ٢ - فهرس المسائل الدلالية .

-
- (١) انظر في ٧٣٨ - ٧٦١ فهارس سيويه للشيخ .
 - (٢) انظر في ٨٨١ الفهارس .
 - (٣) انظر في ٨٨٣ - ٨٨٩ الفهارس .

- ٣ - فهرس المصطلحات النحوية والصرفية .
- ٤ - فهرس المسائل الخلافية .
- ٥ - فهرس الأصول النحوية .
- ٦ - فهرس اللغويين والنحويين .
- ٧ - فهرس الطوائف والجماعات .
- ٨ - فهرس القراءات .
- ٩ - فهرس الحديث .

ان فقدان فهرس الشيخ لهذه المجموعة من الفهارس يدعو الى الحيرة ويعز عن التفسير . ان فقدان فهرس الشيخ لهذه المجموعة من الفهارس يدعو الى الحيرة ويعز على التفسير .

أما فهرس الحديث^(١) : فان الشيخ قد أثقله بدوره ، معللا لذلك بأن سيوره لم يمتشهد بالحديث النبوي ، وأن ماورد موافقا لمنص الحديث فسي الكتاب انما ذكره سيوره في سياي كونه من كلام العرب دون أن يرفعه النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا كلام فيه نظر :

فإن عدم نسبة النص الى النبي صلى الله عليه وسلم لا يعني نفي كونه حديثا ، وإذا كان سيوره لا ينسب نصوص ما ذكره من حديث الى النبي صلى الله عليه وسلم فان ذلك لا يعني نفي كون هذه النصوص من أحاديث النبي عليه السلام .

(١) انظر ص : ٧٦٢ من فهرس كتاب سيبويه للشيخ .

ولقد أفدت بالفعل في دراستي لهذه الجزئية من مطلي النفاخ وهارون ثم حاولت أن أضيف إليهم ما أمكنني من تخريج الأحاديث الواردة فيها بالعودة إلى مصادر التخريج المعتبرة ، مثل : كتب الصحاح ، والسنن ، والسانيد . وسأعرض فيما يلي لجملة من الأحاديث التي وردت في كتاب سيويه مع بيان تخريج كل منها :

- ١ - " ما من أباء أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشرِ ذي الحجة " (١)
- ٢ - " حتى على الصلاة " (٢)
- ٣ - " لا حول ولا قوة إلا بالله " (٣)
- ٤ - " كل مولود يولد فطرته حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه "

-
- (١) انظر كتاب سيويه ٣٢/٢ (ط هارون) ، فهارس هارون ٣٢/٥ - انظر كتاب سيويه ٢٣٣/١ (ط بولاق)
شواهد الحديث للنفاخ ص ٥٨ ، وهامشها .
وتد ورد هذا الحديث بروايات مختلفة في كتب الاحاديث :
انظر : المعجم الفهرس لالفاظ الحديث ٣٨٠/٤ ، ٣٨٤/٤ -
وسنن ابن ماجه ٣١٢/١ ، وموقف النحاة من الاحتياج بالحديث للدكتورة
خديجة الحديثي ص ٥٦ وهامشها ، وسنن الترمذي ٢٨٩/٣ .
 - (٢) انظر كتاب سيويه (ط هارون) ٣٠٠/٣ ، (ط بولاق) ٥٢/٢ لم
اجده في (فهارس هارون) ، فهارس النفاخ . وانظر ايضا : سنن
ابي داود ٢٠٢/١ ، وسنن ابن ماجه ٣١٢/١ ، والتجريد الصريح
لاحاديث الجامع الصحيح ٥٦/١ ، والمعجم الفهرس لالفاظ الحديث
٢٨٩/٣ ، وموقف النحاة من الاحتياج بالحديث ص ٧٣ .
 - (٣) انظر كتاب سيويه (ط هارون) ٢٩٢/٢ ، ولم اجده في (فهارس هارون)
و (فهارس النفاخ) .
انظر كتاب سيويه (ط بولاق) ٣٥٢/١ ، والمعجم الفهرس لالفاظ
الحديث ٥٣٢/١ .
والتجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح (صحيح البخاري) ٥٦/١ ٨١٥
الصحيح لمسلم ٩٤/٢ ، ٩٦ ، ٨٣/٨ .

وَيُصْرَانِيهِ . (١)

- ٥- لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ . (٢)
- ٦- سُبُّهُ قَدْ هَرَبَ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ . (٣)
- ٧- فِيهَا وَنِعِمَّتْ . (٤)
- ٨- إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آكَلُ الْعَبِيدُ وَشَارِبًا كَمَا يَشْرَبُ الْعَبِيدُ . (٥)

- (١) انظر كتاب سيوره (ط هارون) ٣٩٣/٢ فهارس (هارون) ٣٢/٥ .
انظر كتاب سيويه (ط بولاق) ٣٩٦/١
شواهد النفاخ ص ٥٧
وقد روي هذا الحديث بروايات مختلفة :
انظر : الجامع الصحيح للبخارى ٩٢/١ ، وسنن ابي داود ٨٦/٥ -
موطأ مالك ١٨٦/١ ، والمعجم الفهرس لالفاظ الحديث ١٨٠/٥ .
- (٢) انظر كتاب سيوره (ط هارون) ١٢٨/٣
انظر كتاب سيويه (ط بولاق) ٤٦٥/١
لم اجد في (فهارس هارون) ، (فهارس النفاخ) .
انظر : التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح ١٠٦/١ .
والمعجم الفهرس لالفاظ الحديث ٤٩٤/٦ .
- (٣) انظر كتاب سيوره (ط هارون) ٣٢٧/١ ، (فهارس هارون) ٣٢/٥
انظر كتاب سيويه (ط بولاق) ١٦٥/١ ، فهارس سيويه للنفاخ ص ٥٧
صحيح مسلم ٥١/٢ ، والمعجم الفهرس لالفاظ الحديث ٢٩٥/٢ .
- (٤) انظر كتاب سيوره (ط هارون) ١١٦/٤ ، (فهارس هارون) ٣٢/٥
انظر كتاب سيوره (ط بولاق) ٢٥٩/٢ ، ولم اجد في فهارس النفاخ .
وانظر ايضا : النهاية في غريب الحديث لابن الاثير ٨٣/٥ .
والجامع الصغير في احاديث البشير النذير لجلال الدين السيوطي ١٦٩/٢ .
وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص ٦٨ .
- (٥) انظر كتاب سيوره (ط هارون) ٨٠/٢ ، (فهارس هارون) ٣٢/٥
انظر كتاب سيوره (ط بولاق) ٢٥٧/١ ، (فهارس سيويه للنفاخ ص ٥٧)
وقد ورد هذا الحديث بروايات مختلفة في : (جامع الاحاديث للجامع
الصغير والجامع الكبير للامام السيوطي) ٥٠٠/٢ ، (والذي جمعه
الاساتذة / صقر احمد عباس ، احمد عبد الجواد .

- ٩ - ° ونخلعُ وتترك مَنْ يفجرُك ° (١) .
١٠ - ° إِنْ اللّٰهُ يَنْهٰكُم عَنْ قِبَلٍ وَقَالَ ° (٢) .
١١ - ° لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُّسَلِّمَةٌ ° (٣) .

ومن هذا يتبين ان كتاب سيوره يتضمن عددا لا بأس به من الأحاديث التي
ماكان يجمل بالشيخ أن يهمل جمعها في فهرس خاص ، ولا حجة له فيما رآه من
أن عدم نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم يعني نفى هذه النسبة . فان كتب
النحو واللغة - وخاصة المقدمة منها - قد شاع فيها استخدام هذا
الأسلوب ، وهو اقتباس الأحاديث دون نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

-
- (١) انظر كتاب سيوره (ط هارون) ٧٤/١ ، وفهارس هارون) ٣٢/٥ .
انظر كتاب سيوره (ط بولاق) ٣٧/١ ، وفهارس سيوره للنفاخ ص ٥٨ .
والنهاية في غريب الحديث لابن الإثير ٤١٤/٣ .
- (٢) انظر كتاب سيوره (ط هارون) ٢٦٨/٣ ، و (ط بولاق) ٣٥/٢ .
ولم اجده في فهارس النفاخ .
ولم اجده في كتب الأحاديث ، وقد وقعت عليه في عدد من كتب النحو ،
التي رفعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم منها :
- شرح الفصل لابن يعين ١٠٣/٤ .
- معاني القرآن للقسراة ٤٦٨/١ .
كذلك ورد في بعض المعاجم مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم منها :
- لسان العرب لابن منظور ٥٢٣/١١ .
وانظر (الاحتجاج بالحديث) لخديجة الخديشي ص ٦٢ .
لم اجده في المعجم الفهرس للحديث ، وفي كتب
غريب الحديث كذلك بحثت عنه في سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة
تخريج الالباني ولم اجده أيضا .
- (٣) انظر كتاب سيوره (ط هارون) ٢٣٧/٣ ، ولم اجده في فهارس هارون
ايضا . و (ط بولاق) ٢٠/٢ ، ولم اجده في فهارس النفاخ .
وانظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث / ص ٦٢ .
وقد ورد في سنن ابن ماجه ٣١٦/١ .

فهرس مسائل النحو

تبدأ (فهرس سيويه) عليا بفهرس " مسائل النحو " الذي يشغل
حيزا كبيرا من الكتاب (١) .

ومثل هذا الفهرس بالاضافة الى شقيقه - فهرس (الحروف والادوات) -
و (فهرس مسائل الصرف) - أهم الفهارس التي صنعها الشيخ لكتاب سيويه .
وفهرس مسائل النحو مرتب على نحو ما ترتب به الشيخ مسائل النحو في كتاب (المقتضب)
أى أن الشيخ قد رتب هذه المسائل ترتيب شروح الالفية على نحو ما صنع
المتأخرون من النحاة .

ولكن دراسة الفهرس توقفنا على نماذج من القصور يبدو انها نتجت عن
التسرع في اصدار الكتاب .

وقد سبق إن أشرنا في تناولنا لفهارس المقتضب الى بعض صور القصور
التي فيها . (٢)

وهناك أمثلة مشابهة لما ذكرناه عن فهرس المقتضب يمكن أن يقال عن
فهارس سيويه ، وخاصة فهرس (مسائل النحو) ، ولعل الاشارة اليها
تغنى عن تفصيل القول فيها . ولكن ثمة ملحوظات لاسبيل إلى اغفالها ففى
هذا المجال ، وأهم هذه الملحوظات ما يلى :

- أولا : إقحام عدد من المسائل فى غير موضعها .
- ثانيا : عدم استيعاب المسائل التى عرض لها .
- ثالثا : تعزيق الموضوعات المتصلة بدلاً من جمعها فى موضع واحد .

وسأقدم بعض الأمثلة فيما يلى :

-
- (١) يبدأ هذا الفهرس من ص ١٠٠ - ٢٨٥ من الفهارس .
 - (٢) انظر ص ٣٧ - ٤٠ من هذه الرسالة .

أولا : اقسام مسائل في غير موضعها :

ومن ذلك :

- الكلمات الثلاثية المحذوف منها حرف (١).

- والواحد مقام الجمع والعكس (٢).

- واختصاص بعض الألفاظ ببعض المواضع (٣).

فهذه المواضع الثلاثة مقحمة بين الحديث عن المعربيات والحديث

عن النكرة والمعرفة •

(١) انظر ص ١١٦ من فهارس الشيخ •

(٢) انظر ص ١١٩ من فهارس الشيخ •

(٣) انظر الصفحة نفسها السابقة من فهارس الشيخ •

ثانيا : عدم استيعاب المسائل التي عرض لها . . ومن ذلك :

انه حين تناول العوامل - في صدر هذا الفهرس - اقتصر على ذكر بعضها (١) ، واغفل عددا منها ومن ذلك :

- عامل التمييز وقد ورد في الكتاب في ٤٠٤/١ .
- عامل الحال وقد ورد في الكتاب في ٤٤/١ و ٧٧/٢ - ٨٠ .
- العامل في الخير ، وقد ورد في الكتاب في ٤٠٦/١ .
- العامل في الظرف ، وقد ورد في الكتاب في ٤٠٤/١ .
- العامل في المفعول المطلق ، وقد ورد في الكتاب في ٣٤/١ - ٣٥ .
- العامل في اسم كان وخبرها ، وقد ورد في الكتاب في ١٤٨/٢ .

كما تضمن فهرسه في العوامل ذكر بعض العلل مثل : (٢)

- علة بناء الأمر على السكون .
 - علة بناء الماضي على الفتح .
 - علة اعراب الفعل المضارع .
- وهو بذلك يعرض لعدد من العلل ، ولكنه لا يستوعب كل ما ورد في الكتاب من تعليقات ، مثل :

- علة انقضاء الجر في الافعال وقد وردت في الكتاب في ١٤/١ .
 - علة كسر صيغة فعالي " وقد وردت في الكتاب في ٢٧٢/٣ .
 - علة كسر همزة ان بعد القول " ، وقد وردت في الكتاب في ١٢٢/١ .
 - علة جمع ونصب جمع المؤنث السالم بالكسرة وقد وردت في ١٨/١ .
- وقد ذكر الأستاذ هارون في فهرسه للكتاب عددا كبيرا من هذه التعليقات التي أغفل الشيخ ذكرها . (٣)

(١) ص ١٠٠ - ١٠٢ من الفهرس .

(٢) الفهارس ص ١٠١ .

(٣) انظر ٣٣١/٥ فهارس هارون .

كما تضمن فهرسه هذا أيضا بعض قواعد العمل مثل :

- ما يعمل في الافعال لا يعمل في الأسماء .
- اذا أعلنت العرب شيئا مضرا لم يخرج عن عمله مظهرا دون
أن يستوعب جميع قواعد العمل الواردة في الكتاب ومنها
مثلا :
- x الاصل في العامل أن يتقدم على المعمول ، وقد ورد ذكر
ذلك في ١٢٩/١ .

ثالثا : تفريق الموضوعات المتصلة والمترابطة .
وحسبنا أن نمثل لذلك بما ذكره في هذا الفهرس عن التسمية . (١)
فقد عرض لها على النحو الاتي :

- ١ - تسمية المذكر بالمؤنث .
 - ٢ - التسمية بالمتنى وجمع التصحيح .
 - ٣ - الأسماء الأعجمية .
 - ٤ - تسمية المؤنث .
 - ٥ - التسمية .
 - ٦ - المذكر والمؤنث .
- ولست في حاجة الى أن أبين ما في هذا العرض من تفريق واضطراب .

(١) ص ٢٦٥ - ٢٧٤ من الفهرس .

فهرس الحروف والأدوات

يشغل هذا الفهرس بدوره حيزا لابأس به من الكتاب إذ يشغل نحو
بضع وسبعين صفحة : (من ٢٨٢ - ٣٦٠) وقد سبق أن ذكرنا عند
تناولنا للفهرس المسائل لهذا الفهرس في المقضب (١) عددا من التخفظات عليه
والملاحظات فيه . ويمكن القول بأن هذا الفهرس في سيومه يخضع بدوره لمتسا
قيل في نظيره . الأمر الذي يعني أن الفهرس غير دقيق لوجوع ماخذ عليه
وساجل أهمها فيما يأتي :

أولا : اختلاف النسق في ذكر الأدوات المستعملة في عدد من الأبواب النحوية .
ذلك أن الشيخ قد أحس بأن من أبواب النحو ما يطرد فيه استخدام
أدوات بعينها . وقد اختلف موقفه في مثل هذه الأبواب والأدوات .
فمرة كان يكفى بالإشارة إلى الأبواب دون أن يذكر الأدوات المستعملة
فيها في فهرس الأدوات خشية التكرار . على نحو ما صنع عند ذكره باب
(الاستثناء) (٢) و باب (النداء) (٣)

ومرة أخرى كان يجد أن ذكر المسائل وحدها لا يفي بالفهرس .
فيضطر إلى ذكر الأدوات المتعلقة بهذه المسائل في الفهرس الخاص
بها . ومن ذلك ما صنع في (ان واخواتها) (٤) . (والظروف) (٥) .

وكان على الشيخ أن يسير على نسق واحد ، فأما أن يذكر كافة
الأدوات في فهرسها الخاص بها . وأما أن يذكرها في إطار مسائلها .
أما تمزيقها على هذا النحو فأمر لاسبيل إلى قبوله لافتقاره إلى
وحدة النسق مما يترتب عليه زيادة العبء على الباحث بدلا من
تيسيره عليه .

(١) انظر ص : ٤١ من هذه الرسالة

(٢) ص ١٩٢ من الفهارس .

(٣) ص ٢١٢ و ٢١٦ من الفهارس .

(٤) ص ١٥٢ من الفهارس .

(٥) ص ١٨١ و ١٨٨ من الفهارس .

ثانيا : أغفل الشيخ أغفالا كاملا كل حديث عن الجانب الصوتي في الأدوات التي فهرس لها ، مع أن كتاب سيوره يتضمن دراسات صوتية بالغة الأهمية . الأمر الذي يفقد الفهرس دقته في الإشارة إلى محتويات الكتاب. ومن ذلك مثلا :

- حديث سيوره عن الهمزة من حيث المخرج والصفة ، وقد ورد في الكتاب في ٤/٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ .
- حديثه عن الباء وقد ورد في الكتاب في ٤/٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٤/٣ .
- حديثه عن التاء ، وقد ورد في الكتاب في ٣/٤٣٤ ، ٤٣٤/٤ ، ٤٣٦ .
- حديثه عن الفاء ، وقد ورد في الكتاب في ٤/٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ .
- حديثه عن الكاف ، وقد ورد في الكتاب في ٣/٤٣٣ ، ٤٣٤/٤ ، ٤٣٦ .
- حديثه عن اللام ، وقد ورد في الكتاب في ٤/٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ .
- حديثه عن الواو ، وقد ورد في الكتاب في ٤/٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

ثالثا : أغفل الشيخ أغفالا كاملا عددا كبيرا من الأدوات دون أن يكون لها ذكر في هذا الفهرس ، مع وجودها في مواضع شتى من كتاب سيوره ومن ذلك :

- (أما) مخففة ، وقد وردت في الكتاب في ٣/١٢٢ ، ٣٣٢ .
- (أينما) وقد وردت في الكتاب في ١/٢٤٠ - ٢٤١ .
- (شمس) وقد وردت في الكتاب في ١/٢٩١ ، ٤٢٩ ، ٣/٨٩ ، ٣/٢٦٨ ، ٥٠١ .

وهناك أدوات أبواب كاملة لم يشر إليها الشيخ في فهرسه مثل :
(أدوات الاستنساخ) :

- (حاشيا) وقد وردت في الكتاب في ٣٠٩/٢ ، ٣٤٩/٢
- (سوا) وقد وردت في الكتاب في ٤٣/١ ، ٤٠٨ ، ٤٣١
• ٣١/٢ ، ١١٩
- (سوى) وقد وردت في الكتاب في ٣٥٠/٢ ، ٢٣١/٤
• ومثل عدد كبير من (الظروف) .
- (فوق) وقد وردت في الكتاب في ٦٨/١ ، ٢٨٩/٣ ، ٢٣٣/٤
- (قبل) وقد وردت في الكتاب في ١٩٩/٢ ، ٣٣٣/٤
•
- (بعد) وقد وردت في الكتاب في ١٩٩/٢ ، ٣٣٣/٤
•
- (لدى) وقد وردت في الكتاب ٤١٢/٣ ، ٢٣٤/٤
•
- (لدن) وقد وردت في الكتاب في ٥١/١ ، ٥٨ ، ١٥٩
• ٢١٠ ، ٢٦٥ ، ٢٨١/٢ ، ٣٧٥ ، ١١٩/٣ ، ٢٣٣/٤

ولجميعها - كما ترى - ذكر في الكتاب دون أن يكون لها في الفهرس

وجود .

رابعاً : عدم استيعاب كل ماورد من مواضع في الكتاب للأدوات التي ذكرها الشيخ
وحسبنا أن نمثل في هذا المجال بما يأتي :

أ - في الهمزة : أغفل (همزة الاستفهام) ، وقد وردت في الكتاب

في ١٩١/١ - ١٠١ ، ٤١٩/٢ - ٤٢٢ ،
١٨٢/٣ .

ب - همزة التسوية : وقد وردت في الكتاب في ٢٣٢/٢ ، ١٧٠/٣ .

ج - همزة القطع : وقد وردت في الكتاب في ١٤٥/٤ ، ٢٨٠ .

د - في (الا) : أغفل الشيخ :

١ - (الا) التي للتمني ، وقد وردت في الكتاب في

٢٨٩/١ - ٣٠٨/٢ .

٢ - (الا) للتحضيض وقد وردت في الكتاب في

١١٥/٣ - ٢٩٨ ، ٩٨/١ .

هـ - في (التاء) : أغفل الشيخ :

١ - (تاء التانيث) وقد وردت في الكتاب في ٣٦/٢ -

٤٨ ، ٢٣٦/٤ .

٢ - (تاء الجمع) وقد وردت في الكتاب في ٥٧٥/٣ -

٥٧٦ ، ٦٢٠/٣ - ٦٢١ .

٣ - (تاء الخطاب) وقد وردت في الكتاب في ٢١٨/٤ -

٤ - (تاء الضمير) وقد وردت في الكتاب في ٢٣٢/٣ ،

١٩٩/٤ .

و- في (كان) : أغفل الشيخ :

- ١- ورودها بمعنى (لعل) وقد وردت في ١٢٣/٣ .
- ٢- وتخفيفها وقد وردت في الكتاب في ٤/٣ .
- ٣- حذف أحد معموليها وقد وردت في الكتاب في ١٣٦/٢ .

ز- في (اللام) : أغفل الشيخ :

- (لام الاستغاثة) : وقد وردت في الكتاب في ٢١٥/٢ - ٢١٦ - ٣٧٧ .
- (لام التعجب) : وقد وردت في الكتاب في ٢١٢/٢ - ٢١٩ .
- (لام التعليق) : وقد وردت في الكتاب في ١٤٩/١ - ٢٣٦ - ١٤٦/٣ .
- (لام التعليل) : وقد وردت في الكتاب في ٧/٣ - ١٢٦ - ١٥٤ - ٢٦١ .
- (اللام الفارقة) : وقد وردت في الكتاب في ١٠٤/٣ .
- (لام الخبر) : وقد وردت في الكتاب في ١٣٢ - ١٣٤ .

ولعل المقارنة بين أنواع (أ ل) ومواقعها في فهرس الشيخ وما ذكره
الأستاذ " هارون " في فهرسه كهيئة بتقديم نموذج يؤكد حجم التصور في
المواقع التي تناول الشيخ فيها الأدوات . (١)

(١) انظر ص ٢٩١ من الفهارس وقارن بفهارس الأستاذ هارون ١٥٩/٥ - ٢٦٠ .

فهرس " مسائل الصرف "

يعد فهرس مسائل الصرف أكبر فهرس الكتاب التي صنعها الشيخ ه اذ يشغل أكثر من مائتين وخمسين (٢٥٠) صفحة (١) . وقد بذل الشيخ جهدا ضخما في هذا الفهرس ه وحاول أن يجعله محيطا بجميع الموضوعات والمسائل الصرفية الواردة في الكتاب ه ولكن الفهرس مع ذلك اتم بصور من القصور جعلت الفائدة منه محدودة ه ونشير الى أهم هذه الصور فيما يلي :

أ : أن الفهرس وهو يتناول موضوعات ومسائل صرفية يعرض لكثير من الكلمات والصيغ والأوزان التي تحتاج الى ضبط دقيق حتى يمكن فهمها على وجهها ه ولكن الفهرس يخلو أو يكاد من هذا الضبط ه وهناك صفحات كاملة منه ليس فيها ضبط لكلمة من الكلمات ه الأمر الذي يمثل صعوبة حقيقية للباحث ه لاضطراره - في معظم الأحيان - الى الاعتماد على السياق لقراء الكلمات قراءة صحيحة ه ومعرفة الأوزان والصيغ معرفة دقيقة ه

ولو أن الشيخ استعان بالضبط الدقيق ه لأدى فائدة كبيرة في هذا المجال ه

ب : وجود قدر كبير من التداخل بين المسائل النحوية والصرفية في هذا الفهرس وفهرس مسائل النحو ه فهناك موضوعات صرفية كثيرة قد أُنقلها فهرس " مسائل الصرف " وذكرت في فهرس " مسائل النحو " وهناك على العكس من ذلك موضوعات نحوية ذكرها الشيخ في مسائل الصرف ه وأغفل ذكرها في مسائل النحو ه

وقد سبق أن اشرنا الى شيء من ذلك عند عرضنا لفهرس " مسائل النحو " (٢)

(١) انظر ٣٦١ - ٥٩٦ تم الاعلال والابدال من ٥٩٨ - ٦٢٦ ه

(٢) انظر ص ٧٣ من هذه الرسالة ه

ونضيف الى ما سبق ذكره ماياتى :

أولا : موضوعات صرفية أغلبها فهرس مسائل الصرف ، وذكرت فى مسائل النحو مثل :

- تثنية وجمع أعضاء الجسد (١) .
- جمع المذكر (٢)
- جمع المؤنث (٣)
- اقامة الواحد مقام الجميع (٤)
- الأفعال الملازمة للبناء للمجهول (٥)
- بناء الافعال للمجهول (٦)
- الف التانيث المقصورة (٧)
- الف التانيث الممدودة (٨)
- أوزان الف التانيث الممدودة (٩)
- التعجب (١٠)
- أوزان اللازم والمتعدي (١١)

ثانيا : ذكر موضوعات نحوية فى مسائل الصرف واغفالها فى مسائل النحو مثل :

-
- (١) ص ١٠٥ من الفهارس (ولا يفوتني أن أشير الى أن الشيخ قد فصل بين المتضايين وهو خلاف الاولى) .
 - (٢) ص ١٠٦٥ من الفهارس .
 - (٣) ص ١١١ من الفهارس .
 - (٤) ص ١١٩ من الفهارس .
 - (٥) ص ١٦٢ من الفهارس .
 - (٦) ص ١٦٣ من الفهارس .
 - (٧) ص ٢٥١ من الفهارس .
 - (٨) الصفحة السابقة نفسها .
 - (٩) ص ٢٧١ من الفهارس .
 - (١٠) ص ٣٢٨ - ٣٣٠ من الفهارس .
 - (١١) ص ١٧٩ - ١٨٠ من الفهارس .

- عمل المصدر (١) .
- عمل اسم الفاعل (٢) .
- عمل الصفة المشبهة (٣) .
- عمل المنسوب (٤) .

ثالثا : عدم استيعاب جميع الموضوعات الصرفية التي ورد ذكرها في الكتاب ، ومن ذلك :

- التعويض أو العوض ، وقد ورد ذكره في الكتاب في ٢٥ / ١ ، ٢٩٤ ، ١٩٦ / ٢ ، ٢١٨ ، (٥) .
- التغليب وقد ورد ذكره في الكتاب في ٥٦١ / ٣ - ٥٦٤ .
- زيادة الالف سادسة وسابعة ، وقد ورد ذكرها في الكتاب في ٢٦٤ / ٤ ، ٢٦٥ ، ٢٩٢ .

رابعا : اضطراب الترتيب في المسائل والموضوعات ، وهي سمة بارزة من سمات الفهارس لها صور شتى نذكر منها :

- ١ - وضع أبواب في غير مواضعها ، ومن ذلك :
- جمع اسم الجنس الجمعي (٦) .
- اسم الجمع (٧) .
- وأولى بهما أن يوضعا بعد جمع التكسير (٨) .
- أوزان أبنية الأسماء فقد ورد ذكرها قبل المصادر (٩) .
- والأولى أن تكون بعدها .

(١)	٤٨٩	من الفهارس
(٢)	٤٩٠	بين الفهارس
(٣)	٤٩٢ - ٤٩٣	من الفهارس
(٤)	٥٨١	من الفهارس
(٥)		وقد تناول الشيخ بعض مواضع العوض في فقرة مقحمة في أثناء عرضه لأوزان المصادر في ٤٨٣ .
(٦)	٥١٠	من الفهارس .
(٧)	٥١٣	من الفهارس .
(٨)	٥٤٥	من الفهارس
(٩)	٤٤٣ - ٤٥٣	من الفهارس .

٢ - تضارب الاجمال والتفصيل ، ومن ذلك :

- في ابواب مضارع الثلاثى ذكر ثلاثة ابنيّة : (١)

x نصر
x ضرب
x علم

وأثقل فتح ، وحسب وقد وردتا في التفصيل (٢)

- وفي الاعلال والابدال :

لثقل الادغام ومخارج الأصوات وقد وردا في التفصيل . (٣)

٣ - اقحام كلمات وفقرات لاصلة لها بمواضعها ومن ذلك :

- الطائفوت (٤) .
- كَلَا وَكَلَّ (٥) .
- مَعَزَى (٦) .
- الأَرطسَى (٧) .
- قَرَادِد (٨) .

٤ - تكرار بعض الفقرات دون داع ومن ذلك ماورد في القلب المكنى (٩)

مثل :

- الفقرة (واحد) كررها مرة اخرى برقم خمس عشرة (١٥) .
- الفقرة (سبعة) كررها برقم (٢٤) اربع وعشرين .
- الفقرة (ثمانية) كررها برقم احدى وعشرين (٢١) .
- الفقرة (احدى عشرة) كررها في الفقرة ثلاث وعشرين (٢٣) .

-
- (١) ص ٤١١ من القهارس .
(٢) ورد بناء فتح يفتح ، في ص ٤٢٦ ، وحسب بحسب بالكسر في ٤٢٧ من القهارس
(٣) انظر ص ٥٩٢ ، ٦٢١ ، ٦٢٦ من القهارس .
(٤) ص ٣٦٢ من القهارس .
(٥) ص ٣٦٣ من القهارس
(٦) ص ٣٦٤ من القهارس
(٧) نفس الصفحة السابقة
(٨) ص ٣٧٢ من القهارس
(٩) ص ٣٦٢ - ٣٦٣ من القهارس .

خامسا : انعدام ضوابط الترتيب الداخلى للكلمات فى الموضوعات : وحسبنا ان نمثل
لذلك بما يلى :-

١ - نموذج للترتيب فى القلب المكانى . (١)

- لاث و شاك .

- مطمئن ، طأمنت .

- القسي ، القوس .

- بشر و آبسار .

٢ - نموذج من اللاحاق . (٢)

- حوتل ، زينب ، جدول ، مهدد ، علقى ، رعشن ،

سنته ، عنسل ، خفيدد ، زحليل ،

خنديد ، البلهنية ، قلنسية ، دواسر، قر طاط ،

الجنطى ، الفرنداد ، جلياب .

٣ - نموذج من اوزان الافعال :

أ - باب نصر . (٣)

- خلفه .

- دقه .

- قعد .

- حلب .

-
- (١) ص ٣٦٢ من الفهارس .
(٢) ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ من الفهارس .
(٣) ص ٤١١ من الفهارس .

طَرَدَ	-
خَنَقَ	-
مَكَأَ	-
قَعَدَ ۛ سَكَتَ ۛ ثَبَتَ ۛ	-
سَكَتَ - مَكَثَ ۛ	-

ب- باب ضَرَبَ : (۱)

ضَرَبَ ۛ جَبَسَ ۛ	-
وَرَدَ ۛ جَعَدَ ۛ	-
سَوَّقَ	-
كَذَّبَ	-
حَرَمَ ۛ سَوَّقَ	-
وَجَدَ ۛ أَتَى ۛ عَرَفَ ۛ	-
نَكَسَ ۛ حَمَسَ	-
حَمَسَ ۛ	-
خَالَ	-

ج- باب عَلِمَ : (۲)

لَحَسَ ۛ	-
لَقِمَ	-
شَرِبَ	-
عَمِلَ	-
خَطَّ	-
وَدَّ	-
خَفِظَ	-

(۱) ص ۴۱۴ من القهارس ۛ

(۲) ص ۴۱۶ من القهارس ۛ

- لَقِينٌ ، حَسِبٌ ، رَضِيَ ، سَمِعَ ، لَزِمَ ، غَشِيَ •
- رَحِمَ
- رَكِنَ
- حَرَدَ
د - باب كَرِهَ . (١)

- مَكِثَ •
- مَنَّمْ
- سَرَّ
- قَسَّرَ
- مَلَحَ ، سَمِعَ ، يَهُو ، شَنَعَ •
- طَهَّرَ

٤ - نموذج من العصور الثلاثى الذى أصل ألفه الواو . (٢)

- قَا
- عَا
- رَجَا
- كَبَا
- عَا
- خَطَا
- رِبَا
- قَنَاءَ
- قَطَاةَ

(١) ص ٤٢٣ - ٤٢٤ من الفهارس •
(٢) ص ٤٥١ من الفهارس •

٥ - نموذج من المتصور الثلاثى الذى أصل ألفه الياء: (١)

- الفَتَى
- رَحَى
- العَمَى
- الهُدَى
- حَصَى

٦ - نموذج من المصادر: (٢)

أ - المصادر التى على وزن (فَعْلَة) :

- الرَّحْمَة ، اللَّقِيبة ، الخَيْلَة .
- الضَّيْمَة
- الخَشِيبة
- الشَّهْوَة ، الحَيْسرة
- العَيْمَة

ب - المصادر التى على وزن (فِعْل) :

- ذِكْر ، خِط
- فِئق
- حِج ، ذِكْر
- رى
- خِزى
- حِلِم
- حِذق

(١) ص ٤٥٢ من الفهارس .

(٢) ص ٤٥٨ - ٤٦٠ .

ج- نموذج من المصادر على وزن (فَعْلَمَة) :

- حَمِيَّة نَشِيْدَةٌ
- مَلَأَةٌ بِطَنِيَّةٌ .
- بِطَنِيَّةٌ
- شَدَّةٌ
- صَنْعِيَّةٌ
- اِمْرَةٌ

ولعل هذه النماذج كافية في تقرير ما سبق ان اشرنا اليه من انعدام وجود ضوابط لترتيب هذه الكلمات ترتيبا دقيقا .

ولو ان الشيخ صنع لكل منها بطاقة خاصة ذكر فيها جميع المواضيع التي ورد فيها ذكرها في الكتاب ثم رتب هذه البطاقات ترتيبا دقيقا (الف بائيا) ما وجد سبيل لمثل هذا التكرار .

سادسا: عدم التمييز في الابواب الصرفية بين القواعد العامة التي تتناول ضوابط تنطبق على اكثر من كلمة واحدة ، والمسائل الجزئية التي يعرف فيها الكتاب للكلمة بعينها ، مع ان هذا التمييز ضروري للوقوف على القواعد العامة من ناحية ، والكلمات التي تناولها التحليل الصرفي من ناحية أخرى ، وحبينا ان نشير في هذا الشأن للنماذج الآتية :

١ - نموذج من الإلحاق : (١)

توجد نماذج كثيرة من القواعد العامة في هذا الباب مقحمة بصورة تتداخل فيها مع ما يتصل بتفسير الكلمات ومن ذلك :

٦ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٥٣ ، ٥٤ .

(١) ص ٣٦٤ - ٣٦٩ من فهرس كتاب سيجويه .

وجلى أن هذه القواعد العامة جميعا مقحمة في نطاق الفقرات التي تتناول تحليل الكلمات :

٢- نموذج من المصادر :

ثمة نماذج كثيرة لقواعد عامة مبثوثة في ثنايا تفسير الكلمات ومن ذلك مثلا القاعدة (١٤) • في ماجا' على وزن (فُعَل) (١) والقاعدتان (٢ • ٣) فيما كان على وزن (فُعَلَة) (٢) ، والقاعدتان (١١ • ٢٩) في ماجا' على وزن فَعَل (٣) ، وغيرها كثير .

٣- نموذج من المشتقات الاسمية : (٤)

ذكر الشيخ عددا كبيرا من القواعد العامة الواردة في الكتاب مختلطة بالكلمات دون ان يعيز بين النوعين ومن ذلك :

- الفقرة (١٣) من اسم الفاعل •

وهي مقحمة ضمن الفقرات التي تتناول الكلمات دون تمييز بينها •

- الفقرة (١) من صيغ المبالغة • (٥)

- الفقرتان (٥) • (٦) من اسم المفعول • (٦)

٤- نموذج من التصغير :

ذكر الشيخ القواعد العامة للتصغير مختلطة بما يتصل

بتفسير بعض الكلمات • ومن ذلك : (٧)

٢ • ٣ • ٤ • ٥ • ٦ • ٧ • ٨ • ٩ • ١٠ • ١١ •

١٣ • ١٤ • ١٧ وغيرها كثير • وهي جميعا قواعد

(١)	ص ٤٦١
(٢)	ص ٤٦٢
(٣)	ص ٤٦٣ • ٤٦٥
(٤)	ص ٤٩٠ من الفهارس
(٥)	ص ٤٩٢ من الفهارس
(٦)	ص ٥٠٣ من الفهارس
(٧)	ص ٥٤٥ - ٥٤٦ من الفهارس

عامه تضبط باب التصغير في الصرف ، ولكن تخللتها مسائل
خاصة بكلمات بعينها .

٥- نموذج من النسب :

ذكر الشيخ ايضا القواعد العامة لهذا الباب متداخلة
مع ما يتصل بكلمات ، ومن ذلك ماورد تحت عنوان (النسب)^(١)
القواعد (٣ ، ٥ ، ٦ ، ١٥ ، ١٦) ، وتحت
عنوان (النسب الى المقصور)^(٢) القاعدة (٢) ، وتحت
عنوان (النسب الى المقصور)^(٣) القواعد (٢ ، ٤ ، ١٠) ،
وتحت عنوان (النسب الى الممدود)^(٤) القواعد (١ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠)
وفيها كثير .

والرغم من ذلك كله فان هذه الفهارس الثلاثة : (فهرس مسائل
النحو - فهرس الحروف والادوات - وفهرس مسائل الصرف
هس أهم الفهارس التي صنعها الشيخ لكتاب سيبويه ، ولقد تحدثنا
باجمال عن أوجه القصور التي لحظناها في هذه الفهارس .

(١)	ص ٥٢٠	من الفهارس
(٢)	ص ٥٢١	من الفهارس
(٣)	ص ٥٢٢	من الفهارس
(٤)	ص ٥٢٣ - ٥٢٤	من الفهارس .

فهارس متنوعة :

يلى فهرس مسائل الصرف عدد من الفهارس المتنوعة التي - إذا
استثنينا منها " طرفاً من الشواهد النثرية " - لا تقسم بجهد ، وتمثل في
الفهارس الاتيئة :

- الفريب وأسماء الأمكنة والألفاظ المتحدث عنها .
- من القرآن الكريم .
- الشواهد القرآنية .
- حول الاستشهاد بالحديث .
- من الشعر .
- قوافي الشعر .
- الشواعر .
- الأعلام والقبائل التي لم تذكر لها لغات ، والتي ذكرت لها لغات .
- الأمثال ، والنماذج النثرية .

وأول ما يلاحظ على هذه المجموعة من الفهارس هو فقدانها للترتيب
فيها بينها :

وإذا كان من الطبيعي أن تقدم الشواهد القرآنية يليها شواهد
الحديث ، فقد كان منطقياً أن يلي ذلك شواهد الحكم والأمثال ثم
المأثورات النثرية ، حتى تكون مباحث الشواهد جميعاً متوالية ، دون حاجة
لهذا الفصل الذي لادعى له بين أنواع الشواهد - يذكر (الشواعر) ،
و (الأعلام والقبائل) - فهو فصل غير مفهوم .

والى جوار هذه الملحوظة العامة ثمة ملحوظات تفصيلية تتناول كـ
فهرس من هذه الفهارس على حدة وحسبنا أن نعرض فيها ما يأتي :

" فهرس الفريب وأسماء الأمكنة والألفاظ المتحدث عنها "

١ - ١ - وأول ما يلاحظ على هذا الفهرس أنه قد تضمن ذكر بعض الأعلام
والقبائل التي كان ينبغي أن توضع في فهرسها الخاص بها .
ومن ذلك :

- يا هلة بن أصر (١) .
- تميم بنت نصر (٢) .
- بنو جريرة (٣) .
- بنو الجلسي (٤) .
- بنو حوزة (٥) .

٢- ثانياً ما يلاحظ على هذا الفهرس انه قد تضمن بعض الامثلة الواردة في المسائل الصرفية والنحوية ، وليس موضع هذه الامثلة في هذا الفهرس .

فوجودها فيه مظهر من مظاهر التزيد ومن ذلك : مثلاً

- طامن واطمان (٦)

٣- وفي مقابل هذا التزيد بتكرار الامثلة والألفاظ نجد اغفالا لما ورد بالفعل من أمثله وألفاظ في كتاب سيويه الأمر الذي يدل على عدم امتصاص المادة العملية الواردة في الكتاب ومن ذلك :

- الخنفيق : وقد ورد في الكتاب في (طبولاق) ٣٥٠/٢ .
- الداداة : وقد وردت في الكتاب في (طبولاق) ٣٩٠/٢ .
- التقاطا : وقد وردت في الكتاب في (طبولاق) ١٨٦/١ .

٤- عدم اطراد ضوابط الترتيب التي أخذ بها الشيخ في هذا الفهرس ، فهل أغفل حروف الزيادة ورتب الكلمات حسب موادها فحسب ، أو اعتبر الزيادة ايضاً ؟ وهل اعتبر المادة الاصلية وحدها ، ولم يعتبر ما طرأ على الكلمة من اعلال وابدال ؟ أو اعتبر صورة الكلمة بعد تغييرها ؟ . وهل اعتبر المفردات وحدها دون إعتبار لحروف الجمع أو صيغه أو راعى الجمع بحروفها وصيغها ؟

(١)	من	٦٣٤	من الفهارس
(٢)	من	٦٣٥	من الفهارس
(٣)	من	٦٣٩	من الفهارس
(٤)	من	٦٤٣	من الفهارس
(٥)	من	٦٤٧	من الفهارس
(٦)	فقد ذكره في	٦٧٧	من الفهارس وهو من موضوعات القلب المكنى .

ان عدم وضوح الضوابط التي التزم بها الشيخ في الترتيب قد نتج عنه اشكال شتى من الاضطراب .

وحسبنا ان نمثل لذلك بما يأتي :

- تعدد ذكر الكلمة الواحدة في اكثر من موضع ، والأصل ان يقتضى في الفهرس بموضع واحد ، وان يلجا لأللوب الاحالات نفسى المواضع الاخرى التي قد تكون مظنة لوجود الكلمة فيها ، ومن ذلك :-

- (١) - يَنْزِيْن
- (٢) - تَوَلَّج
- (٣) - دَوَلَج
- (٤) - أَثْبِنَة
- (٥) - الأَرْدَج
- (٦) - تَوَلَّج
- (٧) - أَلْوَب
- (٨) - أَرْوِيَة

٥- ولايفوتنى ان أشير فى ختام هذا العرض لمثالب هذا الفهرس الى أن الشيخ لم يحسن استخدام نظام الاحالات الذى لجا اليه فى بعض المواضع ، ولست فى حاجة الى تفصيل القول فى هذا المجال فالاشارة فيه تغنى عن العبارة^(٩) .

-
- (١) وقد وردت فى المواضع الاتية : ص ٦٣٢ ، ٦٣٤ ، ٧١٨ ، ٧١٩ .
 - (٢) وقد وردت فى ص ٦٣٥ ، ٧١٨ .
 - (٣) وقد وردت فى ص ٦٥٤ ، ٧١٨ .
 - (٤) وقد وردت فى ص ٦٢٩ ، ٦٣٦ .
 - (٥) وقد وردت فى ص ٦٢٩ ، ٦٦٠ .
 - (٦) وقد وردت فى ص ٦٢٨ ، ٦٣٤ .
 - (٧) وقد وردت فى ص ٦٢٩ ، ٦٥٩ .
 - (٨) وقد وردت فى ص ٦٢٩ ، ٦٦٠ .

(٩) انظر الاحالات فى :

فهرس " من القرآن الكريم "

كان بوضع الشيخ أن يكفى بالفهرس الثاني للشواهد القرآنية السدى نقله نقلا من كتاب الأستاذ : أحمد راتب النفاخ " شواهد سيوره " (١)

ولو فعل ذلك لتجنب كثيرا من الأخطاء التي شابت عمله

وأظهرت قصوره .

وأول ما يلحظ في هذا المقام العنوان : " من القرآن الكريم " وهو عنوان لا يتناسب مع الفهرسة التي تقوم على أساس استيعاب جميع ما يرد في الكتاب موضوع الفهرسة .

ثم إن محور الفهرس هو ترتيب الشواهد الواردة في سيوره على حسب أوائلها . وهذا ضرب من الترتيب غريب ، لأن من الممكن أن يبدأ الشاهد بأى حرف من الحروف التي تُكوّن كلماته .

فاذا وضعنا في الاعتبار أن الشاهد القرآني بخلاف الشاهد الشعري إذ أن الشاهد الشعري محدد البدء والخاتمة بحكم كونه ملتزما بالصيغة العرضية فسي حين أن الشاهد القرآني قد تتعدد بدايته بحسب الكلمات التي ترد فيه ، إذ قد يبدأ من أول الآية موضع الاستشهاد أو من أى كلمة من كلماتها ، مما يعنى إحتمال أن يبدأ الشاهد بأكثر من حرف من الحروف ، إذا وضعنا هذا في الاعتبار لم يكن ثمة معنى لترتيب الشواهد القرآنية بحسب أوائلها .

والإضافة إلى ذلك فإن في الفهرس - كما قدمه الشيخ - قدرا من عدم الدقة يأخذ مظاهر مختلفة ومتعددة ، وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتي :

(١) انظر فهرس الشواهد القرآنية للشيخ من ص ٢٣٨ - ٢٦١ ، وهو منقول كما صح الشيخ نفسه في ص ٢٦١ من شواهد سيوره للأستاذ أحمد راتب النفاخ .

١ - عدم استيعاب جميع ماورد من آيات في كتاب سيوره ومن ذلك :

(١)
" جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ " وقد وردت في الكتاب فسي
الكتاب في (ط بولاق ٣/٣٨ ط هارون ٤/٦٥) .

(٢)
" قِصَّةٌ ضِيْزَى " وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ٣/٧٤)
و ط هارون ٤/٣٦٤) .

(٣)
" وَإِذْ قَالَ : إِبْرَاهِيمُ " وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ٣/٦٤)
و ط هارون ٣/٥٤٢) .

(٤)
" وَأَنْتَ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ " وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق
١/٦٤) و ط هارون ٣/١٢٢) .

(٥)
" لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ " وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق
١/٦٧) و ط هارون ١/٣٣٠) .

(٦)
" نَحْنُ أَوْلُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ " وقد وردت في الكتاب فسي
(ط بولاق ٣/٢٨٢) و ط هارون ٣/٢٨٢) .

(٧)
" فِيهَا أَنْهَارٌ " وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ١/٧٤) و ط
هارون ١/١٤٣) .

(٨)
" لَمْ تَعْظُونَ قَوْمًا " وقد وردت في الكتاب في (ط بولاق ١/٦٤)
و ط هارون ١/٣٢٠) .

(٩)
" عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ " وقد وردت في الكتاب فسي
(ط بولاق ١/٦٩) و ط هارون ٣/١٣٦) .

-
- (١) سورة (ص) آية ٥٠ .
 - (٢) سورة النجم آية ٢٢ .
 - (٣) هذه الآية في عدد من السور (البقرة - الانعام - ابراهيم ، الزخرف) .
 - (٤) سورة الجن آية ١٩ .
 - (٥) سورة هود آية ١٨ ، سورة الاعراف آية ٤٤ .
 - (٦) سورة النمل آية ٣٣ .
 - (٧) سورة مجيد آية ٥ (مِثْلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ
"أَسْنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ . . . الآية) .
 - (٨) سورة الاعراف آية ١٦٤ (وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ
أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا) .
 - (٩) سورة ق آية ١٧ .

٢ - عدم وضوح النظام الذي اتبعه الشيخ في اكمال بعض الآيات وحسينا
أن نمثل لما اكمله بما يأتي :

- • اطيرنا (بك) • (١)
- • (فتوبوا) إلى بارئكم • (٢)
- • إنه من بات رببه مجرماً فإن له (جهنم) • (٣)
- • (فمن) خاف • (٤)
- • (وكان) من الكافرين • (٥)
- • (واتقوا) يوماً لا تجزي نفس • (٦)

هذه نماذج مما أكمله الشيخ ، فـ يكمل
مرة يذكر الجار والمجرور ، ومرة يذكر متعلق الجار والمجرور ، ومرة
يذكر الفعل ، ومرة يذكر العامل ، ومرة يذكر المفعول ، وهو في كل

ذلك لا يتحرى اكمال المعنى وهناك مواضع عديدة تستحق الاكمال فأغفل
الشيخ اكمالها ، ومن هذه المواضع ما يلي :

- • بلاغ • (٧) ، - • تذكرون • (٨) ، - • ثالث ثلاثة • (٩)

- (١) ص ٧٢٠ من الفهارس ، وانظر سورة النمل آية ٧ ٤ (قالوا اطيرنايك ومن معك) .
- (٢) نفس الصفحة السابقة من الفهارس وانظر سورة البقرة آية ٥٤ .
- (٣) ص ٧٢٢ من الفهارس ، وانظر سورة طه آية ٧٤ (فإن له جهنم لا يموت فيها ولا يحيى) .
- (٤) ص ٧٢٣ من الفهارس وانظر سورة البقرة آية ١٨٢ (فمن خاف من موص جنتاً أو إثمًا) .
- (٥) ص ٧٢٩ من الفهارس وانظر سورة البقرة آية ٣٤ (فسجدوا إلا إبليس أبى وأستكبر وكان من الكافرين) .
- (٦) ص ٧٣٧ من الفهارس وانظر سورة البقرة آية ٨ ٤ (واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) .
- (٧) ص ٧٢٣ من الفهارس ، وانظر سورة يونس آية ٤٥ وسورة الاحقاف آية ٣٥ .
- (٨) ص ٧٢٣ من الفهارس وردت في أكثر من سورة ، وانظر آية ١٥٢ الانعام ٣ ، الاعراف ٣ ، يونس ٢٤ ، هود ٣٠ ، ١٧ ، ٩٠ ، النحل ، ٨٥ المؤمنون ، ٢٧ ، ١ ، النور ٦٢ ، النمل ١٥٥ ، الصافات ، ٢٣ ، الجاثية ٩ ، الذاريات ٦٢ ، الواقعة ٤٢ ، الحاقة .
- (٩) الصفحة نفسها وانظر سورة المائدة آية ٧٣ (قالوا إن الله ثالث ثلاثة) .

- (١) • ثَانِيَانِثَيْنِ • -
 (٢) • حَقَّتْ • -
 (٣) • فَلَاتَتَّاجِرُوا • -
 (٤) • لَا يَسْمَعُونَ • -
 (٥) • وَالْمَائِمُونَ • -
 (٦) • وَحُورًا عِينًا • -
 (٧) • يَذْكُرُونَ • -
 (٨) • يَوْمَ التَّارِ • -

٣ - إسقاط بعض أجزاء من الشواهد القرآنية كما وردت في كتاب سيويه ، والاصل في الفهرس ذكر الشاهد كاملاً مطابقاً لما ورد في الكتاب كما في قوله تعالى :

• أَفَتَنْ يَلْقَى فِي النَّارِ خَيْرًا • (٩) -

ولم يذكر بقية الشاهد كما ورد في الكتاب وهو قوله تعالى :

• أَمْ مِّنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ •

- (١) ص ٧٢٣ من الفهارس ، سورة التوبة آية ٤ • (ثَانِيَانِثَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) •
 (٢) الصفحة نفسها ، سورة الانشقاق آية ٢ (وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ) •
 (٣) ص ٧٢٥ من الفهارس ، سورة المجادلة آية ٩ (فَلَاتَتَّاجِرُوا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) •
 (٤) ص ٧٢٨ من الفهارس ، وانظر سورة الصافات آية ٨ (لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى) •
 (٥) ص ٧٣٠ من الفهارس • وانظر سورة المائدة آية ٦٩ (الصَابِغُونَ وَالنَّصْرَى مِّنْ آمِنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) •
 (٦) ص ٧٣٣ من الفهارس • وانظر سورة الواقعة آية ٢٢ (وَحُورٌ عِينٌ) • وفي قراءة وردت بالنصب •
 (٧) ص ٧٣٧ من الفهارس ، وانظر ١٢٦ الانعام ، ٢٦ ، ١٣٠ الاعراف ، ٥٧ الانفال ، ١٢٦ التوبة ، ١٣ النحل •
 (٨) الصفحة السابقة نفسها • وانظر سورة غافر آية ٣٢ (وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَارِ) •
 (٩) انظر ص ٧٢٠ من الفهارس وهي في الكتاب ١ / ٥١ ط / بولاق • وانظر سورة فصلت آية ٤ •

٤ - تنزيق الشاهد الواحد وعرضه في مواضع شتى - وكأنه شواهد عديدة - مع وروده في موضع واحد عند سيجويه . ونمثل لذلك بقوله تعالى :

- * كَان لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ بَلَاغٌ * ،
* كَانَهُمْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ نَّهَارٍ بَلَاغٌ *
فقد ورد ذكره في سيجويه مرة واحدة (١) ، وذكره الشيخ في فهرسه ثلاث مرات على النحو التالي :

أ - في " باب الباء " بصيغة " بَلَاغٌ " (٢) وحدها دون غيرها من بقية كلمات الشاهد .

ب - في " باب الكاف " ذكر بصيغة * كَان لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ *
* وَكَانَهُمْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ نَّهَارٍ بَلَاغٌ * (٣)
ج - في " باب اللام " ذكر بصيغة * لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ نَّهَارٍ بَلَاغٌ * (٥)

(١) انظر ص ١٩١ / ١ ط / بولاق كتاب سيجويه .

(٢) انظر ص ٧٢٣ من الفهارس ، وانظر سورة يونس آية ٤٥ ، وسورة الاحقاف آية ٣٥ .

(٣) انظر ص ٧٢٧ من الفهارس وسورة يونس آية ٤٥ .

(٤) انظر الصفحة السابقة نفسها وسورة الاحقاف آية ٣٥ .

(٥) انظر ص ٧٢٨ من الفهارس ، وانظر سورة الاحقاف آية ٣٥ .

ونختتم هذه المجموعة من الملحوظات بما لحظته من خطأ في ذكر بعض الآيات ، وليس النص القرآني مما يتسامح في تناوله أو يتجاوز عن وقوع تصحيف فيه أو تحريف ، ومع افتراض وقوع الخطأ في صلب الكتاب ، فينبغي كما هو مقرر عند جمهوره المحققين من الباحثين العدول عن

هذا الخطأ ، وذكر الشاهد القرآني صحيحاً فما بالناسخ وليس في الكتاب خطأ أو تحريف ، وإنما الخطأ في النقل من الكتاب ، وفي اعتقادي يرجع ذلك الخطأ إلى الناسخ ، ولعل الشيخ لم يراجع هذا السفر من الفهارس حيث ألفه في شيخوخته التي أحاط بها حسر البصر ، وضعف الهمسة والبدن ، وسوف يقبض الله لثقل هذا العمل من يسدده ان شاء الله ،

ونشير بهذا إلى الآية الكريمة رقم ٣ من سورة الزمر .
* وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ *
فقد ذكرها الشيخ (مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ) . (١)

(١) انظر فهرس كتاب سيبويه ص ٧٣١ ، ١ / ٤٧١ ط / بولاق من

كتاب سيبويه ط / هارون ١٤٣ / ٣ .

فهارس الشعر

نشغل فهارس الشعر حيزا لا بأس به في الكتاب وقع في نحو سبع عشرة
صفحة ومائة (١) وتضم أنواعا ثلاثة هي :

- فهرس " الشواهد الشعرية " الذي عنون له الشيخ بعبارة :

(من الشعر) (٢)

- فهرس الشعراء .

- فهرس الشواهد .

ونعرض لكل منها على النحو الاتي :

أولا : فهرس الشواهد الشعرية .

هذا الفهرس هو اهم الفهارس الثلاثة ، وأخطرها ، وأدتها ، وقع في
احدى ومائة صفحة . (٣)

وقد وقع في الكتاب مرتبا على النحو الاتي :

١ - رتبت الأبيات على حسب القوافي ترتيبا (ألفبائيا) .

الهمزة فالبا ، فالتاء الى آخره .

٢ - رتبت القوافي على حسب حركاتها : المقيد ، فالمطلق ،

الفتوح ، فالمكسور فالمضموم .

٣ - رتبت الأبيات على حسب بحورها كما وردت في علم العروض :

الطويل فالمديد فالبسيط الى آخره ، ما عدا الارجاز فجعلت

في ختام كل حرف .

٤ - لم تحظ أئصاف الأبيات بفهرس خاص ، بل وضعت مع الأبيات

الكاملة على حسب قوافيها .

(١) من صفحة ٧٦٤ - ٨٨١ .

(٢) نشير هنا الى ما سبق ان ذكرناه حول لفظ " من " في " من القرآن

الكريم " من ٩٦ " من هذه الدراسة .

(٣) من ص ٧٦٤ - ٨٦٤ .

٥- لم يضع للأرجاز فهرسا مستقلا بل اكتفى بذكرها في ختام كل حرف من حروف القافية .

٦- ثمة التزام بعزو الشواهد ما أمكن العزو وإن لم يكن الشاهد معزوا في الكتاب .

من هذا العرف يلحظ القارئ المدقق أن الشيخ قد التزم في ذكر الشواهد في هذا الفهرس بما يلي :

- ١- نسبة البيت الى قائله وإن لم يكن منسوبا في الكتاب .
- ٢- اكمال الشواهد الناقصة مع وضع تدلان على موضع الزيادة في الشاهد بقدر الإمكان .
- ٣- التزام ضوابط مطردة غالبا في الترتيب . (١)
- ٤- ادماج أنصاف الأبيات مع الأبيات الكاملة دون وضعها في فهرس خاص بها .

في حين أنه لم يحرص على شيء من ذلك في صنعه لفهارس المقتضب بالرغم من تحقيقه آياه . والمألوف أن يكون المحقق الكردية في فهرسة ما يخلق ، لأنه يعايشه فترة طويلة تتيح له معاودة النظر فيه والأناة في معالجة مشكلات فهارسه .

والمر في ذلك أن الشيخ قد وقف على شواهد سيوره للأستاذ (أحمد راتب النفاخ) فوجد فيها بغيته ، واكتفى بتقل شواهد الشعر منها نقلا كاملا دون اشارة أو تفسير ؟ .

في حين أن من يطلع على مقدمة النفاخ لفهارسه يدرك الغايات التي هدف اليها ، ويقف على الأسس التي بنى عمله عليها ، وليس بالظروف التي تركت آثارها فيه ، وذلك إذ يقول : (٢)

(١) الا في مواضع يعينها اختل الترتيب فيها ستاتي الاشارة اليها .
(٢) ص ٧ - ٩ من فهرس شواهد سيوره للأستاذ النفاخ .

• وأما شواهد الشعر فنسقتها على قوافيها • ثم رتبنا الابيات في كل من هذه الأقسام الأربعة على أوزانها على النسق المعروف عند اصحاب العروض الا الارجاز فاني جعلتها في آخر كل قسم سواء آكانت من الرجز أم من السريع ، وما اتحد وزنه رتبته على اطريره وضروره ، على ما هو معروف في علم العروض ايضا •

وقدمت في كل ضرب القوافي المجردة تتلوها الموسسة فالمرندفة وفي هذه قدمت ماردي بألف على ماردي بواو أويا ، وفي مطلق السروي قدمت ما وصل بحرف على ما وصل بهاء ، الا ان تقتضى مراعاة الضرب تقديم الأخير ، وفي ذوات الهاء قدمت ما وصل بها ، مذكر او ما في حكمها على ما وصل بها مؤنث او ما في حكمها •

وفي النوع الاول قدمت ما كانت هاووه مضمومة يتبعه ما كانت هاووه مكسورة فما كانت هاووه ساكنة ••

وسيوه ربما اقتصر من البيت على شطر أو بعض شطر ، فما اهتديت الى فتحته مما هذه سبيله أثبتته بتمامه ، وأحطت ما لم يثبت منسسه بحاصرتين () وما لم أصب تتمه أثبتته على حاله كما أنشده ، وقد اتفق ان لان اكثر ما جاء من ذلك اعجاز أبيات أو صدورا متقاة ، فوضعت كلا منها في قافيته ، وشذ عن ذلك قطعة من شطر بيت على الرأ لحسان بن ثابت فأثبتته بتمامه ووضعت في قافيته • وبعبارة جاءت في مطبوعة الكتاب كأنها من المنشور ، وغلب على ظني انها صدر بيت من المنسرح فأثبتتها كما هي في آخر هذا الفهرس ••

وأما نسبة الشواهد الى قائلها فأثبت الى جانب كل بيت اسم من عزي اليه في المطبوعة ، فاذا كان العزو من قبل الأعلام أنبئت على ذلك •• وكذلك اذا عزا البيت الى غير من عزي اليه في متن الكتاب ، أو حكى في نسبه قولا آخر •••

وقد كان يودى ان أعنى بتخريج هذه الشواهد من أمهات كتب العربية واللغة والأدب ، الا اني رأيت الامر أكبر مما يتسع له وقتي فحسب الآونة الحاضرة ، فأقتصرت لذلك على الاشارة الى ما شرحه منها عبد القادر

البغدادي في خزانة الادب ، وشرحه شواهد شرح الشافعية للرضي
وزدت حواشي اخرى ضمنها تحقيقات يسيرة اغتقت لي اثناء اعداد هذا
الفهرس دونما محاولة منى لاستقصاء كل ما ينبغي تحقيقه .

وتبين من هذا النص اشياء كثيرة، منها فيما يتصل بموضوعنا :

- ١ - الضوابط الملزمة في الترتيب .
- ٢ - الضوابط الملزمة في استكمال الأبيات .
- ٣ - الضوابط الملزمة في العزو .
- ٤ - الضوابط الملزمة في للتخریج .

والتأمل لفهارس الشعر التي وردت في فهارس كتاب سيوه للشيخ
عزيمة يجد انها هي نفسها فهارس الأستاذ النفاخ ، وليس للشيخ
فيها الا قدر جد محدود من التفسير يعود في جانب منه الى تقديم
بعض حركات الروي على بعض ، ويعود في جانب آخر الى تغليب الشيخ
ماذكرة الأستاذ هارون في تحقيقه للكتاب على ماذكرة الأستاذ النفاخ
دون أن يشير الى الأستاذ هارون أيضا ١١٢ .

ونرجو أن تفصل ذلك على النحو الآتي :

أولا : فيما يتصل بالعزو :

ليس للشيخ في هذا الفهرس الا عزو بيتين اثنين وزيادة
في تخریج شاهد كتابا واحدا ، وما عدا ذلك فمأخوذ من
الأستاذ النفاخ الا مواضع معينة مأخوذة من الأستاذ "هارون" .
ولست في مجال تفصيل ما اخذه عن الأستاذ النفاخ ، لان
الفهرس في جملة منقول منه الا المواضع الآتية فمأخوذة عن
الأستاذ عبدالسلام :

١ - شاهد الأحويض

- يعرفون بالدهن خفافا حيا بهم ويرجعن من دارين يجر الحناب

- على حين ألهم الناس جل أمورهم . فمذلاً زريق المال ندل الثعالب
وعزو هذين البيتين للاوص في تحقيق الاستاذ عبدالسلام . (١)

- ٢ - بيت قرار الأسدي :

- لَخَطَابٌ لَيْلَى بِالْمَرْثَنِ مِنْكُمْ أَدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْعَنَابِ
وقد وردت النسبة خطأ عند الاستاذ النفاخ ، وردت
صححة عند الاستاذ هارون . (٢)

- ٣ - بيت هنى بن أحمرا الكنانسى :

- هَذَا لَعَرُكُمُ الصَّغَارِ بَعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ
وقد وردت هذه النسبة عند الاستاذ عبدالسلام (٣)

- ٤ - بيت طرفه أو أمس بن حجر :

- يَا ابْنَهُ لُبَيْتِي لَكُنْتَا بَيْدِي إِلَّا يَدَا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ
وهذا العزو مأخوذ عن الأستاذ عبدالسلام . (٤)

- ٥ - بيت هدية بن الخشمر :

- كَمَا اللَّهُمَّ تَيْمًا خُضْرَةً فَسُجُودَهَا قَوْلِيلاً لَتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ
وهو مأخوذ من الأستاذ هارون . (٥)

- (١) انظر ١١٥/١ كتاب سيويه تحقيق هارون ، وقد صدرت الطبعة الاولى من هذا الجزء سنة ١٩٦٦م اى قبل اصدار الشيخ لفهارسه بنحو تسع سنوات وانظر فهارس سيويه للشيخ ص ٧٦٨ .
- (٢) انظر فهارس النفاخ ص ٦٩ ، وكتاب سيويه ٢١٧/٢ وقد صدرت الطبعة الاولى من هذا الجزء سنة ١٩٦٨م ص ٧٦٨ فهارس الشيخ .
- (٣) انظر (ط هارون) ٢٩٢/٢ ، وفهارس سيويه للشيخ ص ٧٧٣ .
- (٤) المرجع السابق ص ٢٨٦ ، ١٧/٢ ط هارون .
- (٥) كتاب سيويه ط هارون ٣٣٣/١ ، فهارس سيويه للشيخ ص ٧٩٢ .

٦ - بيت أم بن حجر :

فَقَالَتْ حَنَانُ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا
أَذُو نَسَبٍ أُمَّ أَنْتَ بِالْحَقِّ عَارِفٌ
وهو مأخوذ من الاستاذ هارون . (١)

٧ - بيت ابن ميادة :

بَكَيْتُ وَمَا بَكَرَ رَجُلٌ حَلِيمٌ
عَلَى رَجَعَيْنِ : مَسْلُوبٍ وَبَالٍ
وهو مأخوذ من الاستاذ هارون . (٢)

٨ - بيت المرارين متقد :

يَضْرِبُ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ
أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْقَيْلِ
مأخوذ من الاستاذ هارون . (٣)

وبهذا يتبين أن الأبيات التي قام الشيخ بعزوها هي الأبيات الآتية :

١ - وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمَوْتِكَ نُصَحَهُ
وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصَحَهُ بِبَابِيبِ
فقد ذكر الشيخ انه في ديوان أبي الأسود الدؤلي . (٤)

-
- (١) كتاب سيوره ط هارون ١/٣٢٠ ، ٣٤٩ ، فهارس الشيخ ٨١٨ .
(٢) كتاب سيوره ط هارون ١/٤٣١ ، فهارس سيوره للشيخ ٨٣١ ، ٨٣١٤ .
(٣) كتاب سيوره ط هارون ١/١١٦ ، ١١٠ ، فهارس سيوره للشيخ ص ٨٣٢ .
(٤) فهارس سيوره للشيخ ص ٢٦٨ ، ٤٦٩/٤٦٩ ط هارون .

٢ - بيت حاتم :

وَرَدَّ جَا زَرُهُمْ حَرْفًا مَهْرَمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَهْبُوحٌ

فقد ذكر الشيخ أنه لحاتم مستندا إلى الفصل (١)

٣ - عَزَمْتُ عَلَى إِتَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لشيءٍ مَا يَسُودُ مِنْ يَسُودٍ

وهو لانس بن مدركة الخثعمي ، ولكن الشيخ ذكر في تخرجه أنه في الرض الأعف (٤) أي يطها

وهذا يتبين ما أضافه الشيخ فيما يتعلق بعزو الأبيات إلى أصحابها .

ثانياً : فيما يتصل بالإكمال :

أخذ الشيخ ما اكمله الاستاذ الفناخ في فهارسه ولم يزد على ذلك

الا زيادة محدودة بعضها نقل عن الاستاذ عبد السلام ، وحسبنا أن نشل لذلك بما يلي :

١ - عجز بيت طفيل الغنوي :

إِنَّ الْغَوِيَّ إِذَا نَهَى لَمْ يُعْتَسَبِ

(١) فهارس سيويه للشيخ ص ٧٧٨ ، وانظر الفصل للزمخشري ص ٢٩٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٧٨٦

نقل الشيخ صدره من الاستاذ هارون (لجزرت قلبا لا يريح الى الصبا) ثم
أضاف قوله :

البيت في كتاب (ما يجوز للشاعر في الضرورة) ، وليس فسي
ديوانه المطبوع في ليدن (١) .

٢ - صدر بيت :

ياحکم بن المنذر بن الجارود

ذكر الشيخ عجزه وهو :

(مرادقُ المجدِ عليك مهْدودٌ)

تقلا عن الاستاذ هارون (٢) .

٣ - بيت رؤيئة :

يُرِيدُ أَنْ يُعْرِتَ فَيُعْجِمُهُ

ذكر صدره :

زلت به إلى الخفيف قدمه

تقلا عن الاستاذ هارون (٣)

وهذا يتبين انه ليس للشيخ من زيادة على ما صنع الاستاذ النفاخ
والاستاذ هارون إلا عجز بيت المعاج :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي (مَشِيئِي وَإِشْفَاتِي عَلَى بَعِيرِي) (٤) .

-
- (١) فهارس سيوره للشيخ ٧٦٩ ، وكتاب سيوره ١٨٨/٤ .
(٢) انظر فهارس سيوره للشيخ ٧٧٩ ، وكتاب سيوره ٢٠٣/٢ .
(٣) فهارس سيوره للشيخ ٨٥٣ ، وكتاب سيوره ٥٢/٣ (ط هارون) .
(٤) ٧٩٩ من فهرس سيوره للشيخ .

ثالثا : فيما يتصل بالترتيب :

ثمة تغييرات كثيرة فيما يتصل بالترتيب صنعها الشيخ في فهرسه دون ان يبين لنا الاسباب التي حدثت به الى ذلك ، أو الضوابط التي حكمت عمله في التغيير .

والتأمل يجد هذا التغيير على أنواع :

- منه تغيير ينتج عن حذف بعض الشواهد جملة دون ما يبرر للحذف لورود هذه الشواهد في كتاب سيويه .

- ومنه ما ينتج عن تقديم بعض القوافي على بعض دون مبرر لذلك ايضا ، وخاصة ان الشيخ لم يلتزم في هذا التقديم والتأخير بما التزم به في فهرس المقضب وكان اولى به ان يأخذ بما صنع في المقضب ، وما صنع الاستاذ النفاخ الذي نقل عنه ، ولكنه عدل عن الأمرين معا دون مسخ لذلك .

- ومنه ما يتصل بتقديم بعض الأبيات على بعض وتأخير بعضها عن بعض مع إخلال هذا التقديم والتأخير بالقواعد التي ذكرها الاستاذ النفاخ في مقدمته ، والتي نتج عنها ترتيب الشواهد ترتيبا دقيقا . الأمر الذي ترتب عليه في فهرس الشيخ قدر من الإخلال بضوابط الترتيب ونمثل لكل نوع من هذه التغييرات بما يليس :

١ - اسقط الشيخ من الفهارس عددا من الابيات مع وجودها في كتاب سيويه ، ومن ذلك :

أسقط بيت قيس بن زهير :

الم يأتيك والانباء تنسى بما لاقت لبون بنى زباد

وقد ورد في الكتاب (١)

٢- تغيير ترتيب القوافي :

رتب الاستاذ النفاخ قوافيه على النحو الاتي :

المضموم فالفتوح فالمكسور فالساكن ، كما التزم في الترتيب
- فضلا عن ذلك - ترتيب الأبيات على النسق المعروف في علم
المروض إلا الارجاز فإنه جعلها آخر كل قسم ملتزما في ذكرها جميعا
(الاشعار والارجاز) القواعد التي سبقت الاشارة اليها (١) ولكن الشيخ
أعاد ترتيبها قدما بعد القوافي على بعض موخرا بعضها عن بعض
اذ قدم الساكن فالفتوح فالمكسور فالمضموم ، وبذلك يكون قد احدث
تبادلا بين مواضع الساكن والمضموم ، وليس ثمة مبرر لمثل ذلك
التقديم والتأخير ، وخاصة أنه لم يتبع هذا الترتيب في فهراس
المقتضب .

كذلك رتب الشيخ الارجاز بصورة مختلفة عما صنع الاستاذ النفاخ .

(١) انظر ص ١٠٤ من هذه الرسالة .

وحسبنا أن نشير الى ذلك دون تخصيص القول فيه . (١)

٣ - تقديم بعض الابيات وتأخير بعضها ، مما ترتب عليه في بعض الأحيان الاخلال بضوابط الترتيب التي سبقت الاشارة اليها . (٢)

وإذا كان ثمة مبرر يمكن افتراضه في الموضعين السابقين فإنه لا يمكن التوصل الى مبرر ما في هذا الشكل من اشكال التغيير في الترتيب لخروجه عن الضوابط التي حددها من قبل الاستاذ النفاخ والتي التزم بها الشيخ التزاما عليا بقله ما صنع الاستاذ النفاخ .

وحسبنا أن نضرب لهذا الضرب من التغيير في الترتيب الامثلة الاتية :
(١) أُخْرِبَتِ الطَّوِيلُ :
وَجَدَّاءٌ مَا يُرْجَى بِهَا ذُو قَرَابَةِ لِعَطْفٍ وَمَا يَخْشَى السَّمَاءَ رَبِّيْهَا
ذكره قبل الارجاز مباشرة اي بعد الشواهد المنسوبة الى البسيطه والوافر والكامل ، والنسج (٣) .

(٢) أُخْرِبَتِ الطَّوِيلُ :
إِذَا رَوَّحَ الرَّاعِي اللُّفَّاحَ مَهْدَبًا وَامْسَتْ عَلَى آنَافِهَا عِبْرَاتُهَا (٤)
عن بيت المديد .

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرَفَعْنَ نَوْبِي شَمَالًا (٥)

-
- (١) انظر صفحات : ٢٩٧ - ٢٩٩ ، ٨٠٥ - ٨٠٦ ، ٨١٩ - ٨٢٢ -
ولاحظ ان الشيخ في هذا الموضع لم يلتزم بالترتيب الذي التزم به في بقية المواضع ، ٨٤٢ - ٨٤٣ ، ٨٥٢ - ٨٥٣ ، ولاحظ ايضا الاضطراب في الترتيب في هذه المواضع ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٩ - ٨٦٠ .
- (٢) انظر ص ١٠٤ من هذه الرسالة .
- (٣) انظر ص ٧٧٤ من فهارس الشيخ ، ٦٤ من فهارس النفاخ .
- (٤) انظر ٧٧٥ من فهارس الشيخ ، وفهارس النفاخ ص ٧٢ .
- (٥) انظر نفس الصفحة من فهارس الشيخ وفهارس النفاخ .

وبيتى الواسع :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مَحَلَّةٍ تَبِيَّتْ (١)

و : أَلَا يَابَيْتُ بِالْعَلِيَاءِ بَيْتُ
وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ (٢)

٣ - قدم بيتى الطويل :

وَعَلِمِي بِأَسْدَامِ الْعِيَاهِ فَلَمْ تَزَلْ
وَأَنْتِ إِذَا مَلَّتْ رِكَابِي مُنَاخِهَا
فَلَا تُعْصِمُ شَخْوَى فِى طَرِيقِ طَلَاخِ (٣)
فَأَنْتِ عَلَى حَظِّي مِنَ الْأَمْرِ جَامِحُ

قدم هذين البيتين على بيت الطارث بن نهيك النهلسي .

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعُ لِحُصْمَةٍ
وَمُخْتَبِطٌ مَّا تُطِيعُ الطَوَائِحِ

وبيت الشاعر :

إِذَا لَقِيَ الْأَعْدَاءَ كَانَ خَلَاتِهِمْ
وَكَلَّبَ عَلَى الْأَدْنِيِّينَ وَالْجَارِنَائِحِ

٤ - قدم بيت الطويل :

أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضِرِ الْوَعْدَى
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِى

على بيت الحطيئة (وهو من الطويل ايضا)

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْمُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ .

تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْجِدِ (٤)

(١) انظر ٧٧٥ من فهارس الشيخ ، وفهارس النفاخ ص ٧٢

(٢) المرجع السابق نفسه .

(٣) ص ٧٧٨ من فهارس الشيخ ، وفهارس النفاخ ص ٧٦ .

(٤) ص ٧٨٠ من فهارس الشيخ ، وفهارس النفاخ ص ٨١ .

(٥) المرجع السابق نفسه .

٥ - قدم الأبيات غير الموصولة التي وقع رويها لاما مضمومة على الأبيات الموصولة (١)

٦ - قدم بيت الطويل :

تَحَلَّمْ عَنِ الْأَدْنَيْنِ وَاسْتَبِقِ وَدَهْمُ
وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحْلِمَا

على عدد من الأبيات من بحر الطويل أيضا دون مسوغ لذلك (٢) .

٧ - قدم بيت الطويل :

وَكُنْتُ أُرَبِّي زِدَاً كَمَا قِيلَ سَبِّدَاً
إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَتَا وَاللَّهَازِمِ

على عدد من الأبيات من الطويل أيضا دون مسوغ (٣) .

٨ - قدم بيت الوافر :

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِثْكَ
يَسُوهُ الْغَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْتِي

(٤)

على عدد من الأبيات دون مسوغ .

٩ - قدم بيت الطويل :

فَتَى كَلَّمْتَ خَيْرَاتَهُ غَيْرَ أَنَّهُ
جَوَادٌ فَمَا يُبْقِي مِنَ الْعَالِ يَاقِيَا

(٥)

على عدد من الأبيات دون مسوغ أيضا .

(١) انظر هـ ٨٣٥ - ٨٣٧ من فهارس الشيخ هـ ١٢٢ - ١٢٤ من

فهارس الاستاذ النفاخ هـ وقارنه أيضا بما في صفحة ٨٥٦ من فهارس

الشيخ .

(٢) انظر هـ ٨٤٠ من فهارس الشيخ هـ ١٣٨ هـ ١٣٩ من فهارس النفاخ .

(٣) انظر هـ ٨٤٥ من فهارس الشيخ ولاحظ أنما قد ضبط (اللهازم) خطأ

في اللام ضمها وهي مفتوحة ١٤٢ من فهارس النفاخ .

(٤) انظر هـ ٨٥٨ من فهارس الشيخ هـ ١٥١ من فهارس النفاخ .

(٥) انظر هـ ٨٦٢ من فهارس الشيخ هـ ١٥٢ من فهارس النفاخ .

- ١٠ - وكذلك صنع في بيت سحرهم
عَمِيرَةٌ وَدَّعَ إِذْ تَجَهَّزَتْ غَارِيَةً كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا (١)
- ١١ - وكذلك أيضا في بيت عمديون بن قاص الحارثي :

وَقَدْ عَلِمَتْ عَرْسِي مُلَيْكَةً أَنْتَسَى
أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا (٢)

بالإضافة الى ما تقدم ثمة ملحوظات أخرى يمكن أن نجملها
فيما يأتي :

- (١) أسقط الشيخ نسبة الشواهد الى القبائل والطوائف بالرغم من وجودها
في كتاب سيويه نفسه ، وفي فهرس الأستاذ النفاخ .

ولاستطيع أن نفهم سر هذا الاسقاط ، ان من غير المعقول
لا يدرك مثل الشيخ ما للعزو للقبائل والطوائف من الأهمية في
الدراسة اللغوية ، بحيث لا تقل في بعض الأحوال عن النسبة الى
شاعر معين ، فضلا عن أن من بديهيات الفهرسة الحرص على
ما ورد في الكتاب الفهرسي ، فاذا أضفنا الى ذلك ورود هذه
النسبة في الأصل الذي نقله الشيخ لم نستطع أن ندرك السر فيما
صنع .

- (٢) ثمة بعض المواضع في الفهرس التي لا أستطيع لها تفسيراً ، وذلك
لأن الشيخ في هذه المواضع/بعض الأبيات بصورة مختلفة عن
ورودها في كتاب سيويه ، وعن ورودها في فهرس النفاخ ، ولكنه
لم يراع بعد ذلك أن يضعها في مواضعها المناسبة لها ، ونمثل
لذلك بما يأتي :

(١) انظر المصدرين السابقين من نفس الصفحة .

(٢) انظر المصدرين السابقين من نفس الصفحة .

١ - ضبط بيت الفرزدق :

بما في قُوَادِنَا مِنَ الشَّقِيِّ وَالْمَهْـوَى
فِيَجْبِرُ مِنْهَا ضُ الْفُوَادِ الْمُشَعَّافُ

بضم الفاء بالرغم من ورودها مكسورة ، وترك البيت نسي
الفاء المكسورة أى في غير موضعه المناسب له عنده (١)

ب - ضبط بيت تميم بن ابي مقبل :

جَزَيْتُ ابْنَ أَرْوَى بِالْمَدِينَةِ قَرَضَهُ
وَقَلْتُ لَشَفَّاعِ الْمَدِينَةِ : أَوْجِفُوا

باسكان الفاء (أوجف) وتركه في موضعه من الفاء
الضمومة (٢)

ج - ضبط بيت الأعمش :-

الْوَاهِبُ الْمَائِدَةُ الْمِهْجَانِ وَعَمِدِهَا
عُودًا تَرْجَى بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا (٣)

ضبطه بضم اللام ، وتركه بالرغم من ذلك في اللام المفتوحة
أى في غير موضعه بناء على ضبطه .

د - ضبط بيت الشاعر :-

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا لَهَا
بِضْمِ الْمِيمِ وَتَرَكَهُ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ الْمِيمِ الْمَكْسُورَةِ أَيْ فِي غَيْرِ
مَوْضِعِهِ بِنَاءٍ عَلَى ضَبْطِهِ (٤)

٣ - تضمن فهرس الشيخ عددا من المواضع التي يصعب تفسيرها لإغفالها

ما ذكره الأستاذ النفاخ من ناحية ، وما توصل إليه الأستاذ
هارون في تحقيقه للكتاب من ناحية اخرى ، ومن ذلك :

-
- (١) انظر ص: ٨١٧ من فهرس الشيخ ، ١١٦ من فهرس الاستاذ النفاخ .
(٢) انظر ٨١٨ من فهرس الشيخ ، ١١٤ من فهرس النفاخ .
(٣) انظر ٨٢٦ من فهرس الشيخ ، ص ١٢٦ من فهرس الاستاذ النفاخ .
(٤) ص : ٨٤٣ من فهرس الشيخ ، ١٤١ من فهرس الاستاذ النفاخ .
(٥) انظر ص : ٧٢٩ من فهرس الشيخ ، ٧٦ ، ٧٨ من فهرس النفاخ ، ج ١ / ٥٨
ج ٢ / ٣٠٣ من فهرس الأستاذ عبد السلام .

أ - ذكر ضمن الشواهد بيت العجاج :-
(حين لا مُتَصَرِّخٌ ولا بِسْرَاحٌ)^(١)
وأغل تماماً ما ذكره الأستاذ النفاخ ، وما ذكره الأستاذ
هارون من أن هذا البيت هو في الحقيقة قطعتان من بيتين
مختلفين ، والبيتان هما :-

الاول "العجاج" :
والله لولا أن تحش الطبخُ
بين الجحيم حين لا مُتَصَرِّخٌ
الثاني "السعد بن مالك القيسي" :
من فرعن نيرانها
فأنا ابن قيس لا بسراخُ

ب - ذكر الأستاذ النفاخ في آخر فهرسه عبارة :-

(ما بال قيسٍ والبؤرُ تترقُّه) وعلق عليها بقوله :-

" جاءت هذه العبارة في مطبوعة الكتاب كأنها من المنشور ، وطلب
على ظني أنها صدرت من المنسوخ فأجبتها في هذا الموضع
كما هي ^(٢) "

أما الأستاذ هارون فقد عرضها في فهرس الأساليب والنماذج
النحوية باعتبارها عبارة نثرية ^(٣) ، والسياق يساعده في ذلك ، ولقد
كان على الشيخ أن يحلل هذه العبارة ليدرك الصواب فيهما ،
ولكنه اكتفى بنقل العبارة كما هي ووضعها في الشواهد في القاف
المضمومة ^(٤) .

(١) انظر ص ٧٧٩ من فهرس الشيخ ص ٧٦ ، ٧٨ من فهرس النفاخ ،

١ / ٥٨ ، ٢ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ ط / هارون .

(٢) ص ١٥٩ من فهرس النفاخ .

(٣) ص ٤١ / ٥ ط / هارون بلفظ " ما شأن قيس . . . "

(٤) انظر ص ٨٢١ من فهرس الشيخ .

” فهرس قوافى الشعراء ”

.....

يشغل هذا الفهرس نحو خمس عشرة صفحة (١) ، وقد اعتمد فيه اعتمادا مطلقا على فهرس الأستاذ ” النقاخ ” فاستخرج منه القوافى ، ورتبها على حسب أصحابها من الشعراء .
ولنا مع ذلك بضع ملحوظات نسجلها فيما يأتي :

ذكر في أحيان قليلة بعض صادر محدودة للتخريج ، وفضلا عن أن هذا ليس وظيفة الفهرس ، ولا موضعه ، فانه لم يلتزم فيما ذكر من صادر نسقا واحدا ولا نظاما مطردا .

فمرة يذكر اسم المصدر ، وأخرى يذكر اسم المؤلف ، وحينئذ يذكر رقم الجز والصفحة ، وأحيانا يغفل ذكر أى منهما ١١

✦ ✦ ✦
✦ ✦
✦

فهرس الشواعر (١)



استغرق هذا الفهرس فى الكتاب نصف صفحة . ذكر فىها الشىخ أسماء
تسع من الشاعرات اللاتى ورد لهن شعر فى الكتاب دون أن يذكر المواضع
اللى ورد لهن فىها شعر ، أو قوافى الأبيات المنسوبة إليهن ، بل اكتفى
بذكر أسمائهن مجردة من أى إضافة أخرى ، وفى ظنى أن ذكر أسماء الشاعرات

فحسب دون ذكر قوافيهن أو مواضع ورودها أمر ليس فيه كبير فائدة ، لأن
الباحث مضطر الى أن يرجع أولاً الى فهرس الشعراء ليستخلص منه القوافى
ثم يرجع بعد ذلك الى فهرس الشواهد ، ليستخلص الأبيات ، وفى هذا من
العناء ما فيه . وبهذا يفقد هذا الفهرس قيمته لأنه لا يحقق الغرض الأساسى
من الفهارس وهو تيسير العودة الى الكتاب . ولى ملحوظة على عنوان هذا الفهرس
فقد عنوانه الشىخ بعنوان (فهرس الشواعر) وكان أخرى به أن يجمعه جمع قلة
فيقول (فهرس الشاعرات) لأن " الشواعر " جمع كثر فلا يطلق هذا الجمع
على عدد الشاعرات اللاتى ورد لهن ذكر فى هذا الفهرس ، فمثل هذا العدد من
الأولى له أن يجمع جمع قلة .

فهرس الأعلام والقبائل التي لم تذكر لها لغات
والقبائل التي ذكرت لها لغات

.....

صنع الشيخ فهرسين أحدهما بعنوان " الأعلام والقبائل التي لم تذكر لها لغات " (١) والآخر بعنوان " القبائل التي ذكرت لها لغات " (٢)

ولى على هذين الفهرسين جملة من الملحوظات اشير اليها فيما يأتي :-

أ و لا : لقد استوقفتى عنوان الفهرس الأول ، لأن الشيخ قد ذكر فيه أرقام صفحات بعينها فى سيويوه وهذا أمر غير مفهوم ، لأن الفروض أن القبيلة التي لم تذكر لها لغات ، لم تذكر فى كافة مواضع الكتاب فما معنى ذكر صفحات بعينها فى هذا الفهرس ؟

ثانيا : أن الشيخ قد جمع فى هذا الفهرس بين الأعلام والقبائل .

ولو أنه خص كلا منهما بفهرس مستقل لا جتنب الخلط ، وبخاصة أن العلم ليست له لغة خاصة به وإنما هو مجرد راوٍ للغة . الأمر الذى يجعل ذكره فى هذا الفهرس غير وارد .

ثالثا : تضمن هذا الفهرس عددا من الأسماء التي لا ينطبق عليها مصطلح الأعلام أو مصطلح القبائل ، إذ هى عبارة عن مجموعات من الطوائف المتنوعة . فمنها مثلا طوائف دينية كالمجوس ، وطوائف القليبية كأهل مكة وأهل المدينة ، وطوائف نحوية كالكوفيين والبصريين والنحويين ، وكثير من النحويين .

رابعا : بالإضافة الى ما تقدم ثمة صور من الاضطراب فى المادة العلمية التى احتوى عليها هذا الفهرس ، وسأكتفى بأن أذكر أمثلة لذلك ، وفى الإجمال غنى عن كل تفصيل :

(١) ص : ٨٨٣ - ٨٨١ من الفهارس .

(٢) ص : ٨١٠ - ٨١٢ " " .

١ - مزق الشيخ مواضع ذكر العلم الواحد فذكره في أماكن متفرقة من
الفهرس ، وحسبك أن ترجع مثلا الى المواضع التي ذكر فيها
الخليل فستجده قد ذكره مستقلا أحيانا ومع هارون أحيانا ، ومع
يونس أحيانا .

ولقد كان على الشيخ أن يجمع كل ما ورد عن الشخصية
الواحدة ، ويذكره في موضع واحد .

٢ - وضع الشيخ عنوانا للمادة مخالفا لما ذكره فيها ، ومن ذلك مثلا :
أنه ذكر تحت عنوان النحويين عبارة " اعطاكى ، وأعطاهنسى "
وعقب عليها بقوله :

" قبيح لا تتكلم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه " وجلى أنه
ليس ثمة صلة بين العنوان وما ذكره تحته ثم بين الموضوع كله
والفهرس جملة .

٣ - ذكر الشيخ بعض القبائل في الفهرسين معا - أى ضمن القبائل
التي وردت لها لغات ، وتلك التي لم ترد لها لغات وهذا
يدعو الى العجب ، لأن الفهرسين كما عدون لهما وهما هتارضان .
فكيف تذكر قبائل فيهما معا !!!

لقد كان يوسع الشيخ للخلاص من هذا الاضطراب أن يصنع فهرسين
بديلين لهذين الفهرسين :

أولهما فهرس " للغات المفردة في كتاب سيويه " يجمع فيه جميع النصوص التي
وردت في الكتاب ، وعزاها سيويه الى أصحابها .

ثم فهرسا آخر " للغات غير المفردة في كتاب سيويه " يجمع فيه كل النصوص
التي وردت منقولة عن العرب ، أو بعض العرب ، أو نحو ذلك من عبارات يفهم منها عدم
معرفة القبائل التي قالتها ، ولقد كان وجود هذا الفهرس بالغ الأهمية بالرغم مما
يبدو فيه من عدم تحديد للقبائل ، لأن مجرد ذكر هذه النصوص كقيل بأن يدفع بالبحث
العلمي خطوة الى الأمام ، في محاولة لرصد الظواهر اللغوية الواردة فيها وتحليلها
ثم محاولة عزوها الى أصحابها عن طريق مقابلتها بالنصوص المماثلة لها في كتب النحو
واللغة ، مما قد يكون معزوا فيها .

" فهرس الأمثال والنماذج النثرية "

صنع الشيخ فهرسين أحدهما للأمثال ، ويقع في ثلاث صفحات والآخر^(١)
للسواهد النثرية ، ويقع في خمس صفحات^(٢)

ويبدو لأول وهلة أن المصطلحين اللذين اختارهما عنوانهما :
" الأمثال " و " السواهد النثرية " في حاجة الى تحديد ، لأن الأمثال جزء
من السواهد النثرية فلم خصت بفهرس؟

لقد كان أولى من ذلك أن يضع الشيخ عنوانا آخر تظهر فيه المقابلة
بين النوعين واضحة ، أو أن يقدم الشيخ عوضا عن ذلك تحديدا دقيقا لكل
من المصطلحين بحيث لا يحدث تداخل بينهما ، ولقد نتج عن عدم تحديد
مدلول ما بين المصطلحين قدر من الخلط والاضطراب نكفى بأن نمثل له
بما يأتي :

١ - ذكر عبارات في أحد الفهرسين يكون موضعها الفهرس الآخر : وهذه
جملة من العبارات التي عرضها الشيخ ضمن فهرس الأمثال وأولى بها
أن تكون في فهرس السواهد النثرية نظرا لعدم وجودها في كتب
الأمثال التي وقفت عليها :

- خطيئة يوم لا أصيب فيه^(٣)

- كل شيء ولا هذا^(٤)

- كل شيء ولا شتية حر^(٥)

(١) من ص : ٨١٣ - ٨١٥ من الفهارس .

(٢) من ص : ٨١٦ - ٩٠٠ من الفهارس .

(٣) ص : ٨١٣ من الفهارس وانظر أيضا المستقصى في أمثال للعرب للزمخشري
وجمهرة الأمثال للمعسكري ، وكتاب الأمثال لابن سلام ، وأمثال العرب للمفضل
الضبي ، ومجمع الأمثال للميداني .

(٤) ٨١٤ من الفهارس وانظر أيضا المصادر السابقة .

(٥) انظر المصادر السابقة .

ولنا بعد ذلك عدد من الملاحظات نجملها فيما يأتي :

أولاً : ذكر بعض العبارات في الفهرسين معاً ومن ذلك :-

- أداة كفدة البعير وموتا في بيت سلولية (١)

- أهتك والليل (٢)

ثانياً : عدم استيعاب كل ما ورد في الكتاب ، ولذلك نأخذ عدة مثل لها بما يأتي :

١- سقط من الشيخ عدد كبير من الأمثال والشواهد النثرية التي وردت في

سيبويه فقهرسه لم يحصر جميع ما ورد فيه ، ومن ذلك :

- استيتت الشاة (٣)

- استوق الجميل (٤)

- شيء ما جاء بك (٥)

- من كذب كان شره (٦)

٢- كذلك سقط من الشيخ عدد ضخم من الشواهد النثرية ولعل

مقابلة فهرس الشيخ الخاص بهذه الشواهد بفهرس الأستاذ

عبد السلام هارون المقابل له والذي اختار له عنوان " الأساليب

النحوية " يدل على ذلك ، فان فهرس الشيخ قد اقتصر على ذكر

خسة وثمانين شاهداً ، اما فهرس الأستاذ هارون فقد تجاوز عدد

نصوصه ثلاثمائة شاهد (٧)

(١) انظر ص : ٨٩٤ ، ٨٩٦ من الفهارس . (٢) انظر ص ٨٩٣-٨٩٦ من الفهارس .

(٣) وردت في كتاب سيبويه ج ١ / ص : ٢٤ ط بولاق

(٤) وقد ورد هذا في كتاب سيبويه ج ١ / ص : ٢٤٠ ط بولاق .

(٥) وقد وردت في كتاب سيبويه ج ١ / ص : ١٦٦ ط بولاق .

(٦) وقد ورد في الكتاب في ج ١ / ص ٣٩٥ ط بولاق .

(٧) ص ٨٩٦ - ٩٠٠ ، وانظر فهرس الشيخ وقارنه بفهرس الأستاذ هارون ج ٥ .

ثالثا : يذكر الشيخ في :

فهرسه النص بصورة مخالفة لما ورد في صلب الكتاب ومن ذلك :

- أَطَرِّيْ إِنَّكَ فَاعِلَةٌ (١)
- إِنْ تَأْتِيْ فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ (٢)
- مِنْ أَنْتِ زَيْدَا وَزَيْدَا (٣)
- مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدِ (٤)
- كِلَاهِمَا وَتَمْرَا (٥)

رابعا : الاضطراب في الترتيب :

١- ذكر الشيخ في فهرس الشواهد النثرية في حرف السين هذه العبارة :
" لقد رأى منى عاما أول شيئا ، حتى لا أستطيع أن أكله العام
بشيء " (٦) "ولست في حاجة إلى تعليق على هذا الشاهد في موضعه

٢- ذكر الشيخ ضمن الشواهد في حرف السين أيضا عبارة سمعت أعرابيا-
وهو أبو مرهب- يقول : (كرما وطول أنف) أي أكرم بك وأطول
بأنفك .

ومن الواضح أن نص الشاهد هو عبارة "كرما وطول أنف"

-
- (١) انظر ص : ٨٩٤ من الفهارس ، وقارن هذا النص بالنص الوارد في صلب الكتاب
١٤٧/١ .
 - (٢) ص : ٨٩٦ من الفهارس وقارنه بما ورد في صلب الكتاب ١٤٨/١
 - (٣) ص : ٨٩٩ من الفهارس وقارنه بما ورد في صلب الكتاب ١٤٧/١
 - (٤) ص : ٨٩٩ من الفهارس وقارن هذا النص بالنص الوارد في صلب الكتاب ٢٣٢/١
 - (٥) وردت هذه العبارة في سيبويه برفع "كلاهما وتصبها أي : كلاهما وتمرا" و"كليهما
وتمرا" وقد اقتصر الشيخ في فهرسه على ذكر حالة النصب فقط انظر ص ٩٤ من الفهارس
 - (٦) ص : ٨٩٢ من الفهارس .

وليس موضعه لذلك في حرف السين ، وكان أولى به أن يوضع في حرف الكاف ، ولكن الشيخ وضعه في حرف السين ربما رعاية لعبارة " سمعت أعرابيا " وجلى أنها ليست جزءاً من الشاهد ، ومثل ذلك كثير . (١)

٣- يلحظ أن الشيخ رتب ما في هذين الفهرسين غالباً على حسب الحرف الأول فالثاني للكلمة الأولى ترتيباً هجائياً ، ولكنه برغم ذلك قد اضطرب في ذكر النصوص الواردة في الفهرسين :

فمرة يعتبر الزوائد أول الكلمة ، ومرة يهملها ، ومرة يرتب على حسب المادة الأصلية للكلمة ، ومرة يرتب على حسب حروفها بصرف النظر عن أصلتها وزيادتها ، بل انه قد يتجاوز ذلك الى زيادة بعض الكلمات على الشواهد مع مراعاتها .

وحسبى أن أمثل لذلك بما ياتى :

رتب الشيخ هذه المجموعة من الشواهد متواليه على النحو الآتى :

- قال بعض العرب " اللهم أشركنا في دعوى المسلمين " (٢)
- قول العرب : أخذ بنو فلان من بني فلان ابلا مائة (٣)
- قول العرب : لا مال له قليل ولا كثير (٤)
- قول العرب : والله لا تفعلن كذا وكذا (٥)
- قولهم : خذه يحكمكه (٦)

(١) انظر مثلاً ص ٨١٢ ، ٨١٦ من الفهارس .
(٢) ص : ٨١٢ من الفهارس .
(٣) ص : ٨١٨ من الفهارس .
(٤) الصفحة السابقة من الفهارس
(٥) نفس الصفحة والمصدر
(٦) الصفحة نفسها

ولمت فى حاجة الى أن أفضل الى ما فى هذا من اضطراب
يتشل فى أمرين :-

أو لهما : أنه جعل عبارة قول العرب جزءاً من الشواهد ، وذلك
غير صحيح ، ولا تتميز هذه الشواهد عن غيرها من بقية
الشواهد فى أنها جميعاً عبارات نطق بها العرب .

والثانى : أن هذه النصوص نفسها كان ينبغى أن توزع على
الأبواب الملائمة لكلماتها الأولى دون جمعها فى
مكان واحد .

*

*

*

*

*

*

البحث الثالث

فهارس مسائل النحو في كتاب معاني القرآن للفراء

نشرت هذه الفهارس في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية " في العددين الثالث عشر والرابع عشر ١٣٠٣-١٣٠٤هـ

وقد شغلت هذه الفهارس نحو ست وعشرين صفحة (١) ، وبدأت بكلمة تقع في نحو ثلاث صفحات ذكر فيها الشيخ الأسباب التي حدثت به الـ في وضع هذه الفهارس وأهمية كتاب معاني القرآن للفراء ، وقد اعترف في هذه الكلمة بأمرين على جانب من الأهمية .

أولهما : أنه قرر أن ما قد عقد العزم عليه عقب صدور الجزء الثالث من كتاب معاني القرآن للفراء أن يقوم بفهرسة الشعر ومسائل النحو في هذا الكتاب ، ووضع أوراقا بيضاء في أول الجزء الثالث عند تجليده استعدادا لذلك ، (٢) ثم يضيف : " ثم أخبرني بعض الزملاء بأن الأستاذ عبد الأمير محمد أمين الورد الأستاذ بكلية الآداب بجامعة بغداد قام بفهرسة الشعر ، ونشر ذلك في مجلة المورد العراقية ، فنقلت هذه الفهرسة إلى أوراقى "

ثانيهما : أن الشيخ قد قرر صراحة أن ما صنعه من فهارس لكتاب الفراء لا يحوى كل ما ورد فيه من مسائل فهو يقول صراحة " ولست أزم أن هذه

(١) من ص ١٨٩ - ٢١٦ من العددين المذكورين للمجلة (وهما في مجلد واحد)

(٢) ص ١٨٩

الفهرسة قد أحصت كل ما تحدث عنه الفراء في كتابه ^(١) ومعلل لذلك بقوله : " لأن الفراء له منهج أنفرد به ، وهو أن يكثر من ذكر آيات في غير موضعها ، كما كانت له موهبة بارعة في معرفة الأساليب القرآنية التي يمكن الحديث عن وجوهها الـاعرابية مرة واحدة وفي موضع واحد " ^(٢).

وهذا تعليل غير مقنع ، لأن الأصل في فهرسة المسائل الاهتمام بموضوع المسألة بصرف النظر عن النصوص التي ترد فيها ، سواء كانت نصوصاً قرآنية أم نصوصاً من الحديث أم غير ذلك من المأثورات اللغوية النثرية والشعرية .

وما ذكره الشيخ من صعوبة أمر صحيح لو كان الفهرس يتناول شواهد المسائل ، أما والقصد تحديد مواضع المسائل ذاتها بغض النظر عن شواهدا فالأمر مختلف ، إذ لن يتضمن الفهرس حينئذ إلا بيان أرقام الصفحات التي ورد فيها لتملك المسائل ذكره . ومذلك يظل عدم استيعاب مسائل الكتاب - باعتراف الشيخ - عملاً لا سبيلاً الى اساغته بحال .

وتبدأ الفهارس بعرض للمسائل النحوية يقع في نحو أربع عشرة صفحة ^(٣) ، ثم فهرس " للحروف والأدوات " يقع في نحو خمس صفحات ^(٤) ثم فهرس " لمسائل الصرف " يقع في نحو خمس صفحات ^(٥) .

وأول ما يلحظ على هذه الفهارس العنوان الذي نشرت به وهو : " فهارس مسائل النحو في كتاب معاني القرآن للفراء " ^(٦) . فان هذا العنوان يقصر عن الإشارة الى موضوع الفهارس فضلاً عن أن يكون محيطاً بها ، فانه اذا أمكن أن يدل على الأدوات عن طريق اللزوم

-
- | | |
|-----|--------------------|
| (١) | انظر ص ١٨٩ |
| (٢) | المصدر نفسه . |
| (٣) | ١٩٣ - ٢٠٧ |
| (٤) | ٢٠٧ - ٢١١ |
| (٥) | ٢١١ - ٢١٦ |
| (٦) | ص ١٩٣ من الفهارس . |

باعتبار أن هذه الأدوات من ضمن مباحث علم النحو ، فإنه لا يمكن أن يدل على مسائل الصرف ، وتشغل حيزا لا بأس به في هذه الفهارس .

ولعل العنوان الذي نشرت به هذه الفهارس ليس من وضع الشيخ ، إذ ان نشرها قد تم بعد وفاته ، وقد يؤيد هذا أن الصفحة الأولى من الفهارس بعد المقدمة قد ورد فيها العنوان بصورة مختلفة على النحو الآتي :- (فهارس في كتاب معاني القرآن للفراء)^(١) . وان كان مما يؤخذ على هذا العنوان - مع ذلك - اغفاله عنوانا أول كان ينبغي ان تبدأ به الفهارس بعد هذا العنوان ، ينص على " المسائل النحوية " .

ولي عالى هذه الفهارس جملة من الملحوظات أشير الى أهمها فيما يأتي :

أولا : موضوع هذا الفهرس " المسائل النحوية أو الصرفية أو الأدوات " ، والأصل في وضع مثل هذا الفهرس تحديد المسألة أو الموضوع ، وليس النص اللغوي الذي يتصل به ، ولكن الذي يشيع في هذا الفهرس عكس ذلك إذ ذكرت فيه آيات كثيرة دون تحديد للمسألة أو المسائل التي وردت بسببها في الكتاب ، وحسبى أن أمثل لذلك بما يأتي :

- رَبِّ ارْجِعُونِ^(١)
- هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي^(٢)
- وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ^(٣)
- وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ^(٤)
- بَطَرْتُ مَعِيشَتَهَا^(٥)
- وَالْقِيَامِ الصَّلَاةِ^(٦)

(١) ص ١٩٣ من فهارس الفراء .

(٢) ص ١٩٤ من فهارس الفراء .

(٣) الصفحة نفسها من فهارس الفراء .

(٤) ص ١٩٦ من الفهارس للفراء .

(٥) ص ١٩٨ " .

(٦) الصفحة نفسها .

(٧) ص ٢٠٠ من الفهارس .

- لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى (١)
 - والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ (٢)
 - يَا جِبَالُ أَوِّسِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ (٣)
 - مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ (٤)

ثانياً: الوضوح في التعبير خصيصة يجب الإلتزام بها في الفهرسة، نظراً لأن قصور العبارة عن الإشارة إلى المسألة أو غموضها في الدلالة عليها يعد قصوراً في الفهرس، إذ يهدر وقت الباحث وجهده، فيضيع بذلك الهدف المرجو من صنع الفهرس والغاية المتوخاه منه، ولكن الملحوظ أن الشيخ قد ذكر بعض المسائل في الفهرس بعبارات تتسم بالقصور في الدلالة عليها، وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتي :-

- حِينِ - (٥)
 - قُلِينِ - (٦)
 - بُرِينِ - (٧)
 - مترافعان (٨)
 - ما كان لزيد أن يغفل (٩)
 - ذكر "كان" وحذفها في هذا الموضع سواء (١٠)
 - لا تحسبن أنك عاقل إنك جاهل (١١)
 - مطرنا ما زبالة فالثعلبية، وله عشرون ما ناقة فجملًا : العسرب
 إذا ألفت بين من كلام يصلح إلى في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين
 ببين وبالي نحو : هي أحسن الناس ما قرنا فقد ما (١٢) ١١١

-
- (١) ص ٢٠١ من الفهارس
 (٢) الصفحة السابقة
 (٣) ص ٢٠٢ من الفهارس
 (٤) ص ٢٠٣ من الفهارس
 (٥) ص : ١٩٣ من الفهارس
 (٦) الصفحة نفسها
 (٧)
 (٨) من ١٩٥ من الفهارس
 (٩) ص ١٩٦ من الفهارس
 (١٠) نفس الصفحة السابقة
 (١١) الصفحة السابقة
 (١٢) ص ٢٠٠ من الفهارس

- لا يستثنى بإلا شيئان ؟ (١)
- قال ابن أمّ وابن أمّ . ؟ (٢)
- المصدر على فاعله ؟ (٣)
- قَرَيْتُنَا ؟ (٤)

ثالثا : بالرغم من أن الاطار العام لهذه الفهارس يتمثل في ثلاثة أنواع رئيسية هي : مسائل النحو ، والحروف والأدوات ، ومسائل الصرف - وكان مقتضى هذا التمييز بين موضوعات كل فهرس - فان الشيخ مع ذلك خلط بعض الأبواب ، ونمثل لذلك بما يأتي :

١ - نقل عددا من الموضوعات الصرفية الى فهرس المسائل النحوية ومن ذلك ما ورد في هذا الفهرس عن المصادر فقد ذكر فيها :

- المصدر على فعال (٥)
- واسم المصدر (٦)

وهما موضوعان صرفيان فمكانهما مسائل الصرف .

٢ - في مقابل ذلك ذكر في "أبنية المصادر" وهو باب صرفي الموضوعات الآتية وهي موضوعات نحوية :

- اضافة المصدر للمفعول ، ورفع الفاعل ، والعكس (٧)
- اضافة المصدر للمفعول ، وحذف الفاعل (٨)
- عمل المصدر النصب (٩)

٣ - ذكر من بين مسائل الصفة المشبهة في النحو بعض ما يتصل

-
- (١) ص ٢٠١ من الفهارس
 - (٢) ص ٢٠٢ من الفهارس
 - (٣) ص ٢١٢ من الفهارس
 - (٤) ص ٢١٤ من الفهارس
 - (٥) ص ٢٠٣ من الفهارس .
 - (٦) ص الصفحة نفسها ، وقد تكرر ذكره ايضا في صفحة ٢١٢ من الفهارس .
 - (٧) ص ٢١٢ من الفهارس .
 - (٨) الصفحة نفسها .
 - (٩) نفس الصفحة .

بينيتها وموضوعها الصرفي مثل :

- حذِر وحذُر ، عَجِل وعَجَل ، فِطِن وفِطْن . (١)
- لم أسمع تكده ، ولكن سمعت : حذِر وحذُر ، وأشره وأشره ،
وعَجِل وعَجَل (٢)

٤- ذكر ضمن اسم التفضيل في مسائل النحو بعض مسائله الصرفية
مثل :

- أفعل التفضيل على غير بابيه . (٣)
- التعجب والتفضيل من الألوان (٤)

رابعا : ثمة اضطراب في ترتيب بعض المسائل وبعض الأبواب في داخل كل نوع
من أنواع الفهارس الثلاثة وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتي :

١- ذكر في باب المبنى والمعرب من المسائل النحوية موضوعات
لا علاقة لها بالبناء والاعراب مثل :-

- الواحد بمعنى الجمع (٥)
- الاخبار بالجمع عن المفرد (٦)
- التقى الماء : الماء يكون واحدا وجمعا فجاز (التقى كذلك) . (٧)

- أحد : للواحد وللجمع (٨)

٢- فصل الشيخ في باب الاضافة بين بعض مسائل الباب وبقيتها

-
- (١) ص ٢٠٤ من الفهارس
 - (٢) الصفحة نفسها .
 - (٣) ص ٢٠٣ من الفهارس .
 - (٤) الصفحة نفسها .
 - (٥) ص ١٩٣ من الفهارس .
 - (٦) الصفحة نفسها .
 - (٧) ص ١٩٣ من الفهارس .
 - (٨) ص الصفحة نفسها .

من المضاف الى "يا" المتكلم بعدد من أبواب النحو الأخرى
التي لا علاقة لها بالاضافة وهي :

- حروف الجر ، والاستثناء ، والمفعول المطلق ، والحال
والتمييز ، والعدد ، والمنادى ، والقسم . (١)

٣- ذكر في باب جمع التكسير عددا من المسائل التي ليست ضمن
موضوعات هذا الباب مثل :

- أبابيل ، الشمايط ، العباديد ، الشعارير لا يفرد لها
واحد (٢)

- لم أسمع بواحد الزبانية (٣)

- الجماع يعنى الجمع (٤)

٤- بالرغم من أن فهرس المسائل النحوية يخضع بصورة عامة
لترتيب "ابن مالك" - وهو الترتيب الذي التزم به الشيخ فسى
صنع فهارسه للمقتضب ، ولكتاب سيويه - فان هذا الترتيب
قد اضطرب في عدد من المواضع ، وحسبنا أن نشير من بينها
إلى أن وضع (أبواب المجرورات) قد تداخل مع (أبواب
المنصوبات) فمن ذلك أنه يعد أن ذكر المفعول بـ
والمفعول لأجله ، والظروف ، وهي من "أبواب المنصوبات" .
انتقل - بعد ذلك - إلى ذكر الاضافة ، وحروف الجر ، وهما
من "أبواب المجرورات" ثم عاد - بعد ذلك - إلى باقي
المنصوبات ، فذكر (الاستثناء) ، و(المفعول المطلق) ،
(والحال) ، (والتمييز) ، (والعدد) ، (والمنادى) .

ثم عاد مرة أخرى إلى المجرورات حين عقد
للقسم بابا . (٥)

(١) ص ١٩٩ - ٢٠٣ من الفهارس

(٢) ص ٢١٥ من الفهارس .

(٣) الصفحة نفسها .

(٤) الصفحة نفسها .

(٥) ص ١٩٨ - ٢٠٢ من الفهارس .

خامساً: الأصل في ذكر الفهارس ترتيب الموضوعات وإتصالها معا ، بحيث تتوالى المسائل بالموضوع الواحد ، ولكن الشيخ قد مزق في بعض الأحيان - مسائل الباب الواحد أو الأداة الواحدة بحيث تآثرت في أكثر من موضع ، ونمثل لذلك بما يأتي :

١ - عند تناوله " لأن المؤكدة " (١) عرض مسائلها على النحو الآتي :-

- " جواب أن " يقترن باللام كجواب " لو "
- كسر همزة " إن " بعد القول .
- فتح همزة " أن " وكسرها .
- ذلك و " ان " الفتح والكسر .
- تكسر همزة " إن " بعد المنادى الظاهر .
- فتح همزة " ان " وكسرها في سورة " الجن "
- الفتح والكسر مع " فاء الجزاء "
- الفاء في خبر " إن "

ولعل هذا العرض وحده كليل بالتدليل على ما فيه من تمزيق وعدم توال

٢ - حين عرض الشيخ للفاء (٢) عرضها في مواضع متفرقة بدلا من أن يجمعها في موضع واحد ، فقد ذكر بعض أحكامها مع الأداة " ان " وذكر بعضا آخر عند تناوله (ثم) ذكر بعضها ثالثا عند تناوله للفاء نفسها ، وما ذكره عند تناوله إياها ما يؤكد تمزيقه لأحكامها ، وعدم حرصه على توالي هذه الأحكام وتتابعها ونكتفي بالتمثيل لذلك بما يأتي :

- زيادة " الفاء " في خبر اسم الموصول لا
- الواو " الفاء " لا
- العرب قد تستأنف " بالفاء " كما تستأنف " بالواو " .

(١) ص ٢٠٨ من الفهارس

(٢) ص ٢٠٩ من الفهارس

- حذف " فاء " الجواب .
- تقع " الفاء " بعد قال ، ويجوز حذفها .
- فاء السببية .
- الكثير الرفع بعد فاء الجزاء .
- فاء السببية في جواب " لعل " .
- الرفع بعد فاء السببية .
- الاستئناف " بالفاء " في جواب الأمر " حسن .
- فاء السببية في " جواب لو " .

ونحسب أن ذكر هذه الأمثلة وحده كاف للدلالة على هذا الملحظ في هذه الفهارس .

سادسا : لا يفوتنا أن نشير في ختام هذا العرض الى وقوع عدد كبير من الأخطاء الإملائية واللغوية، وإذا جاز الإغضاء عن الأخطاء الإملائية - وهي كثيرة - لصدور الفهارس بعد وفاة الشيخ ، وعدم غاية الصحح بتصويبها ، فإنه لا يجوز بحال الإغضاء عن الأخطاء اللغوية الواردة فيها، لأن وقوع هذه الأخطاء لا يمكن قبوله في عمل على فضلا عن أن يكون منسوبا للشيخ " عزيمة " - رحمه الله - وحسبى أن أذكر هذه الأمثلة من الصفحتين الأوليين فقط من الفهارس :-

- ١ - "جميع (قليل) و (كثير) جمع مذكر سالم " (١) والافصح أن يقول : جمع (قليل) و (كثير) جمع مذكر سالما .
- ٢ - "العرب تأمر الواحد بما تأمر به الاثنان " (٢) والافصح أن يقول : بما تأمر به الاثنان .
- ٣ - " ضمير الفصل يكون قبله كان وإن " (٣) والافصح أن يقول : يكون قبله " كان " أو " إن " .

(١) ص ١٦٣ من الفهارس .
(٢) الصفحة نفسها .
(٣) ص ١٦٤ من الفهارس .

الفصل الثاني

الفهارس غير المنشورة
عرض و تعريف

الفهارس غير المنشورة

كان من أهداف زيارتي لمكتبة الشيخ في حلوان الحصول على معلومات مفصلة عن الأعمال العلمية التي لم تنشر ، وقد أتيح لي زيارة المكتبة أكثر من مرة ولحظت أنها لا تضم عددا كبيرا من الكتب ، فإن الكتب التي فيها موضوعات في ثلاث مكينات ، ولحظت أيضا أنها تخلو أو تكاد من الكتب والدراسات الحديثة على اختلافها ، سواء أكانت في مجال اللغة أم النحو أم غيرها من العلوم .

كما لحظت - أيضا - أن المكتبة تحتوى على عدد من البطاقات التي تتضمن فهارس متنوعة سيأتي ذكرها بالتفصيل .

وهذه البطاقات مختلفة شكلا ومادة ، فمنها ما هو كراسات ومنها ما هو جذاذات منفصلة مرتبة في مجموعات ، ولكن هذه البطاقات لم تكن موضوعية في مكان واحد ولا طبقا لترتيب بعينه ، فمنها ما هو موضوع على بعض رفوف المكتبة ، ومنها ما هو موضوع فوقها ، ومنها ما هو موضوع بين الكتب التي تحتويها ، ومنها قدر كبير نسبيا كان موضوعا في دولا ب صغير مغلق في أحد أركان المكتبة (١) ولم يتح لي التعرف على محتوياته بدقة كاملة ، نظرا لعدم تعاون الأسرة معي في هذا المجال وحرصها على عدم تمكينى من الاطلاع على المحتويات بالتفصيل ، الأمر الذى اضطرت معه الى الاكتفاء بالتعريف بنموذج واحد من محتوياتها كما سيأتى في موضعه .

وقد عانيت عناء شديدا في محاولة جمع هذه البطاقات وتصنيفها لتقديم صورة واضحة عنها .

ويحسن قبل أن أعرض لهذه الفهارس التي لم تنشر أن استعرض ما ذكره الشيخ في مقدمة فهارس سيويه (٢) من معلومات حول ما أنجزه من فهارس نص صراحة على وجودها في مكتبتى - حبيبك ذكرى - (رحمه الله -

(١) انظر الوصف الاجمالي لحجرة المكتبة في التمهيد ، وبعض الصور

الفوتوغرافية لها في الملحق .

(٢) انظر مقدمة الفهارس ص ٣ - ٥٥ .

- ١٠ - الكامل للمبرد .
- ١١ - أمالي الشجرى .
- ١٢ - مجالس شعلب .
- ١٣ - الاقتضاب لابن السيد البطليوسى .
- ١٤ - شرح أدب الكاتب للجواليقى .
- ١٥ - الپرهان للزرکسى .
- ١٦ - بدائع الفوائد لابن القيم .
- ١٧ - ألف با للبلوى .
- ١٨ - إصلاح المنطق لابن السكيت .

وبالرغم من تفتيش المكتبة فى زيارتى المتكررة لها فإننى لم أعر على
مجلدات هذه الأعمال .

وكل ما عثرت عليه فى هذا المجال كراسات وبطاقات منفصلة وموضوعة
فى شكل مجموعات متميزة .

ولا أدرى هل كان الشيخ يقصدا بعبارة (مجلد) التى وردت فى
ذكره لهذه الفهارس حقيقتها أو أن المسألة من قبيل التجوز فى التعبير .

وقد أكدت لى أسرة الشيخ أن المكتبة على حالها دون أى تخيير
من حياة الشيخ حتى الميؤم، وقد استبعدت لذلك أن تكون هذه المجلدات
قد فقدت ، ولذلك أرجح أن تكون المسألة من قبيل التجوز فى التعبير ،
وقد يؤكد هذا أننى عثرت على بطاقات لبعض الفهارس التى ذكر الشيخ
أنها فى مجلدات ، وما عثرت عليه فهارس خزانة الأدب وسأأتى ذكرها فى
موضعها من هذا البحث ، فقد عثرت على فهرس لموضوعات الخزانة يقع
فى ثلاث وعشرين بطاقة ، وفهرس للشواهد الشعرية يقع فى ثمانين بطاقة .

على أننى لا أستطيع أن أقطع برأى فى هذه المسألة ، لإحتمال أن
تكون المجلدات التى أشار إليها الشيخ كانت فى صحبته فى الرياض ولسم
تنقل الى القاهرة بعد وفاته .

وشمة مسألة أخرى لا بد من الإشارة إليها في هذا المجال ، وهي
أنتى لم أعر في مكتبته على عدد من الفهارس التى أشار إليها ، فلم أجسد
ما يشير الى صنع فهارس مستقلة للكاتب الآتية :

- ١ - المخصص لابن سيده .
- ٢ - الخصائص لابن جنى .
- ٣ - مغنى اللبيب لابن هشام .
- ٤ - الاشباه والنظائر للسيوطى .
- ٥ - شرح المفصل لابن يعيش .
- ٦ - شرح الكافية للرضى .
- ٧ - نتاج الفكر للسهيلى .

كذلك لم أجد في المكتبة فهارس مستقلة للمسائل النحوية التى قرر
الشيخ أنه صنفها للكاتب الآتية :

- ١ - أمالى ابن الشجرى .
- ٢ - مجالس ثعلب .
- ٤ - الإقتضاب لابن السيد .
- ٥ - شرح أدب الكاتب للجوالقى .
- ٦ - البرهان للزركشى .
- ٧ - بدائع الفوائد لابن القيم .
- ٨ - ألف با للبلوى .
- ٩ - إصلاح المنطق لابن السكيت .

إن هذه المجموعة الضخمة من الفهارس التى ذكرها الشيخ ليس لها
وجود على نحو ما ذكر .

فان الفهارس التي احتوتها مكتبته لا تضم في مجموعها " كثيرا من المجلدات والكراسات والاف البطاقات " كما قال • وكل ما عثرت عليه مجموعات محدودة من الكراسات والبطاقات فضلا عن مجموعة أخرى لا تكاد تصل الى هذا القدر هي التي احتواها الدولاب الصغير الذي سبقت الاشارة اليه في مكتبة الشيخ (١).

كما أن ما ذكره الشيخ عن وضع فهرس مستقل للمسائل النحوية الواردة في عدد كبير من الكتب مثل " الكامل وأمالى الشجرى وما بعدهما " لا يعبر عن الواقع الذي وجدته بالفعل ، والذي سأعرض له بعد حين •

ثمة مسألة أخرى لا بد من الاشارة اليها في هذا المجال ، وهي أنني قد عثرت - ضمن الفهارس - على فهرس لكتب أخرى لم يذكرها الشيخ في مقدمة فهرس سيويه ومن ذلك :

- ١ - فهرس شعراء حماسة البحترى وقوافيهم •
- ٢ - جزء من فهرس البحر المحيط يتضمن :

- أ - بعض الكلمات اللغوية •
- ب - بعض المسائل النحوية والصرفية •
- ج - بعض القراءات •

٣ - الاشارة في بعض فهرس المسائل النحوية الى اعجاز القرآن للباقلاني واعجاز القرآن للرافعي ، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، والتبيان للعكبرى • وهذه كلها لم يرد لها ذكر في مقدمة فهرس سيويه •

(١) انظر ص ١٣٦ من هذه الرسالة •

وقد يشير ذلك الى أن الشيخ قد صنع هذه الفهارس بعد اصدار فهارس كتاب سيويه ، وإن كنت أتحفظ في قبول هذا الاحتمال ، نظرا لأن إفادة الشيخ من البحر المحيط ، ونقله منه في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" سابقان على اصدار فهارس كتاب سيويه مما يرجح أن الشيخ كان قد صنع فهارس لكتاب البحر المحيط دون أن يشير اليها - في مقدمته لفهارس سيويه - فهل الأمر كذلك بالنسبة لبقية الفهارس التي وجدتها مما لم يشر اليه في مقدمة كتاب سيويه ، أو أن هذه الفهارس قد صنعت بعد كتابة مقدمته تلك .

إن الأوراق والبطاقات التي كتبت فيها هذه المجموعة الأخيرة من الفهارس قديمة نسبيا ، وإن كان قدما لا ينهض دليلا على قدم صنع الفهارس المكتوبة فيها ، إذ قد عثرت في المكتبة على عدد من البطاقات البيضاء المعدة للفهرسة - مما يرجع عمره الى فترة زمنية قديمة نسبيا .

ونتقل الآن الى ذكر ما وجدته من فهارس غير منشورة في مكتبة الشيخ ، ويمكن تقسيم هذه الفهارس الى مجموعتين متميزتين :

المجموعة الأولى :

• فهارس مسائل النحو والصرف

المجموعة الثانية :

فهارس لكتب متنوعة :

أما فهارس مسائل النحو والصرف فإنها تضم بدورها نوعين :

النوع الأول : نقول نصية من مصادر مختارة في مسائل نحوية

• وصرفية متفرقة .

وتقع هذه النقول في (١٥٩) بطاقة ، تسع وخمسين

• ومائة بطاقة .

النوع الثانى : اشارة إلى بعض المسائل النحوية والصرفية فسي
عدد من المصادر المتفرقة •
وتقع فى أربع وخمسين ومائة بطاقة •

والفارق بين النوعين أن الشيخ كان ينقل فى أولهما النصوص التى
تتصل بالمسألة كاملة بحيث تغنيه البطاقة عن الرجوع إلى الكتب الأصلية •

أما النوع الثانى ، فإن الشيخ كان يكتفى بالإشارة إلى موضع المسألة
فى المصادر المحددة فى البطاقة دون أن ينقل شيئاً يتصل بالمادة العلمية •

وأغلب الظن أن النوع الأول كان نتائج عملية التدريس ، وقد يكون
من بين أسباب ذلك أيضاً عدم احتواء مكتبة الشيخ على الكتب التى استنقبت
منها تلك المادة العلمية فى الفترة التى صنع فيها هذا الفهرس •

وسنعرض فيما يأتى لكل نوع من هذين النوعين من فهرس
المسائل النحوية والصرفية •

* * *

النوع الأول : تضمن هذا النوع - الذى يقع فى تسع وخمسين ومائة بطاقة
- نقولا نصية من عدد من المصادر المختلفة فى المسائل
الآتية :

- ١ - التمييز •
- ٢ - العدد
- ٣ - المنادى •
- ٤ - الاستغناء •
- ٥ - الندبة
- ٦ - الترخيم •

٧ - الاختصاص •

٨ - التحذير •

٩ - الاغراء (١)

وسأعرض فيما يأتي للبطاقات التي فهرست فيها كل مسألة من

المسائل السابقة :

أولا : التمييز :

عرضت موضوعات التمييز في سبع وعشرين بطاقة

نقلت في مجموعها المادة العلمية لهذا الباب من المصادر

الاتية :

- شرح الرضى للكافية •
- شرح المفصل لابن يعيش •
- المقتضب للمبرد •
- أمالي لابن الشجرى •
- الكليات لابن البقاء •
- الأشباه والنظائر للسيوطى •
- الأشباه والنظائر للسيوطى
- المغنى لابن هشام •
- البحر المحيط لابن حيان •
- الخضرى •

(١) أرجح أن تكون مجموعات البطاقات الموضوعية في الدولاب الصغير فى المكتبة - والتي لم تيسر لى الأسرة الاطلاع الدقيق عليها - تتناول فهرسة أبواب نحوية أخرى على نفس النمط • لكن يبقى مع ذلك تساؤل حول مدى استيعاب بقية أبواب النحو فى هذه البطاقات •

ويؤسفنى - حقا - أننى لم أتمكن حتى من مطالعة عناوين بعض البطاقات برغم الحاحى الشديد على أسرة الشيخ فى ذلك •

وهذا نموذج لذلك :

- قال في بطاقة : التمييز قد يكون غير محول أصلاً كتمييز التعجب (لله دره فارما) ونحوه بناءً على أنه من تمييز النسبة وككرم زيد رجلاً أو ضيفاً إن كان هو الضيف فإنه غير محول عن شيء ولا يصح تحويله عن الفاعل بتقدير أن الأصل كرمت رجولية زيد أو ضيافته لأن هذا المصدر عين التمييز فإن كان الضيف غير زيد كان محولاً عن الفاعل ومنه مثلاً : ملاء الأناء ماءً بناءً على أن المحول عن الفاعل لا بد من صحة كونه فاعلاً للفعل المذكور أما على الاكتفاء بصحة كونه فاعلاً ولو للآزم المذكور ، وهو التحقيق محول عن الفاعل والأصل ملاء الماء الأناء .

والضابط متى كان المنسوب إليه الحكم ظاهراً بنفس التمييز في المعنى كان غير محول أصلاً ككرم رجلاً ومما أحسن زيدا رجلاً وإن كان في المعنى فاعلاً في الأول ومفعولاً في الثاني بخلاف ما أحسن زيدا أدباً فإنه محول عن المفعول أي ما أحسن أدب زيد لأنه غير منسوب إليه الحسن في المعنى . م الخضرى ٢٢٣/١

- قال في بطاقة : تمييز النسبة غير المحول أصلاً وإن كان فاعلاً أو مفعولاً في المعنى نحو : لله درك فارماً وإبرحمت جاراً وما أحسن زيدا رجلاً . يجوز جره بمن وإن كان في الأولين فاعلاً في المعنى لأن مدلول الضمير والظاهر شيء واحد إذ المعنى عظمت فارماً وعظمت جاراً وفي الثالث مفعولاً معنى لأنه عين ما قبله .
ومن الجر يا سيداً فما أنت من سيدٍ وكذا يُجرُّني نعم رجلاً لأنه غير محول .

فَنِعَمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِسِي م الخضرى ٢٢٥/١

قال في بطاقة : كَرَّمَ زَيْدٌ ضَيْفًا

١- إن كَانَ زَيْدٌ هُوَ الضَيْفُ أَحْتَمَلَ الحَالِ وَالتَّمْيِيزَ وَالأَحْسَنَ

عند قصد التمييز ادخال (مِنْ) عليه

شُمْنِي ٢٢٠/٢ ، المغنى ٨٢/٢ + ١٣٠ + ١٣١ ، الرضى ٢٢٨/١

٢- هذا خاتمٌ حديدًا الأُرْجَحُ التَّمْيِيزَ المغنى ١٣٠/٢ ،

شُمْنِي ٢٢٠/٢

ان كَانَ الضَيْفُ غَيْرَ زَيْدٍ فَهُوَ تَمْيِيزٌ مَحْوَلٌ عَنِ الفَاعِلِ

يَمْتَنِعُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ (مِنْ) وَأَنْ قَدَرَ نَفْسَهُ أَحْتَمَلَ الحَالِ

وَالتَّمْيِيزَ وَعِنْدَ قِصْدِ التَّمْيِيزِ فَالأَحْسَنُ ادخَالُ (مِنْ)

وهو غير محوّل • أبو حيان ٨٩/٢

ثانياً: العدد

عرضت موضوعات العدد في تسع وأربعين بطاقة • نقلت

بعض المادة العلمية لموضوعات هذا الباب من المصادر الآتية :

- الكليات لأبي البقاء •
- شرح الرضى للكافية •
- شرح المفصل لابن يعيش •
- الأُشباه والنظائر •
- طراز المجالس •
- أسرار العربية •
- أمالي ابن الشجرى •
- المقتضب للمبرد
- كتاب سيويه •

- المواهب الفتحية •
- خزنة الأدب •
- الانصاف •

وهذا نموذج لذلك :

- قال في بطاقة العدد اذا لم يذكر تمييز • يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث عند ابن مالك طراز المجالس ص ١٦٦
تمييز العدد سيويه ١٠٥/١ + ١٧١/٢
الكليات ٣٣٠ + ٤٠

- قال في بطاقة الأعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت أعلاما لا تنصرف ستة ضعف ثلاثه الرضى ١٢٧/٢ •
لا يفصل بين العدد وتميزه بخلاف كم • المقتضب ٢٤٤ •

- قال في بطاقة: هذا عشرون درهما نصفين أو نصفان ، الوجه في نصفين الرفع ، لأنهما صفة للعشرين وليس ما يميز جنس العشرين من سائر الأجناس ، والنصب بعد ذلك جائز على التمييز والرفع أجود • الأشباه ٥٠/٣

ثالثا : المنادى •

عُرِضَتْ موضوعات المنادى في خمس وأربعين بطاقة نقلت مادتها العلمية من المصادر الآتية :

- شرح الكافية للرضى •
- الكليات لأبي البقاء •
- الخصائص لابن جنى •

- المفصل لابن يعيش .
- المقتضب للمبرد .
- كتاب سيبويه .
- أمالي ابن الشجري .
- الأشباه والنظائر للسيوطي .
- المغنى لابن هشام .
- الخزانة .

وهذا نموذج منها :

- قال في بطاقة المعارف: كُلُّهَا إِذَا نُوْدِيَتْ نَكْرَتْ .
الرضى ١٢٨/١ ، الكليات : ٣٣١
- وقال في بطاقة : يرى المبرد أن الأعلام تتكرر ثم تعرف
بالنداء وقال مثله المازني في اسم الإشارة. الرضى ١٢٨/١ .
أمالي الشجري ٢٧٢/١ ، الكليات ٢٦٢
نداء أسماء الله الحسنى. الشجرية ٢٧٣/١
- قد يكون النداء ندماً للمنادى . الشجرية ٢٧٣/١
- قد ينادى الغائب وانت تكتب إليه . أمالي الشجري ٢٧٤/١
أن النداء ^{الذَكَرُ} مانعاً بصحب في الأُغْلَب الأمر وما جرى مجراه من الطلب
والنهى. أمالي الشجري ١٥٢/٢ + ١٥٥
- وقال في أخرى: لا تجوز إضافة المنادى الى ضمير المخاطب،
وجوز في المندوب ، لأن المندوب غير مخاطب. المقتضب ٤٢١ .
المنادى يعامل معاملة المخاطب .
يا أيها الذكرُ الذي قد سُؤْتِي
وفضحثني وطردت أم عيالبي
الأشباه ١٣٧/٤

- وقال في بطاقة: كثر حذف الياء في القرآن من الرب تنزيها وتعظيما ، لأن في النداء طرفا من الأمر . الكليات ١٩٢٠ .
الأكثر حذف الياء وكذلك جاء في القرآن وجاء اثباتها في
" يا عبادى فاتقون " المقتضب (٤٢١) .
قرئ " لكم دينكم ولي دين " بالاسكان والحركة .
المقتضب (٤٢١)

رابعا : الاستغاثة :

عرض الشيخ موضوعات الاستغاثة في ثلاث بطاقات نقلت مادتها العلمية من المصادر الآتية :

- كتاب سيويه .
- المقتضب للمبرد .
- ابن يعيش .
- الرضى .
- الكليات لأبى البقاء .
- الخزانة .
- الخصائص .

وهذه هي الموضوعات الواردة في هذه البطاقات :

١ - تناولت بطاقة تحليل بعض العبارات المأثورة في الاستغاثة مثل : يا للعجب ، يا للما ، يا للدواهي ، نقلا من كتاب سيويه ٣١٩/١ - ٣٢٠

٢ - تناولت بطاقة تحليل قول الشاعر :

إذا الداعى المشوب قال يا لا

نقلا من كتاب الخصائص لابن جنى ٢٨٤/١

- ٣ - وتناولت بطاقة عدد من الموضوعات المتصلة بالاستغاثة ، مثل :
- اختيار اللام للاستغاثة نقلا عن الرضى ١٢١/١
 - فتح لام الاستغاثة وكسرها
 - متعلق لام الاستغاثة
 - تعليل فتح لام المستغاث وكسر لام المستغاث لأجله
 - نقلا من المقتضب .

خامسا : الندبة :

عرض الشيخ مسائل هذا الموضوع في ست بطاقات نقل مادتها العلمية من المصادر الآتية :

- شرح الرضى .
- المقتضب .
- سيويه .
- الانصاف .

وهذا نموذج منها :

- ١ - تناول في بطاقة ثلاث مسائل ، هي :
- تحليل عبارة (واغلامك) و(واغلامك) . نقلا من الرضى ٢٤٢/١
 - الكلام على أن زيادات الندبة لدفع اللبس نقلا من المقتضب .
 - الكلام عن عدم جواز اضافة المنادى الى ضمير المخاطب وجواز ذلك في المندوب وعلّة المنع والاجازة . نقلا من المقتضب أيضا .
- ٢ - وتناول في بطاقة أخرى ثلاث مسائل أخرى هي :
- تحليل عبارة : (وازيد الظريف) . نقلا من سيويه ٣٢٣/١ ، والرضى ١٤٥/١

- القاء علامة الندبة على الصفة • نقلا من الإنصاف (مسألة ٥٢) ، والمقتضب •
- تحليل عبارة : (واثلاثَةٌ وثلاثينَها) نقلا من سيويه ١/٣٢٤ •
- ٣- وتناول في بطاقة أخرى مسألة ندبة المضاف الى ياء المتكلم ، ، نقلا من الرضى ١/١٤٣ ، والمقتضب •

سادسا : الترخيم :

عرض الشيخ مسائل هذا الباب في عشرين بطاقة نقلت مادتها العلمية من الكتب الآتية :

- آمالي ابن الشجرى
- شرح الرضى •
- ابن يعيش •
- المقتضب •
- الأشباه والنظائر •
- سيويه •
- الإنصاف •
- رسالة الملائكة •
- الخزانة •

وهذا نموذج منها : -

- ١- تناول في بطاقة الموضوعات الآتية :
- مواضع الترخيم في سيويه ١/٣٢٩ ، وابن يعيش ٢/١٩ ، والرضى ١/١٣٥ ، وآمالي الشجرى ٢/٧٨ •
- اشتقاق الترخيم • نقلا من آمالي الشجرى ٢/٧٨ •
- ترخيم ما فيه ياء النسب • نقلا من ابن يعيش ٢/٢٢

- علة كثرة الترخيم في المنادى دون غيره • نقلا من الرضى ١٣٥١
- علة اختصاص العلم بالترخيم • نقلا من الأشباه والنظائر
• ١٣٢/١

٢ - وتناول في بطاقة أخرى مسألتين • هما :

- ترخيم ما فيه تاء التأنيث ووقوعه أكثر من غيره • نقلا من
أمالى الشجرى ٨٢/٢
- الوجوه الواردة في ترخيم طلحة • نقلا من أمالى الشجرى ٨٣٨

٣ - وتناول في بطاقة أخرى المسائل الآتية :-

- شروط الترخيم • نقلا من الرضى ١٣٥/١ ، وأمالى الشجرى
٢٩١/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٣٦/١ •
- ما لا يرخم • نقلا من ابن الشجرى ٢٩١/٢ ، والأشباه
والنظائر ١٠٣/٥
- عدم ترخيم النكرة غير المقصودة والمضاف • نقلا من ابن
الشجرى ٨٨/٢
- عدم ترخيم المحكى بالجملة • نقلا من الأشباه ٢٥٠/٢ •

٤ - وتناول في بطاقة أخرى :

- ترخيم المركب المزجى والعددي • نقلا من سيويه ٣٤١/١ ،
والمقتضب ١٣٩/١ ، والأشباه والنظائر ٩٥/١ •
- ترخيم (اثنا عشر) واثننا عشرة • نقلا من الرضى ١٣٩/١ •

سابعاً : الاختصاص :

عرض الشيخ لهذا الموضوع في ثلاث بطاقات نقلت مادتها
العلمية من المصادر الآتية :

- المغنسى •
- سيويه •

- ابن يعيش •
- الأُشباه والنظائر •
- الكليات •
- الرضى •
- المقتضب •

وهذا نموذج منها : -

١ - تناول في بطاقة المسائل الآتية :

- موقع جملة الاختصاص ، هل هي معترضة أو في محل نصب على الحال • نقل من المغنى ٤٧١/٢ ، والشُّنُّ ١٢٢/٢ •
- حكم (آية) في عبارة : " اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) نقل من المغنى ١٨٣/٢ ، الشُّنُّ ٢٢٦/٢ ، ابن يعيش ١٧/٢ ، الرضى ١٤٧/١ ، الأُشباه ١٠٣/٢ •
- عدم جواز الاختصاص من الأسماء المبهمة • نقل من الأُشباه ٢٨٠/١ •
- معنى الاختصاص في النحو وعلم البيان • نقل عن كليات أبي البقاء ٢١

٢ - وتناول في بطاقة المسائل الآتية :

- مشابهة الاختصاص للنداء • نقل من الرضى ١٤٧/١ • والمقتضب •
- مجيء الاختصاص بعد ضمير الخطاب • نقل من الرضى ١٤٨/١ •
- أكثر الأسماء دخولا في الاختصاص نقل من الأُشباه والنظائر ١٠٤/٢

ثانياً : التحذير :

عرض الشيخ لهذا الموضوع في خمس بطاقات نقلت مادتها العلمية من المصادر الآتية :-

- سيويه •
- المقتضب •
- ابن يعيش •
- الرضى •
- الأشباه والنظائر •
- الأملى الشجرية •
- الكليات •

وهذا نموذج منها :

١ - تناول في بطاقة المسائل الآتية :-

- موضوع التحذير في سيويه ١٢٨/١ ، ١٣٨ ، وابن يعيش ٢٥/٢ ، والمقتضب ، والرضى ١٦٥/١ •
- كيفية تقدير الفعل المحذوف في التحذير • نقلا من سيويه ١٤١/١ ، والرضى ١٦١/١ •
- تأكيد الضمير في (إياك) والعطف عليه • نقلا من سيويه ١٤٠/١ •
- القول بأن في (إياك) في التحذير ضميرا مستترا مرفوعا نقلا من المقتضب •

٢ - وتناول في بطاقة أخرى المسائل الآتية :-

- ما يجب إضمار عامله في التحذير • نقلا من الرضى ١٦٥/١ ، والشجرى ٣٤٢/١ •
- حذف الفعل في التحذير • نقلا من الأشباه والنظائر ٢٧٥/١ •

- عدم جواز التوكيد اللفظي في نحو : إحدرا الآية • نقلا من
الأشباه والنظائر ٩٤/٢ •

٣- وتناول في بطاقة مستقلة اعراب الآية الكريمة : (كتاب اللـه
عليكم) نقلا من سيويه ١٩١/١ ، وابن يعيش ١١٧/١ ،
والمقتضب ، والرضى ١١٠/١ •

تاسعا : الاغراء :

عرض الشيخ لموضوع الاغراء في بطاقة واحدة نقل مادتها

من :

- الرضى •

- الكليات •

- الأشباه •

وتناول فيها بعض مسائل الاغراء على النحو الآتي :

- تعريف الاغراء نقلا من الرضى (١٦٧/١) •

- الاغراء بعند نحو : عندك زيدا ، نقلا من الكليات لأبي البقاء
(٢٥٥) •

- ما افتقرت فيه الفاظ الاغراء والأمر ، نقلا عن الأشباه والنظائر
(٢١٩/٢) •

- أفاظ الاغراء المنقولة عن الظرف وحكمها في التعلق • نقلا عن
الأشباه والنظائر (٢١٩/٢)

- ضعف اغراء الغائب ، نقلا من الكليات لأبي البقاء (٤٠٩)

*

*

*

النوع الثاني :

فهرس يتضمن اشارة الى مواضع بعض المسائل النحوية والصرفية فسى عدد من المصادر .

ويبلغ عدد البطاقات التي تحتوى على هذه المسائل أربعاً وخمسين ومائة بطاقة ، أشار فى كل منها الشيخ الى الموضوع والمصدر الذى ورد فيه وقد رتب الشيخ هذه المجموعة ترتيب " ابن مالك " بدءاً من المقدمات فالمرفوعات فالمنصوبات فالمرورات فالجزومات .

ويبدو أن الشيخ كان يحتفظ لديه بالمصادر التي استقى منها هذه المسائل ، ولذلك لم ينقل منها نقولاً نصية غالباً ، وإنما اكتفى بذكر مواضعها فيها :

ويحيل الشيخ فى هذه الفهارس الى المصادر الآتية :-

- ١ - البرهان للزركشى .
- ٢ - الاتقان للسيوطى .
- ٣ - اعجاز القرآن للباقلانى .
- ٤ - اعجاز القرآن للرافعى .
- ٥ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة .
- ٦ - التبيان للعبرى .
- ٧ - مقدمتان

وتأمل هذه المصادر يكشف عن جانب لا مسبيل إلى اغفال الاشارة اليه وهو اهتمام الشيخ بالمباحث النحوية والصرفية فى الكتب التي تناولت القرآن الكريم ، فإن هذه الكتب جميعاً تدور فى فلك البحث القرآنى ، واهتمام الشيخ بها أمر يحسب له . لأن هذه الكتب ، وما ماثلها من كتب التفسير والغريب والإعجاز، تتضمن بحوثاً لغوية على درجة كبيرة من الأهمية وتحتوى على عدد كبير من القضايا النحوية ، والصرفية ، والمعجمية، والدالية،

وهي بذلك تمثل ذخيرة حقيقية للباحث اللغوي الذي يريد أن يضم السي جوار المادة العلمية الماثورة في كتب النحو والصرف والمعاجم معلومات طريفة مستمدة من تأمل النص القرآني ومما أثير في بحثه من قضايا نحوية وصرفية ودلالية كانت نتاج تحليل مفرداته وصيغته وتراكيبه ، فكانت بمثابة الجانب التطبيقي لما يتضمنه البحث النحوي والصرفي من قواعد ، بيد أنه لا سبيل الى اغفال أن ما ذكره الشيخ في هذا الفهرس لا يتضمن كل ما ورد في هذه الكتب التي أشار اليها في فهرسه من مسائل وقضايا وآراء ، فهو فهرس لا يتسم بالاستيعاب ، وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتي :

أ - المثنى :

- ١ - اطلاق المثنى واردة الواحد . البرهان ٣/٣ .
- ٢ - اطلاق لفظ التثنية والمراد الجمع . البرهان ٨/٣ .

ب - التغليب :

- ١ - تغليب المذكر البرهان ٣/٣٠٢
- ٢ - تغليب المتكلم على المخاطب ٣/٣٠٣
- ٣ - تغليب العاقل ٣/٣٠٥
- ٤ - تغليب المتهمف بالشئ ٣/٣٠٨
- ٥ - تغليب الاكثر على الاقل ٣/٣٠٩
- ٦ - التغليب من المجاز ٣/٣١٢

ج - الجمع :

- ١ - اطلاق الجمع واردة الواحد البرهان ٦/٣
- ٢ - مقابلة الجمع بالجمع البرهان ٣/٤ + الاتقان ١٩٤/١

- ٣ - جاءت (الأرض) مفردة في القرآن ٦/٤ الاتقان ١٩٢/١ والسماوات
جاءت مفردة ومجموعة ٦/٤ - ٩ .
- ٤ - الرياح جاءت مفردة ومجموعة ٦/٤ - ١٢ الاتقان ١٩٢/١ .
- ٥ - اليمين أو الشمال جاءا مفردين ومجموعين ١٢/٤
- ٦ - النار جاءت مفردة والجمعة جاءت مفردة ومجموعة ١٤/٤ +
الاتقان ١٩٣/١ .
- ٧ - آية جاءت مفردة ومجموعة ١٤/٤
- ٨ - المشرق والمغرب جاءا مفردين ومثنيين ومجموعين ١٥/٤ الاتقان
١٩٣/١ .
- ٩ - الرعد والبرق جاءا مفردين ١٩/٤ .
- ١٠ - انكاس جاء مفردا البرهان ٢٠/٤
- ١١ - الألباب لم يقع إلا مجموعا الاتقان ١٩٣/١ .

د - التعريف والتكبير :

- ١ - اسباب التعريف البرهان ٨٢/٤
- ٢ - اسباب التكبير البرهان ٩/٤ ، الاتقان ١٨٩/١
- ٣ - اعادة النكرة والمعرفة ٩٣/٤ - ٩٤ - ١٠١ ، الاتقان ١٩١/١ .

هـ - الضمائر :

- ١ - الأصل في الضمير عوده على أقرب مذكور ٣٩/٤
- ٢ - يعود على المضاف ٣٩/٤ ، لأنه المحدث عنه .
- ٣ - قد يعود على المضاف اليه (واشكروا نعمة الله إن كنتم إياها
تعبدون) ٣٩/٤
- ٤ - ضمير الشأن ، الاتقان ١٨٨/١ .
- ٥ - مخاطبة الجماعة والواحد بخطاب الاثنين المشكل ص ٢٢٤ .

- ٦ - عود الضمير الى غير مذكور في القرآن المشكل ص ١٧٤ .
٧ - مخاطبة الواحد بخطاب الجمع المشكل ص ٢٢٦ .
٨ - الجدوع والاجذاع إنكسر البرهان ٢٣/٤ .

و- الضائـر :

- ١ - قد يعود الضمير على غير الأقرب كقوله تعالى :
"وتعزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة وأصيلا" .
٢ - ضمير الشأن يجوز تأنيثه إذا كان في الكلام مؤنث البرهان ٤١٠/٢
٣ - وضع الظاهر موضع الضمير البرهان ٤٨٣/٢
٤ - أسباب العدول إلى الضمير الاتقان ٧٢/٢
٥ - مرجع ضمير الغيبة ٢٥/٤ الاتقان ٢٤/٤
٦ - قد يُذكر شيان ويعود الضمير على إحداهما ٣٠/٤
٧ - قد يُذكر شيان ويعود الضمير جمعا (وكذا لحكمهم شاهدين)
٣٢/٤ .
٨ - حيث أمكن عود الضمير لواحد فهو أول من عودها على
مختلف ٣٥/٤
٩ - ما يسد مسد الضمير : ٣٨/٤ .

ز - العلـم :

- ١ - ليس في القرآن من الكس غير أبي لهب . الاتقان ١٤٤/٢ .
٢ - الألقاب في القرآن . الاتقان ١٤٤/٢ .

ح- الأسماء الموصولة :

- ١ - جميع ما في القرآن من (الذين) و (الذي) يجوز فيه الوصل
بما قبله نعتا له والقطع على أنه خير مبتدأ الا في سبعة
مواضع فان الابتداء بها هو المعين . البرهان ٣٥٧/١-٣٥٨ +
الاتقان ٨٨/١ .

٢ - يبدأ بالحمل على اللفظ تم بالحمل على المعنى ٣ / ٣٨٢ ،
الاتقان ١ / ١٨٩

٢ - الذي بمعنى الذين الشكل ص : ٢٨١

ط - كان وأخواتها :

١ - قد عدل على الاستمرار البرهان ٤ / ١٢٢ - ١٢٧ ، الشكل
ص : ٢٢٨

٢ - كان بعد (إن) الشرطية البرهان ٤ / ١٢٧

٣ - نفي (كان) وأخواتها ٤ / ١٢٨

٤ - معاني (كان) البرهان ٤ / ٣١١ ، الاتقان ٢ / ١٦٨

٥ - (ليس) ٤ / ٣٩٦ الاتقان ١ / ١٧٦

ي - كاد وأخواتها :

١ - نفي (كاد) البرهان ٤ / ١٣٦ ، الاتقان ١ / ١٦٨

٢ - (كاد) بمعنى (أراد) ٤ / ١٣٩

٣ - عسى ولعل البرهان ٤ / ١٥٨ + ٢٨٨

استعمالهما في القرآن ٤ / ١٦٠

٤ - لعل ٤ / ٣٩٢ عسى الاتقان ١ / ١٦٤

٥ - اضمار (كاد). وتأويل المشكل ٥٥ / ١٢٧ ، ١٣٠

٦ - اقتران خبر (كاد) بأن في الشعر • الشكل ص : ٤٠٧

٧ - (كاد) بمعنى (فعل) الشكل ص : ٤٠٧

ك - إن وأخواتها :

١ - زيادة (إن) الشكل ص : ١٩٥

٢ - فتح همزة (إن) وكسرها في سورة الجن • الشكل ص : ٣٣٠

- ٣ - كل شيء في القرآن (لعلمكم) فهو بمعنى (لكى) غير واحد فسى الشعراء (لعلمكم تخلدون - ١٢٦) فإنه للتشبيه أى كأنكم .
البرهان ١ / ٢٠٥
- ٤ - التمنى خبر او انشاء البرهان ٢ / ٣٢٢
- ٥ - الفرق بين التمنى والترجى البرهان ٢ / ٣٢٣
- ٦ - كل جملة صدرت (بأن) مفيدة للتعليل وجواب سؤال مقدر فإن يصح أن يقوم فيها مقام (إن) مفيدة للتعليل البرهان ٢ / ٤١٤ .
- ٧ - استعمالات (إن) ٤ / ٢٢٩ الاتقان ١ / ١٥٥ .
- ٨ - أن ٤ / ٢٣١ ، ١٥٦ .
- ٩ - إنما ٤ / ٢٣١ .
- ١٠ - كأن . البرهان ٤ / ٣١١ ، الاتقان ١ / ١٦٨ .
- ١١ - لعل الاتقان ١ / ١٧٢ .

ل - (ظن وأخواتها) :

- ١ - سأل ٤ / ١٦٤
- ٢ - وعد ٤ / ١٦٥
- ٣ - ود ٤ / ١٦٧
- ٤ - معانى (جعل) البرهان ٤ / ١٢٩ ، الاتقان ١ / ١٦١ .
- ٥ - معانى (حسب) ٤ / ١٣٥
- ٦ - رأى . البرهان ٤ / ١٤٩
- ٧ - علم البرهان ٤ / ١٥٥
- ٨ - ظن ٤ / ١٢٦ ، الاتقان ١ / ١٦٣ .
- ٩ - لا يقتصر على أحد المفعولين فى (ظن) ٤ / ١٥٧ .

- ١٦١/٤ ١٠ - اتخذ
١٦٣/٤ ١١ - أخذ

م - التفسير :

- ١ - أمثلة له البرهان ٣٣٨/٣ - ٣٤٣
٢ - واقع في القرآن خلافا لما أجمع عليه أهل البيان ٣٤٣/٣ ، الاتقان
١٠/٢ + ٤٠/٣
البيان ص: ١٥١ ، ١٩٦ .

ن - الاستثناء .

- ١ - تقسيمه للمتصل والمنقطع البرهان ٢٣٦/٤ .
٢ - (إلا) بمعنى بل (إلا تذكره لمن يخشى ٨/٤
٣ - (إلا) بمعنى الواو ٢٣٨/٤
٤ - يوصف ما بعد إلا في الاتصال والانقطاع ٢٣٩/٤
٥ - حاشا البرهان ٢٧١/٤ الاتقان ١٦١/١ .
(إلا) في الاتقان ١٥٢/١
٦ - (إلا ما شاء ريك) معنى الاستثناء . تأويل المشكل ص : ٥٤-٥٥ .
٧ - لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى . تأويل المشكل ص ٥٥ .
٨ - ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم إلا ما قد سلف .
٩ - قسم اللبيل إلا قليلاً نصفه المشكل ص : ٢٨٣

س - النداء :

- ١ - قال سيوريه : أما الألف والها اللتان لحقتا (أيا) توكيد فكأنك
كررت (أيا) مرتين قلت : يا أيها البرهان ٤١٥/٢

- ٢ - يصحب النداء في الغالب الامر والنهي الاتقان ٨٢/٢
٣ - كثرة النداء في القرآن بيا أيها وعلته الاتقان ٨٣/٢
٤ - أية في (أيتها) مقدمتان ص : ١٥٢

ع- عطف النسق :

- ١ - إذا اجتمع معطوفان هل يجعل الآخر معطوفا على الأول أو على ما يليه البرهان ٤٦٧/٢
٢ - عطف أحد المراد فين على الآخر ٤٧٢/٢
٣ - تكرر (بل) البرهان ٢٤/٣
٤ - لا يجوز الاعتراض بين واو العطف وما دخلت عليه ، وأجازه قوم نسي ثم ، وأو ٦٤/٣
٥ - الضمير مع (أو) مفرد البرهان ٤٠/٤
٦ - فائدة عطف المفردات ١٠٢/٤
٧ - فائدة عطف الجمل ١٠٢/٤
٨ - شرط عطف الاسم على الاسم ١٠٧/٤
٩ - شرط عطف الفعل على الفعل ١٠٨/٤
١٠ - عطف الاسم على الفعل والعكس ١٠٩/٤
١١ - أقسام العطف ١١٠/٤ + الاتقان ١٩٩/١
١٢ - العطف على المضمير ١١٤/٤
١٣ - عطف الخبر على الانشاء الاتقان ١٩٩/١
١٤ - عطف الإسمية على الفعلية الاتقان ٢٠٠/١
١٥ - العطف على معمولي عاملين الاتقان ٢٠٠/١
١٦ - العطف على الضمير المجرور ٢٠٠/١

ف- البَدَل :

- ١ - يفيد التوكيد لأنه على نية تكرار العامل الاتقان ٧١/٢، البرهان
٠ ٤٥٣/٢
- ٢ - الفرق بين الصفة والبدل البرهان ٤٥٥/٢
- ٣ - قد يحذف الضمير الرابط في البدل ٤٥٨/ ٢
- ٤ - بدل الجملة من المفرد ٤٦٠/٢ والعكس ٤٦١/٢
- ٥ - بدل الفعل من الفعل ٤٦١/٢
- ٦ - هل جاء بدل الكل من البعض في القرآن الاتقان ٧٠/٢
- ٧ - بدل جار ومجرور من جار ومجرور • التبيان ٧٠/٢
بدل بعض من كل •
- ٨ - الدليل على أن البدل على نية تكرار العامل التبيان ١٢٩

ض- التذكير والتأنيث :

- ١ - تذكير المؤنث • البرهان ٣٥٩/٣
- ٢ - تأنيث المذكر • ٣٦٥/٣
- ٣ - ضابط التأنيث ٣٧٠/٣
- ٤ - فهم ثعلب فيما يجوز تأنيثه وتذكيره الاتقان ١٠٨/١ + ١٨٩
- ٥ - اسماؤ الاجناس فيها الوجهان • الاتقان ١٨٩/١

ق - الحذف :

- ١ - الفرق بين الحذف والاضمار البرهان ١٠٢/٣
- ٢ - لا يحذف الفاعل • البرهان ١٠٣/٣ + ١٤٣
- ٣ - الحذف نوع من المجاز ١٠٣/٣
- ٤ - فوائد الحذف ١٠٤/٣
- ٥ - أسباب الحذف ١٠٥/٣ الاتقان ٥٧/٢

- ٦ - أدلة الحذف ١٠٨/٣
- ٧ - شروط الحذف ١١١/٣ • الاتقان ٥٨/٢
- ٨ - اذا كان المحذوف فضلة لا يشترط لحذفه دليل ١١٣/٣
- ٩ - أقسام الحذف البرهان ١١٢/٢ •
- ١٠ - الحذف من الأول أو من الثاني ١٣٣/٣
- ١١ - حذف المبتدأ ١٣٥/٣ • الاتقان ٦٢/٢
- ١٢ - حذف الخبر • ١٣٩/٣
- ١٣ - ما يحتمل حذف المبتدأ أو الخبر البرهان ١٤٢/٣ •
- ١٤ - حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ١٤٦/٣ المشكل
- ص : ١٦٣ + الاتقان ٦٢/٢ •
- ١٥ - حذف المضاف والالتفات اليه ١٥٠/٣
- ١٦ - حذف المضاف اليه • ١٥٢/٣
- ١٧ - حذف المضاف والمضاف اليه • ١٥٢/٣
- ١٨ - حذف الجار والمجرور • ١٥٣/٣
- ١٩ - حذف الموصوف ١٥٤/٣ • الاتقان ٦٢/٢
- ٢٠ - حذف الصفة ١٥٥/٣ • ٦٢/٢
- ٢١ - حذف المعطوف ١٥٦/٣
- ٢٢ - حذف المعطوف عليه ١٥٧/٣ • الاتقان ٦٢/٢
- ٢٣ - " " مع الحرف ١٥٨/٣ • " •
- ٢٤ - " البديل منه ١٥٨/٣ • " •
- ٢٥ - حذف المخصوص ١٥٩/٣ • " •
- ٢٦ - حذف الضمير المنصوب المتصل • ١٦٠/٣
- ٢٧ - تفاوت انواع الحذف ١٦١/٣
- ٢٨ - حذف المفعول ١٦٢/٣ • الاتقان ٦٢/٢

- ٢٩ - كثرة حذف مفعول المشيئة ١٦٨/٣ + ١٦٩
- ٣٠ - حذف الحال البرهان ١٧٩/٣ الاتقان ١/٦٢
- ٣١ - حذف المنادى " ١٨٠/٣ الاتقان ٢/٦٢
- ٣٢ - حذف الياء من المنادى المضاف للياء ١٨٠/٣
- ٣٣ - حذف الشرط ١٨٠/٣
- ٣٤ - حذف جواب الشرط الاتقان ٢/٦٤ المشكل ص: ١٦٥
- ٣٥ - حذف الأجوبة ١٨٣/٣
- ٣٦ - حذف جواب القسم • التبيان ١٩٢/٣ ١٩٣ ص: ١٧٣
- ٣٧ - حذف الجملة ١٩٤/٣ القسم الاتقان ٢/٦٤
- ٣٨ - حذف القول ١٩٦/٣ المشكل : ١٦٧
- ٣٩ - حذف الفعل ١٩٨/٣
- ٤٠ - حذف الحرف ٢٠٩/٣
- ٤١ - حذف واو العطف البرهان ٢١٠/٣ - ٢١١
- ٤٢ - " أو " ٢١٤/٣
- ٤٣ - حذف النداء ٢١٣/٣
- ٤٤ - حذف قد ٢١٤/٣ التبيان ١٨
- ٤٥ - نزع الخافض ٢١٥/٣
- ٤٦ - حذف الموصول الاتقان ٢/٦٣
- ٤٧ - حذف العاطف الاتقان ٢/٦٣
- ٤٨ - حذف حرف النداء " "
- ٤٩ - " قد " " "
- ٥٠ - " إن في الموطئة " " "
- ٥١ - " مضافين وثلاثة " " "
- ٥٢ - " مضافين " التبيان ٢٣٦

المجموعة الثانية

فهارس الكتب

.....

(١) عشرت خلال بحثى فى مكتبة الشيخ على فهارس للكتب
الآتية :

١ - خزانة الأدب :

أ - فهرس للموضوعات الواردة فى الخزانة ، ويقع فى ثلاث وعشرين
بطاقة •

ب - فهرس للشواهد الشعرية فى الخزانة ، ويقع فى ثمانين بطاقة •

٢ - فهرس الروض الأنف :

وعرض للمائل النحوية والصرفية والأدوات ، ويقع فى ست
وخمسين ومائة بطاقة • وتتضمن بعض هذه البطاقات نقولا نصية لبعض
المائل •

٣ - الكامل للمبرد وشرحه المصحح بالمواهب الفتحية للمرصفى •

أ - فهرس للمائل النحوية والصرفية • ويقع فى احدى وستين
بطاقة (منها بعض البطاقات التى تتضمن نقولا نصية) .

ب - فهرس للكلمات اللغوية ، ويقع فى سبع وأربعين بطاقة •

٤ - البحر المحيط لأبى حيان :

أ - فهرس بعض المائل النحوية والصرفية •

ب - فهرس بعض القراءات • ويقعان فى ثلاث وتسعين بطاقة
(فى بعضها نقول نصية) •

٥ - حماسة البحترى :

أ - فهرس الشعراء •

(١) انظر الى نماذج من هذه الفهارس بخط الشيخ فى ملحق الرسالة .

ب- فهرس القوافى •

• ويقعان في مائة بطاقة

وسنعرض فيما يلي لكل فهرس من هذه الفهارس بصورة تهادف إلى
تقديم فكرة كافية عنه •

*

*

*

١ - فهارس الخزانة :

صنع الشيخ لخزانة الأدب فهرســــــــــــــــين :

• أولهما : لموضوعات الخزانة •

ويقع هذا الفهرس في ثلاث وعشرين بطاقة ومعنى
"الموضوعات" في هذا الفهرس - كما فهمت من محتوياته -
الموضوعات الواردة في الكتاب ، وليس المسائل النحوية والصرفية
الواردة فيه •

وقد رتب الشيخ هذه الموضوعات على حسب
ورودها في الكتاب ، وقد تضمنت بعض البطاقات في أحيان نادرة
بعض التفسير لما أشار إليه البغدادى في الخزانة •

وهذا نموذج لذلك : (١)

فهرس تفصيلي لموضوعات خزانة الأدب

الجزء الأول

٣ - الكلام الذي يصح الاستشهاد به

(١) سنعرض في الملحق نماذج من الفهارس غير المنشورة بغية تقديم صورة
دقيقة لعمل الشيخ •

- ٤ - الاستشهاد بالحديث النبوي •
١٤ - شواهد لدخول أل على الفعل والظرف •
١٥ - تفسير الضرورة •
٢٦ - تنوين جمع المؤنث هل هو تنوين حرف أو مقابلة •

أما " الفهرس الثاني " الذي صنعه الشيخ للخزانة فهو فهرس الشواهد الشعرية الواردة فيها •

ووقع هذا الفهرس في ثمانين بطاقة، واتبع فيه الشيخ الترتيب المألوف لحروف القافية، بدءاً بالهمزة فالباء فالتاء وانتهاءً بالياء •

وتوجد بعض البطاقات في هذا الفهرس مكتوبة بخط آخر مخالف لخط الشيخ. ولا أدري هل صاحب الخط المجهول لدينا كان يساعد الشيخ في نسخ هذا الفهرس فقط أو كان له دور آخر فيه ؟

وهذا نموذج لذلك •

شواهد حرف الكاف :

إني لمهد من ثنائى وقاصد به لابن عم الصدق شمس بن مالك
• ٩٧/١

هل تعرف الدار على شيراكا دار لسعدى اذنه من هواكا
٤٤٣/٣ ، ٣٩٩/٢ ، ٢٢٢/١

أفى السلم أعيار جفاء وغلظتة وفي الحرب أشباه النساء العوارك
• ٥٥٦/١

- ٢ - فهرس الروضى الألف :

صنع الشيخ لكتاب الروض الألف للسهيلى فهرساً ضم المسائل النحوية والصرفية والأدوات ، وقد وقع هذا الفهرس فى ست وخمسين ومائة بطاقة ، وقد أشار فى صدره الى أنه قد التزم

في المسائل النحوية ترتيب (أبن مالك) ، إذ ذكر بعد المقدمات
المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات فالمجزومات •

ومما يلحظ على هذا الفهرس أن الشيخ لم يقتصر في مواضع
منه على الإشارة الى موضع المسألة أو الأداة في الكتاب ، وإنما
تجاوز ذلك أحيانا إلى نقل نصوص طويلة منه •

ولعل ذلك راجع الى أن لهذه النصوص صلة بتدريس الشيخ
في كلية اللغة العربية ، نظرا لأن هذا الكتاب قد عثرت عليه في
مكتبة الشيخ •

• وهذه نماذج من هذا الفهرس •

أ - نموذج من الفلاف •

نحو السهيلي
كما هو في الروض الأنيق
تلخيص وتنظيم
محمد عبد الخالق عظيمية

ب - نموذج من الفهرس

- ١ - المبنى والمعرب •
- ٢ - المثني •
- ٣ - جمع المذكر •
- ٤ - ضمير الغائب •
- ٣٨ - الاشتغال •
- ٣٩ - المفعول به •
- ٤٠ - الاغراء •
- ٤١ - المفعول المطلق •

- ٨٧ - زيادة الياء •
٨٨ - زيادة الميم •
٩٠ - النون •
٩٢ - الأبنية •
٩٣ - فـعل •
٩٤ - تثقيب فعل •

ج - وهذه نماذج لبعض المسائل النحوية في الروض الأنف •

١ - البنى والمعرب :

- ١ - تسكين الفعل المرفوع ٢٥٥/٢
٢ - السيرافى - ما عرفت حقيقة معنى النحو إلا من
معنى اللحن الذى هو ضده فإن اللحن عدول
عن طريق الصواب والنحو قصد إلى الصواب
١٩٠/٢ •

٢ - الاشتقاق :

- ١ - اشتقاق معز الروض الأنف ٨/١
٢ - اشتقاق نزار " " ٨/١
٣ - " عدنان " " ٨/١
٤ - " آدم " " ١٠/١
٥ - " مصر " " ١٢/١
٦ - " الأوس " " ١٤/١

٣ - الأسماء الموصولة :

- ١ - (فاصدع بما تؤمر) من المعنى اصدع بالذى تؤمر به،
ولكن لما عدى الفعل إلى الهاء حسن حذفها
وكان الحذف ههنا أحسن من ذكرها لأن ما فيها
من الأبهام أكثر مما تقتضيه الذى وقولهم ما مع

الفعل بتأويل المصدر راجع الى معنى الذى إذا
تأملته وذلك إن الذى يصلح فى كل موضع تصلح فيه
ما التى يسمونها المصدرية نحو قول الشاعر :
عسى الايام أن يرجعن يوماً كالذى كانوا
أى : كما كانوا .

٤ - اسم الفعول :

١ - (حجابا مستورا) قال بعضهم : أى ساترا كما قال
(وكان وعدة مآتيا) أى آتيا، والصحيح أن مستورا
هنا على بابه لأنه حجاب على القلب فهو
لا يرى ٢٠٢/١

٥ - التصغير :

١ - قَصَى تصغير (قَصَى) وبيان المحذوف السهيلي ٦/١
٢ - مَكْبَرًا لَوَى " ٦/١-٧
٣ - مَكْبَرًا خَزِمَةً " ٧/١-٠
٤ - (ألا حبيبت لنا يا ردينا) هى اسم امرأة كأنها سميت
بتصغير ردة وهى القطعة من الردنة وهو الحرير
ويقال لمقدم الكم: (ردن) ولكنه مذكور السهيلي ٤٧/١

٣ - فهرس الكامل للمبرد وشرحه للمرفعى :

صنع الشيخ فهرسين لكتاب (الكامل للمبرد وشرحه للمرفعى)
وأول هذين الفهرسين ، فهرس لمسائل النحو والصرف الواردة فى الكتابين
ويقع هذا الفهرس فى احدى وستين بطاقة وقد رتبته الشيخ
على حسب ترتيب "ابن مالك" ، أى بدءاً من المقدمات فالمرفوعات
فالمنصوبات فالمجرورات فالمجزومات . ولاحظ على هذا الفهرس أمران :

أولاهما: أن بطاقاته قد تضمنت - في مواضع عديدة - نقولا نصية من الكتابين أو أحدهما .

الأمر الآخر : أن الشيخ لم يستوعب جميع المسائل النحوية ، والصرفية الواردة في الكتابين ، وإنما اقتصر على ما رآه مهما منها . وهذا نموذج من هذا الفهرس .

أ - نموذج من الغلاف .

نحو ، لغويات .

الكامل

بشرح رغبة الآمل .

ب - نموذج من الفهرس .

الفهرس

ص ١ - المبنى والمعرب

٣ - الضمير

٤ - الإشارة .

٢١ - حروف الجر

٢٣ - الاضافة

٢٦ - اسم التفضيل

٤٧ - النسب .

٤٩ - تخفيف الهمزة .

٥٠ - التقاء الساكنين .

ج - وهذه نماذج لبعض المسائل الواردة في الكامل :

١ - المبنى والمعرب :

أصل (أمة) فعلية، وليس شيء من الأسماء على حرفين إلا وقد سقط منه حرف يستدل عليه بجمعه أو بتثنيته أو بفعل إن كان مشتقا منه لأنه أقل الأصول ثلاثة أحرف ولا يلحق التصغير ما كان

اقل منها فأمة علمنا أن الذاهب منها واو لقولهم
اموان كما علمنا أن الذاهب من أب واخ الواو بقولهم
ابوان ، واخوان وعلمنا ان ام نقله متحركة بقولهم فسى
الجمع آم فوزن هذا فعل كما قالوا أكمه وأكم ولا تكون
فعله على أفعل
• ١٨٤/١

٢ - النداء

- يقال في النداء للثيم (يا لكع) وللأنثى (يا لكاع) لأنه
موضع معرفة كما يقال: يا نسق ويا خبيث فإن لم ترد
أن تعد له عن جهته قلت للرجل يا لكع وللأنثى يا لكعاء

وهذا موضع لا تقع فيه النكرة وهذا بمنزلة عمر
ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة ولكاع يبنى على
الكسر
• ١٠/٣

وقد اضطر الحطيئة فذكر لكاع في غير النداء •

والفهرس الثاني الذي صنعه الشيخ لهذين
الكتابين - فهرس الكلمات اللغوية المفسرة منهما ، وقد
وقع هذا الفهرس في سبع وأربعين بطاقة ، ضمت كلماته
التي رتبها ترتيبا الفباويا وقد تضمنت بعض هذه
البطاقات تعليقات محدودة وخلا معظمها من أى تعليق
وهذا نموذج لذلك :

الجدو ١٠٧/٥ واشتقاقه	٨٩/١ نجد
جلة بحوثه ١٥٥/٥	٦٩/١ جنوب
جيل حوادث ١٥٧/٥	٢١٩/٢ جماعه
الجمرة واشتقاقها ٠٢٢٩/٥	٢٢١/١ الجلل
مجنى ٢٧٠/٥	٣٣/٢ الحرشت
الجيد ١٨٠ + ٩٤/٦	١٧٨/٢ الأجرد
جمار ١١٠/٦	١٩٣/٢ الجزرة

٤ - فهارس البحر المحيط :

عثرُ في مكتبة الشيخ على فهرسين صغيرين للبحر المحيط لأبى
حيسان .

أولهما : يذكر بعض المسائل النحوية والصرفية الواردة فيه ، مرتبة
الترتيب التقليدى الذى حاكى فيه الشيخ ترتيب "ابن مالك" .

والثانى : فهرس لبعض القراءات الواردة فى الكتاب . ولم أوقف على السر
فى اختيار هذه القراءات بعينها للفهرسة ، إذ لم يلتزم
فيها الشيخ نسقا واحدا مطردا كذكر القراءات الصحيحة أو
القراءات الشاذة ، أو الاتصال بالمسائل النحوية أو المسائل
الصرفية .

وقد لاحظت أن بعض البطاقات فى هذين الفهرسين
تتضمن نقولا نصية من البحر المحيط .

وأغلب الظن عندى أن هذين الفهرسين جزء من كل لم
أتمكن من العثور عليه ، لأنهما كما رأيتهما لا يستوعبان
كل ما ورد فى البحر المحيط من مسائل أو قراءات ، ويؤكد
ذلك أن كتاب الشيخ (دراسات لاسلوب القرآن الكريم) قد
تضمن إحالات كثيرة لكتاب البحر المحيط مما يقطع بأن الشيخ كان

- لديه فهرس أكثر تفصيلا واستيعابا مما عثرت عليه .
وهذا نموذج لذلك :

مسألة^{٤٤} (الذين لم يظهروا على عورات النساء) روى عن ابن عباس تحريك الواو (عورات) والمشهور في كتب النحو ذلك لغة هذيل بن مدركة، قال ابن خالويه: وسمعتنا ابن مجاهد يقول هو لحن. وإنما جعله لحنًا وخطأ من قبل الرواية وإلا فله مذهب في العربية؛ ينو تميم يقولون: رَوَّضَاتٌ وَعَوَّاتٌ وسائـر العرب بالإسكان .

• - فهرس شعراء "حماسة البحتري" ووقايفهم

صنع الشيخ فهرسا لشعراء حماسة البحتري كما صنع فهرسا آخر لقوافي هؤلاء الشعراء ، ويقع هذان الفهرسان معا في مائة بطاقة .

وقد التزم في الفهرس الأول ترتيب الشعراء طبقا للمشهور من أسمائهم أو كناههم أو ألقابهم ترتيبا (ألف بائيا) مغفلا فيه اعتبار "أل" و "اب" و "ابن" .

أما في فهرس القوافي فانه لم يرتبه على حسب حرف الروى كما كان يصنع في الفهارس الأخرى ، وإنما اقتصر على جمع قوافي كل شاعر معا .

ومما يلحظ على هذا الفهرس ، أنه لم يفرق بين الشعراء والشواعر :

وهذا نموذج لذلك :

قالى ص / ٣٨٩

- رفيع بن أدين الأسدى

يحاربها ص / ٣٨٩

اسفع ص / ٣٥١

- زياد الأعجم العبدى

- | | | |
|--------------------|-----------------------------|---|
| • ايناس ص : ٣٧٠ | سعيد بن عبد الرحمن الأنصاري | - |
| • ورائه ص : ٣٩٠ | سماك بن خالد الطائي | - |
| • الرجلص : ٣١٢ | شعبة بن التميمي | - |
| • نافع ص : ٤٠٥ | صالح بن جناح | - |
| فاحمد وا ص ٢٧ | الطرماح بن حكيم | - |
| بالاحصاص ص ٤٨ | | |
| • يعتدي ص : ١٦٠ | | |
| • للتائبات ص : ١٩٥ | | |
| • جميع ص : ٣٩٥ | | |
| • طائل ص : ٣٩٦ | | |
| • السارج ص : ٤٠٤ | | |
| • الشجر ص : ٤٣١ | طية الباهليـة | - |
| • الليالي ص : ٣٦٠ | ابو عاصم العباداني | - |
| • ستر ص : ٩٣ | العباس الكتاني | - |
| • نستدنا ص ٢٨٥ | عبد الحارث بن ضرار | - |
| • ذهابا ص : ١٣٧ | عبد الرحمن بن أسد الاسدي | - |
| • قدافه ص : ٣٤٧ | عبد الله بن جعفر | - |
| • يأنس ص : ٤١١ | عبيد بن ربيعة التميمي | - |
| • اقداما ص : ٣٣٢ | عميرة بن واقد الطائي | - |
| • المشيب ص : ٣٠٧ | أبو قطفة القرشي | - |
| • الجديدان ص : ١٣٢ | ابو قلابة الطائي | - |
| • ذائع ص : ٢٢٦ | قيس بن منقله الخزاعي | - |
| • الضائع ص : ٣٨٤ | كثير | - |
| • وينع ص : ٤٤ | كعب بن مالك الأنصاري | - |
| • الجديدان ص : ٣٥ | | |

- وسهلك ص : ١٦٨
• بفتيان ص : ٣٤٧
• وبالغصب ص : ٣٤٧
- يتودد ص : ٢٦٦ - ابو اللحام البلوى
• منيف ص : ٤٣٥ - ليلي بنت طريف التغلبية
• والصبر ص : ٤٣١ - ليلي بنت سلمة
• المقادر ص : ٤٣٢
- يتكتم ص : ٣١٦ - مالك بن أسماء المرادى
• الغزل ص : ٣١٦
- الكرب ص : ٥٣ - مالك بن أبي كعب الانصارى
• تبعاته ص : ٣١٩ - محمد بن زياد
• ظالما ص : ٣٨٧ - معقل بن قيس
• نوائر ص : ٣٦١ - النابغة الذبياني
• خال ص : ٣٦١
• المنسوب ص : ٤١٠
• فالنواجع ص : ٤١٠
• عاهل ص : ٤١٢
- العاجل ص : ٤٢٢ - ابو التمام التميمي
• الفيل ص ٥٠ - هبيرة بن أبي وهب
• نصالها ص : ٣٦٨
• نما ص : ٣٩٨ - ورقة بن نوفل اليهودى
• اعصبوا ص : ١١٤ - يحيى بن الحكم
• بظالم ص : ٢٤٤ - يزيد بن أنس الحارثى

البَابُ الثَّانِي

جُهودُ الشَّيخِ فِي التَّحْقِيقِ

مدخل :

شغل الشيخ نفسه طوال فترة طويلة من عمره بعملين يعدان أهم أعمال المدرسة البصرية علمياً، وهما : كتاب سيويه ، والمقتضب للمبرد ، وقد نتج عن ذلك قيام الشيخ بعملين متصلين بهذين الكتابين ، فصنع لأولهما فهارس مفصلة ، وحقق ثانيهما تحقيقاً علمياً. ويبدو أن الشيخ أراد أن يتصل بأعمال المدرسة الكوفية ، حتى لا يقصر اهتمامه على أعمال المدرسة البصرية وحدها ، وأحب أن يكون هذا الاتصال من خلال عملين علميين بارزين من أعمال علمائها ، يعادلان في قيمتهما لدى الكوفيين كتاب سيويه والمقتضب عند البصريين .

وهكذا صنع الشيخ فهارس لكتاب " معاني القرآن للفراء " ، كما قام بتحقيق كتاب " المذكر والمؤنت " لأبي بكر بن الأثير ، وكان الشيخ يريد أن يوازن في اهتمامه بين المدرستين وأن تفاوتت الأعمال العلمية التي اتصل بها في كل منهما . وسنعرض في هذا الباب لما قام به الشيخ من تحقيق ، وهو يمثل في كتابين :

- كتاب المقتضب للمبرد .

- كتاب المذكر والمؤنت لأبي بكر بن الأثير .

وسنخص كلا منهما بدراسة مفصلة في فصل خاص به .

*

*

*

*

*

*

الكتاب الأول

" كتاب المقتضب "

لابي العباس بن محمد بن يزيد المبرد (المتوفى عام ٢٨٥هـ)

في عام اثنين وثمانين وثلاثمائة وألف هجرية ، الموافق ثلاثة وستين وتسعمائة وألف ميلادية ، أخرج الشيخ كتاب " المقتضب " الذي كلف بتحقيقه من قبل لجنة احياء التراث بالمجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، بالقاهرة ، وقد شغل هذا الكتاب حجما كبيرا يتمثل في أربعة أجزاء بلغ عدد صفحاتها (اثنتين وستين وتسعمائة وألف صفحة ١٩٦٢ ص) .

• وقد وقع الجزء الأول منه في (خمس وأربعمئة صفحة ٤٠٥ ص) .

• والجزء الثاني في احدى وسبعين وثلاثمئة صفحة (٣٧١ ص) .

• والجزء الثالث في اثنتين وتسعين وثلاثمئة صفحة (٣٩٢ ص) .

• والجزء الرابع في أربع وتسعين وسبعمئة صفحة بما فيها فهارس الكتاب

(٧٩٤ ص) .

وقد صدر الجزء الأول منه بدراسة عن المبرد وتعريف بكتاب المقتضب ، وشغلت هذه الدراسة نحو اثنتين وعشرين ومائة صفحة ، بدأها بترجمة للمبرد شملت نسبه ، وأسرته ، وولادته ، ووفاته ، وما دار حول " راء المبرد " من آراء .

ثم عرض لنشأته وحياته فمصنفاته ، وذكر نماذج لمقدرته العقلية توضح براعته في الجدل والمناقشة ، ثم عرض لتوثيق الكتاب ، وذكر في توثيقه ما قيل عن المبرد في عدد من المصادر ، ثم عرض الشعر الذي قاله المبرد .

وأوضح الشيخ - بعد ذلك - على يد من تلقى المبرد علومه ؟

وأشار في هذا المجال إلى أن مصادر علومه كانت عديدة منها :

- شيوخه .

- وكتب السابقين

- وشعراء عصره .

وقد فضلا عرض فيه " للخصومة بين ثعلب والمبرد " وقد تضمن
الفصل المباحث التالية :

- هدوء المنافسة بينهما .
- عليهما .
- نحو ثعلب كما تصوره مجالسه .

ثم انتقل الى ذكر " تلامذة المبرد " وتلاه بمبحث آخر أشار فيه
الى (ثناء العلماء والشعراء على المبرد) وذكر من الشعراء الذين أثنوا على
المبرد (ابن الرومي) ، فعرض قصيدته التي تكونت من سبع صفحات (١) .
ولغت (٩٨) ثمانية وتسعين بيتا .

وقضى هذا المبحث بعدد من المباحث (٢) التي تتصل بكتابه
(الكامل) وهي :

- المبرد ونقد الشعر .
- المبرد والشعراء المحدثون .
- أثر المبرد في فقه اللغة .

فذكر فيها الجوانب التي تناولها نقده للشعر ، وأتى ببعض الأمثلة
على ذلك ، وأشار إلى الكتب التي أفردتها للشعراء المحدثين والمواضع التي
عقد فيها أبوابا في بعض مؤلفاته لهؤلاء الشعراء .

ثم تحدث عن أثر المبرد في فقه اللغة ، ثم قدم عرضا لآثار المبرد ،
صدرها بالحديث عن كتاب " الكامل " وقسم ما جاء في هذا المصنوع
قسما :

- الأول : عرضه ضمن المباحث السابقة وقد أشرنا إليها .
- الثاني : تضمن " الكامل " ومن ذلك :

(١) انظر ٤٤/١ من المقتضب .
(٢) ٤٧/١ ، ٥٠ ، ٥٢٦ من المقتضب .

- نحو الكامل •
- أدب الكامل •
- بلاغة الكامل •

كذلك عرض لبعض المصادر التي قدمت نقداً وتوثيقاً لبعض ما ورد في الكامل^(١) ومن ذلك :

- التبسيهات على أغاليط الرواة •
- رغبة الآمل •

وعقب الكامل عرض الشيخ "الفاضل" ورجح أنه للمبرد مهينا أسباب ترجيحه ، وطريقة تأليفه للفاضل حيث أنه اتبع في التأليف طريقة الكامل ، بيد أنه لم يتعرض للمسائل النحوية في الفاضل^(٢) . ثم أتى الشيخ ببعض النصوص التي توضح أسباب تأليف (الفاضل) والغرض من تأليفه •

وقدم - بعد ذلك - عرضاً لمصنفاته التي لم تشر • ثم عاد - بعد ذلك - إلى مؤلفاته المنشورة ، فتناول "المقتضب" - وهو موضوع الدارسة بالتعريف - فأشار إلى زعم تأليفه ، وقيمه العلمية بين مؤلفاته وذكر المصادر التي أشارت إلى ذلك ، والمسائل التي عالجها المقتضب ، موضحاً أسلوب الكتاب في معالجة هذه المسائل ، وقدم عرضاً لعدد من الأمثلة على ذلك^(٣) .

كذلك أشار الشيخ إلى أسلوب المبرد في تراجم أبواب المقتضب^(٤) .

ثم أتى الشيخ بمبحث فيه بعض التكرار للمبحث السابق تحت عنوان (زمن تأليف المقتضب)^(٥) ذكر فيه بعض الأدلة التي تؤكد أن تأليف المقتضب كان في زمن الشيخوخة والنضج •

-
- (١) ٥٧/١ ، ٥٩ ، من المقتضب •
 - (٢) ٦٢/١ ، من المقتضب •
 - (٣) ٦٧/١ - ٦٨ ، من المقتضب •
 - (٤) ٦٨/١ - ٧٠ ، " •
 - (٥) ٧١/١ - ٧٢ ، " •

ثم قدم عرضاً للمخطوطة بعنوان (نسخة المقتضب) وأشار إلى الاضطراب
السوارد في النسخة الوحيدة للمخطوطة ، والنقص أيضاً ومواضع ذلك (١)

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى الكتب التي تأثرت بالمقتضب وأفادت
منه ، وعقب هذه الكتب أشار إلى شرح المقتضب ، فتفسير المسائل المشكلة في
أول المقتضب . (٢)

ثم المصادر التي تأثر بها المقتضب ، وذكر من بين هذه المصادر كتاب
سيويه (٣) - وفي هذا الجزء من الدراسة - جمع الشيخ المسائل التي نقد فيها
المبرد سيويه وعرضها في بحث خاص .

ثم عرض الشيخ لكتاب (الانتصار لسيويه من المبرد) لابن ولاد (٤) . وتلاه
بعدد من الكتب التي قام المبرد بتصنيفها ، ولم يصلنا منها إلا أسماؤها . (٥)

وتعرض - بعد ذلك - (لأسلوب المبرد) (٦) ، فتناوله بشكل عام
ولم يقتصر على أسلوبه في المقتضب . وقد أشار فيه إلى نماذج من شعر المبرد في
كتابه الكامل ، والمقتضب .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى الحديث ^{عن} أسلوبه العلمي محدد الأسلوب
الذي كان يؤثره ، والأموور التي كان يلتزم بها أو يكثر منها فيه ، وما كان يكسره ،
وما كان يقف عنده طويلاً ، والطريقة الغالبة في تأليف المقتضب ، واستشهد بعدد
كبير من الأمثلة على كل جزئية من هذه الجزئيات .

ثم قدم عرضاً لعدد من المباحث التي لا تتصل بدراسة الكتاب ، وإنما
تتصل بدراسة المؤلف ، مثل :

-
- | | |
|--------------------------|-----|
| ٧٦ - ٧٤ / ١ | (١) |
| ٨٦ - ٨٣ / ١ من المقتضب . | (٢) |
| " " ٨٧ / ١ | (٣) |
| " " ٩٤ / ١ | (٤) |
| " " ٩٦ / ١ | (٥) |
| " " ٩٧ / ١ | (٦) |

- ١ - لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته .
- ٢ - مذهب المبرد بين القياس والسمع .
- ٣ - إسراف المبرد في الروايات .
- ٤ - بين المبرد والقراء .
- ٥ - موقف المبرد من الكوفيين .

ثم قدم احصا فيما يتعلق بشواهد المقتضب ، فأشار إلى عدد الشواهد الشعرية ، والنثرية ، والقرآنية ، ولم يدخل شواهد الحديث في الحساب ، نظرا لعدم تصريح المبرد بذلك عند استشاده بالحديث إلا في موضع واحد (١) .

عرض - بعد ذلك - مبحثا لاصطلاحات المبرد الواردة في المقتضب (٢) .
وأخيرا أوضح الشيخ منهجه في الشرح والتعليق في اثنتي عشرة صفحة (٣) .

* * *

ومن خلال هذا العرض للدراسة التي قدم بها للكتاب يتضح أن الشيخ لم يتبع نسقا واحدا فيها .

وقبل أن أعرض لجوانب الدراسة المختلفة يجب أن أنبه إلى أن الشيخ أدار دراسته هذه على الكتاب من خلال النسخة المخطوطة مما أدى إلى صعوبة الوقوف على الإحالات .

ولو أن دراسته قامت على أساس المطبوعة ، ليسر للباحث العودة إلى الكتاب ، والشبث من الأحكام التي تضمنتها الدراسة عنه .

* * *

وقد جرى العرف بين المحققين على اتباع عدد من القواعد العامة في تقديمهم للنصوص التي يحققونها ، وتتحرى هذه القواعد - عادة - أن تتناول دراستهم التي يصدرون بها هذه النصوص جانبين :

-
- (١) ١١٥/١ - ١١٦ من المقتضب .
 - (٢) ١١٢/١ من المقتضب .
 - (٣) ١١٩/١ - ١٣٠ من المقتضب .

الأول : - المؤلف : حياته وآثاره العلمية •

الثانى : - الكتاب : خصائصه • ومصادره • ومنهجه • وقيمه •

كما جرى العرف بينهم على امكان اجمال الحديث عن الجانب الأول، والاكتفاء فيه باللمحة الدالة إذا كان للمؤلف شهرة واسعة مثل "المبرد" وذلك فى مقابل العناية البالغة بالجانب الثانى • والملاحظ - بصفة عامة - أن الشيخ هنا حرص على أن يقدم دراسة مفصلة عن المبرد على حساب الكتاب • ويبدو أن مما أغراه بذلك ما كان لديه من مادة علمية صالحة للأخذ منها • متثلة فى رسالته عن "المبرد" وجهوده اللغوية " وكأن الشيخ أثار الاقتصاد فى بذل الجهد فى الدراسة مكثفا بالجهد الذى بذله فى التحقيق •

كذلك يلحظ أن الشيخ قد وافق العرف الذى يقضى بفصل دراسة المؤلف عن دراسة الكتاب - تحقيقا للتجانس فى موضوعات البحث - فى بعض المواضع وخالفه فى بعض المواضع •

ولست فى حاجة إلى أن أعرض لجوانب الموافقة • لأنها مسألة طبيعية فى البحث العلمى • ولذلك سأكتفى بأن أعرض لنماذج من مخالفة العرف العلمى الذى يوشك أن يكون أصلا مطردا فى ترتيب مباحث الدراسة بشقيها فيما يلى :

أولا : خلط المباحث وتداخلها :

خلط الشيخ بين مباحث المؤلف ومباحث الكتاب • فعرض عددا من موضوعات الترجمة ضمن مبحث التعريف بالكتاب ومن ذلك :

- ١ - كتب للمبرد لا نعرف عنها سوى أسمائها (١)
- ٢ - أسلوب المبرد وخصائصه (٢)
- ٣ - لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته (٣)
- ٤ - مذهب المبرد بين القياس والسمع (٤)

(١) ١٦/١ من مقدمه المقتضب •

(٢) " " " ١٧/١

(٣) " " " ١٠٥/١

(٤) الصفحة نفسها •

- ٥ - اسراف المبرد في رد الروايات (١)
- ٦ - بين المبرد والقراء (٢)
- ٧ - موقف المبرد من الكوفيين (٣)

وجملة هذه المباحث ليس لها صلة بدراسة الكتاب في ذاته بل بالمؤلف نفسه في آثاره المختلفة ، وفي طليعتها " الكامل " لا " المقتضب " .

ثانيا : تأخير عدد من المباحث عن موضعها ومن ذلك :

- ١ - شرح المقتضب .
 - ٢ - تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب .
- عرض الشيخ الباحثين السابقين بعد عرضه للكتب التي تأثرت بالمقتضب وموضعها في الصفحات الأولى من الدراسة (٤)
- ٣ - صلة المقتضب بكتاب سيويه .
- من العوامل التي أثرت في المقتضب (كتاب سيويه) وبالرغم من ذلك أخره الشيخ في الترتيب عن المجالات التي أثر فيها المبرد . ومن بدهيات الترتيب أن تذكر المؤثرات قبل المتأثرات (٥)
- ٤ - شواهد المقتضب .

أخر الشيخ ذكر (الشواهد القرآنية) واحصاها إلى ما بعد " الشواهد الشعرية والنثرية) وموضعها التقديم . (٦)

-
- (١) ١٠٨/١ من مقدمة المقتضب .
 - (٢) ١١١/١ " " " "
 - (٣) ١١٥/١ " " " "
 - (٤) ٨٣/١ من المقتضب .
 - (٥) ٨٧/١ من المقتضب .
 - (٦) ١١٦/١ " " " "

ثالثا : تقديم عدد من المباحث عن موضعها ، ومن ذلك :

١ - النقل عن المقتضب والإشارة إليه (١)

تضمن هذا البحث الكتب التي تأثرت بالمقتضب وأخذت عنه . وقد قدم الشيخ هذا البحث على بحث (صلة المقتضب بكتاب سيويه) فقدم ما كان موضعه التأخير (٢)

٢ - وفاة المبرد :

قرن الشيخ وفاة المبرد بمولده وموضعها التأخير .

رابعا : - اقحام بعض المباحث :

أحتم الشيخ في دراسة للكتاب عددا من المباحث التي لا صلة لها مباشرة بالكتاب وإن كانت ذات صلة بالمؤلف ، ومنها :

١ - دراسة الكتاب " الكامل "

٢ - دراسة لكتاب " الفاضل "

والإشارة إليهما تغنى عن التفصيل فيهما . (٣)

٣ - نحو ثعلب كما تصوره مجالسه (٤)

وليس له صلة بهذه الدراسة .

خامسا : عدم الدقة في العنونة .

افتقرت بعض مباحث الشيخ إلى الدقة في العنوان ومن ذلك :

(١) ٧٧/١ من المقتضب

(٢) الصفحة نفسها .

(٣) ٦٢ و ٥٤/١ من المقتضب .

(٤) ٣١ / ١

- اصطلاحات المبرد (١)

فقد ذكر هذا المبحث ضمن دراسته للكتاب وقد اقتصر
بالفعل على مصطلحات "المقتضب" فحسب . في حين
أن عنوان المبحث يشي بأن ما ورد تحته عام وشامل
لكل مؤلفات المبرد .

سادسا : تمزيق بعض الباحث

عرض الشيخ بعض موضوعاته في مواضع متفرقة ، ولم
يجمعها في مكان واحد حتى تتأزر على تكوين الصورة الكلية
الدقيقة لما يتأوله من موضوعات . وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتي :

- الخصومة بين ثعلب والمبرد (٢)
- وقد عرض له " الشيخ ضمن (آثار المبرد)
- هل كان المبرد متعصبا (٣)
- المواقف السياسية للمبرد (٤)
- وموضع هذين المبحثين في (مذهب المبرد واتجاهاته)
- المبرد والشعراء المحدثون . (٥)
- المبرد ونقد الشعر (٦)

وتأمل هذه الموضوعات جميعا يشير إلى أنها جوانب لموضوع
واحد هو المسلك الفكري للمبرد تجاه معاصريه ، وكان حقها أن تجمع
في موضع واحد يصور جوانب هذا المسلك ويفسر أبعاده . معا .

(١)	١١٧/١	من المقتضب
(٢)	٢٦/١	" "
(٣)	٣٤/١	" "
(٤)	٣٧/١	" "
(٥)	٥٠/١	" "
(٦)	٤٧/١	" "

موازنة بين "مقدمة التحقيق" و "رسالة الشيخ" (١)

يحسن أن أعرض هنا للموازنة بين ما كتبه الشيخ في تقديمه لتحقيقه
لكتاب "المقتضب" وما كتبه في رسالته للدكتوراه قبل ذلك بقراءة عشرين عاماً،
فإن ذلك كهيل بأن يلقى الضوء على مدى تطور الشيخ فكراً خلال هذه
الفترة الزمنية الطويلة نسبياً . وقد يكون مرد الاختلاف راجعاً إلى اختلاف
محور الدراسة بين العمليين ويهدو - لأول وهلة - قدر من الاختلاف في ترتيب
المادة العلمية .

فالكتاب الأول : دار حول المؤلف .
والكتاب الثاني : دار حول الكتاب .

وسنور طويلاً مضت فيما بين الدراستين، كذلك صدرت في هذه الفترة
دراسات متعددة حول المبرد ، وأصول النحو . وقد يكون لها أثر في هذا
الاختلاف في الترتيب ، وأمثلة لذلك بما يأتي :

الأول : الاختلاف في الترتيب :

١ - من حيث التقديم والتأخير .

اختلف عرض الموضوعات في كل من كتاب "المبرد"
ومقدمة "المقتضب" ومن ذلك :

- تلاميذ المبرد :

عرضه الشيخ عقب شيوخه في الرسالة . في حين أخبره
في "المقتضب" إلى ما بعد (مجالس شعلب) (٢)

- توثيقه :

عرضه الشيخ في الرسالة ضمن فصل (الخصومة بين المبرد
وشعلب) . في حين عرضه في "المقتضب" قبل بحث (الخصومة

(١) سأعرض إن شاء الله لرسالة الشيخ عرضاً مفصلاً في الباب الخاص بملفوظاته ، ولذلك
اقتصرت على عمل موازنة عامة بين موضوعات العمليين .
(٢) ص (١٤) من كتاب المبرد ، ٣٤ / ١ من "المقتضب" .

بعدد من الباحث (١)

- قدم " أسلوب المبرد " فعرضه عقب " الخصومة بين المبرد
وشعلب " في الرسالة في حين أخره في دراسته للمقتضب فعرضه
ضمن تعريفه بكتاب المقتضب (٢) .

- آخر (تعصب المبرد) إلى ما بعد (ثناء العلماء على
المبرد) في الرسالة . في حين قدمه على (ثناء العلماء) في
المقتضب . (٣)

- وهناك عدد من الموضوعات الواردة في كتاب " الكامل " عرضها
الشيخ في رسالته عن المبرد ضمن بحث (الكامل)

في حين قدم ذكرها في دراسته للمقتضب عن البحث الخاص
بالكامل (٤) ، ومن ذلك ما يلي :

- المبرد ونقد الشعر

- المبرد والشعراء المحدثون

- أثر المبرد في فقه اللغة .

- عرض الشيخ عددًا من الباحث في موضع قلق في كل من
الرسالة والمقتضب ، فقد مها في الرسالة عن (آثار المبرد) في
حين عرضت ضمن تعريفه للمقتضب في دراسته للكتاب ومن ذلك

- لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته .

- مذهبه بين التماس والسماع .

- بين المبرد والقراء .

والمبحث الأخير من الباحث السابقة قد توسط الباحثين
السابقين له في الرسالة ، في حين كان ترتيبه الثالث في دراسته
للمقتضب ، أي أنه عرض بعد الباحثين السابقين له .

(١) ص (٢٣) من الرسالة ، ١٦/١ من المقتضب .

(٢) ص ٢٩ من الرسالة ، ٩٧/١ من المقتضب .

(٣) ص ٢٦ من الرسالة ، ٣٥/١ " " .

(٤) ص ١٧١ من الرسالة ، ٤٧/١ ، ٥٠ ، ٥٢ من المقتضب .

(٥) ص ٣٩ ، ٤٣ ، ٥٥ من الرسالة ، ١٠٥/١ ، ١١١ من المقتضب .

- قدم مؤلفات المبرد غير المنشورة على مؤلفاته المنشورة في الرسالة في حين آخرها الى ما بعد (الفاضل) في المقتضب . (١)

الثاني : الاختلاف في العنوان :

عرض الشيخ بعض الباحث في الكتابين بعناوين مختلفة ومن ذلك :

- الخصومة بين المبرد وشعلب :

قدم ذكر " المبرد " على " شعلب " في الرسالة في حين آخره عن " شعلب " في " المقتضب " . (٢)

- دطوى المبرد :

عرض في الرسالة بهذا العنوان • في حين عرضه في كتاب " المقتضب " بعنوان (اسراف المبرد في رد الروايات) •

الثالث : التفاوت في الاقوال والذكر

أقل الشيخ ذكر عدد من الباحث في الرسالة في حين ذكرها في دراسته لكتاب المقتضب (٤) ومن ذلك ما يلي :

- أسرته •
- براعته في الجدل والمناقشة •
- اصطلاحات المبرد •
- كتاب الفاضل •

(١) ص ١٢١ من الرسالة ، ٦٣/١ من المقتضب •
(٢) ص ١٢ من الرسالة ، ٢٦/١ " " •
(٣) ص ٦٩ " " ، ١٠٨/١ " " •
(٤) ص ٩/١ ، ١٥ ، ٦٢ ، ١١٦ من المقتضب •

وبالرغم من أوجه الاختلاف الواردة بين دراسة الشيخ لكتاب
المقتضب ، ودراسته للرسالة هناك بعض الأمور اتبع فيها الشيخ
نمطاً واحداً في دراسته ومن ذلك :

١ - الاحالات :

اعتد الشيخ على النقل النصية عند الإحالة
إلى المصدر ، ولو أنه اقتصر على الإشارة إلى
الموضع لمنع هذا التضخم المجهد .

٢ - الحواشي :

اتبع في تنظيم الحواشي الطريقة القديمة
فوضعها بين الأسطر في الكتابين معا ، وإن
كان قد عزلها في أسفل الصفحة في بعض
المواضع .

التحقيق

.....

صدر الشيخ تحقيقه للمقتضب بقدمة شغلت أربع صفحات تقريبا ، أشار فيها إلى أن دراسته للمقتضب وإخراجه له كان بعد صحنه طويلة دامت أربع قرن ، وأوضح أنه من أنفس كتب المبرد وأنه يلي سيويه في الأهمية . كما أن لسيويه آثارا واضحة في المقتضب تتجلى في عدد النصوص التي استشهد بها المبرد في المسائل النحوية ، والصرفية .

ثم نهب الشيخ فسى مقدمته إلى أن ظهور المقتضب تترتب عليه فوائد جلى منها :

- ١ - تصحيح مذهب المبرد .
 - ٢ - احياء كتابين يتصلان بالمقتضب ، وهما :
 - أ - نقد المبرد لكتاب سيويه ، ورد ابن ولاد عليه في كتابه " الانتصار "
 - ب - " تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب " لأبى القاسم الفارقى المتوفى ٣٩١ هـ .
 - ٣ - رفع الاضطراب الواقع في النسخة .
- والثابت أن المقتضب حظى بعناية الشيخ واهتمامه منذ دراسته فسى مرحلة الدكتوراه ، فبذل في مجال اخراجه جهدا ضخما ، لما قام به من تصحيح وتوثيق ورفع للاضطراب الوارد فيه ، وغير ذلك .
- وبإخراجه للمقتضب أفاد المكتبة العربية ، وأفاد المكتبة النحوية بخاصة .

وبالرغم من هذه الجهود التي بذلها الشيخ في تحقيقه للمقتضب ، وبالرغم من صور الإفادة التي حققها بإخراج هذا الكتاب ، هناك جوانب قصور واضطراب سأعرض لها بعد حين ، وقد يكون هذا الاضطراب وليد ظروف أحاطت بالشيخ من بينها :

- ١ - أن تحقيقه للمقتضب كان أول محاولة له في هذا المجال .

٢ - أن الفترة الزمنية التي تم فيها إنجاز عمل التحقيق كانت وجيزة للغاية بالنسبة لكتاب ضخم في حجمه ولعل ذلك كفيلاً بأن يفسر لنا سر هذا القصور الذي تتجلى صورته فيما يأتي :

أولاً : الخلط والاضطراب :

أ - الخلط بين الأشعار :

خلط الشيخ في مواضع عدة بين أقوال العرب ، وأمثالهم وهما يؤكد هذا الخلط عرضه لعدد من الأقوال ضمن "فهرس الأمثال" . في حين لم يخرجها من كتب الأمثال ، وبعد رجوعى لكتب الأمثال - التي بين يدي - اتضح لى أنها مجرد أقوال من أقوال العرب لم ترق إلى درجة المثل . ومن أمثلة ذلك :

إِنَّ الْفُكَاهَةَ مَقْسُودَةٌ إِلَى الْآذَى (١)

ثانياً : اختلاف النسق :

اتخذ الشيخ سلوكاً متنوعاً في تحقيقه للمقتضب فتارة يراعى وحدة النسق وتارة يغفلها تماماً ، وسنعرض لذلك فسى

(١) مجمع الأمثال للميداني ، المستقصى للزمخشري ، وكتاب

الأمثال لابن سلام . وأمثال العرب للمفضل الضبي ،
وجمهرة الأمثال للعسكري .

(٢) انظر ١/١٠٨ من المقتضب .

ثلاثة أمور : الترجمة - والتخريج - والمقابلة بين نص كتاب
المقتضب وكتاب سيويه *

١ - الجوانب التي أغلبها في الترجمة :

في كتاب المقتضب ورد عدد كبير من الأعلام المبهمة
التي تحتاج إلى تراجم مفصلة أو تراجم تتضمن الجوانب
الهامة كالاسم واللقب ، والكنية ، وتاريخ الوفاة ، ومصادر
الترجمة * وهذه الترجمات بمثابة المفاتيح التي تجلو
غموض النص وتوضح إسهامه ومن ذلك :

١ - فيما يتصل بأعلام الأشخاص غير المشهورين :

- تبين لي أن الشيخ اكتفى في ترجمته لبعض
الأعلام بالإحالة إلى مصادر الترجمة مغفلا
ذكر ما هو ضروري كالإسم ، واللقب ، والكنية ،
وتاريخ الوفاة ، ومن أمثلة ذلك :

- (١) - خالد القسري
- (٢) - أبي عبدالله بن دارم *
- (٣) - المتلمس
- (٤) - فاطمة بنت الخرشب
- (٥) - قيس بن منبّه ابن بكرين هوّزن

- أعلام لم يترجم لهم مطلقا بالرغم من حاجتهم إلى
ترجمه ومن ذلك :

- الزبادي (٦)

(١)	٢٧٤/٢	من المقتضب
(٢)	١٤١/٣	" "
(٣)	٩٣/٢	" "
(٤)	١١٦/٤	" "
(٥)	٣٦٢/٣	" "
(٦)	٢٩١/٢	" "

- أبو عبيدة (١)
- كلاب بن ربيعة (٢)
- الضيَّاب بن كلاب (٣)
- معافر بن مرّ (٤)
- أبو زيد الأنصاري (٥)
- معدّيكرب (٦)
- أنصار (٧)

٢ - فيما يتصل بأعلام القبائل :

القبائل تمثل أهمية خاصة من الناحية اللغوية ، وسما لحظته أن الشيخ لم يهتم بالترجمة للقبائل ، وإن قدم ترجمة محدودة وقاصرة لبعض القبائل ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

- قبائل لم يترجم لها مطلقا ومن ذلك :

- بنوتسيم (٨)
- قحطان (٩)
- هذيل بن مدركة (١٠)

-
- (١) ٢١١/٤ من المقتضب
 - (٢) ٢٩٢/٢
 - (٣) ٢٩٢/٢ الصفحة السابقة نفسها
 - (٤) ١٥٠/٣ من المقتضب
 - (٥) ٢٩٦/٣ ، ١٩٩/٤ من المقتضب
 - (٦) ٢١/٤ من المقتضب
 - (٧) ٢٩٢/٢
 - (٨) ٢٠٨/١ ، ٣١٠/٢ من المقتضب
 - (٩) ١٨٥/٣ من المقتضب
 - (١٠) ١٩٣/٢ من المقتضب

- قبائل ترجم لها ترجمة محدودة وقاصرة ، ومن ذلك :

- (١) - خندوف
- (٢) - مكدوس
- (٣) - مَلول
- (٤) - مزيننة
- (٥) - باهولة
- (٦) - تميم بنق مرة

٣ - فيما يتصل بالأماكن والبلدان •

ترجم الشيخ لعدد من الأماكن والبلدان ترجمة وافية •

- (١) ٣٦٤/٣ من المقتضب •
- (٢) ٣٦٤ /٣ " " •
- (٣) نفس الصفحة من المقتضب •
- (٤) ١٨٤/٢ من المقتضب
- (٥) ٣٦٤/٣ " " •
- (٦) ٣٦٠/٣ " " •

في حين ترجم لبعضها ترجمة غير وافية ، والبعض الآخر منها
لم يترجم له تماما ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

- أماكن وبلدان أغفل الترجمة لها مطلقا ومن ذلك :-

- بغداد (١)

- أماكن وبلدان ترجم لها ترجمة محدودة وغير وافية ومن
ذلك :

- البصرة (٢)

- الكوفة (٣)

- المدينة (٤)

- مكة (٥)

- بعلبك (٦)

ب- الجوانب التي أغفلها في التخریج :

من الجوانب المهمة في التحقيق توثيق الشواهد والنقول
من مصادرها الأصلية ، وتوضيح ما غرض من الروايات الواردة في
الشاهد الواحد ، أو بيان مواضع الاستشهاد في كل شاهد .

• • ٣٥٨/٣

• • ٣٥٨/٣

• نفس الجزء والصفحة

• ٢٣ / ٤٠ من المقتضب

• نفس الجزء والصفحة

• نفس الجزء والصفحة

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

والشيخ وثق عددا من الشواهد من المصادر الأصيلية ،
واقصر في توثيق عدد منها على المصادر الثانوية ، في حين
أغفل توثيق بعضها تماما .

- كذلك الأمر في النقول ، والروايات ، ومواضع الاستشهاد ، إذ
لم يتبع نسقا واحدا في تخرجها .

وحسبى أن أمثل لذلك بعدد من الأمثلة : .

١ - فيما يتصل بالحديث :

أغفل الشيخ تخريج الأحاديث الواردة في المقتضب اغفالا
تاما وأشار إلى أن المبرد عند ما ذكر لفظ الحديث لا يعنى به
أنه قول الرسول وإنما أراد به الخبر ، نظرا لأن المبرد لم
يصرح بذلك ، والموضع الذي صرح فيه المبرد بالحديث الشريف
ذكر الشيخ أنه من الأحاديث الضعيفة^(١) .

١ - فيما يتصل بالمأثورات النثرية :

اختلاف النسق وصل إلى المأثورات النثرية - أيضا - إذ قام
بتخريج بعضها وأغفل بعضها دون تخريج ، وأمثلة لذلك بما
يلسى : -

أ - الأمثال :

لم يخرج جميع الأمثال ، وهذه بعض الأمثال التي
لم يخرجها من كتب الأمثال ، ومن ذلك :

- جَاءَ يَنْفُضُ مَذْرُوبَهُ^(٢) .

(١) ١١٦/١ من المقتضب ، وانظر فصل الفهارس .

(٢) انظر مجمع الأمثال للميداني ١/١٧١ ، ١/١٩١ ، ٢/١٦٣ - ١٦٤ ، ٣/٤٠
من المقتضب .

- إِنْ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدَوَ (١)

ب - خَرَجَ بِعَضِّ أَقْوَالِ الْعَرَبِ دُونَ بَعْضٍ ، وَمِمَّا أَقْبَلَهُ :

- قَوْلُ الْعَرَبِ : " اِبْدَأْ بِهَذَا أَوَّلًا وَاحْكَمْ " (٢)

- وَقَوْلُهُمْ : " إِنْ تَأْتَى فَتُكِّدُ دَرَاهِمًا فِي مَوْضِعٍ إِنْ تَأْتَى
أَعْطَكَ دَرَاهِمًا " (٣)

٣ - فِيمَا يَتَّصِلُ بِالشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ :

من القواعد التي يلتزم بها المحقق تخريج الشواهد
الشعرية من الكتب المختلفة ، وقد التزم الشيخ بهذه القواعد
في مواضع عديدة في حين عرّف عنها في بعض المواضع ، ومن ذلك :

أَنْعَتُ أَعْيَارًا رَعَيْنَ الْخَنْزِرَا
أَنْعَتَهُنَّ آيْرًا وَكَمَرًا (٤)

يَا أَضْبَعًا أَكَلْتَ آيَارَ أَحْمِرَةَ
ففي البطون وقد راحت قرأتها (٥)

يَطْعَنُهَا بِخَنْجَرٍ مِنْ لَحْمٍ
بَيْنَ الذَّنَابِسِ فِي مَكَانٍ سَخِنِ (٦)

أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ جَمَعَتْ دِينًا
وَحِلْمًا قَاضِيًا لَدَوِي الْحُلُومِ (٧)

(١) انظر - أيضا - مجمع الأمثال للميداني ٣٠/١ ، وقد ورد بهذه الرواية (إن مع

اليوم غدا يا مسعدة) ، ٢٣٨/٢ من المقتضب .

(٢) ٣/٢ من المقتضب .

(٣) ١٧٨/٣ من المقتضب .

(٤) ٢١٨/١ من المقتضب

" " ٢٦١/٤

(٦)

(٧)

(٤) ١٣٢/١ من المقتضب

(٥) الصفحة نفسها من المقتضب

٤ - فيما يتصل بالتوزيع العروضي :

ومن جملة ملحوظاتي وقتت على أن الشيخ لم يهتم
بالتوزيع العروضي في المقتضب .
في حين أنه اهتم بهذا الجانب في فهرسته
لكتاب سيبويه . (١)

(١) انظر ص ١٠٢ الفصل الثاني من الباب الأول من الرسالة .

٦ - فيما يحصل بالكلمات اللغوية :

الإعتماد في توثيق الكلمات اللغوية الصعبة على المعاجم
الأصلية في التحقيق شيء لا بد منه ، فلا تكفى الإشارة إلى
مواقع هذه الكلمات من خلال كتب أخرى .

كذلك لا تغنى الإحالة إلى مواقع هذه الكلمات فى
المعاجم عن بيان المعنى ، لأن ذلك يوقف الباحث ويعطله .
وهناك عدد كبير من الكلمات اللغوية وردت فى المقتضب أغفل
الشيخ تخرجها من مصادرها ومن ذلك :

- (١) - آذَنْتَ
- (٢) - رَكَبْتُهَا
- (٣) - فِرْعَ الْإِنْسَانِ
- (٤) - أَيْخَتٌ
- (٥) - بَغَامُهَا
- (٦) - الْفَرَقْدَانِ
- (٧) - لَا تَقْلُوهَا

-
- (١) ٣٦١/٤ اوضح معانى هذه الكلمات دون أن يشير إلى المصادر .
 - (٢) نفس الصفحة .
 - (٣) ٣٢٣/٢ أقتصر على بيان معناه دون الإحالة إلى المصدر .
 - (٤) ٤٠٩/٤
 - (٥) نفس الصفحة .
 - (٦)
 - (٧) ٢٣٨/٢ من المقتضب .

- وأدلوها - (١)

وقد يشير في بعض الأحيان في تخريجه لللفاظ اللغوية إلى المصادر الأصلية دون أن يذكر الجزء والصفحة وسأكتفى بذكر هذين المثالين للدلالة على ذلك :

- المساحي (٢)

- سراعة (٣)

ج - فصي المقابلة والموازنة :

ومن أبرز ما صنعه الشيخ في تحقيقه للمقتضب أنه قام بمقابلة المواضع التي تعرض لها المبرد من سيويه .

وذلك يسر للباحث الإتصال بكتاب سيويه عن طريق (المقتضب) بيد أنه لم يلتزم بهذه الموازنة في جميع المواضع^٦ وسأمثل لذلك بمايلي :

- أَطَرِّي فَاِنَّكَ نَاعِلِيَّة (٤)

- بَعَيْنِ مَا أَرِنَنَّكَ (٥)

(١) ٢٣٨/٢ من المقتضب .

(٢) ٢٢٩/٢ من المقتضب .

(٣) ٢١١/٢ من المقتضب .

(٤) ١٤٥/٢ من المقتضب ، وقد وردت في سيويه ١٤٧/١

ط/ بولاق ولم يقابلها الشيخ .

(٥) ١٥/٣ من المقتضب . وقد وردت في سيويه ١٥٣/٢

ط/ بولاق ولم يقابلها الشيخ .

واقترنت في هذا المجال على تقديم بعض الأمثلة للنصوص التي لم يقابلها الشيخ بنص سيويه ، وإن كانت قليلة العدد . كذلك نسيه الشيخ إلى أن بعض الأبواب والمسائل النحوية الواردة في المقتضب لم يعثر عليها في سيويه .

وهذه الملحوظات جميعا لا تمنع من تقرير وجود جوانب كثيرة أجاد فيها الشيخ فيما يتصل بتحقيق هذا الكتاب ملتزما قواعد التحقيق فيها .

وفي طليعة هذه الجوانب ما يأتي : مقابلة نصوص المقتضب بنصوص سيويه ، وهذه المقابلة مفتاح كتابين عظيمين هما : المقتضب ، وكتاب سيويه نظرا لأن الباحث يصل إلى سيويه عن طريق المقتضب في سهولة ويسر دون معاناة ، وهذا مما يحسب للشيخ . كما يحسب له ما قام به من جهد في توثيق ما وثق من نقول وآراء وتوضيح ما وضع من شواهد ، وتسجيل ما سجل من ملحوظات ، وتلويح ما وجد من اضطراب في النسخة المخطوطة ، وهو تقويم ما كان يجرؤ عليه من ليس له مقدرة الشيخ العلمية وشجاعة الأدبية معا .

✱

✱

✱

✱

✱

✱

الفصل الثاني

تحقيق المذكر والمؤنث
لأبي بكر بن الأنباري

الفصل الثاني

" المذكر والمؤنث " لأبى بكر بن الأنبارى

المتوفى ٣٢٨ هـ

لأبى بكر بن الأنبارى المتوفى ٣٢٨ هـ آثار علمية كثيرة بيد أن ما هو شائع لدى الترجمين له تقريرهم أن كتابه (المذكر والمؤنث) أغزر مؤلفاته مادة ، وأكثرها قيمة وأعظمها أهمية ، فضلا عن أنه أهم ما ألف فى موضوعه وأوسع ما كتب فيه .

ولهذه الاعتبارات جميعا اختار الشيخ هذا الكتاب ليحققه . وفى سنة احدى وأربعمائه والف للهجرة الموافق احدى وثمانين وتسعمائه والف للميلاد أصدر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة الجزء الأول من هذا الكتاب بتحقيق الشيخ . وقد شغل هذا الجزء نحو ستائة صفحة من القطع الكبير ، وصدره الشيخ بدراسة وقعت فى خمس وأربعين صفحة . عرف فيها الشيخ بالكتاب وألقى على المؤلف نظرات متفرقات تباشرت ضمن مباحث تعريفه بالكتاب .

(١) وقد بدأ الشيخ تعريفه بالكتاب بالقاء نظرة على تاريخ كتب " المذكر والمؤنث " وصدر هذه النظرة بعبارات ابن الأنبارى التى يشير فيها إلى أهمية الوقوف على هذا الموضوع من موضوعات البحث اللغوى ، وهى أهمية لا تقل بحال عن أهمية مباحث الإعراب ، وغيره من قضايا النحو العربى ، وذلك إذ يقول :

" أعلم أن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث ، ومن ذكر مؤنثا أو أنث مذكرا كان العيب لازما له ، كلزومه من نصب مرفوعا أو خفض منصوبا أو نصب مخفوضا "

وهذا استهلال جيد إذ يشير إلى أهمية موضوع الكتاب من ناحية والإتصال الوثيق بين موضوعه وعلوم التصويب اللغوى من ناحية أخرى .

ثم أشار الشيخ - بعد ذلك - إلى كثرة ما ألف فى هذا الموضوع ، موضحا أساليب تناوله فيما عرض له من مصادر ، وأعقب ذلك عرض قائمة بالمراجع التى أفردت بالتأليف موضوع المذكر والمؤنث ، ورتبها ترتيبا تاريخيا على حسب

وفيات مؤلفيها ، وقد ذكرها لها الشيخ بعبارة " تاريخ لكتب المذكر والمؤنث "

انتقل الشيخ - بعد ذلك - الى التعريف المباشر بكتاب ابن الأنباري (١)
فأوضح المنهج الذي سلكه في عرض المسائل وبين خصائص هذا المنهج - من
ذكر المعاني وتعدد الشواهد .

ثم انتقل من ذلك إلى ذكر بعض صفات ابن الأنباري وأشار بخاصة إلى
كثرة حفظه للقرآن والقراءات .

ثم عاد مرة أخرى إلى الحديث عن مرتبة هذا الكتاب بين الكتب التي
ألفت في موضوع من جهة ومرتبته بين كتب المؤلف نفسه من جهة أخرى .

واستطرد من ذلك إلى الحديث مجدداً عن خصائص الكتاب فذكر من
ذلك حرص المؤلف على الإكثار من الشواهد في المسألة الواحدة والامانة في
شرح الأساليب ، ومثل الشيخ لذلك بما جاء في الكتاب عن أنواع الاطمينة
وأيام الأسبوع وغيرها من موضوعات تؤكد كلها إتساع مادة الكتاب وإحاطة
مؤلفه بموضوعه .

ثم انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث عن مدى مخالفة ابن
الأنباري لسابقيه من العلماء الذين كتبوا في موضوع المذكر والمؤنث ، وعرض
في هذا المقام بعض اللحاح العامة من الكتاب .

تناول الشيخ عقب ذلك الصيغ التي يشترك فيها المذكر والمؤنث لدى
ابن الأنباري ، واقتصر على عرض هذا النوع من الصيغ دون أن يلتفت إلى
الصيغ التي ينفرد بها المذكر أو تلك التي ينفرد بها المؤنث .

(١) لا يفوتني أن أشير إلى أن الشيخ قد أغفل تماماً الإشارة إلى الدراسة التي
نشرت حول هذا الكتاب عام ١٩٧٨م والتي قام بها الدكتور (طارق عيد -
الجنابسي) ومرد ذلك في ظني أن الشيخ لم تتح له الفرصة للوقوف على نشرة الدكتور
الجنابسي لهذا الكتاب ودراسته له قبل تحقيقه للكتاب ، بالرغم من صدورها قبل
صدور تحقيق الشيخ بنحو ثلاثة أعوام ، وسبب ذلك أن صدور هذه النشرة في
العراق عام ١٩٧٨م ، ليس سابقاً على تحقيق الشيخ للكتاب الذي صدر
عام ١٩٨١م ، وذلك لأن إجراءات النشر في الهيئات الرسمية في " مصر "
يستغرق وقتاً طويلاً عادة ، في إحالة الكتاب إلى مراجعين متخصصين ، والموافقة
على صدوره من لجان متعددة ، ثم إجراءات الطباعة في المطابع الرسمية . وقد علمت
من الشيخ أحمد كحيل أن الكتاب الذي بين أيدينا ظل حبيس أراج الهيئته
لمدة عشر سنوات كاملة قبل صدوره .

ثم عرض الشيخ - بعد ذلك - لموضوع " مصادر النحو الكوفي " وبين دور
ابن الأنباري في هذا المجال .

ثم عرض بالتفصيل ما ورد في كتابه المذكر والمؤنث من مسائل نحوية .
وأشار في عرضه إلى بعض صور التوجيه الواردة فيها .

وكان طبيعيا أن ينتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث عن مذهب
ابن الأنباري النحوي ، فبين كيف أنه كان - ومع والداه - ممن تعصبوا للكوفيين
وذكر أن مذهبهما أن يتعمق النحوي في أحد المذهبين الكوفي أو البصري ، وأنه
بفضل هذا التعمق قد نجح ابن الأنباري في أن يستفيد من نحاة الكوفة
السابقين ، في مقدمتهم الفراء الذي أكثر من النقل عنه ، حتى أنه عزا بعض
ما نقله عن سيويه إليه .

وقد أشار الشيخ في هذا الموضوع في سطور محدودة إلى الذين ترجموا
لابن الأنباري من الباحثين ، ورأى في ترجمتهم غناء .

وتلا ذلك حديث الشيخ عن شيوخ أبي بكر بن الأنباري ، وقد تحرى
أن يذكر أسماء الشيوخ الذين صرح بن الأنباري بالأخذ عنهم في كتبه المختلفة
في طبيعتهم " أبو القاسم بن محمد بن بشار " و " أبو العباس أحمد يحيى
بن ثعلب " (١)

- بعد ذلك - وصف الشيخ النسخة التي اعتمد عليها في اخراج الكتاب
وبين في وصفه عدد صفحاتها ولوحاتها ، ومسطرتها وخطها ، وتاريخ كتابتها
وذكر أن مصورة النسخة موجودة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية
بالقاهرة عن أصل محفوظ بمكتبة بشير أغا " بتركيا " (٢)

ولم ينس أن يشير في وصفه إلى أنه وجد في النسخة سقطا قدره خمسة
أسطر ذكر أنه أكمله من نص الفراء في كتابه المذكر والمؤنث .

(١) انظر ص : ٤١ - ٤٢

(٢) انظر ص : ٤٨ .

كما أنه حرص في تحقيقه على التبيه على بعض الألفاظ الساقطة من الأصل بالرجوع إلى معاني القرآن للفراء والمخصص لابن سيدة .

وختم الشيخ دراسته بحديثه عن منهجه في التعليق على الكتاب وهو حديث موجز يقع في نحو نصف صفحة ، وخلاصته أنه تحرى نقل نصوص الكتب الأخرى في كل موضوع عرض له الكتاب دون أن يكتفى بالإشارة إليها ، كما ميز في المسائل النحوية بين النحو البصرى ، والنحو الكوفى ، وكذلك بذل أقصى جهده في تخريج الشعر ونسبته وشرحه .

* * *

ومن خلال هذا العرض لدراسة الشيخ التى نشرها فى صدر كتاب المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الانبارى تحضرنى جملة من الملحوظات أسجل أهمها فيما يأتى :

أولا : ملحوظات حول خطة الدراسة :

من التقاليد العلمية الثابتة أن لكل عمل على خطة يسير عليها ويلتزم صاحبه بها ، مهما صغر حجم هذا العمل ، لأن القضية ليست قضية كم وإنما المسألة فى جوهرها مسألة منهج على فى استقصاء الظواهر وتصنيفها وتحليلها ، وسلامة الخطة فى العمل العلى عامل أساسى من العوامل التى تؤدى إلى تحقيق وظيفته ، والوصول به إلى غايته . ومحور الخطة - وإن تعددت أساليب تطبيقها - أن العمل العلى عمل عقلى " أى أن ترتيب المسائل والأفكار فيه ليس أمرا عشوائيا مرده إلى الميسول الشخصية أو الاجتهادات الذاتية ، وإنما يخضع هذا الترتيب لمقتضيات الموضوع نفسه ومقولاته ، بحيث تكون كل مسألة أو فكرة مقدمة لما يليها ونتيجة لما يسبقها ، وبذلك يتسم العمل العلى بالإتساق الذى يكفل له تضافر جميع جزئياته على جلاء جوانب الموضوع ، وتاميمها فى تقديم نتائجها خطوة خطوة .

فهل اتسمت خطة الدراسة التى قسام بها الشيخ - فى مطلع

تحقيقه للمذكر والمؤنث - بهذا الإتفاق الضروري في ترتيب العناصر والأفكار؟ إن الاستعراض الذي سبق أن قدمناه بإيجاز لموضوعات هذه الدراسة كغليل بتقديم إجابة دقيقة عن هذا السؤال ، وهي إجابة سلبية في كل حال ، ولذلك سأكتفى بأن أشير بإجمال إلى بعض جوانب ما في خطة هذه الدراسة من قصور وما يمسها من نقص واضطراب .

١ - لقد كان خلط الدراسة واضحا بين الباحث التي تتصل بشخصية ابن الأنباري وتلك التي تتناول تحليل بعض مقولات الكتاب واتجاهاته ، وكان ينبغي الفصل بين الأمرين بحيث تحصر الدراسة على تكوين صورة متكاملة للشخصية من ناحية وللكتاب من ناحية أخرى، دون تمزق أو تخلخل أو عداخل .

٢ - لم يعن الشيخ عناية كافية بدراسة شخصية ابن الأنباري مع توفر الدواعي إلى ذلك ، واكتفى بتقديم شذرات متناثرات في مواضع متفرقات لا يربطها رابط ، ولا يجمعها نظام .

٣ - لم يلتزم الشيخ فيما عرض له من موضوعات الكتاب بالدراسة ترتيبا واضحا ، فلا هو التزم بترتيب الكتاب ولا بترتيب المادة اللغوية ولا بترتيب المسائل النحوية والصرفية ، فلم يبق إلا القول بأنه ترتيب عشوائي لا ضابط له ولا نظام ، وحسب أن أشير في هذا المجال إلى الموضوعات الآتية :

- ١ - الكلمات التي أشار إلى تعدد معانيها واستعمالاتها (١)
- ٢ - الصيغ التي يشترك فيها المذكر والمؤنث (٢)
- ٣ - المسائل النحوية والصرفية الواردة في الكتاب (٣)

ثانيا : ملحوظات تتصل بالإطار العام للتحقيق :

بالرغم من أن التحقيق العلمي يمكن إعتباره نتاج تقاليد مرعية أكثر من كونه عملا علميا موضوعيا منضبطا يخضع لقواعد صارمة لا يمكن

(١) انظر ص ١٦ - ١٩

(٢) انظر ص ٢٠ - ٢٢

(٣) انظر ص ٢٥ - ٣٤

مخالفتها ، فإن التحقيق العلى مع ذلك يقرر أن التقاليد المستعملة فيه قد صار لها من الثبات والاستقرار والشيوع بين المحققين بحيث أصبح أى خروج عليها أو مخالفة لها أمرا يحتاج إلى تفسير ، وأول ما يلحظ من تقاليد هذا التحقيق ضرورة جمع النسخ المتعددة للكتاب الهنوي تحقيقه إذا كان عددها محدودا نسبيا ، أو الاختيار من بينها بأسلوب محدد معروف بين المشتغلين بهذا الفن إذا كان عددها كبيرا نسبيا ، ولكن الشيخ لم يلتفت إلى هذه المقولة المقررة بين المحققين ، واكتفى بنسخة واحدة^(١) ، ولم يحاول الحصول على نسخ أخرى من الكتاب ، بالرغم من وجود هذه النسخ وسر الحصول عليها ، وقد عاد إليها بالفعل الدكتور " طارق عيد عون الجنباسي " في نشرته التي أصدرها للكتاب نفسه^(٢) .

لم اكتفى الشيخ بنسخة واحدة بالرغم من وجود أخطاء وأسقاط فيها ؟ وكيف لم يهتم على نص النسخة نصوصا من كتب أخرى مع وجود نسخ كافية كهيئة بتقويم النص الذي بين يديه ؟

إذا انتقلنا - بعد ذلك - إلى منهج الشيخ في التعليق على النص وجدنا بعض الظواهر التي تحتاج بدورها إلى استفسار أو تماؤل ، ومن بينها حرص الشيخ على ذكر النصوص التي تتصل بهو ضوع الكتاب ، مع ما في هذا النقل من تزييد واضح واثقال لهوامش الكتاب ، وكان أولى به أن يكتفى بالإشارة بدلا من العبارة وبالإجمال بدلا من التفصيل ، وأن يعوّض ما يريد اضافته إلى نص الكتاب في هذا المجال بصنع فهراس إضافية تحمل في مجملها ما يريد نقله من معلومات إلى القارئ .

ولو نظرنا - أيضا - إلى منهجه العام في التعليق فس نجد أنه حرص على الإشارة إلى جهده في تخريج الشعر ونسبته وشرحه ، وكان حريا به أن يضيف إلى ذلك إهتماما مماثلا بالترجمة للأعلام ، وحرصا دائما على توثيق النقول والآراء ، والتزاما مطلقا بذكر المراجع والصادر في كل مسألة علمية يعرض لها الكتاب أو يذكرها الشيخ في التعليق ، ونرجو أن نشير إلى ذلك في تناولنا المفصل للنص المحقق .

(١) اعتمد الشيخ على نسخة (معهد المخطوطات المصورة عن نسخة بشيرآغا)

انظر ص ٤٨ من كتاب الشيخ .

(٢) أهمها ثلاث نسخ هي (فاتح) ، (عاطف) ، (دار الكتب الظاهرية)

انظر ص ٦٨-٧٤ من كتاب طارق الجنباسي .

ثالثاً: ملحوظات جزئية في الدراسة :

لا يفوتني أن أسجل هنا بعض الملحوظات الجزئية في الدراسة التي قدم بها الشيخ تحقيقه لكتاب المذكر والمؤنت لأبي بكر بن الأنباري .

١ - نلاحظ أن الشيخ قد أخرج بحث " مذهب ابن الأنباري النحوي " إلى ما بعد بحث " المسائل النحوية والصرفية في كتاب المذكر والمؤنت " وجلى أن موضعه الذي يليق به أن يكون ضمن التعريف بشخصية ابن الأنباري دون أن يُقحم في موضوع يتصل بتحليل الكتاب .

٢ - أخرج بحث " شيوخ أبي بكر " إلى ما بعد مذهبه النحوي ، والأولى أن يكون قبل ذلك لأن المذهب الخاص بالشخصية لا يتكون إلا بعد مرحلة التلقى عن الشيوخ .

٣ - قدّم " التعريف بكتاب المذكر والمؤنت " و " الصيغ التي يشترك فيها المذكر والمؤنت " على " مذهب ابن الأنباري وشيوخه " وموضعها التأخير .

٤ - أقم الدراسات التي دارت حول شخصية ابن الأنباري بين " مذهبه النحوي " و " شيوخه " وموضع هذه الدراسات في الصفحات الأولى دون أن تُقحم في مباحث أخرى .

٥ - عرض بعض صفات ابن الأنباري ضمن بحثه عن المذكر والمؤنت وما عرضه كثرة حفظه للقرآن الكريم ، وواضح أن هذا الحديث جملة قلق في موضعه

٦ - عرض لبحث " صادر النحو الكوفي " ضمن " الصيغ التي يشترك فيها المذكر والمؤنت " دون صلة واضحة بين هذين الباحثين .

٧ - أغفل دراسة عدد من الموضوعات مع أنها أساسية في التمهيد لهذا الكتاب ومن ذلك :

أ - في بحث المذكر والمؤنت اقتصر على تقديم لمحات من

الصيغ التي يشترك فيها المذكر والمؤنث مفعلاً جوائنب
تتصل بها عادة مثل "الصيغ التي ينفرد بها المذكر" ،
و "الصيغ التي ينفرد بها المؤنث" .

ب- بالرغم من حرص الشيخ على التعريف بابن الأنباري وكتابه
فانه لم يفصل القول في عدد من النقاط ذات الأهمية
في موضوعه ومن ذلك :

"تأثير الكتاب في الخالفين" و "المقارنه بين
الكتاب وأهم الكتب في موضوعه" .

ج- بالرغم من وفرة المصادر التي تحدثت عن ابن الأنباري
فإن الشيخ لم يعد إلا لمصدرين فيها فحسب ، ونتج عن
ذلك إغفال جوانب متعددة كان من الممكن تفصيل القول
فيها لو عني الشيخ بالعودة إلى عدد أكبر من المصادر
والمراجع ، وما أغفل الشيخ تناوله الكلام عن نسبه ، ولقبه
ومولده ، ونشأته ، وتلاميذه ، وثقافته ، إلى آخره .

٨- في وصف النسخة التي اعتمد عليها أغفل الشيخ عدداً من النقاط
التي كانت تجدر الإشارة إليها ، ومن ذلك :-

- بيان نوع الخط .
- بيان وجود مقابلات على النسخة .
- بيان ما إذا كان عليها إحالات أو تعليقات .
- بيان ما إذا كانت تحتوي على غاوين للموضوعات فسى
الصلب أو الهامش .
- بيان ما إذا كانت تحتوي على تعليقات علمية أو تخریجات
في بعض المواضع .

وإذا كان الشيخ لم يعن بوصف النسخة الوحيدة التي
اعتمد عليها فمن الطبيعي ألا يشير إلى بقية النسخ الأخرى

الموجودة من الكتاب .

٩- بالرغم من أن الشيخ بذل جهداً جيداً في دراسته التاريخية لكتب المذكر والمؤنث فإنه قد نددت عنه بعض الأخطاء التي استدركتها عليه اللجنة العلمية التي راجعت تحقيقه ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

قول الشيخ : " وكتب النحويين المتقدمين لم تعقد بابا للمذكر والمؤنث ، فليس في كتاب سيبويه ولا في المقتضب باب يحمل هذه التسمية ، ومبلغ علمي أن المفصل للزمخشري أقدم ما بين أيدينا من كتب النحو التي عكست بابا للمذكر والمؤنث " (١) .

تصويب اللجنة : " هذا ما ذكره المحقق والصواب أن الجمل للزجاجي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ) هو أقدم كتاب خص بابا من أبوابه للمذكر والمؤنث (صفحة ٢٨٥) " .
قول الشيخ : " أبو حاتم السجستاني (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) له (المذكر والمؤنث) و في التيمورية ومعهد المخطوطات مختصر لهذا الكتاب صدره : اختصار التذكير والتأنيث " (٢) .

تصويب اللجنة : " هذا ما ذكره المحقق وقد نشر هذا المختصر في بغداد سنة ١٩٦٩م بتحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والنص الكامل للكتاب مخطوط في مكتبة قونية (يوسف آغا) بتركيا رقم ٢٩٥ " .

قول الشيخ : " يقول مؤرخو أبي بكر عنه : انه كان ثقة ثبثا صدوقا ورعا من الصالحين ولا يعرف له جرمة ولا زلة " .

وأقول : انه ما كان يجمل بأبي بكر وهذه حاله أن يذكر شواهد كثيرة من كتاب سيبويه ثم يغفل اسم كتاب سيبويه وينسب انشادها إلى الفراء وغيره " (٣)

تصويب اللجنة : " هذا ما قاله المحقق وقد صنع أبو بكر الأنباري ذلك لأنه نقل هذه الشواهد من كتاب "المذكر والمؤنث" للفراء ، ولم ينقلها من كتاب سيبويه . نقول ذلك حتى لا يقال عن أبي بكر أنه لم يكن أميناً في النقل " .

(١) انظر مقدمة الشيخ لكتاب المذكر والمؤنث ص : ٥ وها مشها .

(٢) انظر المرجع السابق ص : ٩ وها مشها .

(٣) انظر نفس المرجع ص : ٣٦ وها مشها .

ولا يفوتني في ختام هذا العرض من الملحوظات الجزئية أن أشير إلى أن اللجنة العلمية التي راجعت هذا العمل قد تدخلت فيه بالزيادة حيناً ، والنقص أحياناً ، فقد قامت باجتزائ الحواشي المطولة في بعض المواضع ، واقتصرت في بعضها على الإشارة إلى المراجع .^(١)

رابعاً : ملحوظات جزئية في التحقيق :

١ - ملحوظات حول تخريج الشواهد :

ج - الشعائر :

لم يتبع الشيخ نسفاً واحداً في تناول الأشعار وتخريجها ، فتارة يعزو البيت ويذكر صادره ، وأخرى يهمل العزو ويغفل الإشارة إلى المصادر .

وتارة يعنى بتتبع الروايات الواردة في البيت، وأخرى يتجاوز الإشارة إليها .

وحينا يحرص على بيان موضع الشاهد في البيت،
وحينا لا يعنى بشئ من ذلك .

وأنأ يتناول ما قد يكون من كلمات غريبة بالشرح ،
وأخرى يترك نظائرها دون توضيح .

(١) انظر تقديم رئيس اللجنة ص ٣ من الكتاب .

وسأكتفي بأن أعرض فيما يأتي لنماذج يكفى الرجوع إليها في النص للوقوف على ذلك :

قال المفضل :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَعُودَنَّ بَعْدَهَا
عَلَى النَّاسِ أَضْحَى تَجْمَعُ النَّاسَ أَوْ فِطْرٌ^(١)

قال الأعمش :

كَطَاحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيَوْمِ هِنَهَا
فَلَمْ يَضْرِبْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِيْلُ^(٢)

قال الراجز العذري :

يَا أَيُّهَا الْبُكَرُ الَّذِي أَرَاكَ عَلَيْكَ سَهْلَ الْأَرْضِ فِي مَمْشَاكَ
وَسُحِكَ هَلْ تَعْلَمُ مِنْ غَلَاكَ ؟ أَكْرَمَ شَخْصٍ ضَمَّهَ شَرْحَاكَ كَا^(٣)

قال الراجز :

لَسْتُ أُبَالِي أَنْ يَطِيرَ الْعُنْظَبُ
إِذَا رَأَيْتُ عَرْسَهُ تَقْلَبُ^(٤)

قال ابن السكيت لبعض الراجز :

كَأَنَّهِنَّ فَتَيَاكُ زَوْرُ أَوْ بَقْرَاكُ بَيْنَهُنَّ شَمْرُ^(٥)

قال السجستاني : وانشدوا :

أَذُو زَوْجَةٍ بِالْبِصْرِ أَمْ فِي خُصُومَةٍ
أَرَاكَ لَهَا بِالْبِصْرِ الْعَامِ ثَاوِيَا^(٦)

(١) ص ٢٦٤ من الكتاب .

(٢) انظر ص ٥٥ من الكتاب .

(٣) انظر ص ٦٥ من الكتاب .

(٤) " ١٠٦ " " "

(٥) " ٢٩٨ " " "

(٦) " ٥١٥ " " "

٢ - ملحوظات حول توضيح معاني الكلمات الصعبة :

وضح الشيخ عددا من الألفاظ توضيحا ناقصا ، كأن يذكر
المعنى دون الإشارة الى المصادر الأصلية ، أو نحو ذلك من
القصور وأمثل لذلك بما يلي :

(١) قَفْذَةٌ -

(٢) يَغْطِي -

(٣) لِلضَّبَاعِ -

(٤) الذَّبِيلِ -

٣ - ملحوظات حول توثيق الآراء :

اكتظ كتاب ابن الانباري بالآراء النحوية والصرفية لعدد كبير

من علماء النحو والصرف ، وقد عدل الشيخ في تخريجه لبعض الآراء
عن المصادر الأصلية الى المصادر الوسيطة ، فمثلا عندما قام
بتوثيق رأى " يونس ، والأخفش " أعرض عن كتاب " سيويه " الى
كتاب " المخصص " (٥)

(١) انظر ص ٢٤٦ من الكتاب

(٢) انظر ص ٢٥٨

(٣) " ٤٢٥ "

(٤) " ٥٦٠ "

(٥) " ٤٦٦ "

وعند عودته إلى مما در المصنف لتخريج آرائه منها يكتفي بمصدر واحد فمثلا عندما أراد توثيق رأي (السجستاني) أعرض عن كتابه المسمى (المذكر والمؤنث) إلى كتابه المسمى (المختصر) وحينما لم يقف على ما أراد توثيقه في (المختصر) (١) اكتفى بذلك بالرغم من وجوده في (المذكر والمؤنث) (٢).

ولم يقف الشيخ عند ذلك بل تجاوزه إلى عدم توثيقه لعدد من الآراء المنسوبة إلى :

- الأحمر (٣).
- أحمد بن يحيى (٤).
- الأختار (٥).
- الأصمعي (٦).
- أبو عمرو (٧).
- أبو عمرو الجرمي (٨).
- الخليل (٩).
- المازني (١٠).
- السجستاني (١١).
- يونس بن حبيب (١٢).

-
- (١) انظر كتاب المذكر والمؤنث للشيخ ص : ٥٨ ، ٥٥٣ .
 - (٢) المذكر والمؤنث للسجستاني انظر ص : ١٣١ .
 - (٣) انظر ص ٦١ : ص ٣٩٢ .
 - (٤) انظر ص : ١٨٣ .
 - (٥) الصفحة نفسها .
 - (٦) انظر ص ٦٣ ، ٧٥ ، ٦١ .
 - (٧) انظر ص ٧٥ .
 - (٨) انظر ص ١٨٣ ، ٤١٦ ، ٦٠٤ .
 - (٩) انظر ص ١٨٣ .
 - (١٠) انظر ص ١٨٣ .
 - (١١) انظر ص ١٨٣ ، ٣٩٣ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٩ .
 - (١٢) انظر ص ٧٩ ، ١٠١ ، ٢٩٠ ، ٥٩٧ .

٤ - ملحوظات حول الترجمة للأعلام :

أ - من ضوابط التحقيق الترجمة للأعلام سواء كانوا (أشخاصا)
أو (طوائف وقبائل وجماعات) أو (أماكن وبلدان ومواضع) ،
وقد يستثنى من ذلك أعلام الأشخاص المشهورين • والملحوظ
أن الشيخ لم يقدم ترجمة وافية عندما ترجم لعدد من أعلام
الأشخاص غير المشهورين وأمثلة لذلك بما يأتي :

- (١) - التَّوَزِيَّ
- (٢) - أبو جعفر أحمد بن عبيد
- (٣) - أبو الحسن اللخاني
- (٤) - أبو عبيد
- (٥) - أبو عبيدة

في حين أنقل الترجمة تماما لبعض أعلام
الأشخاص ومن ذلك :

-
- (١) ٤٣٧
 - (٢) ٢٣١
 - (٣) ٦٠
 - (٤) ٤٦٨
 - (٥) الصفحة نفسها •

- (١) هشام الكرنباتي -
(٢) عمرو بن أحمر -
(٣) ثابت بن عمرو -
(٤) حاجب بن حبيب الأسدي -
(٥) بكر بن حبيب -
(٦) عبد قيس بن خفاف البرجوني -
(٧) نابغة بن شيان -
(٨) عبد الله بن شيب -
(٩) أوس بن حجر -
(١٠) ساعدة بن جؤية -

(٨) انظر ص : ٢٢١

(٩) " " : ٥٨٤

(١٠) " " : ٥٩٠

(١) " " : ٧٩

(٢) انظر ص : ٩٢

(٣) " " : ١٠٧

(٤) " " : ١١٢

(٥) " " : ٧٨

(٦) " " : ٢٩٢

(٧) الصفحة السابقة

ب- كما أغفل الترجمة تماما لعدد من الطوائف والقبائل والجماعات
أو تحديد مدلول كل منها ، ومن ذلك :

- (١) بنو أسد -
- (٢) بنى تميم -
- (٣) أهل الحجاز -
- (٤) أهل نجد -
- (٥) أهل اللينة -
- (٦) بعض النحويين -
- (٧) بنو قَطْر -
- (٨) أهل البصرة -
- (٩) بعض الشيخة -
- (١٠) أهل اليمن -
- (١١) العراقيون -
- (١٢) بنو يربوع -
- (١٣) بنو جبلة -

-
- (٥) انظر ص : ١٠٤ ، ٤٣٠
 - (٧) " " : ٤٣١
 - (٣) " " : ٤٥٧
 - (٤) الصفحة انفسها
 - (٦) انظر ص : ٥٠٨
 - (٦) " " : ٣٨٦
 - (٣) " " : ٥٤٩
 - (٨) " " : ٥٩٧
 - (٩) " " : ٥٩٦
 - (١٠) " " : ٤١٨
 - (١١) " " : ٤٣٢
 - (١٢) انظر ص : ٦٣٦
 - (١٣) انظر ص : ٥٦

٥ - ملحوظات حول الهوامش :

أثقل الشيخ الهوامش بالنقول المطولة * في حين أقفل ذكر بعض النقاط الهامة في التحقيق ، فتعليقة على جزئية من الجزئيات قد يشغل في بعض المواضع أكثر من صفحة في الحواشي (١)

كذلك قد يتكرر الهامش في أكثر من موضع وإن وجد بعض التغيير الطفيف (٢) مع إمكان الاكتفاء بالاحالة .

وبالرغم من هذا كله فإن من المؤكد أن النص يحمل بوضوح سمات جهود الشيخ في مجالات عديدة ، منها ما يتصل بتوثيق الآراء والنقول ، وخاصة ما اتصل منها بالقراء ، ومنها ما يتعلق بتصحيح الشواهد بإستثناء ما أشرنا إلى نماذج منه ومنها ما يمس القراءات القرآنية خلا ما مثلنا به . ومنها ما دار حول الشعر من مسائل بخلاف ما عرضنا لبعض منه ، ومنها ما عمد إليه الشيخ من تحديد للمسائل النحوية والصرفية ، وهو عمل يعد إضافة حقيقية للبحث اللغوي ، يضيء جوانب ما غلبه الضباب فسي تحديد موقف الكوفيين بخاصة . يضاف إلى هذا كله ما قدمه الشيخ فسي دراسته من قوائم تتصل بالكلمات متعددة المعاني والاستعمال ، والصيغ المشتركة بين المذكر والمؤنث برغم ما فيهما من قصور في الترتيب .

*

*

*

(١) انظر هامش رقم (٢) من ص : ٢٢٨ - ص : ٢٢٩ في الكتاب .

(٢) انظر رقم (٣) من ص ٤٥٨ - ص : ٤٥٩ من الكتاب .

البَابُ الثَّالِثُ
جهود الشيخ في التأليف

مدخل :

أعمال الشيخ في التأليف متنوعة حجما ، ومادة ، وموضوعا ، وطريقة ،
ويمكن - بصفة عامة تقسيمها الى مجموعتين :

- مجموعة المقالات .
- مجموعة الكتب .

وتنقسم المقالات - بدورها - الى قسمين :

- الأول : نقول نصيه من كتبه الثلاثة : " دراسات لأسلوب القرآن
الكريم " ، وتحفيقه للمقتضب ، وفهارسه لسيوره .

- والثاني : مقالات متنوعة لا أصل لها في كتبه جميعا .

وقد افردت للمقالات - بقسمها - الفصل الأول من هذا الباب ، تناولتها
فيه بالدرس والتحليل ، مستبعدة من بينها علمين لم أجد لهما فيه مكانا :

١ - مقال للشيخ عن " الأحف بن قيس " ، وهو عمل قد يدل على الثقافة
العامة بيد أن من الظلم للشيخ استيحاء دلالته الفكرية واللغوية ، ولعل
الشيخ كتبه بدافع " حضور اسمه " في المجلة التي تعودت أن تنشر له
ومن الشطط إعتبره بحثا علميا وتناوله في رسالة جامعية .

٢ - مقال للشيخ عن الأستاذ محمود محمد شاكر ، كتبه في الكتاب التذكارى
الذى اصدره مجبو الأستاذ بمناسبة بلوغه سن السبعين - والمقال - شكلا
ومضمونا - كلمة تحية قد تكون ذات دلالة نفسية ، لكن من الصعب
افتراض كونها علا علميا .

ولقد كان من المنطقى عند الفصل الثانى في هذا الباب لكتب الشيخ ،
ولكنى اثرت أن أميز من بينها كتابه الكبير " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " .
فعددت له فصلا خاصا به ، باعتبارها ذات سمات وخصائص تميزه عن سائرها
كتب الشيخ ، فهو بحق أوسعها مادة ، وأغزرها علما ، وأكبرها حجما ،

وأكثرها شمولاً ، وأبرزها إحاطة ، وأجلها إستقصاء ، وأعظمها أهمية ،
فضلاً عن شموله لمسائل النحو والصرف والأصوات دون أن يقتصر على مجال واحد
منها . وهو - مع هذا كله ، ومن قبل هذا كله - فهرس شامل لمسائل
هذه العلوم في القرآن الكريم . ونتيجة لذلك وقعت دراسة الكتب في
الفصلين الثاني والثالث من هذا الباب .

الفصل الأول
المقالات

الفصل الاول

المقالات

نشر الشيخ في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة "الإمام محمد بن سعود الإسلامية" بالرياض جملة من الأعمال العلمية تبين لى بعد دراستها وتحليلها أن من الممكن تقسيمها الى مجموعتين متميزتين .

المجموعة الأولى :

نقول نصيبة من كتبه الثلاثة :

دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ونشرته لمقتضب البرد وفهارسه
لسيوه .

المجموعة الثانية :

أعمال متنوعة ليست مستمدة من كتبه المنشورة .

وسأعرض فيما يلى لهذه الأعمال .

■ ■ ■

((المجموعة الأولى))

وهي كما ذكرت نقول نصيبة من كتبه الثلاثة :

مؤلفه " دراسات لاسلوب القرآن الكريم " ونشرته للمقتضب " و " فهارسه
لسيوه " " وسأقسم هذه المجموعة إلى ثلاثة أقسام بحسب مصادرها التي
نقلت منها :

أولا : مباحث منقولة من كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) .

١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم :

نشرت هذه المقالة في العدد الخامس من مجلة كلية اللغة
العربية بجامعة "الإمام محمد بن سعود الإسلامية" الصادر
بتاريخ ١٣٩٥ هـ الموافق ١٩٧٥ م ، وعدد صفحاتها

عشرون صفحة (١) (٨١ - ١٠٠) وهي منقولة من الجزء الأول من القسم الأول من كتاب "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" (٢) وإن احتوى النقل على بعض التغيير الطفيف الذي لا يمس فكرة المقالة ولا مادتها ، إذ قدم الشيخ كلامه عن منهجه في التأليف فعرضه في الصفحة الأولى من الكتاب في حين آخره ليكون في الصفحة الأخيرة من المقالة .

ويبدو أن الهدف من هذه المقالة تعريف القراء بكتابه الذي أصدره ، ومنهجه في تأليفه .

٢ - نظرات في أبنية القرآن الكريم :

نشر هذا البحث في العدد " الثامن " من المجلة المذكورة الصادر في سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ١٩٧٨ م وعدد صفحاته ثمان وأربعون صفحة (٣) وهو منقول بنصه من الجزء الأول من القسم الثاني من كتاب "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" (٤) .

٣ - مع أساليب القرآن الكريم :

نشر هذا البحث في العدد " التاسع " من المجلة المذكورة الصادر بتاريخ ١٣٩٩ هـ الموافق ١٩٧٩ م وعدد صفحاته خمس عشرة صفحة (٥) باعتباره محاضرة أُلقيت في الرياض ضمن النشاط الثقافي لكلية اللغة العربية في ٢٥ محرم سنة ١٣٩٩ هـ الموافق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٨ م ، وهي منقولة عن الجزء الأول من القسم الثالث من كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) (٦) .

-
- (١) من ص ٨١ - ١٠٠ .
 - (٢) ١/١ من ص ١ - ١٨ .
 - (٣) من ص ١٣ - ٥١ .
 - (٤) ١/٢ من ص ٥ - ٤٥ .
 - (٥) من ص ١٣ - ٢٢ .
 - (٦) ١/٣ من ص ٥ - ٢٢ .

٤ - لمحات عن دراسة السين وسوف في القرآن الكريم :

نشرت هذه المقالة في العدد " الثالث " من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة " الإمام محمد بن سعود الاسلامية " الصادر بتاريخ ١٣٩٣ هـ الموافق ١٩٧٣ م وعدد صفحاتها ست صفحات (١) وهي ملخص لما نشر في الجزء الثاني من القسم الأول " من كتاب " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " (٢) .

٥ - لمحات عن دراسة العدد في القرآن الكريم :

نشر هذا البحث في العدد " الثاني عشر " من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة " الإمام محمد بن سعود الاسلامية " الصادر بتاريخ ١٤٠٢ هـ الموافق ١٩٨٢ م وعدد صفحاتها خمس وأربعون صفحة (٣) . وهي منقولة من الجزء الثالث من القسم الثالث من كتاب " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " (٤) .

٦ - أسلوب الاستثناء في القرآن الكريم :

انتقى الشيخ أهم قضايا الاستثناء التي عرض لها في كتابه " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " ضمن الجزء الأول من القسم الأول . من الكتاب (٥) وقدما في بحث مستقل بالمجلة المذكورة ضمن عدديها الثالث عشر والرابع عشر اللذين صدرا في مجلد واحد بتاريخ ١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ ، وقد شغل ما قدمه نحو سبع عشرة صفحة من المجلة المذكورة (٦) عرض فيها بإيجاز شديد لثمانية عشر موضعا من مواضع الاستثناء الكثيرة التي تناولها في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم " وهذه المواضيع هي :

- (١) من ص ٦٥ - ٧٠ .
- (٢) ٢/١ من ص ١٧٢ - ١٨٤ .
- (٣) من ص ١٣ - ٥٦ .
- (٤) ٣/٣ من ٢٣٥ - ٢٨٦ .
- (٥) ١/١ من ص ١٣٦ وما بعدها .
- (٦) من ص ١٣ - ٢٩ .

- (١) دراسة (إلا) الإستثنائية .
- (٢) وقوع (إلا) نعتيا .
- (٣) الإستثناء التام المنفص .
- (٤) (الإستثناء في) كلمة التوحيد .
- (٥) الإستثناء التام المنفص مع الإستفهام .
- (٦) الإستثناء الفعري .
- (٧) رأى أبي حيان في آيات الإستثناء الفعري بعد الإيجاب .
- (٨) الإستثناء الفعري بعد الإيجاب في كلام العرب .
- (٩) وقوع الفعل الماضي بعد (إلا) في الفعري .
- (١٠)
- (١١) الإستثناء من الإستثناء .
- (١٢) الإستثناء من العدد .
- (١٣) إستثناء النصف فأكثر .
- (١٤) الإستثناء المتعقب مفردات .
- (١٥) الإستثناء المنقطع .
- (١٦) إستثناء المشيئة .
- (١٧) الإستثناء لا يكون مبهما .

وهذه الموضوعات جميعا مقبسة مع بعض التغيير من كتابه "دراسات
لاسلوب القرآن الكريم" (١) من الجزء الاول من القسم الاول .

وقد التزم الشيخ في عرضه لهذه الموضوعات بشكل عام بالترتيب والأفكار
الأساسية التي في الكتاب بحيث يمكن القول بأن المقالة ليست إلا تلخيصا
لما ورد في الكتاب .

(١٨) الإستثناء (ب) غير :

عرض الشيخ في آخر مقالته لأداة الإستثناء "غير" في صفحة
ونصف الصفحة، وحديثه فيها ملخص مما ورد في كتابه "دراسات
لاسلوب القرآن الكريم" الجزء الاول من المجلد الثاني (٢) .

(١) ١/١ من ص ١٣٦ - ٢٨٨ .

(٢) ١/٢ من ص ٢١٩ وما بعدها .

وختم الشيخ هذه المقالة بالإشارة إلى أدوات الاستثناء التي لم
تجد في القرآن الكريم .

■ ■ ■

ثانياً : مبحث منقول من كتاب المقتضب :

ويتمثل هذا المبحث في مقالة بعنوان : " تجربتي مع تحقيق التراث " ،
وقد نشرت في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة " الإمام محمد بن سعود
الإسلامية " بالرياض في العدد الحادي عشر الصادر بتاريخ ١٤٠١ هـ
الموافق ١٨١ م وشغلت نحو إحدى وعشرين صفحة^(١) ، وقد عرضها
في الجزء الأول من كتاب (المقتضب) ضمن آثار المبرد^(٢) مع
بعض التغيير .

ثالثاً : مبحث منقول من كتابه " فهارس سيويه " :

وهي بعنوان : " تجربتي مع كتاب سيويه " وقد نشر في المجلة
المذكورة ضمن العدد الرابع من المجلة الصادر بتاريخ ١٣٩٤ هـ الموافق
١٩٧٤ م باعتباره محاضرة ألقى في الرياض بتاريخ عشرة محرم سنة ١٣٩٣ هـ
الموافق ١٣ فبراير سنة ١٩٧٣ م ، وشغلت نحو عشرين صفحة ، وقد صدر
الشيخ فهارسه لسيوية بهذه المحاضرة . وجلّى من تاريخ هذه المحاضرة
أنها كانت سابقة على نشر الكتاب ، ولعل الشيخ أراد أن يُعرف بفهارسه
التي كان يعتزم إصدارها ، وقد عالجتناها في موضعها من الفهارس .

■ ■ ■

(١) من ص ١٥٢ - ١٧٢ من المجلة .

(٢) انظر دراسة الشيخ التي صدر بها تحقيقه للكتاب ص ٦٦ - ٩٥ .

وأحسبني لست في حاجة إلى أن أتاول بالدراسة والتحليل كل مادة من هذه المواد العلمية التي سبق ذكرها في هذه المجموعة ، لأنني عرضت بالتفصيل لبعض الأصول التي نقلت منها (١) .

كما سأعرض لبقيتها - إن شاء الله - في موضعها من هذه الدراسة .

((المجموعة الثانية))

تتضمن مباحث متنوعة أهمها : (٢)

١ - مقالة بعنوان : (حول كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي) وهي منشورة في مجلة الأزهر ضمن المجلد التاسع عشر الصادر بتاريخ ١٩٤٧ من ص : ٨٠٥ - ٨١٠ .

٢ - مقالة بعنوان : النحويين التجديد والتقليد : وهي منشورة بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة " محمد بن سعود الإسلامية " ضمن العدد السادس الصادر بتاريخ ١٣٩٦ هـ الموافق ١٩٧٦ .

وهو نص محاضرتين ألقاهما الشيخ في الرياض في ليلتي ٢١ و ٢٨ ذي الحجة سنة ١٣٩٥ هـ .

٣ - مقالة بعنوان : (أبو حيان وبحر المحيط) ، وهي منشورة في العدد السابع من مجلة كلية اللغة العربية بالرياض الصادر في سنة ١٣٩٧ هـ .

(١) سبق أن عرضت لغهارس سيبويه في الباب الأول الخاص بالفهارس كذلك عرضت لكتاب المقتضب في الباب الثاني الخاص بالتحقيق ، وسأعرض بإذن الله لكتاب الدراسات في الفصل الخاص بملفوظات الشيخ الذي يلي هذا الفصل .

(٢) ثمة مقالتان لم أجد مسوغاً لذكرهما هنا :
الأولى : بعنوان : " الأستاذ محمود محمد شاكر كما عرفته " وهي منشورة ضمن كتاب " دراسات عربية وإسلامية " مهداة إلى أديب العربية الكبير " أبي فهر " بمناسبة بلوغه السبعين " الصادر سنة ١٤٠٣ هـ الموافق سنة ١٩٨٢ م ، وليست في جوهرها سوى نوع من التقرير لجهود الأستاذ " محمود شاكر " وشخصيته ، الأمر الذي لا يجعلها تمثل عملاً علمياً يستحق العرض والدرس .

والثانية : بعنوان : " الأحنف بن قيس " وهي منشورة في العدد العاشر من مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الصادر في سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ١٩٨٠ م من ص ٣٣١ إلى ٣٥٣ ، وهي مجموعة من الأخبار والنوادر والمختارات من كتب المعارف العامة ولا تخضع لأسس علمية في العرض ولا في التحليل ، فضلاً عن بعدها عن دائرة إهتمام الشيخ المباشرة .

ويجمع هذين البحثين انهما لاعلاوة لهما يكتب الشيخ المنشورة ثم انهما
- فضلا عن ذلك - عبارة عن لمحات نقدية لبعض الأعمال العلمية التي
اطلع عليها الشيخ ، وسنعرض لكل منهما بالتفصيل على النحو الآتي :

(١) حول كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي :

تقع هذه المقالة في نحو ست صفحات وهذا الحجم بطبيعته
لا يسمح بتقديم دراسة مفصلة عن الكتاب سواء فيما يتعلق بنسب
ابن مضاء أو بقدرة المحقق الدكتور " شوقي ضيف " .
ولذلك فإن الشيخ قد وفق حين صدر مقاله بكلمة " حول "
التي تعنى الطواف حول الموضوع ، وليس البحث في أعماقه
وتناول مشكلاته وعرض قضاياها .

فالمقالة في جوهرها مجموعة من الملاحظات التي تدور حول
الكتاب دون أن تعنى كثيرا بالبحث في المنهج ومدى صلاحته
ووجوه تصوره . والناتج المترتبة على استخدامه ومدى إمكان
القبول أو الرفض لهذه النتائج .

وقد بدأ الشيخ المقالة بتحية المحقق " الدكتور شوقي
ضيف " ، لنشره كتاب " الرد على النحاة " لابن مضاء : " فقد
هيا للمهتمين بالدراسات النحوية الإطلاع على لون من ألوان
النقد لفنهم " كما شكره أيضا لجهد في تقديم مشروع لتنسيق
النحو وتذليل صعابه ، وهو المشروع الذي تضمنته الدراسة التي
قدمها لنص ابن مضاء .

ثم انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث عن كتاب
ابن مضاء فقال : " طاف نقد ابن مضاء للنحو بأمور شكلية فلم
ينفذ إلى جوهر النحو ولبابه فيبرز لنا ما في قواعد من قصور
وما وقع النحويون فيه من تقصير " (١) .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى المنهج الذى كان ينبغي لمن يتعدى للرد على النحويين أن يستعمله - أى المنهج الذى كان يجب على ابن مضاء أن يلجأ إليه فى نقد النحو - فذكر أنه كان يجب أن يبين :
" عدم إطراد هذه القوانين وأنها لا تنظم كلام العرب • ولم يفعل هذا ابن مضاء ، وكان منه اعتراف فى مقدمة كتابه بأن النحويين بلغوا الغاية فيما ارادوا • (١)

ثم انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى أبرز ما وجد من مأخذ على النحاة فى كتاب ابن مضاء وهى :

- العوامل ، والتعليقات ، والتارين الفرضية • ثم دافع الشيخ عن كل منها وعن دوره فى النحو العربى • فذكر أن العوامل فى النحو بمثابة الأمانة والدلالة تهدى الناظر فى الكلام العربى إلى مراعاة ما تقتضيه من حركات الإعراب ، وخلص من ذلك إلى أن تصوير ابن مضاء للعوامل تصوير مبالغ فيه ، وأنه اعتمد على بعض الأمثلة التى هى مشار اختلاف بين النحويين ، وأنه ليست للعوامل تلك الهيمنة على كلام العرب تقبل بعضه وتترك بعضه ، وإنما يبحث النحويون عن العامل بعد سماع النص العربى •

وأما فيما يتصل بالتعليقات النحوية فإن شأنها فى النحواهون وأيسر عند الشيخ ، مستشهدا - على ذلك - بالنص المأثور عن الخليل الذى يقرر فيه ما خلاصته أن العلة محاولة من الباحث لتفسير النص اللغوى ، وأنه إذا رأى باحث أن ثمة علة أخرى أليق فى تفسير المعبول فإن عليه أن يأتى بها •

وينتهى من ذلك إلى أن " صنيع النحويين فى العوامل والتعليق شبيه بما تصنعه الحكومات والهيئات فى تقنينها :

(١) المصدر السابق والصفحة نفسها •

تصوغ مواد القانون ثم تردف ذلك بمذكرة تفسيرية إيضاحية تنطوي على بيان وجوه الحكمة في التشريع وملائمته لما شرع له * (١) .

ولم يشأ الشيخ أن يقف عند التمارين الفرضية ليمسح وجودها فمسي كتب النحو والصرف ، وليرد على ابن مضاء اتخاذها حجة على النحاة ، ولعل الشيخ لم يشأ أن يفعل ذلك بوضوح الرد في هذا المجال ، فإن هذه التمرينات الفرضية لا تأثير لها في التقعيد النحوي والصرفي ، وإنما هي بمثابة تدريبات عملية على مدى المام الدارس بقواعد النحو والصرف ، فما ورد من ذلك في الكتب ليس مقصودا لذاته بل لتلك الغاية التي لا خلاف عليها ، وهي ضرورة استيعاب القواعد النحوية والصرفية ، فهي أشبه بالمسائل الرياضية التي تؤخذ للتدريب على استخدام أصول علم الرياضيات .

وانتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث عن مشروع تنسيق قواعد النحو الذي وضعه الدكتور "شوقى ضيف" في دراسته التي قدم بها بين يدي نص ابن مضاء ، وقد أقر له الشيخ ببعض عناصر مشروعه ورفض له البعض .

فما يراه "شوقى ضيف" من وضع باب للفعل العام ينتظم الأفعال الناسخة وأحوال المضارع والماضي والأمر موجود في الكتب التي بين أيدينا ومن ذلك : الفصل وشرحه ، والكافية وشرحها .

أما دعوته لإدماج بعض الأبواب في بعض كإدماج الإختصاص فمسي التمييز ، وإضافة في التوابع فغير مجدية ، لأنها لا تغني عن دراسة خصائص كل أسلوب منها ، وتفهم معانيها لمعرفة نظائرها وأشباهاها في كلام العرب .

وأما دعوته إلى وضع حكم عام يتناول المبتدأ والخبر في كافة أحوالهما حيث يصح أن تقول إن الخبر يكون منصوبا في نحو (ضربني العبيد مسيئا) ، ويكون مجرورا في بنحو " وما ربك بظلام للعبيد " (٢) فأمر غير

(١) ص ٨٠٨ من المقالة .

(٢) آية ٤٦ من سورة فصلت .

مقبول ولا قيمة عملية له • ولو أخذنا بذلك لم يكن بد من تحديد مواعيد
كل حالة من حالات الرفع والنصب والجر •

وهكذا يكون الخلاف مجرد خلاف لفظي لا يتجاوز التسمية •

ثم عرض الشيخ - بعد ذلك - لعدد من المواضع التي لاسبيل فيها
إلى قبول مثل هذا التفكير منتهيا من ذلك إلى أن ما صنعه النحاة أولى ،
الأمر الذي يجعل مشروع الدكتور " شوقي " مجرد أفكار لاسبيل إلى
الأخذ بها ولا قيمة عملية لها •

٢ - النحو بين التجديد والتقليد :

نشر هذا البحث كما أسلفنا في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية ضمن العدد السادس الصادر سنة
١٣٩٦ هـ الموافق ١٩٧٦ م . (١)

وكان أصله موضوع محاضرتين ألقاهما الشيخ في ليلتي إحدى وعشرين
وشان وعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٩٥ هـ ، وهو بذلك يعبر عن
آراء الشيخ في المرحلة المتأخرة من حياته ، ومن ثم فإنه يتميز بأهمية
كبيرة في التعرف على آراء الشيخ في هذا الموضوع المهم التي لاسبيل
إلى الوقوف عليها في غير هذا البحث ، فإن الشيخ برغم كثرة ما كتب لم
يتناول بالتحديد رؤيته الخاصة بالبحث النحوي والصرفي وما يمكن
أن يؤخذ عليه ، وما يدافع به عنه على نحو ما ورد في هذا البحث •

وهذا البحث - في جوهره - عرض نقدي لعدد من المؤلفات

هي :

- (١) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي •
- (٢) إحياء النحو لابراهيم مصطفى •
- (٣) دراسات نقدية للنحو العربي للدكتور " عبدالرحمن ايوب " •

(٤) من اسرار اللغة للدكتور " ابراهيم انيس " .

وقد بدأ هذا البحث بمقدمة طويلة نسبيا تحدث فيها عن الموضوعات الآتية :

- ١ - أسباب وضع النحو ووظيفته .
- ٢ - صور من العداوة التقليدية بين الشعراء والنحاة .
- ٣ - نماذج من تأثير المصطلحات والآراء النحوية في شعر عدد من الشعراء كأبي تمام وأبي الطيب المتنبى وأبي العلاء المعري .
- ٤ - صور من سخرة بعض العلماء واللغويين من النحاة .

وكانت هذه المقدمة مدخلا جيدا للنظر في الكتب التي جعلها محور بحثه باعتبارها تمثل بدورها نماذج من النقد العلمي في علم النحو ، وقد صدر الشيخ في هذه الفقرة بقوله : " علم النحو لا يستعمل على النقد ، والنحويون أحرم الناس على حرية الرأي وانطلاق الفكر ، لا يعرفون الحجر على الآراء ، ولا تقديس رأي الفرد مهما علت منزلته ، وما هذه الأتوال الكثيرة جدا المنبثة في تضاعيف كتب النحو إلا مظهرا من مظاهر حرية الرأي عند النحويين " . (١)

ويستدل لكلامه هذا بنص طويل من الخصائص لابن جني يقرر فيه جواز مخالفة اجتماع النحويين ثم يعقب عليه بقوله : " سيبويه إمام البصريين غير منازع ولا مدافع تعرض كتابه لنقد من نحاة البصرة : الأخفش ، الجرمي ، المازني ، المبرد ، بله نحاة الكوفة ، يقول ابن القيم في بدائع الفوائد : سيبويه من يؤخذ عنه ويترك ، ويقول أبو حيان في مواضع مخرقة من كتابه البحر المحيط : " لسنا متعبدين بمذهب البصريين " . (٢)

(١) ص ١٨ من المقالة .

(٢) ص ١٩ من المقالة .

وهذا نص مهم جدا في تحديد موقف الشيخ من الناحية النظرية من تناول النحو بالنقد والتعرض لمسألة المناقشة والتضعيف ، فهو لا ينكر بذلك اجتهاد المجتهدين وإن خالف ما هو مأثور في كتب التراث النحوي .
فإلى أي مدى تقبل الشيخ صور النقد التي وردت في هذه الكتب الأربعة ؟
هذا ما سنعرض له في الصفحات الآتية .

* * *

١ - الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي :

بدأ الشيخ حديثة عن كتاب الرد على النحاة بموضوع مختلف عما بدأ به مبحثه الذي سبق ذكره ، إذ ذكر أولا تعريفا سريعا لابن مضاء القرطبي وصره الذي عاش فيه ، وحرص في هذا المجال على أن يقرر أن ابن مضاء " كان ماهرا في كثير من العلو كالتب والهندسة والحساب مفردا بأراء ومذاهب شذ بها عن مالوف أهلها . (١) "

وهذه لفتة من الشيخ دالة ، فهو يريد أن يقرر باديء^{ذي} بدء أن ابن مضاء لم يكن ماهرا في علوم العربية^٢ وإنما انحصرت مهارته في العلوم العملية إذا صح هذا التعبير ، وهو بذلك يجعله أويكاد الأساس العلمي لأحقيقته في الاجتهاد في النحو العربي ، كما لا يفوت أن يشير إلى أن العصر الذي ألف فيه ابن مضاء كتابه (الرد على النحاة) كان عصر شورة على فقه المشرق .

" فقد أمر يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن الفقهاء ألا يقلدوا واحدا من الائمة الأربعة ، كما أمر بحرق كتب أئمة المذاهب الأربعة ، وكان ابن مضاء قاضي القضاة آنذاك ، رأى مولاة يثر على فقه المشرق فثار هو على نحو المشرق " .

(١) ص ١٩ دالة نفسها .

يقول ابن مضاء في افتتاح كتابه : أسأل الله الرضى عن الامام المعصوم
المهدي المعلم (١) .

وهو بهذه اللفظة يشهر بأسلوب غير مباشر إلى أن ثورة ابن مضاء مشوية
بأغراض غير علمية ، وليس لها مقومات حقيقية ، بل إنها مصدر عن
الرغبة في التصدى لعلم المشرق ، وهي رغبة غسقة بالضرورة الموقوف
العلمي وتجعله غير قائم على أساس منهجي ، وكأن الشيخ يقول : إن
ابن مضاء لم يكن أهلا لتناول النحو العربي بالدراسة والنقد وإنما كان
رجلا شاء أن يتبع واليه وأن يرضيه على حساب العلم .

ثم يضى الشيخ - بعد ذلك - إلى استعراض ما أخذه ابن
مضاء على النحاة ، فيذكر مجمل قوله ورد عليه ويناقشه بكلام المتقدمين
من النحويين والمتأخرين ، ولا يكاد يختلف عما ورد في البحث الأول
إلا بصورة كمية ، بمعنى أن اقتباساته من كتب النحو وأخبار النحاة التي
ذكرها في الرد على ابن مضاء تكرر هنا وتتنوع عما كانت عليه في
البحث السابق ، وبالإضافة إلى هذه الزيادة الكمية توقف الشيخ هنا
- أيضا - عند دعوة ابن مضاء إلى إلغاء مسائل التمارين فنصر عيسى
أن " باب مسائل التمارين باب واحد ومن حق ابن مضاء أن يقرأه والا
يقرأه ، وقد اعتاد النحويون أن يذكروا هذا الباب في ختام الحديث
عن علم الصرف ، لأن علم الصرف له شبه قوى بالعلم الرياضية ، ومن
لوازم الرياضة التمارين الكثيرة ولا يشترط في تمارينها أن تكون ما وقع
وحصل (٢) .

ثم يضيف : " وللنحويين - أيضا - باب للتمارين في مسائل
النحو سموه " باب الاخبار بالذى وبالآلف واللام " وسيبويه لم يعرض
لهذا الباب في كتابه وإنما اهتم به المازني فأفرد له كتابا سماه
(كتاب الألف واللام) ، وقد بسط القول فيه " المبرد " في العتضب
و " ابن السراج " في أصوله هو " الرضى " في شرح الكافية (٣) .

(١) ص ١٩ - ٢٠ وانظر ص ٢١ - ٣٠ .

(٢) ص ٣١ المقالة .

(٣) المصدر نفسه والصفحة السابقة .

وهذا الجزء من البحث يمثل الإضافة التي استطاع الشيخ أن يقدمها في هذا الموضوع الذي أعاد كتابته بعد نحو ثلاثين عاما : فالفكرة واحدة والغاية واحدة والأسلوب واحد ، والجديد يدور حول تأكيد القديم وذكر مزيد من الأدلة عليه .

وهكذا ينتهي الشيخ إلى أن " نقد ابن مضاء للنحويين قد فسى الشكل لافى الموضوع ، وهو كما يقولون زوبعة فى فنجان " (١)

* * *

٢ - إحياء النحو للأستاذ ابراهيم مصطفى :

صدر كتاب " إحياء النحو " للأستاذ ابراهيم مصطفى فى الثلاثينات . وكان لصدوره ضدى كبير بين المهتمين بالبحوث اللغوية بعامة والمعنيين بالنحو بخاصة . إذ كان أول كتاب فى العصر الحديث يتضمن دراسات نقدية لقضايا النحو ومشكلاته ، وفاية البحث النحوى ووظيفته ، كما كان له أثره - أيضا - فى الجهات المعنية بتدريس النحو والعربية فى مصر فى تلك الفترة التى صدر فيها الكتاب ، فعقدت مؤتمرات متعددة بقصد تيسير تعليم النحو ، كما ألفت بعض الكتب فى ضوء ما أسفرت عنه تلك المؤتمرات من توصيات ، وهى - فى إطارها العام - لم تكن سوى تطبيق لما دعا إليه الأستاذ ابراهيم مصطفى فى كتابه " إحياء النحو " من آراء .

وقد تناول الشيخ هذا كله فى بحثه الذى بين أيدينا فى نحو خمس عشرة صفحة (٢) ، وبدأه بإقتباس بعض نصوص للكتاب تلفت النظر إلى ما فى لغة الأستاذ / ابراهيم وما فى فكره من خصائص قد تستفز بعض المتخطين من الناس ، إذ نقل قوله : " أطمع أن أغير منهج البحث النحوى للغة

(١) انظر ص ٣٣ من المقالة .

(٢) = ص ٣٤ - ٤٩ للمقالة نفسها .

العربية ، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو ، وأبدلهم منه
أصولاً سهلة يسيرة تقره من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه
بأساليبها " (١) .

وقد حرص الشيخ - بعد ذلك - على أن يعرض لآراء إبراهيم مصطفى
بالمناقشة والتفنيد ، ويان ما في هذه الآراء من أخطاء ، وأهم ما عرض
له في هذا المجال ما يأتي :

(١) مناقشة رأى إبراهيم مصطفى في تحديد مجال علم النحو ووظيفته
في التراث النحوي ، فقد اتهم إبراهيم مصطفى النحاة بأمرين :

أ - أنهم ضيقوا بحوث النحو عند تحديده فحرموا أنفسهم وحرمونا
إذ تبعنهم من الإطلاع على كثير من أسرار العربية .
وأساليبها المتنوعة ، فبقيت هذه الأسرار مجهولة .

ب - أنهم رسموا للنحو طريقاً لفظياً فاهتموا ببيان الأحوال
المختلفة للفظ من رفع ونصب من غير فطنة لما يتبع هذه
الأوجه من أثر في المعنى .

وقد رد عليه الشيخ وانتهى من رده إلى براءة النحويين من
هذا الاتهام بشقيه .

(٢) تصويب المعلومات غير الدقيقة التي ذكرها إبراهيم مصطفى - وهي
كثيرة في كتابه - وقد تتبع الشيخ بعضها مبيناً أن ما ذكره إبراهيم
مصطفى بشأنها لا يتسم بالدقة العلمية فعرض للقضايا الآتية :

أ - حكم الضمير مع حروف العطف .

ب - زيادة " لا " .

ج - إعراب " اسم إن " .

د - إعراب " النعت السببي " .

هـ - تقدير خبر (لا) النافية للجنس .

و - عدم معرفة النحاة للجملة الناقصة .

(١) ص ٣٤ وهو منقول عن ص (١) .

(٣) تتبع بعض الآراء التي ذكرها إبراهيم مصطفى بالتخطئة وبيان فسادها ،

وقد وقف الشيخ في هذا المجال بخاصة عند موضوعين :

الأول : إعتبار التنوين علامة التنكير وحذفه علامة التعريف .

الثاني : الأخذ بتعبير المسند والمسند اليه .

ولا تخلو عبارة الشيخ في مناقشته لهذين الموضوعين مع بيان ما يملسم

إليه الأخذ بهما من سخريه ، تنضح من بيان ما في الأخذ بهذين الأمرين

من تناقض فهو يقول مثلا في الرد على القضية الأولى :

” لوسلنا للعبارة رأيهم ، لأدى ذلك إلى أن يكون ” محمد ”

في قوله تعالى :

” وما محمد إلا رسول ” قد خلت من قبله الرسل ” .

” وما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله ” .

” وآمنوا بما نزل على محمد ” .

” محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار ” .

” محمد ” في هذه الآيات على رأى العبارة إنما هو واحد ممن

المحمدين نكرة غير معين فليس هو محمد بن عبد الله رسولنا ونبينا صلى

الله عليه وسلم . وكفى بهذا إثماً .

(وفي تعب من يحسد الشمس ضوءها)

ويجهل أن يأتى لها بضرب (١)

ويقول في غنيد الرأى الثاني : التعبير بالمسند ، والمسند اليه :

” زينت لهم عقرياتهم أن التعبير بالمسند والمسند اليه وترك التعبير

بالمبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل يرفع إصر النحو ، وييسره لطالبه

ويزلل صعبه ، فتباروا في مجتمعاتهم وكتبهم في ابراز محاسن هذا

التعبير ” (٢) .

(١) ص ٤١ ، ٤٢ .

(٢) ص ٤٧ .

ثم يتناول نموذجاً من الإعراب باستعمال هذين المصطلحين المقترحين فيقول ساخراً " ولعل أطرف ما صادفني في ذلك ما قاله عميد التفثيش فسي محاسن هذا الاختيار • اختار هذه الجملة (الطائرُ مقصومٌ جناحاه) ليُظهرَ عليها روعةَ هذا التجديد • فقال في محاضراته : كلمة (مقصوم) في الجملة الأولى مسند • والمسند إليه جناحاه • والمسند والمسند اليه مسند إلى المسند إليه الأول (الطائر) •

وهنا نجد العميد (يقصد الأستاذ إبراهيم مصطفى) قد ترك إعراب - الطائر • وحققة الإعراب أن يقول : (الطائر) مسند إليه • و (مقصوم) مسند • و (جناحاه) مسند إليه والمسند والمسند إليه مسندان إلى المسند إليه الأول •

وهكذا نجد أن كلمة (مسند) قد تكررت في إعراب هذه الجملة مسـ مرات " ثم يعقب على هذا بقوله :

" لقد ذكروا هذا الإعراب على أنه نموذجٌ يُختدَى مُبرزٌ محاسنَ هذا التجديد • وأنه أيسر من أن تقول : (الطائر) مبتداً • و (مقصوم) خبره • و (جناحاه) نائب فاعل ومضاف إليه " (١)

وهذا ينتهي الشيخ إلى بيان ما في كتاب إحياء النحو من قصور سواء في عدم استيعاب المادة العلمية الموجودة في تراثنا النحوي واللغوي ، أو القصور في فهمها على وجهيها الصحيح ، أو التضارب في المقترحات مع الغايات المحددة التي تزعم أنها تهدف إلى تيسير النحو وتقريبه ، وهداية المتعلمين إلى فقه العربية والبصر بأساليبها •

ثم يختم الشيخ عرضه لكتاب " إحياء النحو " بذكره هذين البيتين : (٢)

(١) ص ٤٧ •

(٢) ص ٤٩ •

ولو أن أهل (النحو) صَانُوهُ صَانِهِمْ
ولو عَظَمُوهُ فِي النَّفْسِ لِعَظَمَاتِهَا
ولكن أَهَانُوهُ فَهَيَّنُوا وَدَنَسُوا
مَحْيَاهُ بِالْأَطْمَاعِ حَتَّى تَجْهَمَهَا

وقد تصرف الشيخ في بعض ألفاظ هذين البيتين ، كما أنها في
" أهل العلم " جميعا وليس في أهل النحو فقط . (١)

ولعل الشيخ يريد أن يقول : إنَّ على الباحثين في النحو أن يصونوا
تراثهم وأن يعظموا آثاره في نفوس الناس حتى يحظوا بالمهابة والإجلال .

وهذه الدعوة وإن كانت بصورة عامة مقبولة لكنها تقبل تفسيرات متعددة ،
إذ أنها تحتمل أن تلجأ في تعظيم تراثنا إلى استخلاص العناصر الإيجابية
فيه لدعما وجلائها وبيان قيمتها ، والكشف أيضا عن الجوانب السلبية فيها
لاستبعادها ، وإزالتها ، حتى لا تكون عناصر ضعف يهاجم منها التراث . ومعنى
هذا أن الدراسات النقدية لآرائنا التراثية أمر مطلوب وسبيل مرغوب ، وليس
كما يتبادر إلى الذهن من قراءة هذين البيتين أنها أسلوب لا يليق وتعظيم
التراث في نفوس الناس .

(٣) دراسات نقدية في النحو العربي للدكتور عبد الرحمن أيوب :

صدر هذا الكتاب سنة ١٩٥٢م وقد صدره الشيخ بعبارة فيها قدر كبير من
السخرية إذ قال : " وهذه حلقة أخرى في سلسلة التجديد المزعوم في النحو
وهي من صنع الدكتور " عبد الرحمن أيوب " ماجستير ودكتوراه في الدراسات
اللغوية من جامعة لندن " (٤)

(١) هذان البيتان للقاضي الجرجاني (علي بن عبد العزيز) صاحب
(الوساطة بين المتنبي وخصومه) انظر معجم الأديباء لياقوت
الحموي ١٤ / ١٧ ، ١٨ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٣ / ٤٦٠ .
(٢) ص ٥٠ من المقالة .

فاذا تركنا تصدير الشيخ للكتاب الذي أراد أن يؤكده به موقفه منه منذ الوهلة الأولى وانتقلنا إلى عرض الشيخ لهذا الكتاب وجدنا فيه يأخذ على الدكتور أيوب عددا من الآخذ العلمية ، أهمها ما يأتس :

- دعوى تأثر النحو العربي بالنحو اللاتيني، ويعرض الشيخ لهذه القضية على النحو الآتس :

" والطريف في نقد الدكتور أيوب أنه (اتهم) نحائنا بسرقة النحو اللاتيني ، فهذا النحو العربي الذي مضت عليه قرون وقرون ليس نحوا عربيا وضعه نحاة العرب ، وإنما هو نحو أجنبي فرض على العربية فرضا ، قال في مقدمة كتابه : (كان همّ مؤلفي قواعد اللغة أن يفرضوا عليها النحو اللاتيني) .

وأعجب من هذا وأغرب أن يزعم الدكتور أن للاستعمار الأوربي إصبعا في فرض النحو اللاتيني على العربية . قال في المقدمة أيضا : " وظل الحال على هذا حتى جاء عصر الاستعمار الأوربي لبلاد آسيا وأفريقيا وواجه الغربيون ضرورة التعرف على لغات الشعوب التي يستعمرونها ، وحاول بعض المؤلفين أن يصنعوا لهذه اللغة الجديدة نحوا على نسق النحو اللاتيني " (١)

وقد تصدى الشيخ لهذه الدعوى وبين فسادها ، فذكر أن النحو العرسي قد وضع في أواخر القرن الهجري الأول وأوائل القرن الهجري الثاني أما عصر الإستعمار الأوربي فيوافق القرن العاشر الهجري " فما أبعد زمن وضع النحو من زمن الإستعمار الأوربي - فلمن يتكلم هو لاذ الناس ويؤرخون " ١٩ .

وقد أكد الشيخ رده بمناقشته للأسس التي بنى عليها الدكتور أيوب دعواه وهي :

- أ - أن تقسيم النحاة للكلمة متأثر بتقسيم أفلاطون .
 - ب - أن تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول أخذه النحويون من أرسطو .
 - أن تقسيم الجملة إلى إسمية وفعلية مشابه لتقسيم الجملة اللاتينية .
- وقد ناقش الشيخ هذه الأدلة دليلاً دليلاً وفندها وانتهى منها بالسبب فساد هذه الدعوى وعدم اعتمادها على أسس علمية مقبولة (١) .

ثم تناول الشيخ - بعد ذلك - عدداً من القضايا التي أثارها الدكتور أيوب . ولعل أهم هذه القضايا ما يأتي :

- ١ - مسألة عدم تقديم خبر ليس عليها .
- ٢ - مسألة الإلغاء والتعليق .
- ٣ - موضوع الجملة العربية وانقسامها إلى فعلية ، واسمية .
- ٤ - البحث في الضمائر ومدى تعيينها لدلولها .

وقد صدر الشيخ حديثه عن هذه القضايا ومناقشته لاراء الدكتور أيوب فيها بتقريره حقيقة بالغة الأهمية وهي : أن الدكتور أيوب قد ارتكز في تأليف كتابه على كتابين فقط في النحو العرسي هما :

- شرح ابن عميل للألفية
- شرح الأشموني .

وأنه لم يذكر كتابا أخرى الا كتاب " أسرار العربية " للأنباري في موضع واحد ، ولم يطول أن يرجع الى كتب اصول النحو أو الأدب العربي ليعرف مدى صدق قواعد النحو واطرادها ، وإنما كان همه أن يتهم النحويين بسرقة النحو اللاتيني والفلسفة الاغريقية .

ثم يعض الشيخ في مناقشة آراء الدكتور أيوب ، تلك التي لم تعتمد - كما قرر - على استيعاب ما ورد في التراث العربي والنحو ، وإنما اقتصر على مصدرين فقط من المصادر التعليمية ، الأمر الذي يجعلها قائمة على الحدس والتخمين ، والنظرة الخاطفة في ابن عقيل والأشمونسي .

ثم يقرر الشيخ أن الدكتور أيوب لم يطعن في النحو العربي وحده وإنما تناول الثقافة العربية كلها بالطعن ، ولم ينس الشيخ أن يربط بين هذا الموقف ، والموقف غير العلمي للفيلسوف الفرنسي " رينان " في طعنه العقلية السامية ، وكان الشيخ يقول : أن هذه الدعوى بذورها مسبوقة ولا سبيل إلى قبولها .

ثم ينهي الشيخ حديثه عن هذا الكتاب باختياره بعض العبارات التي يقتبسها من كتاب تاريخ الفلسفة للمستشرق الهولندي (ديور) ، وكتاب العربية للمستشرق الألماني (يوهان فك) التي تدل على عظيم تقديرهم للنحو العربي وبنائه واعتباره أثرا رائعا من آثار العقل العربي وعلا عظيما جديرا بالاعجاب . (١)

وكان الشيخ يقول :

إن تقدير النحو العربي أمر موضوعي يخترف به أعداء الأمة أنفسهم من المستشرقين ، متى أحاطوا به واستوعبوا مقوماته . أما مثل هذه الدعوات فليست صادرة عن علم ودراسة ، ومن ثم ليست جديرة بالتقدير .

(١) ص ٥٧ - ٥٨ من المقالة .

(٤) (من) أسرار اللغة للدكتور ابراهيم أنيس :

صدر كتاب من أسرار اللغة للدكتور " أنيس " سنة ١٩٥٤م ، وقد ذكر الشيخ في مطلع حصيشه عن هذا الكتاب أنه لم يقرأه إلا في سنة ١٩٧٤م - أى بعد نحو عشرين عاماً من صدوره ، وعقب على ذلك بقوله : " وما وقع نفسى وظنى ولا جال بخاطرى قبل قراءة هذا الكتاب أن يتضمن مثل هذه الآراء الشاذة وأن يشيع فيه مثل هذا الإنحراف ، وإذا سأغ أن نقول عن كتاب الدكتور عبد الرحمن أيوب أنه أثر من آثار حماسة الشباب واندفاعه فماذا نقول عن كتاب عميد كلية دار العلوم ، وعضو المجمع اللغوى العربى " (١)

وفات الشيخ أن الدكتور أنيس حين أصدر هذا الكتاب كان فى فسورة الشباب ، ولم يكن قد أصبح عميداً لكلية دار العلوم ، وعضواً للمجمع اللغوى العربى بعد . ولعل الذى يلفت النظر هو أن الشيخ لم يتج له أن يقرأ هذا الكتاب إلا بعد نحو عشرين عاماً من صدوره بالرغم من تلك المنافسة التقليدية بين دار العلوم وكلية اللغة العربية من كليات الأزهر الشريف . (٢)

وقد حرص الشيخ على أن يذكر هذا الكتاب فى كل مرة مجرداً من كلمة " من " أى " أسرار اللغة " ، وجعل العنوان أيضاً بهذه الصورة مأخذاً من مأخذه على الكتاب ، بالرغم من أن الدكتور " أنيس " ذكر عنوان كتابه صدرًا بكلمة " من " ، ويشير منذ أول وهلة إلى أن ما يتضمنه الكتاب إنما هو جانب من جوانب الأسرار اللغوية ، معتمداً فى ذلك على ما تغيده (من) فى مثل هذا الأسلوب من تبعض . (٣)

وقد بدأ الشيخ حديثه عن هذا الكتاب بعقدمة تضمنت حكمه عليه ورفضه بالضرورة له ، ولم يكف بتلك الفقرة التى ذكرناها فى صدر هذا العرض ، وإنما أضاف إليها قوله : " لا أستطيع تخيل الصورة التى

(١) ص ٥٩ من المقالة .

(٢) ص ٥٩ - ٨٠ من المقالة .

(٣) انظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ٥ / ٣ (١) .

رسمها الدكتور أنيس للنحويين ، وهل في الاستطاعة رسم صورة لقوم لهم قدرات خارقة فوق طاقات البشر ، استطاعوا أن يتدعوا علما لا يمت بصلة لواقع كلام العرب ، واستطاعوا أن يبدلوا وحرفوا كلام العرب وأن يخضعوه لقواعدهم واستطاعوا أن يطمسوا معالم اللغة الأصيلة التي كان يتحدث بها العرب القدماء ، واستطاعوا أن يفرضوا سلطان هذه القواعد على كل السوان الثقافات العربية والاسلامية حتى وصلت اليها محرفة بدلة ، واستطاعوا أن يفرضوا سلطان هذه القواعد على السنة المتكلمين بالعربية واقلامهم ففسى جميع العصور حتى في عصرنا ، وبيننا الدكتور أنيس ، فلم يكن بمنجاة من سلطان هذه القواعد ، ثم أفاق من غاشيته أخيرا فعرف كيف كان ينطق العرب القدماء ، وكشف له الفطاء وحده عما وقع في كلام العرب من التحريف والتبديل بسبب ما أحدثه النحويون من قواعد وقوانين^(١) .

ومعد هذا الحديث يجد الشيخ أن الطريق قد صار مهيدا لتناول النظرية التي قال بها الدكتور أنيس في كتابه لتفسير ظاهرة الاعراب و خلاصة هذه النظرية : أن النحويين القدماء قد سمعوا أشياء من كلام العرب وأخطأوا تفسيرها ، واستنبطوا قواعد لها قبل أن يتم لهم الاستقراء ، فقواعد الاعراب التي وضعها النحاة ليست مطردة في كلام العرب ، وحركات أواخر الكلمات لا تنبئ عن تلك المعاني التي جعلها لها النحاة من بعد ، والأصل في الكلمات العربية هو تسكين أواخرها إلا حين يدعو الحاجة إلى غير هذا ، وبعبارة أخرى : حين يدعو إلى ذلك النظام القاطع ، فتحريك أواخر الكلمات لم يكن في أصل نشاته إلا صورة للتخلص من الساكنين ، غير أن النحاة حين أعيتهم قواعد ، وشتى عليهم استنباطها فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة والحق أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بالسكون ، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريكها إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل ، فتلك الحركات التي لخصت أواخر الكلمات ليست إلا حركات تطليها نظام المقاطع في الكلام الموصول والذي يعين الحركة احد عاملين : طبيعة الصوت وإنسجام الحركة مع

مايكتنفها من حركات أخرى • ومن هذا يتبين أن تغيير حركات الاعراب لا يؤثر في الصيغة ولا يغير معنى الكلمات •

وقد ناقش الشيخ هذه الأفكار مناقشة مطولة وقضها فكرة فكرة، وتوقف عند الاحصائيات التي استند اليها الدكتور أنيس في كتابه فأثبت عدم دقتها . (١)

ولعل أهم ما ذكره في هذا المجال مناقشته للدعوى التي قال بهها الدكتور أنيس من الفصل بين الحركة الاعرابية والمعنى ، فقد تعقب الشيخ هذه الدعوى بالمناقشة والتفنيد ، واستخدم في هذا المجال النصوص التي وردت في كتب النحو ، كما استعمل الطرائف التي وردت في كتب الأدب^(٢) ليميز فضل الإعراب في تمييز المعاني ومن ذلك :

- ما نقله عن المحاورة التي وقعت بين الكسائي وأبي يوسف لدى هارون الرشيد ، إذ جعل أبو يوسف يذم النحو ويقول : وما النحو ؟ استهزأ به يقول الكسائي : - وأردت أن أعرفه فضل النحو - فما تقول في رجل قال لرجل : أنا قاتلُ غلامك " بالإضافة " وقال له آخر : أنا قاتلُ غلامك " بالتثنية " أيهما كنت تأخذ به ؟ فأجابه أبو يوسف آخذهما جميعا ، فقال له الرشيد : وكان له علم بالعربية - أخطأت ، فاستحيا وقال : كيف ذلك ؟ قال : الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال : أنا قاتلُ غلامك " بالإضافة ، لأنه فعل ماض .

وأما الذي قال : أنا قاتلُ غلامك " بالنصب " فلا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد . (٣)

- ونحو ذلك ما نقله عن أخذ عبد الملك بن مروان لرجل كان يسرى رأى الخواج فقال له : أأنت القاتل :

وَمِنَّا سُوَيْدٌ وَالْبُطَيْنُ وَقَعْنَبٌ
وَمِنَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبٌ

(١) ص ٦١ - ٦٢ من المقالة .

(٢) انظر ١٧٧/١٣ معجم الأدباء .

(٣) انظر ص ٨٠ - ٨١ من المقالة .

فقال الخارجي : إنما قلنت - أمير المؤمنين - ع ، أي : يا أمير المؤمنين
فأمر بتخليفة سبيله . (١)

وهكذا يوظف الشيخ الطوائف والمأثورات الأدبية مع النصوص النحوية
لتأكيد قضيته ، ولتفنيد دعوى الدكتور أنيس . ومن ذلك - أيضا - تناوله
للأسس التي ذكر الدكتور أنيس أنها الركائز التي يستند إليها تغيير الحركات
في أواخر الكلمات فنراه يقول في هذا الموضوع :
" إن الدكتور أنيس قد القى الكلام على عواذنه وأقام قوانين على الحدس
والتخمين بلا وجود لها الا في تخيله وتصوره ، ثم أراد الاحتكام اليها .
كثيرا ما كان يركن إلى ما يسميه الانسجام ، وإذا سألت ما ضوابط هذا الانسجام
وما حدوده ؟ لم تسمع إلا همهمة لاتبين وفمغمة لاتتضح . تارة يكون
الانسجام عنده بأن يحرك الحرف الأخير بحركة ما قبله ، وتارة يكون بأن يحرك
الحرف الأخير بحركة ما بعده ، كما يقتضى الانسجام عنده ألا ينصب المضارع
بعد " أن " ، ولا تجر الاسماء بعد حروف الجر ولا ترفع الاسماء بعد
" كان " وأخواتها " . (٢)

ثم يفضى الشيخ في مناقشة فكرة الانسجام هذه حتى يثبت تناقضها
في ذاتها فضلا عن تناقضها مع واقع اللغة نفسها . وعلى سبيل المثال
فإن الانسجام يقتضى لدى الدكتور أنيس عدم توالى الضم والكسر ثم الفتح ،
وثبت الشيخ من خلال استعراضه لبعض نصوص القرآن الكريم أن هذا التوالى
قد وقع فيه كثيرا جدا بل أنه قد وقع في الكلمة الواحدة أفلا يقع في
كلمتين متواليتين .

وهذه المناقشة ينتهي الشيخ إلى تقرير أمر أهمها :

- أن الدكتور أنيس يخلق قوانين ، وأنها ليست ثمرة الاجتهاد

(١) ص ٨١ من المقالة .

(٢) ص ٦٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

والدراسة ، ثم أنه يصر مع ذلك على إتهام النحويين بالعبث بكلام العرب دون أن يقدم دليلا أو حجة ، وقرر - بعد ذلك - أن نقد النحو مسألة واردة فلم يزعم أحد من النحويين أن لهم حصانة أو لقوانينهم قداسة ولكنه يرى أن نقد النحويين أن يكون مرتكزا على الاستقصاء والاستقراء بحيث يكشف عما في قواعدهم من قصور ، أما المهاجمة عند سُنوح أول خاطر أو عرض نزوة من نزوات الفكر فهذا مالا ينبغي أن يكون .

ولعل أهم ما عرضه الشيخ في بحثه لكتاب الدكتور أنيس تعقبه للاحصاءات التي ذكر الدكتور أنيس أنه قام بها تأييدا لأفكاره ، فقد استطاع الشيخ أن يثبت فساد عدد كبير من هذه الاحصاءات ، وعلى سبيل المثال :

١ - فان الدكتور أنيس زعم أن الأفعال الحلقية العين أو السلام المفتوحة العين في الماضي جاءت كلها من باب "فتح يفتح" في القرآن الكريم ما عدا سبعة أفعال ذكرها . وقد أثبت الشيخ أن هذه الأفعال قد بلغت أربعة عشر فعلا ، أي ضعف ما قرر الدكتور أنيس .

٢ - ذكر الدكتور أنيس - أيضا - أن الأفعال التي من باب "كرم" في القرآن الكريم فعلا فقط هما : كبر وصر وقد أضاف الشيخ إلى هذين الفعلين سبعة أفعال أخرى . الأمر الذي يثبت عدم دقة الدكتور أنيس في احصائه .

٣ - قرر الدكتور أنيس أن الفعل الوحيد الذي ورد في القرآن مفتوح العين في الماضي والمضارع وليس فيه حرف من حروف الحلق هو : "قنط يقنط" ، وقد رد عليه الشيخ بأنه ليس فعلا وحيدا فقد جاء مثله أفعال أخرى .

٤ - قرر الدكتور أنيس أن الأفعال الثلاثية المكسورة العين في القرآن أربعة وعشرون فعلا .

وقد رد الشيخ هذا الاحصاء واثبت أنها قد بلغت ستة وخمسين فعلا .

وبهذا أثبت الشيخ أن احصاءات الدكتور أنيس لاتتم بالدقة ، فإذا أضفنا إلى ذلك ماقرره الشيخ من تصور الدكتور أنيس عن استيعاب التراث النحوي وتضارب دعواه مع الواقع اللغوي ، وانتقاض الأسس التي بنى عليها أتواله ادركنا أن الكتاب محدود القيمة ، وقد تمثل الشيخ فيه بهذه الأبيات :

تَلُّوا الْجَدِيدُ فَقُلْنَا : مَا جَدِيدُ كُمُو
وَمَا حَوَى مِنْ جَدِيدِ الرَّأْيِ وَالْفِكْرِ
دَعْوَى تَطُولُ وَأَوْهَامٌ مُوقَّعَةٌ
وَمَنْطِقٌ كَجَدِيدِ الشَّيْبِ فِي الطَّمْرِ
وَتَبِيلَ : هَاتُوا الْجَدِيدَ الْحُرَّ فَايْتَدَرُوا
شَنَا مِنْ الْقَوْلِ إِنْ تَفَخَّهُ يَنْكَمِسِرُ (١)

وقد رأى الشيخ في ختام مبحثه أن القاسم المشترك بين هذه الكتب ادراك أصحابها قديما وحديثا صعوبة النحو والرغبة في تيسيره للباحثين والمتعلمين على السواء ، فكان من الطبيعي عنده أن يختم بحثه ببيان رأيه في هذه القضية ، وهكذا وجد نفسه مضطرا لأن يتساءل هل النحو صعب أو سهل ؟

وقد أجاب عن ذلك بأن " النحو صعب وطويل مملوء وفي حاجة إلى تيسير " ثم تسأل - بعد ذلك - عن أسباب صعوبة النحو . وقرر أن من بين الأسباب الأساسية أن النحويين أضافوا إلى النحو " ألوانا من البحث ومنوها من القول حتى أصبحت أشبه ما تكون بما يسمى في عصرنا

بالمذكرات التفسيرية ، وكل دولة تجمع قوانينها لأبنائها فيسهل عليهم الوقوف عليها والإلمام بها . أما الاحاطة بالمذكرات التفسيرية فشىء لا سبيل إليه ، ولقد بذل النحويون جهودا رائعة وسلكوا طريقا شاقا مجهدا في سبيل الظفر بهذه القواعد ، والاستدلال لها والدفاع عنها ، فكانت كتبهم ثمرة هذه الجهود الصادقة المخلصة ، ثم سلكوا في تأليف كتبهم طرائق قديدا ، فلكل كتاب منهج في التأليف يغاير منهج الآخر ، ولو أراد المتخصص في النحو والمثقف له أن يدرس موضوعا نحويا دراسة وافية لكلفة الرجوع إلى كتب النحو جهدا مضنيا ولأضغاع كثيرا من وقته ومن جهده في سبيل التعرف على مسائل موضوعه في هذه الكتب المختلفة المناهج ، ولو عرفت كتب النحو الفهارس الدقيقة الواضحة لتيسر الرجوع إليها والبحث فيها . (١)

وهذا التجديد توصل الشيخ إلى أن تيسير النحو يتطلب أمرين :

- (١) تيسير البحث في كتب النحو .
- (٢) تيسير دراسة النحو في المرحلة الجامعية .

والتيسير الأول يتم لو طبعت كتب النحو طباعة حديثة ، وصنعت لها الفهارس الدقيقة المستوعبة ، ولكن الشيخ قرأ أن هذا الأمل بعيد المنال ، وأن البديل الممكن التحقيق أن تقرأ كتب النحو مطبوعها ومخطوطها قراءة متعمقة متأنية ثم تجمع رؤوس مسائل النحو مع بيان مواضعها في هذه الكتب .

ثم قرر - أيضا - أن هذا العمل لا يستطيع النهوض به شخص واحد وإنما يحتاج إلى عمل جماعي ، ودعا إلى أن يقوم به مجمع من مجامع اللغوية أو جامعة من الجامعات العربية ، أو هيئة تتفرغ لذلك .

وأما تيسير دراسة النحو في المرحلة الجامعية فيتم عند الشيخ بتصفية القواعد العملية التي نحتاج إليها في استقامة السنتنا وسلامة أقلامنا ، ثم صياغة هذه القواعد في عبارة موجزة ، دون التطسيق

(١) ص ٨٣ - ٨٤ من المقالة .

إلى المشكلات النظرية والخلافات اللفظية وفير ذلك مما يشوب كتب النحو .

ثم دعا - أيضا - إلى أن يكون كتاب النحو كتابا أدبيا يجمع روائع الشعر وجيد النثر وأن يعد لكل باب من أبواب النحو ذخيرة أدبية ضخمة تغطي كل قواعد ، وتصح عنها وتعين على توضيحها وحفظها (١) .

وقد ختم الشيخ مبحثه هذا بتقريره أنه قد صنع شيئا من ذلك حين أخرج كتابا غطى نحو ثلث أبواب النحو - من المبنى والمعرب إلى باب ظن وأخواتها - وقرر أنه قد جعل هذا الكتاب نموذجا للتأليف المرجو في تعليم النحو ، وأكثر من الإقتباس منه . وشغل ذلك القسم الأخير من هذا المبحث .

وقد حاولت من جانبي أن أحصل على نسخة من هذا الكتاب فلم أوفق إلى ذلك ، ولم أعرف من وقف عليه من زملا الشيخ وأصدقائه وتلاميذه على السواء ، كما لم يحتفظ الشيخ في مكتبته الخاصة بحلوان بنسخة من هذا الكتاب أو يشور من أصوله وهو أمر يلفت النظر ويشير الحيرة .

والمقترحات التي قدمها الشيخ ، لتيسير النحو في حاجة إلى النظر .

أما اقتراحاته بشأن فهرسة كتب النحو وإعتبار هذه الفهرسة خطوة نحو تيسير البحث فيه فأمر لا خلاف عليه ، لكن يبقى - بعد ذلك - تحديد المنهج المتبع في هذا البحث ، فإن النحو العربي يعاني من مشكلات منهجية متعددة مثل : عدم التحديد الكمي للنصوص المرعية في القواعد ، والخلط بين مستويات الأداء اللغوي ، ولا مناص من تيسير موقف إزاء هذه المشكلات المنهجية وغيرها من المشكلات التي تواجه الباحث في النحو العربي ، فانتصار الشيخ على ذكر الفهرسة وحدها

يعنى وقوعه عند المقدمات دون خوضه فى لب المشكلات • ترى ما السر
فى ذلك ؟ •

إن مثل الشيخ لا يمكن أن يغفل عن هذه المشكلات المنهجية فهل
إغفاله الإشارة إليها صادر عن عدم تحديد موقف إزاءها ؟ •

ثم أن مقترحاته بشأن تيسير دراسة النحو فى المرحلة الجامعية فى
حاجة إلى نظر - أيضا - فإن الشيخ لم يبين ما إذا كان الطلاب الذين
يبسر لهم النحو على نحو ما ذكر متخصصين أو غير متخصصين ، فإذا كانوا
غير متخصصين فكلام الشيخ مقبول ، بيد أن مجال تعليم النحو لهؤلاء
بالصورة التى ذكرها الشيخ ينبغى أن يكون قبل المرحلة الجامعية ، لأن
المرحلة الجامعية بطبيعتها تخصصاتها الدقيقة لاتسمح بتدريس النحو
باعتباره مادة متخصصة لغير المتخصصين •

وأما إن كان الشيخ يقصد بمقترحاته تدريس النحو للمتخصصين
فذلك مالا سبيل عندنا إلى الإغتناع عليه ، لأن الطالب المتخصص ينبغى
أن يوهل فى مرحلة تخصصه للإتصال بالصادر الأساسية فى مادة
تخصصه • • الأمر الذى يعنى ضرورة ترسه بكتب النحو القديمة
بما تتضمنه هذه الكتب من مشكلات ، وما تعرض له من خلاصات ،
وما تناوله من شواهد ، والإنصراف عن هذا كله ينتج عنه بالضرورة عجز
الطالب عن الإتصال بالصادر الأساسية لمادته ، ووقوفه عالة على
الوسائط التى تربطه بهذه الكتب القديمة • الأمر الذى لابد أن ينتج
فى النهاية ضعفا فى مستوى التحصيل العلمى •

تبقى - بعد ذلك - مجموعة من الملحوظات الختامية أعرض لها
بإيجاز فيما ياتى :

١ - ذكر الشيخ ^{فى} أثناء حديثه عن كتاب الأستاذ ابراهيم مصطفى

كتاب " مصباح الاخوان " (١) وفيهم ما ذكره عن هذا الكتاب أنه
كتاب في احصاء الالفاظ الواقعة في القرآن الكريم . ولكن الشيخ لم يشير
إلى أن هذا الكتاب مخطوط أو مطبوع ؟ وهل أفاد منه أولم يفد ؟ وما
مدى إفادته منه إذا كان قد أفاد ؟ .

• وقد حاولت أن أتف على هذا الكتاب فلم أوفق .

٢ - جلى أن الشيخ لم يعدل عن آرائه بشأن دور الفهرسة في تدليل مصعب
البحث في النحو منذ شبابه المبكر إلى أخريات حياته .

٣ - : أن الشيخ لم يلتفت إلى كتاب الدكتور أنيس إلا بعد أكثر من
عشرين عاما من صدوره . وقد قرر ذلك صراحة " واعترف به " .

(١) ص ٣٨ - وقد تحدث الشيخ في مقدمة كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم
عن هذا الكتاب فذكر أنه احصى الفاظ القرآن لم يترك منها لفظا ، وان مؤلفه
الحافظ يحيى حلى بن حسين قسطنوني ، وأخذ عليه أنه لم يذكر الايات
واكتفى بذكر أرقامها ، وأن هذه الأرقام مشيخ فيها الاضطراب ، ولا سيما في
طوال الفصل .

انظر : الجزء الاول من القسم الأول من : دراسات لأسلوب القرآن الكريم
مقدمه المؤلف ص ٣ .
(٢) انظر ص ٥٩ من المقالة .

٤ - إن تناول الشيخ للكتب السابقة نوع من الاختيار الذي لانعرف أسسه ، فهذه الكتب لاتمثل جميع الاتجاهات في البحث النحوي واللغوي الجديد ، كما أنها لاتمثل في جوهرها اتجاها واحدا ، وإن اجتمعت كلها على ضرورة اعسادة النظر في تناول التراث النحوي واللغوي بالبحث والتحيين ، لأن البحث في داخل هذا الاطار العام يختلف في مناهجه ،

٥ - أن لغة الشيخ في بعض الأحيان كانت تسم بالحدة . فقد وردت عبارات في مواضع مختلفة لاينبغي أن تستخدم في مجال البحث العلمي ، ومن ذلك مثلا : قوله : " إنه هذيان " كهذيان المحم (١) وقوله : " إنه خلط وتخبّط .

كبهيمة عياء قاد زمامها
أعس على عوج الطريق الأعوج (٢)



(١) ص ٧٩ من المقالة .
(٢) ص ٨٠ من المقالة .

أبو حيان وبحره المحيط :

في ثمان وثلاثين صفحة نشر الشيخ مقالته عن "أبي حيان وبحره المحيط" في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في عددها السابع الصادر في ١٣٩٧هـ الموافق ١٩٧٧م^(١) ، ويمكن تقسيم هذه المقالة إلى قسمين وإن لم يقسمها صراحة الشيخ هذا التقسيم :

- أولهما - لحة عن أبي حيان .
- وثانيهما - نظرة حول كتابة العظيم "البحر المحيط" .

في القسم الأول : - الذي شغل نحو سبع عشرة صفحة^(٢) - قدم الشيخ ترجمة هديدة الإيجاز لأبي حيان ، بدأها بالحديث عن كنيته ولقبه ، ثم أبنائه وسما ألفه من كتب بأسمائهم ، ثم تطرق إلى الوزن المصرفي للأسماء المختومة بالألف والنون كحيان ، وغان ، وحسان ، ورومان ، ونحوها . وانتقل - بعد ذلك - إلى الحديث عن صفاته الجسمية والخلقية والعلمية .

أعقب ذلك بحديث عن "مذهب أبي حيان" قاصداً بـهذه مذهبه العقدي والفكري من ناحية ، والفقه من ناحية أخرى .

وانتقل بعد ذلك إلى الكلام عن شعر أبي حيان ، ونقسل نماذج منه في بعض الأقراس . ولم ينس أن يذكر نقده لبعض ما قاله الرجل في الغزل ، دون أن يُصرح بالشعر الذي يتناوله بالنقد . وإذا كان في هذا بعض التعسف فإن فيه أيضاً بعض الأغراض بالبحث عن هذا الشعر ، وكان أولى بالشيخ أن يحذف هذه الفقرة جملة .

(١) من ص ١٣ - ٥٠

(٢) من ص ٢٣ - ٣٠

وتناول الشيخ بعد ذلك ثقافة أبي حيان ، فذكر مؤلفاته ففى العربية وشميرها ، كالتركية والحبشية والفارسية . وعرض فى هذه النقطة لنقول أبى حيان عن سيويه ، وقطع بدقتها وأمانتها ، ولم يأخذ عليها إلا مسائل قليلة أخطأ فيها النقل عنه (١) .

كما عرض فيها أيضا لموقف أبى حيان (٢) من كتب ابن الحاجب ، وذكر أنه كان يسميها " نحو الفقهاء " ، وقرر - استطرادا - أنه كان ممن يرجعون إلى أقوال المختصين فى العلوم الأخرى - مؤكدا نقله عن جالينوس وأرسططاليس فى أقل مدة الحمل وأكثرها . وعقب على ذلك بأن أبى حيان كان ممن يتمسك بالظاهر أيضا ، ولذلك فسر قول الله تعالى : (وهو الذى مد الأرض) وقوله سبحانه : (والله جعل لكم الأرض بساطا) بأن الأرض مسوطة وليست كروية ، وليس من شك فى أن هذه النقطة كانت تحتاج إلى وقفة من الشيخ ، على الأقل لتوضيح موقف أبى حيان الذى قد يبدو - فى الظاهر - متناقضا مع ما أسلم إليه البحث العلمى من يقين بكروية الأرض . وأحسب أن أبى حيان كان يقصد تفسير كتاب الله بالرجوع إلى الثابت فى العلم ، لأنه لا تعارض بين الدين والعلم ، فاذا تبين أن هذا الثابت علميا ليس أكثر من نظرية تحتل الصواب والخطأ فقد وجب العدول عن اقحامها فى تفسير كتاب الله ، حتى لا يجعل كلامه سبحانه عرضة لما يتعرض له البحث العلمى من تغيير . تعالى كتاب الله عن ذلك علوا كبيرا .

تحدث الشيخ بعد ذلك عن بعض شيوخ أبى حيان ممن نقل عنهم فى البحر المحيط ، كما تحدث عن أصحابه وتلاميذه حديثا موجزا ، لينتقل من ذلك إلى الكلام عن قدومه إلى مصر وشأنه عليها وعلى أهلها ، وبعض العادات الاجتماعية التى كان ينكرها فيها .

وجلى أن هذه الموضوعات التى تحدث فيها الشيخ موضوعات مهمة فى الترجمة لأبى حيان ، بيد أن الشيخ أقفل فى عرضها أمرين ما كان يجمل به أن يغفل أيا منهما :

(١) ص : ٢٢ من المقالة .

(٢) ص : ٢٣ من المقالة .

أولهما : الحديث عن نشأة الرجل ، ورحلاته ، والظروف التي صاحبت انتقال كثير من مشاهير علماء تلك الفترة إلى مصر ، بالرغم من القلق السياسي الذي كان يخيم على مصر والشام آنذاك .

وثانيهما : ترتيب غاصر ترجمته ، وتربط فقراتها ، وتكاملها في تقديم صورة واضحة لهذه الشخصية العلمية الفذة ، بدلا من أن يعرض لها في شكل شذرات مبعثرة ونظرات متفرقة على نحو ما صنع .

في القسم الثاني : عرض الشيخ لكتاب البحر المحيط .^(١) وبدأه بحديث عن مراجعه من كتب النحو واللغة والأدب ، مكثيا في هذا المقام بمن صرح بهم أبو حيان في الكتاب ، دون أن يحاول أن يتجاوز ذلك إلى تحليل المادة العلمية نفسها للوقوف على من أثر في هذا الكتاب من لم يصرح بهم أبو حيان . وانتقل بعد ذلك إلى ذكر فقرة عن " الجدير بتفسير كتاب الله " قرر فيها نقلا عن أبي حيان أنه " لا ينبغي أن يتعرض لتفسير كتاب الله إلا المتبحر في اللسان ، القادر على إجادة النشر وقرض الشعر ، أما الذي يقصر همه على النحو وحده فهو بمعزل عن فهم دقائق كتاب الله " .^(٢) وهذا كلام ليس مسلما باطلاق . أما شطره الأخير فصحيح ، لأن النحوى تشغله - بالضرورة - قضايا النحو ومسائله ، وقد يصرفه ذلك عن النظر في كافة جوانب الكتاب الكريم . وأما شطره الأول فليس صحيحا بصحيح ، لأن المطلوب في المفسر أمور كثيرة ليس من بينها ما ذكره على سبيل الحصر من وجوب " القدرة على إجادة النشر وقرض الشعر " . وهي أمور معروفة بين المشتغلين بالدراسات القرآنية^(٣) . ولا يجهل أحد أن الشيخ كان يعبر عن

(١) من ص : ٣٠ - ٥٠ مقالة أبو حيان .

(٢) ص : ٢٢

(٣) انظر مثلا : الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/١٨٦

رأى أبو حيان - وان قرر الشيخ ذلك صراحة - لأن عبارة أبي حيان كما نقلها الشيخ نفسه تقول : " اعلم أنه لا يرتقي من علم التفسير ذرؤته ، ولا يمتطي منه صهوته إلا من كان متبحراً في اللسان ، مترقياً منه إلى رتبة الإحسان ، قد جيل طبعه على إنشاء النثر والنظم دون اكتساب " (١) . وفارق كبير بين " من يرتقى ذروة علم التفسير " أي يتفوق فيه ، وعبارة الشيخ القاطعة الحاصرة " لا ينبغي أن يتعرض لتفسير كتاب الله إلا المتبحر في اللسان ، القادر على إجادة النثر وقرض الشعر " . فالعبارتان في ظني - متناقضتان .

تحدث الشيخ بعد ذلك عن " منهج البحر المحيط " وهو حديث محدود حجماً ومادة ، ولا يمكن أن يفي بهذا الكتاب الضخم وما ورد فيه من مسائل وبحوث وقضايا ، إذ اكتفى فيه بتقرير أن أبا حيان يرى ضرورة ألا تشغل كتب التفسير بتحليلها لمباحث العلوم الأخرى ، مشيراً إلى بعض ما ذكره أبو حيان في ذلك ، منتقلاً منه إلى القول بأن أسلوب القرآن لا ينبغي أن يحمل على الضرورة .

ولا أدري كيف يسوغ إعتبار هاتين الفكرتين المحدودتين " منهجاً " يفسر خصائص " البحر المحيط " ويجلو الأصول المتباعدة فيه ، ويحدد الأطر التي حكمت مادته .

انتقل الشيخ بعد ذلك إلى حديث عن بعض ما ورد في البحر من موضوعات ، فذكر ثورة أبي حيان على الصوفية (٢) ، وذهاب الفلاسفة (٣) ، وانكاره للرازي (٤) دون أن يربط ذلك بموضعه من ناحية ، أو بأسبابه من ناحية أخرى .

(١) ص : ٢٣ المقالة .
(٢) ص : ٢٦ =
(٣) ص : ٣٧ =
(٤) ص : ٤٠ =

شغل ما ورد من شعر في " البحر المحيط " نحو ست صفحات من
مقالة الشيخ بعد ذلك (١) . وقد عالج هذا الموضوع في نقاط أربع :

أولها : تحدث فيها عن العلاقة بين شواهد الكشاف وشواهد
البحر المحيط .

وثانيها : قرر فيها أن شواهد البحر المحيط الشعرية لم يقصد
بها جميعا الاحتجاج اللغوي أو النحوي ، بل منها
ما ذكر باعتباره نماذج جيدة مناسبة للمقام .

وثالثها : عرض فيها لما يلحظ في هذه الشواهد من وجود
حكم كثيرة فذكر طرفا منها .

ورابعها : قرر فيها وجود بعض أشعار في الكتاب لا يليق ذكرها
فيه .

انتقل الشيخ عقب ذلك إلى الحديث عن تلحين القراء ، وهو
موضوع أثير لديه ، حبيب عنده ، تناوله في أكثر من موضع ،
كما عرضنا لذلك من قبل (٢) ولم يأت هنا بجديد إلى ما سبق
قوله ، سوى أنه نقل بعض نصوص أبي حيان في البحر المحيط (٣) .

وختم الشيخ كلامه عن الكتاب بحديث عن تجربته الشخصية
معه ، واتصاله به منذ فترة مبكرة من عمره ، وإفادته منه فسى
صنع فهارس ضخمة لمسائل النحو والصرف فيه ، والقراءات وتوجيهها
النحوي أيضا ، وقرر أن ذلك كان نقطة البدء في صناعة فهارس
للمقتضب على غرار ، ثم في صنعه فهارس سيبويه .

وختم حديثه في هذا بعبارة " هذا هو حجم النحو والصرف
في البحر المحيط ، أما الحديث عنه فيحتاج إلى كتابه وبالرغم
من أنني لم أشر على هذه الفهارس الضخمة التي قطع الشيخ بصنعه لها
في مكتبته بحلولان ، فإنني على يقين بأن النحو والصرف والقراءات في
البحر المحيط في حاجة إلى أكثر من كتاب ، يتناول كل منها جانبا من
هذه العلوم بالتحديد والتحليل والموازنة والتأصيل .

(١) من ص : ٤١ - ٤٦

(٢) ص : ١٨٥ - ١٨٩ من هذه الرسالة كذلك سأعرض له في ص ٢٦٩ ، ٢٩٨ .

(٣) ص : ٤٧ - ٤٨

الفصل الثاني الكتب



١ - أبو العباس المبرد

وأثره في علوم العربية



هذا الكتاب آخر مصنفات الشيخ ظهوراً، فقد صدر عام ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩٨٥ م وهو أول مصنفات الشيخ تأليفاً ، فقد انتهى الشيخ من كتابته عام ١٣٦١ هـ الموافق ١٩٤٣ م وهذا الكتاب هو الرسالة التي تقدم بها للحصول على تخصص المادة من كلية اللغة العربية في النحو والصرف ، ويبدو أن الشيخ لم يشأ أن يصدر هذا الكتاب في حياته ، وأغلب الظن أن أسرته هي التي تعاقدت على نشره بعد وفاته ، ولذلك لا نجد في الكتاب أي تعديل أو إضافة لما سبق أن كتبه الشيخ منذ أكثر من أربعين عاماً ، حتى إن المقدمة نفسها التي صدر بها الكتاب هي المقدمة نفسها ^{التي} صدرت بها الرسالة ، وذلك يعنى أن الشيخ لم يضف كلمة واحدة إلى رسالته ، وأن الكتاب الذي بين أيدينا هو الرسالة التي حصل بها على درجته العلمية المعادلة لدرجة الدكتوراه .

وقد وقع هذا الكتاب في نحو أربعين وثلاثمائة صفحة . وبدأ بمقدمة قصيرة حدد فيها الشيخ موضوعه وخطته في عبارات موجزة إذ قال : " قصدت في رسالتي عن أبي العباس المبرد وأثره في علوم العربية إلى أن تكون مشتملة على أصول مذهبه دون محاولة استقراء فروعه ، وقد أفرغت جهدي في أن تكون مرآة صادقة تجلو أصول مذهبه وتتمثل فيها آثاره " (١)

وهذا يتضح أن الشيخ قد ألزم نفسه بالتعرف على أصول مذهب المبرد ، وإن أغنى نفسه من محاولة استقراء الفروع أي الجزئيات والأحكام التفصيلية والمسائل الثانوية ، فلننظر في رسالته لنعرف إلى أي مدى وفق الشيخ في تحقيق غايته ، من تقديم الأصول العامة التي تجلو مذهب المبرد وتمييزه في نطاق دراساتها النحوية بخاصة واللغوية بعامة .

يبدأ الكتاب - بعد ذلك - في عقد عدد من البحوث التي تتوالى دون أن يعقد لها باب يجمع ما تماثل فيها أو فصل يضم المتشابه من بينها ،

فهي مجموعات من المباحث المتنوعة تتعدد وظيفتها وموضوعاتها ، ولكنها في نهاية الأمر تقدم صورة المبرد ومذهبه على نحو ما تصور الشيخ ، والبحث الأول من مباحث الرسالة بعنوان : " ترجمة حياة أبي العباس المبرد " ويقع هذا البحث في نحو ثمانى صفحات ^(١) وبدأه الشيخ بالحديث عن نسب المبرد نقلا عن الفهرست لابن النديم ، ثم بحث حركة الرأى في لقبه ، وقد عرض في ذلك وقائع متعددة نقلا عن " وفيات الأعيان " و " العقد الفريد " و " المزهر " للسيوطى ، و معجم الأدباء " لياقوت ، كما رجع - أيضا - إلى مجلة الرسالة ، لينقل عن الأستاذ (ابراهيم مصطفى) رأيه في حركة الرأى وإستاده في هذا الرأى إلى ما روى عن الشنقيطى ، كما ينقل - أيضا - عن رغبة الآمل للشيخ " سيد بن على المرصفى .

ينتقل - بعد ذلك - إلى الحديث عن ولادته ووفاته مستندا في ذلك إلى المصادر السابقة مضيفا إليها ما ورد في " أخبار النحويين البصريين - للسيرافى " و " نزهة الألباء " لابن الأثير ، و " تاريخ بغداد " للخطيب و " معجم الأدباء " لياقوت و " معجم الشعراء للمرزبانى .

ثم يتوقف الشيخ بخاصة عند الرواية التى وردت في " العقد الفريد " والتى تزعم اجتماع المبرد مع الخليل فيفند هذه الرواية ، ويصحح أن الاجتماع الذى تم إنما كان بين الخليل بن أحمد وتلميذه أبى محمد اليزيدى ، وليس محمد بن يزيد المبرد ، مستندا في ذلك إلى ما ذكره البغدادى في خزنة الأدب .

ثم يتحدث - بعد ذلك - عن نشأته ، فيذكر بعض الأقسام والروايات التى وردت في معجم الأدباء لياقوت .

ثم يعرض الشيخ للحديث عن شيوخ المبرد وتلاميذه ، فيذكر من شيوخه " أبى عثمان المازنى ، والجرى ، وأبى حاتم المجستانى ، والجاحظ ، والبريشى ، والتوزى ، وأبى محلم الشيبانى " ويذكر من تلاميذه : " على بن سليمان الأقفش ، والزجاج ، وابن كيسان ، وأبى بكر بن السراج " .

(١) من ص : ٧ - ١٥ أبو العباس المبرد .

والملاحظ أنه عند ذكره لهذه الأعلام لا يقدم ترجمة لها ولا تعريفاً بها ، وإنما يقتصر على تقرير اتصال المبرد بها وإفادته منها أو اتصالها بالمبرد وأخذها عنه .

وبالرغم من قصر هذا البحث فإنه يصور خصائص طريقة الشيخ في التأليف وأسلوبه في التصنيف ، فهو يعنى بالجزئيات ، ويهتم بالروايات ، ويبت مصادر فسي خلال كتابته دون أن يعنى بفصلها في الهامش ، وحين يرجع بعض الآراء يعتمد في ترجيحه دائماً على بعض ما ورد من مآثورات ، ثم إن انتقالاته من جزئية إلى أخرى لا تتسم بالترابط ، ولا تتصف بالسلاسة ، بل هي في غالب الأحيان انتقالات مفاجئة لا تمهيد لها ولا رباط بين جزئياتها . ولو أن باحثاً معاصراً أراد أن يكتب ترجمة لحياة أبي العباس المبرد لا اضطر إلى أن يعود إلى المصادر التي عاد إليها الشيخ ليجمع من جديد مادتها ، ثم لينسق هذه المادة في شكل يأخذ الطابع العلوي ، بدءاً من الوقوف على الظروف التي نشأ فيها المبرد والتي مكنته من الإتصال بالعلم ، وسرت له التلقى عن شيوخ العربية في عصره ، الأمر الذي كان له دوره في تكوينه العلوي ، وما كان ليكتفى بتلك الروايات التي آثر الشيخ الوقوف عليها وأغفل من أجلها تلك المقومات الأساسية التي ما كان له أن يغفلها .

* * *

عقد الشيخ البحث الثاني من كتابه تحت عنوان " الخصومة بين المبرد وشغلب "

وقد استغرق هذا البحث نحو اثنتين وعشر بين صفحة (١) ، و صدر الشيخ هذا البحث بقوله : " وهذه الخصومة مرجعها إلى التناقض القوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، فالمبرد بصرى تعلم على المذهب البصرى وطريقته ، وشغلب كوفي تعلم على المذهب الكوفي وطريقته " (٢) بيد أن تحليل الأحداث التي ذكرها الشيخ في هذا البحث والتي شغلت قدراً كبيراً من صفحاته يكشف عن

(١) انظر ص : ١٧ - ٣٩ أبو العباس المبرد .
(٢) : ١٧

سبب آخر من أسباب هذه الخصومة ، وهو سبب يمكن أن نرده إلى السمات الشخصية لكل من المبرد و ثعلب ، وقد أغفل الشيخ الإشارة إليه حينما أشار إلى أسباب هذه الخصومة بالرغم من أنه قد نقل من بين ما نقل ما يؤكد ذلك ، وذلك حينما ذكر نقلا عن " وفيات الأعيان " و " معجم الأدباء " أن المبرد كان يحب الاجتماع في المناظرة بثعلب والاستكثار فيه ، وكان ثعلب يكره ذلك ويمتنع منه ، حكى أبو القاسم جعفر بن محمد بن حمدان الفقيه الموصلي وكان صديقهما قال : قلت : لأبي عبد الله الدينوري ختن ثعلب : لم يأبى ثعلب الاجتماع بالمبرد . فقال : لأن المبرد حسن العبارة حلو الإشارة ، فصيح اللسان ظاهر البيان ، و ثعلب مذهب مذهب المعلمين ، فإذا اجتمعا في محفل حكم للمبرد على الظاهر قبل أن يعرف الباطن " (١) .

هذا - إذاً - سبب آخر من أسباب الخصومة بين الرجلين ، ولكن الشيخ يمر بهذا السبب مرورا عابرا غير ملتفت لأثره في هذه الخصومة ، ويبعد أن مرد ذلك إلى أن الشيخ قد شغل بنقول كثيرة تتناول أحداثا ووقائع ذات اتصال بهذه الخصومة بين الرجلين فأثر أن يسرد ها ، وأن يعلق أحيانا تعليقات محدودة على بعضها ، دون أن يعنى بتصنيف هذه الأحداث والوقائع وتحديد دلالاتها العلمية أو النفسية أو الاجتماعية ، وفيما نقله الشيخ في هذا البحث ما يتصل بهذه الجوانب جميعا . فالخصومة بين الرجلين لم تكن مجرد خصومة بين المدرستين النحويتين الكبيرتين ، بل أن وراءها أيضا منافسة شخصية بين رجلين يختلفان في طرائق التفكير ، والمقدرة على التعبير .

وبهذا يتضح أن صفحات كثيرة من هذا البحث كان من الممكن للشيخ أن يختصرها وأن يكتفي بذكر دلالاتها ، ثم أن يجعل هذه الدلالة مقدمة

(١) انظر ص : ٢١ ، من المرجع السابق .

لتحديد الأسباب في هذه الخصومة وتحليلها .

ويعالج الشيخ في ثنايا هذا المبحث بعض المسائل التي لا تتصل بعنوانه اتصالاً وثيقاً ، ومن ذلك : أنه عقد فقرة تحت عنوان : " ثناء العلماء على أبي العباس المبرد " ويصدر الحديث تحت هذا العنوان بقوله : في طبقات النحويين للزبيدي (تلخيص مجلة ايطالية نشرت بالعبية) قال الحسن بن سعيد ومحمد بن أبي الازهر : " كان المبرد من العلم وغزارة الأدب وكثرة الحفظ وحسن الاشارة وضاحة اللسان ، وبراعة البيان ، وملوكية المجالسة ، وكرم العشرة وبلاغة المكاتبة ، وحلاوة المخاطبة ، وجودة الخط ، وصحة القريحة ، وقرب الافحام ووضوح الشرح ، وغذوبة المنطق على ما ليس احد عليه ممن تقدم أو تأخر عنه ، وكان نحوياً مقدماً عالماً ادبياً شاعراً وقيل أنه كان أعلم الناس بكل شيء (١) " .

وهذا النص مجرد نموذج لطريقة الشيخ في تناول الموضوع ، ولا ننسى أن الموضوع بأسره وهو " ثناء العلماء على المبرد " ليس وثيق الصلة بمبحث الخصومة بسين المبرد وشعلب ، وكان أولى أن يعالج في بحث خاص به .

وبالاضافة إلى ذلك فإن الشيخ يكتفى في بحثه بالنقل دون أن يعنى بتحليل ما ينقل ، وفي النص المذكور نفسه ما يكشف عن تقدير مهالغ فيه لشخصية المبرد ، وكان أحرى بالشيخ أن يتوقف ليشير إلى ذلك ، ثم أن في النص عدم غاية بذكر المصادر بدقة كافية ، فضلاً عن عدم غاية بصحة التعبير . وحسبى أن أمثل للأولى بقوله : في طبقات النحويين للزبيدي " والاسم الصحيح للكتاب طبقات النحويين واللغويين " وحسبى أن أمثل للثانية بعبارة تلخيص مجلة ايطالية نشرت بالعبية وهي عبارة مبهمه وغامضة ، وغير دالة في موضعها فهل ما ورد في طبقات النحويين واللغويين هو الذي لخصته المجلة الايطالية أو أن هذا التلخيص هو المنشور بالعبية ، ثم ما اسم هذه المجلة ، ومتى صدرت نشرتها بالعبية ؟ وهل كانت في ملحق خاص بالمبحث العلى أو في مقالة صحفية ، ثم إلى أي مدى تصح عبارة " تلخيص " هذه ألم يكن أولى أن يقال بدلا منها لفظ (ملخص من) ؟ مع تحديد البيانات الضرورية التي لا مناص من تحديدها في بحث علمي .

(١) انظر ص : ٢٥ المرجع نفسه .

وعالج الشيخ - بعد ذلك - موضوع مدى تعصب المبرد^(١) ، وهو موضوع أثاره الأستاذ " أحمد أمين " في كتابه " ضحى الاسلام " وقرر فيه أن المبرد عربى أزدي ييمنى ، وأن كتاب الكامل يمثل هذا النوع من العصبية قبلي^(٢) تشيلا صحيحا^(٣) ، وقد عالج الشيخ هذا الموضوع عن طريق ذكر النقول - أيضا - دون تحليل كاف لإستخلاص دلالاتها ، فضلا عن أن هذا الموضوع بدوره لم يذكر له الشيخ صلة بمبحثه الأصلى وهو " الخصومة بين المبرد وشعلب " .

كذلك يعرض الشيخ في بحثه لأسلوب المبرد مقرا في بدء حديثه عن أسلوبه أنه " ليست بين أيدينا نماذج من كتابة المبرد الأدبية سوى نتف صغيرة قدم بها بعض الأبواب في الكامل^(٤) ، وهي على ضآلتها تشف عن روح أدبية^(٥) " .

ثم يذكر بعض النماذج التي يراها دالة على أسلوب المبرد من كتابه الكامل ، ويمضى - بعد ذلك - إلى الحديث عن أسلوبه في التأليف فيقرر ميله إلى البسط والوضوح ، وولج بالإكثار من المترادفات ، ويمثل للسمة الأولى ببعض عناوين المقتضب ومن ذلك عنوانه للتعجب بقوله : " هذا باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة لأن المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب " ^(٦) ، و- أيضا - عنوان " ما النافية " بقوله : " هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف جاء لمعنى ويجرى في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل وذلك الحرف ما النافية^(٧) " .

وقد ذكر الشيخ في وصف هذين العنوانين صفتى البسط والوضوح ، فإذا كان مثل هذا الكلام واضحا فكيف يكون الغامض من الكلام والمعقد من التركيب .

ويمضى الشيخ في الحديث عن سمات أسلوب المبرد فيذكر أن من خصائصه الإكثار من (الفنائل^(٨)) و- أيضا - كثرة الحشول للفت الأذهان وتبنيه المتعلمين .

-
- | | |
|-----------------------------------|-----------------------------------|
| (١) انظر ص ٢٦ من ابو العباس . | (٥) انظر ص ٣٠ ابو العباس المبرد . |
| (٢) انظر ضحى الاسلام ١/٢١٩ . | (٦) انظر الصفحة السابقة . |
| (٣) انظر الكامل للمبرد ١/١٢٢ . | (٧) انظر ص ٣١ من المرجع السابق . |
| (٤) انظر ص ٢٩ ابو العباس المبرد . | |

وجلى أن الشيخ لا يربط قط بين هذا الكلام وبين كلام سابق ذكره في ثناء العلماء على المبرد ، ولو أن الشيخ لم يكتب بالنقل ، ووقف عندما ينقل بالتحليل لكان له مما ينقل موقف آخر .

ولست في حاجة - أيضا - إلى أن أذكر أن الحديث عن أسلوب المبرد لا صلة له مباشرة بالمبحث الذي أهتم عليه وهو مبحث " الخصومة بين المبرد وشعلب " والمتوقع في الحديث عن الأسلوب في مثل هذا المبحث دراسة أخرى تعرض لأشكال الخلاف القائمة بين الرجلين وتبين صورها وأساليب التعبير عنها ، أما الحديث عن الأسلوب باعتباره شكل الصياغة اللغوية في المؤلفات المختلفة العلمية أو الأدبية فكان ينبغي أن يعقد له مبحث خاص به ، وأن يعرض فيه بدقه كل ما يميز أسلوب المبرد في أعماله المختلفة . وهكذا يتبين أن الشيخ قد أقام مبحثا بالغ الأهمية في مبحث لا يتصل به اتصالا مباشرا فضلا عن كونه قد أغفل ما كان ينبغي أن يدرسه، وقدم فيما درسه نماذج غير كافية لإقناع القارئ إن لم تكن موحية بنقيض ما يقرره .

عالج الشيخ - بعد ذلك - موضوع شعر المبرد وعرض في علاجه لـ بعض أبيات وردت في " العقد الفريد " و " معجم الأدباء " و " تاريخ بغداد " و " أخبار النحويين البصريين " وغيرها .

وما أظنني بحاجة إلى بيان إنقطاع الصلة بين هذا الموضوع وعنوان المبحث جملة .

وعرض الشيخ بعد حديثه عن شعر المبرد بعض النوادر والأخبار التي تتحدث عن بخل المبرد وشحه ، مستندا إلى ورودها في معجم الأدباء ، وبعض المصادر الأخرى . وهذا الموضوع بدوره فضلا عن كونه غير متصل بالمبحث الأساسي فإنه مقحم في موضعه الذي هو فيه ، لأن هذا القسم من المبحث يتناول الجوانب الفكرية من المبرد فيتحدث عن أسلوبه وشعره ثم يفيض - بعد ذلك - الشيخ إلى الحديث عن جوانب غوقه ونبوغه ، فالأخبار والنوادر التي تتصل بالأخلاق مقحمة إذا في مجال البحث في جانب من جوانب المبرد وكان أولى بالشيخ أن ينسق الموضوعات التي تقع في إطار واحد وأن يجعل بينها صلة تربط جزئياتها معا بدلا من هذا التفكك الذي لا رابطة فيه .

ويختتم الشيخ هذا بتساؤل يأخذ شكل موضوع يختتم به بحثه وهو —
" فسي أية ناحية من نواحي العربية كان تفوقه ونبوغه " (١)

ويصدر الشيخ حديثه في ذلك بعبارة " نهض المبرد بقسط وافر فسي
خدمة العربية فشارك في علومها: نحوها و صرفها و فقهها و أدبها و روايتها و بلاغتها ،
فهو بلا ريب امام من أئمتها و جهبذ من جهابذتها ، على أنه لم تكن كل
هذه النواحي لديه على السواء ، فأية ناحية من نواحي العربية كان ميالا
إليها و برزا فيها " (٢)

ويجيب الشيخ عن هذا التساؤل بذكر بعض النقول التي ينتهي منها
إلى أن المبرد كان متفوقا في النحو بالدرجة الأولى ، وفي بقية الجوانب اللغوية
في الدرجة الثانية ، ولا أدري لماذا آثر الشيخ الحديث عن هذا الموضوع في
هذا الموضوع ؟ ولماذا لم يربطه بموقف القداماء منه و تقويمهم له ، ألم يكن من
الأولى والأجدى أن يكون الحديث عن قيمة المبرد و جوانب تفوقه بعد عرض
آثاره و تحليلها و تحديد قيمها ، بدلا من أن يذكر مثل هذا الموضوع الذي
يعد الحصيـلة النهائية للدراسة في هذا الموضوع و بهذه الصورة .

*

*

*

عقد الشيخ البحث الثالث تحت عنوان : " لمحات عن مذهب المبرد
واتجاهاته " ، وقد استغرق نحو ثلاث صفحات . (٣)

وقد صدره بقوله : " ليس من غرضي أن أتناول في هذه الفصول بالعرض
كل ما وقعت عليه من أقوال للمبرد ، وإنما مقصدي أن أرسم صورة تكشف لنا
جهـد الإسطاعة عن اتجاهات المبرد في مذهبه مستندا في ذلك إلى ما درسته
من مؤلفاته ، وما جمعته مما هو منشور مبثوث في أضعاف كتب النحو ، مسويا بين ما
تابع فيه المبرد من سبقه من النحاة (بين) وما انفرد به ، فيما

(١) انظر ص : ٣٦ — ٣٧ نفس المرجع +

(٢) " : ٣٦ =

(٣) " : ٣٩ — ٤١ =

مذهبه إلا مجموع هذه الأقوال ، ولناخذ في بيان ما قصدنا إليه وعلى الله
قصد السبيل " (١)

وهذا الكلام يوحى بأننا (مام دراسة مفصلة تستوعب اتجاهات المبرد ،
وتستند إلى استقراره دقيق لآرائه ، سواء ما كان منها مذكورا في كتبه ومؤلفاته
أو ما كان منها مهثوثا في ثنايا كتب النحو مما نسبته إليه النحاة ، ولكن الذى
يقرا هذا المبحث لن يجد من هذا الاستيعاب شيئا ، ولن يحصل على صورة
قريبة أو غير قريبة مفصلة أو مجملة لمذهب المبرد النحوى ، ولا لاتجاهاته فبي
المبحث اللغوى ، ذلك أن الشيخ قد اكتفى بعد أن ذكر تلك المقدمة الواعدة
بأن قرر " أن المبرد كان يحتفل بالمعاني ويسير على ثناها ويتراعى لها ويحتكم
إليها وينزل عند حكمها " (٢) ثم يؤكد ذلك بذكر بعض العبارات من المقتضب
ومن الكامل ، لينتهى أخيرا إلى أن المبرد قد قرر - في غير موضع - قوله :
" بالمعنى يصلح اللفظ ويفسد " (وقوله) فإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى "

ولست في حاجة إلى أن أبين دهشتى من وقوع هذا المبحث في هذا
الكتاب على هذا النحو الذى لا فائدة فيه ، ولا ارتباط له بخيره من بقية
المباحث ، ولا صلة له بعنوانه الذى عقد له ، فالشيخ لم يفضل لنا المقصود
بالمعاني التى أرادها فيه ، وهل يعنى بذلك تلك المقولة الشائعة عند النحاة
من أن (الاعراب فرع المعنى) أو يقصد غير ذلك . فإذا كان يعنى
هذه المقولة فما الجديد في نسبة ذلك إلى المبرد ، وهل كان المبرد يختلف
مع غيره من النحاة فيها أو يتفق . إن الشيخ قد اقتصر على تلك العبارات
المجملة التى لم تستند إلى تتبع لمواقف النحاة ، وإلى موازنة هذه المواقف بموقف
المبرد حتى يتضح الأمر ويستبين للقارى .

ثم على فرض قبول هذه المقولة منسوبة إلى المبرد فهل تمثل خصيصة
من خصائص مذهبه وملحا من ملامح اتجاهاته ، بحيث تجعله منفردا بهما دون
غيره من النحويين .

(١) انظر ص : ٣٩ المرجع السابق .

(٢) الصفحة السابقة . = =

ثم إذا افترضنا أيضا صحة هذا كله فهل يستوى إعتباراً هذا الملمح وحده لمحات ، وهذه المقولة - مع كل ما يحيط بها من غموض وقصور - اتجاهات ؟؟؟

* * *

عنون الشيخ للمبحث التالي لذلك بعبارة (بين المبرد والقراء) وجلس أن هذه العبارة تعنى أن المبحث معقود لدراسة موقف المبرد من القراءات المخالفة للقواعد النحوية ، وهو مبحث في ضوء ذلك مهم ، لأن المبرد واحد من النحاة المتقدمين الذين ينبغي أن يعرف بالتفصيل موقفهم من القراءات ، ومدى اعتدادهم بحجيتها وبخاصة تلك القراءات المتواترة أو الصحيحة .

والمفهوم في مثل هذا المقام أن يبدأ الحديث بتحديد موقف النحاة السابقين على المبرد من القراءات الصحيحة والشاذة ، لكن نتهين موقف المبرد - بعد ذلك - منها ، وهل تبع سابقه في مواقفهم أو اختلف عنهم ، ولكن الشيخ لم يصنع شيئاً من ذلك ، وإنما قرر في مقدمة قصيرة أن المبرد قد أقدم على تلحين القراء ، وأنه تأثر في موقفه هذا بموقف "نحاة البصرة" المتقدمين وأن تلحين القراءات قد امتد أيضا إلى بعض زعماء الكوفة ، ووعده - بعد ذلك - بأن يعرض " في ختام الرسالة ببيان أوسع ، وأبين من ساهم فيها ، وأردّ على هذه الفكرة الخاطئة " (١)

وواضح أن هذا البيان الموعود به ليس موضعه ختام الرسالة بل هنا موضعه ، وكان على الشيخ أن يدرس هذه القضية باستيعاب في هذا الموضع حتى يتبين بوضوح موقف النحاة السابقين على المبرد من ناحية ، وموقف المبرد نفسه من ناحية أخرى .

وحين يتناول الشيخ موقف المبرد من القراءات يكفي بذكر عدد محدود منها مثل قراءة (ثم ليقطع فليُنظر) ^(٢) وقد وردت في المقتضب ، وقراءة (واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام) ^(٣) وقد وردت في "الكامل" ونحوهما ، وهما

(١) انظر ص : ٤٣ المرجع السابق .

(٢) انظر المرجع نفسه والصفحة .

(٣) انظر ص ٤٤ من المرجع السابق .

قراءات محدودة لا تدل على استيعاب كل ما ورد في مؤلفات المبرد ، الأمر الذي يجعل كلام الشيخ في هذا الموضوع لا يسلم إلى نتائج المرجوة .
وكعادة الشيخ في الاستطراد إلى موضوعات أخرى يستطرد في مبحثه هذا فيتناول موضوعين آخرين :

- أولهما : استشهاد المبرد بالحديث ، ويقع في قرابة صفحة واحدة .
- وثانيهما : موقفه من لغات العرب ، ويقع في صفتين وبعض صفحة .

أما حديثه عن استشهاد المبرد بالحديث فيقتصر على عبارتين وردتا في المقتضب ، إحداها ليست من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعبارة واردة في الكامل ، وليس فيها من لفظ النبي شيء^(١) وهو يذكر ذلك بعد عبارة غامضة غير قاطعة الدلالة يقول فيها : " واستشهد المبرد في المقتضب بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواضع محدودة ، ويظهر أنه كان يرى الاستشهاد به مع تحفظ ومن غير استرسال في الأكتار منه " .

ويعرض الشيخ لموقف المبرد من لغات العرب من خلال بعض نصوص وردت في المقتضب ، وهي نصوص نسب المبرد فيها إلى بعض العرب القبح أو الخطأ .
وقرر الشيخ أن المبرد في موقفه هذا قد اتبع سيبويه والمازني في نسبتهم الغلط إلى بعض العرب ، مستشهداً على ما قرره من هذا التأثر بنصوص من كتاب سيبويه ومن تصريف المازني^(٢) ، ثم عقب على هذه النصوص بعبارة منقولة من حاشية الصبان على شرح الأشموني تقول : واعترض بأنه كيف يسند الغلط إلى العرب وأجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق (٣٠٣) من أن الحق

(١) انظر ص ٥١ ، المرجع السابق .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٢٩٠/١ ، والمازني ٣٠٧/١ .

قدرة العربي على الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ .
وقيل مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس من الكلام " إن " وهذا ما يدل عليه
بقية كلامه " ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ " (١).
وهكذا يكتفي الشيخ في مناقشة ما ورد من أفكار بالاعتماد على النصوص وحدها
وهي نصوص منها ما يقدم تصورا صحيحا لاحتمال وقوع الخطأ من العرب ومنها ما لا يقدم
هذا التصور . أما الأول فيتمثل في موقف سيبويه والمازني ومن بعدهما المبرد ومرد
صواب هذا الموقف إلى أن اللغة تحتاج دائما إلى قدر كاف من الدراية والمران والتمرس
فإذا لم يتحقق هذا القدر جاز وقوع الخطأ ممن يحاول معالجة اللغة دون استعداد كاف .
وأما الثاني فمرده إلى اعتماد الشيخ على النقل عن " الصبان " حينما قرر أن قدرة
العربي على الخطأ هي حق للعربي ، وذلك إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ " .
وهذه فكرة تحتاج إلى مناقشة ، لأن الخطأ في النطق ليس حقا بحال من الأحوال ، وإنما
هو ظاهرة يتورط فيها من لا يجيد اللغة المنطوق بها ، وعلى ذلك فإن العربي لا يعتمد
النطق بالخطأ كما توهم الشيخ الصبان ، وكما نقل الشيخ عزيمة دون تعليق ، وإنما
قد يقع^{في} الخطأ مضطرا لأنه ليست لديه الخبرة الطويلة والممارسة المستمرة التي
تكون لديه ما يعرف بالسليقة اللغوية .

لعل أهم المباحث التي عرض لها الشيخ في رسالته المبحث الذي جعل عنوانه
" مذهب المبرد بين القياس والسماع " . فقد تناول فيه الشيخ عددا من الموضوعات
التي تتصل بموقف المبرد من الأصول النحوية ومن النحاة السابقين على السواء ، وقد
وقع هذا المبحث في نحو أربع وستين صفحة (٢) ، عرض فيه الشيخ لموضوعات متعددة أهمها :

(١) انظر ص ٥٣ المرجع السابق .

(٢) انظر ص ٥٥ - ١١٩ من المرجع السابق .

أولا : موقف المبرد من القياس :

وقد عالج الشيخ في هذا الموضوع جوانب مما يتصل بموقف المبرد من القياس على الترتيب الآتى :

- ١ - مظاهر توسع المبرد في القياس .
- ٢ - قياس المبرد على القليل والشاذ .
- ٣ - استعمال المبرد القياس ، وإن وجد السماع بخلافه .
- ٤ - الإقدام على القياس دون سند من السماع .
- ٥ - توقف المبرد عن القياس في مسائل قليلة .
- ٦ - مسائل أجازها ومنعها غيره .
- ٧ - مسائل أجازها دون تأويل .
- ٨ - مسائل منعها وأجازها غيره .
- ٩ - لجوء المبرد إلى التأويل والتقدير .
- ١٠ - طرد الحكم عند المبرد وعزوفه عن التفصيل .
- ١١ - عزوف المبرد عن الشذوذ .
- ١٢ - ترجيحه الأصل والقياس .

وقد حرص الشيخ على أن يذكر في كل موضع من المواضع السابقة ما يؤديه من كلام المبرد أو آرائه الواردة في كتبه أو المنسوبة إليه في كتب النحاة المتأخرين بخاصة ، وقد اعتمد في هذه المواضع كثيرا على " شرح الكافية^{للرضي} " و " شرح الشافية " له - أيضا - و " دمع الهوامع " للسيوطي و " شرح المفصل " لابن يعيش و " شرح الأشموني " . بالإضافة إلى مواضع قليلة أفاد فيها من كتاب " الخصائص " لابن جنس و " خزانة الأدب " للبغدادي . هذا بخلاف إفاداته من كتابه " المقتضب " و " الكامل " .

وبالرغم من أن المجموعة الأولى من المصادر التي ألفها نحاة آخرون تنتمي في معظمها إلى عصر متأخر لفترة طويلة عن المبرد ، الأمر الذي قد يشكك في صحة عزو هذه الأفكار والآراء إليه ، ويوجب تحرير

هذه النسبة وتمحيصها علميا بالرجوع إلى كتب المبرد نفسه أو النحاة القريبين من عصره ، فإن عمل الشيخ مع ذلك عمل جدير بالتقدير لأنه استند فيه إلى ذكر المسائل بصورة توشك أن تكون قد استوعبت ما ورد بشأنها في المصادر التي رجع إليها ، وهو أمر يؤكد لجوء الشيخ إلى فهرسة هذه المصادر قبل كتابة رسالته بوقت كاف .

ثانيا : ما أطلق عليه الشيخ لفظ " دعاوى المبرد "

ويقصد بها الشيخ الإدعاءات التي لجأ إليها المبرد في رد بعض الشواهد الشعرية يزعم عدم دقة روايتها ، وهذا الموضوع - كما هو معروف - يتصل بالبحث إتصالا وثيقا ، لأنه يعرض لموقف المبرد من بعض المسروعات الشعرية ، ورفضه الإعتداد بها ، وقوله بوجود اضطراب في روايتها إذا أحسن الظن بروايتها ، أو تحريف مقصود بهدف صنع شاهد نحو في مسألة مختلف فيها .

وقد استعرض الشيخ في هذا الجزء من المبحث كلام بعض اللغويين والنحويين عن موقف المبرد هذا ، ثم استعرض عددا من الشواهد التي ردها المبرد مدعيا وجود تحريف فيها ، وعقب على كل بيت بما ذكره عدد من اللغويين المثبتين الذين حققوا الروايات المطعون فيها ، وكان ما نقله كلام علي بن حمزة في " التبيهاات على أغاليط النحاة " وهو قوله : " ولو تشاغل أبو العباس بملح الأشعار ونف الأخبار وما يعرفه من النحو لكان خيرا له من القطع على كاذم العرب وأن يقول : ليس كذا من كلامهم " (١)

وقول ابن مالك : " وللمبرد اقدم على رد ما لم يرو " (٢) ، وقول ابن جنى في " المحتسب " : " وقول أبي العباس : " إنما الرواية : (فاليوم أشرب) فكأنه قال لسيويه : كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيتهم عنهم ، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السفه فقد سقطت كلفة القول معه " (٣) .

(١) انظر ص : ٦١
(٢) انظر ص : ٧٠ ، ٧١
(٣) " : ٧٠ : الصفحة السابقة .

وقوله : - أيضا - في الخصائص "واعترض أبي العباس في هذا الموضوع انما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة مجردا من النصفة" (١).

ثالثا : عوامل المبرد

قضية العامل من القضايا التي تتصل اتصالا وثيقا بالأصول النحوية ولذلك كان من الطبيعي أن تدرس مع غيرها من القضايا الأصولية ، وقد مهد الشيخ لدراستها عند المبرد بحديث قصير عرض فيه لتحديد العامل عند عدد من النحويين ، فذكر أن نسبة العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إلى ما سمي عاملا فيها تجوز ، والمحدث لها في الحقيقة هو المتكلم ، وما العامل عند النحويين إلا بمثابة الأمانة والآلة وعلى هذا انعقد اجماعهم (٢) ، وذكر ما يؤيد هذا المعنى من كلام ابن الأنباري في "الانصاف" وكلام ابن جنبي في "الخصائص" وكلام الرضى في "شرح الكافية" (٣).

ثم عرض بالتفصيل للعامل كما ورد في المقتضب في الأبواب المختلفة فذكر أولا أن المبرد قد صرح بأن العامل آلة العمل ، كما قرر أن العمل عند المبرد إنما هو للفعل على سبيل الأصالة ، كما أن عمل النصب إنما يكون للفعل أو ما شبه به (٤).

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى الحديث عن العامل في عدد من الأبواب النحوية ، كالمفاعيل والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، والمنادى وما ألحق به من المحذر منه كما عرض لعمل الحروف المشبهة بالأفعال وهي "إن واخواتها" و "ما العاملة عمل ليس عند الحجازيين" ، وكذلك "أن العاملة عملها" .

ثم انتقل الشيخ إلى الحديث عن "عامل الرفع في المبتدأ والخبر" عند المبرد ، وكذلك "عامل الجر" في المضاف إليه عنده كما عرض للعامل في التوابع في الأبواب المختلفة كما وردت في المقتضب فتحدث عن العامل في النعت وفي المعطوف ، وفي البديل .

(١) انظر ص ٧٠ نفس الصفحة السابقة بتصرف .

(٢) ص : ٧٣ .

(٣) انظر ص : ٧٤ .

(٤) " " : ٧٤ - ٧٥ .

واستطرد الشيخ - بعد ذلك - فتحدث عن عامل الرفع في المضارع وذكر أن عامل الرفع في المضارع عند المبرد إنما هو لوقوع الأفعال المضارعة مواقع الأسماء ، وعرض - أيضا - لبعض المواضع التي ذهب فيها المبرد إلى القول بإضمار العامل ، مثل إضمار (أن) بعد لام الجحود ولام التعليل وحتى ، وفاء السببية ، وكذلك إضمار (أن) بعد واو المعية ، واستطرد في هذا الموضوع إلى الحديث عن بقية عوامل النصب في الفعل المضارع ، وكذلك الحديث عن عوامل الجزم فيه وموضعه .

وعقب الشيخ على هذا العرض للعوامل الواردة في كتاب المقتضب بذكر مسألة رأى أن يقف عندها بالتفصيل وهي المقولة التي تُقرر أن "العامل الضعيف لا يُضمر" (١) .

رابعاً : تعليقات المبرد

عرض الشيخ في هذا الجزء من البحث للتعليقات الواردة في كتاب المقتضب بخاصة ، وقد مهد لها بذكر ما ورد عن وظيفة العلة النحوية كما حددها "الخليل بن أحمد الفراهيدي" وذلك من خلال نقله للنص المأثور عنه في الكتب اللغوية المختلفة وقد آثر الشيخ أن ينقل هذا النص من كتاب "الإقتراح" للسيوطي (٢)

وخلاصة فكرة الخليل بن أحمد أن العلة النحوية هي بحث عن الحكمة فيما عليه الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية ، وهي لذلك ليست بحثا في صلب القاعدة أو الظاهرة ولا يترتب عليها تأثير في أي منها ، وإنما هي محاولة من الباحث لتفسير ما عليه كل منها ، ولذلك كان من الممكن أن تختلِف باختلاف وجهات النظر وأن تتعدد بتعدد الباحثين أو بتعدد المواقف المختلفة للباحث الواحد .

(١) ص : ٧٩ - ٨٠

(٢) من ص ٨٠ - ٨١

وليس من شك في أن هذا المفهوم للعلّة مرتبط "أوثق الارتباط بما
العربية في يقين هؤلاء الباحثين من خصائص وسمات تمييزها على غيرها فـى
اللغات ، الأمر الذى يجعل كل ظاهرة من ظواهرها ، وكل قاعدة من
قواعدها مجالا للبحث عن الحكمة التى لا سبيل عندهم إلى اغتالها أو تجاوزها

وقد عرض الشيخ - بعد ذلك - لبعض التعليقات الواردة فى المقتضب
وعقب عليها بتقرير : " أنه ما من شك فى أن شيوع النظريات الفلسفية كان من
أثره اتساع علماء النحو فى طريق الفلسفة ، ففلسفوا النحو بامعانهم فى التعليل
واسـرائفهم فيه ، ويجدر بى أن أثبت تأثر صاحبنا المبرد بالفلسفة بذكر أمثلة
من تعليقات فى المقتضب هى وحى الفلسفة " (١)

وقد وفى الشيخ بوعدّه فذكر عددا من التعليقات التى رأى تأثير
الفلسفة فيها واضحا (٢)

خامسا : الضرائر الشعرية

عرض الشيخ - بعد ذلك - لموضوع " الضرائر الشعرية " وقد استغرق
بضع صفحات فى هذا البحث (٣)

صدر حديثه عن الضرائر بذكر أن للمبرد مؤلفا فيها لم يصل اليـنا ،
وأنه قد تناول فى المقتضب كثيرا من مسائلها ، وأن هذه المسائل الواردة فى
المقتضب هى السند فيما يذكره الشيخ من أحكام تتصل بموقف المبرد من الضرائر .

وقد بدأ الشيخ - بعد ذلك - فى تناول هذه المسائل الواردة فى
المقتضب دون أن يصنفها إلى ما يتصل بالأصول العامة ، وما يختص بالجزئيات
فعلى سبيل المثال ذكر أن من أصول المبرد " رد الأشياء إلى أصولها فى
الشعر " وهذا أصل من الأصول العامة الذى يتناول أكثر من جزئية من

(١) انظر ص ٨١ - ٨٢ المرجع السابق .

(٢) انظر الصفحات السابقة نفسها .

(٣) انظر ص ٨٣ - ٩٠ المرجع السابق .

الجزئيات كما ذكر - أيضا - أن من أصوله " جواز صرفاً ما لا ينصرف في الشعر " وهذا بدوره أصل - أيضا - من الأصول العامة . لكنه بالإضافة إلى ذلك - أيضا - يذكر أن من بين آراء المبرد في الضرورة جواز حذف " همزة الاستفهام " قبل " أم " ، وجعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة ، و " تجريد خبر عسى " من " أن " و " اقتران خبر لعل بأن " ، و " اقتران خبر كاد بطل " وجعل " سوى " اسماً وخروجها عن الظرفية ، وخروج " ذو " عن الظرفية وجعلها اسماً - أيضا - والجمع بين " يا " و " أل " في نحو : " يا اللهم " واستعمال " الاسماء الخاصة بالنداء " في غيره ، والجزم بإذا ، والفصل بين العدد وتييزه وإضافة " مائة " إلى الجمع ، ووضع كلمة " أمهات " في موضع " أمات " والعكس إلى غير ذلك من التعليقات الجزئية التي حظيت بعناية كبيرة من الشيخ ، وفي ختام الموضوع عرض الشيخ لتقسيم الضرورة عند المبرد إلى حسنة وغيرها ، وقد اكتفى في هذا المقام بنقل ما ورد في المقتضب دون شرح أو تحليل أو تأصيل . (١)

سادساً : موقف المبرد من النحويين المتقدمين

شغل هذا الموضوع في الرسالة نحو ثلاثين صفحة . (٢)

وجلى أن الموضوعات السابقة كانت ذات صلة مباشرة بعنوان البحث وهو " مذهب المبرد بين القياس والسماع " أما هذا الموضوع فليس له صلة مباشرة بعنوان البحث ، الأمر الذي يلفت النظر ويدعو إلى التساؤل في وضعه فسي هذا الموضوع . وبالرغم من ذلك فإن هذا الموضوع يعد من أهم موضوعات الرسالة ، لأنه يتناول دراسة موقف المبرد من النحاة السابقين بما تعنيه هذه الدراسة من تحديد مجالات موافقته لهم والمسائل التي خالفهم فيها ، وأهمية هذا الموضوع تتمثل في أمرين :

الأمر الأول : الوقوف على العناصر المؤثرة في آراء المبرد النحوية واللغوية ، والتعرف إلى مدى اتباعه لآراء السابقين والأسباب التي حدثت به إلى موافقته لهم .

(١) انظر ص : ٨٩ - ٩٠ المرجع نفسه .

(٢) ٩١ - ١١٩

الأمر الثاني : التعرف على الآراء الخاصة للمبرد ، والكشف عن الأسباب التي دفعته إلى القول بهذه الآراء .

ومن هذا يتضح أنه موضوع بالغ الأهمية لدلالته على فكر المبرد النحوي واللغوي من ناحية ، ولتقديمه بشكل واضح الآراء التي تميز بها من ناحية أخرى .

وكان أخرى بالشيخ أن يعقد لهذا الموضوع بحثاً مستقلاً يستوعب فيه كل ما يتصل به من جزئيات . ولكن الشيخ كما رأينا آسراً يقحمه تحت هذا العنوان الذي لا صلة له به ، فضلاً عن أنه لم يحاول في عرضه له أن يستوعب ويستقرئ جميع العناصر المتصلة بموضوعه وإنما اكتفى بعرض نماذج معللاً ذلك بالرغبة في الإيجاز ، انظر إليه يقول : " فرغبة في الإيجاز سأكتفى بذكر بعض الأمثلة من مخالفتها لمن سبقه مما ذكره في المفتضب دون استقراءها فان ذلك ييصرنا بسلك المبرد ومدى حجاجه وقوة عارضته " (١)

وليس هذا التبرير بقبول ، فإن موقف المبرد من النحاة المتقدمين لا يتضح تمام الوضوح ولا يتحدد كل التحديد إلا بذكر عناصر هذه المواقف مفصلة مستوعبة ، بحيث تتضح المسائل التي وافق فيها السابقين ، والمسائل التي خالفهم فيها ، والأسباب التي حدثت به إلى الموافقة أو المخالفة ، سواء استندت هذه الأسباب إلى أدلة عقلية أو أصولية " أي إلى ضوابط علم أصول النحو " أو للنصوص المسوقة أو المروية .

على أن ذلك لا يحول دون القول بأن الشيخ قد استعرض في هذا البحث جوانب من مواقف المبرد دلت على استيعابه لموضوعه ، وحسبنا أن نعرض لذلك فيما يأتي :

١ - موقف المبرد من سيويه :

يمثل هذا الجزء أهم ما ورد في هذا البحث ، فقد تتبع الشيخ الآراء النحوية التي وافق فيها المبرد سيويه وتلك التي خالفه فيها

(١) انظر ص : ٩١ المرجع السابق .

وصنفها في اطار الإتجاهات الآتية :

أ - أن يذكر المبرد رأى سيويه ورأى غيره ، ثم يختار رأى سيويه
مهديا أسباب ذلك .

ب - أن ينوب المبرد عن سيويه في بيان وجهة نظره وشرحها فيقول :
وشرحه وإن لم يذكره سيويه .

ج - أن يذكر المبرد رأى سيويه ورأى غيره ثم يرجح الأخير .

د - أن يذكر المبرد رأى سيويه ثم يتبعه النقد ويقول بخلافة .

هـ - أن يذكر المبرد رأى سيويه فقط أو مع رأى غيره ثم لا يعرض
لشيء بالنقد أو الترجيح . (١)

ثم أعقب ذلك استنتاج قرر فيه الشيخ " أن حملة المبرد على
سيويه كانت سابقة على تأليفه المقتضب وأنه قد بقى له هذا
التحامل آثار ضئيلة في المقتضب . (٢)

وشرح الشيخ - بعد ذلك - في سرد " طرف من مخالفة المبرد لسيويه
ما ذكره في المقتضب " (٣) عرض فيه بعض مسائل الخلاف مستندا إلى
نصوص المقتضب . وكان على الشيخ أن يتتبع جميع المسائل الواردة في
المقتضب ، وأن يحدد مجال مخالفتها لما ورد في كتاب سيويه ، وذلك
بمقابلة هذه المسائل بكتاب سيويه نفسه ، وليس الإكتفاء بما ذكره عنه
المبرد في المقتضب .

وقد انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى عرض المسائل التي اتفق
فيها المبرد وسيويه فذهب إلى أن هذه المسائل من الكثرة بحيث
لم يجد داعيا إلى تناولها بأسرها واكتفى بأن يجتزى بذكر بعضها (٤) .

(١) انظر ص : ٩٢ - ٩٣ المرجع السابق .
(٢) " : ٩٣ =
(٣) " : ٩٤ - ٩٦ =
(٤) " : ٩٧ =

وقد عرض في هذا المقام سبع عشرة مسألة ، وأشار - أيضا - إلى ثمانية أبواب رأى فيها جميعا تأثر المبرد في كتابة المقتضب بسيوييه ، بيد أن الشيخ لم يسر على نسق واحد في عرض هذه المسائل ، إذ أثر في بعضها نقل النصوص المتصلة بالمسألة من كتاب سيوييه ثم من المقتضب دون أى تعقيب أو تفسير أو إضافة وأثر في بعضها الآخر الإشارة إلى المسائل في كل من المصدرين دون أن ينقل نصوصها .

ولو أن الشيخ استوعب كل ما يتصل بهذا الموضوع وسار على نسق واحد في تناوله لكان قد قدم بذلك نموذجا جديرا بالتقدير .

٢ - موقف المبرد من الخليل (١)

عرض الشيخ لطرف من مخالفة المبرد للخليل في المقتضب ، واعتد في عرضه على نص المقتضب نفسه دون أن يوثق الآراء المنسوبة للخليل فيه من مصدرها الأساس وهو كتاب سيوييه

٣ - موقف المبرد من أبي عمرو بن العلاء (٢)

عرض الشيخ لطرف من مخالفة المبرد لأبي عمرو بن العلاء في المقتضب ، وقد تمثل ما عرضه في مسألتين نقلهما بنصهما من المقتضب دون أن يحاول توثيق أى منهما من مصادر أخرى ، أو التعقيب على الخلاف فيهما .

٤ - موقف المبرد من يونس (٣)

كما عرض الشيخ لطرف من مخالفة المبرد ليونس في المقتضب وانحصر ذلك في مسألتين نقلهما بنصهما منه دون توثيق أو تعليق .

(١) انظر ص : ١٠٦ - ١١١

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر ص : ١١٢

٥ - موقف المبرد من الأُخفش (١)

عرض الشيخ - أيضا - لطرف من مخالفة المبرد للأُخفش فسي
المقتضب فذكر لذلك ثلاث مسائل نقلها بنصها من كتاب المقتضب ، دون
محاولة لتوثيق رأى الأُخفش فيها من صادر أخرى ، أو تفسير
أسباب الخلاف وأدلة كل من الرجلين وحججهما .

٦ - موقف المبرد من الجرمي (٢)

ذكر " طرفا " من مخالفة المبرد للجرمي وتمثل ذلك في مسألة
واحدة نقلها بنصها من المقتضب دون توثيق أو تعليق .

٧ - موقف المبرد من المازني (٣)

ذكر الشيخ " طرفا " من مخالفة المبرد للمازني في المقتضب فنقل
نص مسألة قرر المبرد رأيا للمازني وخالفه فيه مرجحا رأى الخليل
وسيويه .

٨ - موقف المبرد من الكوفيين : (٤)

حرص الشيخ على أن يعرض في هذا الموضع للمسائل التي لم
يوافق فيها المبرد الكوفيين ما ورد ذكره في كتاب " الإنصاف فسي
مسائل الخلاف " لابن الأُباري ، ثم أضاف إلى ذلك عرضا للمسائل التي
وافق فيها المبرد الكوفيين ما لم يرد ذكره في الإنصاف . وقد قسم
النوع الأول وهي مسائل الخلاف بينه وبين الكوفيين إلى مجموعتين .

مسائل لم يوافق عليها الكوفيين كما لم يتفق فيها رأى البصريين
وهي ثمانى مسائل (٥) ومسائل أخرى خالف فيها الكوفيين والبصريين .

-
- (١) انظر ص : ١١٢ = ١١٤ المضار السابق .
(٢) " : ١١٤
(٣) " : ١١٤ - ١١٥
(٤) " : ١١٥ - ١١٨
(٥) " : ١١٦

وقد عقب الشيخ على ذلك كله بتقريره أن المبرد متحمس لمذهبهـ
البصريين في كتابه المقتضب ، وأنه يدافع عن آرائهم ويحتج لهم ويرد
على مخالفيهم ، ونقل نصا طويلا يحمل فيه المبرد في كتابه على الكوفيين
وآرائهم ، ويستخدم لذلك كلمات حادة مثل : " وهذا كله خطأ فاحش " ^(١)
فساد هذا بين جدا .

ولو أن الشيخ تناول موقف المبرد من البصريين ومخالفاته لهم
ووازن ذلك بموقفه من الكوفيين بحيث بدت الصورة الكلية موضحة
مدى إتباع المبرد لآراء مدرسته النحوية والمسائل التي استقل فيها
برأى مخالفا هذه المدرسة ، سواء عن طريق ترجيح ما ذهب إليه
الكوفيون أو القول بآراء متميزة انفرد بها ، وربما كان ذلك أكثر
دقة من ناحية وأكثر وضوحا من ناحية أخرى .

*

*

*

(١) انظر ص : ١١٩ المرجع نفسه .

آثار المبرد

تناول الشيخ آثار المبرد في ما تبقى من مباحث رسالته وقد استغرق ذلك معظم صفحاتها ^(١) بيد أنه قسم دراسته لهذه الآثار إلى أربعة مباحث عقد لها العناوين الآتية :

- آثار المبرد ^(٢)
- المقتضب ^(٣)
- الكامل ^(٤)
- أقوال نسبت إلى المبرد وفي كامله ما يعارضها ^(٥)

ولست في حاجة إلى أن أشير إلى ما في هذا التقسيم من اضطراب يتمثل في أمور ، منها :

- أنه عقد مبحثا تحت عنوان "آثار المبرد" ، وقد اقتصر فيه كما سنذكر بعد قليل على ذكر الآثار العلمية المنسوبة إليه دون تحليل ، في حين عقد مباحثه الأخرى لتحليل كتبه إذ تناول فيها كتابيه المقتضب والكامل .

ومن ذلك - أيضا - أنه وزّع دراسته للكامل على مبحثين مستقلين دون داع أو ضرورة . ومن ذلك - أيضا - أنه عنى بدراسة الكامل وتحريير ما ورد فيه أكثر من عنايته بالمقتضب ، مع أن المقتضب كما قرر الشيخ أكثر من مرة هو قمة أعمال المبرد العلمية وهو الذي يحمل أهم آرائه واتجاهاته النحوية .

وسنعرض فيما يأتي لما ذكره الشيخ في هذه المباحث ، لنقف على ما قدمه في كل منها :

-
- (١) ١٢١ - ٢٩٢ المرجع السابق .
 - (٢) استغرق بجهته لذلك ست صفحات من ١٢١ - ١٢٦ .
 - (٣) استغرق بحثه له نحو أربع وعشرين صفحة من ١٢٧ - ١٥١ .
 - (٤) استغرق بحثه له نحو ١٢٧ صفحة من ٢٨٧ - ١٥١ .
 - (٥) وقد استغرق بحثه له نحو أربع صفحات من ٢٨٩ - ٢٩٢ .

أولا : آثار المبرد

بدأ الشيخ هذا البحث بتقريره أن المبرد قد خلف آثارا كثيرة ومؤلفات وافرة في فروع العربية ، ولكن الأيام عصفت بكثير منها فلم يصل إلينا سوى أسماؤها ، وأن " ابن النديم " في " الفهرست " و " ياقوت " في " معجم الأدباء " رغم أنهما أحصيا كثيرا من هذه الأعمال فقد فاتهما بعضها ، وقد استدرك عليهما الشيخ بعض المؤلفات . وهذا بيانها : (١)

١ - الاعتقان :

وقد استند الشيخ في ذكره هذا الكتاب وتفسير معناه إلى ما ذكره " البغدادى " في " خزنة الأدب " (٢) في أكثر من موضع .

٢ - الشافى .

وقد استند الشيخ فى ذكره هذا الكتاب إلى ما ورد فى " شرح الكافية " للرضى (٣) .

٣ - الفطن والمحسن :

وقد استند الشيخ فى ذكر هذا الكتاب إلى ما ذكره " الصولى " فى أخبار أبى تمام (٤) .

٤ - غريب الحديث :

وقد استند الشيخ فى ذكره هذا الكتاب إلى ما ذكره " ابن الأثير " فى " النهاية فى غريب الحديث والأثر " (٥) و " حاجى خليفة " فى كتابه " كشف الظنون " (٦) .

٥ - الاختبار :

وقد استند الشيخ فى ذكره هذا الكتاب إلى نص فى " الكامل " (٧) .

(١) انظر ص ١٢١ .
(٢) انظر ٣٠٥ / ١ خزنة الأدب .
(٣) ٢٢ / ٢ شرح الكافية .
(٤) ص ١٥٨ من أخبار أبى تمام .
(٥) ٧ / ١ النهاية فى غريب الحديث .
(٦) ٢ / ٢٠٥ كشف الظنون .
(٧) ٨ / ٢٢٨ الكامل للمبرد .

٦ - مسائل الغلط:

وقد استند الشيخ في ذكره هذا الكتاب إلى ما ذكره "ابن جنس" في "الخصائص".

وليست هذه الكتب جميعا من استدراكات الشيخ كما قد يبدو من ظاهرها فإن منها ما ذكره ابن النديم وياقوت ، ولكنه صرح بإضافته كتابين آخرين إلى ما ذكره وهما :

١ - جواب رسائل أحمد بن واثق :

وقد استند في ذكره هذا الكتاب إلى ما ورد في تاريخ الأدب العربي "لبروكلمان" ودائرة المعارف الإسلامية .

٢ - شرح لامية العرب .

وهو مطبوع على هامش شرح الزمخشري للامية ، كما ذكر أنه توجد نسخة من هذا الشرح بمكتبة الجامع الأحمدي في طنطا .

ثم استطرد الشيخ إلى ذكر المؤلفات التي أثبتتها ابن النديم وغيره ، فذكر طائفة كبيرة منها ، عني فيها بخاصة بتوثيق كتابين :

١ - الروضة :

وهو الكتاب الذي عني فيه المبرد بأشعار المحدثين بخاصة ، ووثق الشيخ نسبه بالعودة إلى "خزانة الأدب"^(١) و "العقد الفريد"^(٢) .

٢ - الجامع :

وقد وثق الشيخ نسبه من "الخزانة"^(٣) أيضا - ثم انتقل الشيخ بعد هذا العرض إلى الحديث عن كتابين مطبوعين من كتب المبرد^(٤) هما :

(١) ٣/٣٣٠، ٤١٨/٣ الخزانة . (٢) ٦٨/٤ الخزانة .
(٢) ١٢/٤ العقد الفريد . (٤) ص ١٢٥ ابو العباس المبرد .

١ - ما اغتسق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد :

وقد طبع بتحقيق الأستاذ عبد العزيز اليميني .
وعرف الشيخ بموضوعات هذا الكتاب تعريفا موجزا ، ونقل
بعض عباراته .

٢ - نسب عدنان وقحطان :

وهي رسالة صغيرة نشرت بتصحيح الأستاذ اليميني
- أيضا - وعرف بها الشيخ تعريفا سريعا .

ثانيا : المقتضب

صدر الشيخ حديثه في هذا المبحث بتقريره القيمة العلمية لهذا
الكتاب فقال عنه : " أنفس مؤلفاته وأنصح ثمراته وأصدق وثيقة سجلت آراءه
واتجاهاته . ولو تبارى النحويون لكان أفره جواد يقدمه المبرد إلى السباق هو
المقتضب " (١) وقد أكد هذه القيمة بما ورد من نصوص تدور حول الغاية نفسها
في " نزدة الألباء " في طبقات " الأدباء " و " معجم الأدباء " .

ولو أن الشيخ أجل تقريره قيمة هذا الكتاب إلى ما بعد تحليله ، لكان
أفضل ، لأن ذكر قيمة الشيء نتيجة من نتائج الدراسة ، فوضعها مقدمة عكس
للاوضاع ينبغي الاقتلاع عنه في البحث العلمي .

وانتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث حول بعض القضايا التمهيدية
المتصلة بالكتاب ، ومنها :

- أ - ذكر بعض ما ورد له من شروح .
- ب - تحرير القول فسي تحديد موضوع كتاب الفارقي المعنون بتفسير المسائل المشككة
في أول المقتضب .

(١) ص انظر ص ١٢٢ أبو العباس المبرد .

ج - التعريف بالنسخة الخطية المحفوظة للكتاب بدار الكتب المصرية ، وهى فى الحقيقة مصورة عن نسخة أصلية محفوظة بإحدى مكتبات الأمانة .

وقد عنى الشيخ فى هذه النقطة بذكر بعض ما لاحظته فيها من أخطاء وتسجيل بعض ما يراه من تصويبات ، وتحديد مواضع الإضطراب فيها ، وقد استغرق ذلك منه نحو خمس صفحات .

ولو وضعنا فى الإعتبار أن الكتاب كان مخطوطا وأن التصويبات والاستدراكات كانت تقتضى دراسة الكتاب دراسة متأنية والصبر فى فهم مشكلاته ، والحرص فى معالجتها ، ثم الشجاعة فى تقرير ما يراه صوابا ، لا أدركنا أن الشيخ فى تلك المرحلة المبكرة من حياته قد تميز بهذه الصفات الضرورية ، وما يؤكد ذلك ما صنعه من بعد حين تناول هذا الكتاب بالتحقيق .

ثم شرع الشيخ - بعد ذلك - فى عرض الكتاب وتحليله تحت عنوان "المقتضب ماله وما عليه" .

وقد بدأ الشيخ حديثه عنه بذكره بعض السمات والخصائص التى رأى أن هذا الكتاب يتصف بها وذلك على النحو الآتى :

أ - أن الكتاب يمتاز بوضوح العبارة ، وقد علل الشيخ ذلك بأن المبرد قد نظر فى الأدب " والأدب صقال تحتك به العقول فيزول صدورها وتعلق به الألسنة فتعذب أسلاتها ، وتعرض له الطباع فتليسن جوانبها وترق حواشيتها . (١)

ب - أن الكتاب يمتاز بكثرة التطبيق ، وقد تجلّى ذلك فى أن المؤلف قد عقب كثيرا من الأبواب بمسائل تطبيقية أطلال فيها وأكثر منها ، وقد ذكر الشيخ بعض ما ورد من ذلك فى الكتاب .

ج - أن الكتاب يمتاز بوفرة التعليل والتحليل ، وقد استند الشيخ فى ذلك إلى عقد بعض الموازنات بين بعض ما ورد من مسائل فى كتاب

(١) انظر ٢٣٤ هـ أبو العباس المبرد .

سيويه ، وما قاله المبرد في المقتضب عن هذه المسائل ، ليؤكد بذلك أن المبرد في كتابه كان يعرض لهذه المسائل بشرح واسع وبيان مستفيض ، وقد استغرق ذلك منه نحو عشر صفحات ^(١) اعتمد فيها على نقل نصوص مطولة من الكتابيين دون تهيد لها أو تعقيب عليها .

د - أن الكتاب تطغى عليه الطريقة الاستطردية ، وذكر المسائل بالمناسبة ، وأن المبرد نفسه قد اعترف بذلك في بعض صفحات الكتاب .

هـ - أنه قد وقع في الكتاب تكرار كثير . وقد قسم الشيخ هذا التكرار إلى قسمين : تكرار نتج عن الاستطراد - أو على حسب تعبيره - جره الاستطراد ، وتكرار لم ينتج عنه - أو على حسب تعبيره لم يجره الاستطراد - وقد أخذ الشيخ على المبرد هذا التكرار فقال : والتكرير إذا لم يجاوز الحد فهو مقبول ، أما ما جاوز الحد منه فهو من قبيل الحديث المعاد ، ما أسرع ما تملأ النفس - وصاحبنا المبرد قد جاوز الحد - فسي بعض المسائل - حتى لقد بلغ به الأمر أن ذكر بعض المسائل في سبعة مواضع من كتابه مع وحدة الصياغة في كل موضع ، كان الأجدر أن يحيل إلى ما سبق ذكره له ، ولا سيما وقد سعى كتابه المقتضب ، وما كان أحوج الفراغ الذي شغله بالتكرير إلى أن يشغله بغيره من المسائل التي لم يعرض لها وخلا منها كتابه ^(٢) وهو نقد في موضعه .

وقد استغرق ذلك منه نحو ثلاث صفحات .

و - أن الكتاب يحتوي على كثير مما أخذه المبرد من كتاب سيويه وقد اتهم الشيخ المبرد صراحة بأنه : " قد انتهب بعضا من تعليقاته (أي تعليقات كتاب سيويه) وإن كان ظهر في صياغة بعضها أثر من أسلوب المبرد ، وكان يجمل به أن يشير إلى سبق

(١) أنظر ١٣٤ المرجع السابق .

(٢) من صفحة ١٣٥ - ١٤٤ . المرجع نفسه .

سيويه بهذه التعليقات * (١)

والحق أن هذه القضية في حاجة إلى نظر ، لأن النحاة جميعاً يأخذ بعضهم من بعض ، ويعتمد بعضهم على بعض ، ومن النادر أن يصرح واحد منهم بمصدر معلوماته إلا إذا اتصل الأمر بمسائل خلافية ، وبذلك لا يكون المبرد وحده عالة على سيويه ، بل أن المبرد شأنه شأن سابقيه ولا حقيقته في التعامل مع الأخوذ به في مجال البحث النحوي من قواعد وأصول وتعليقات وتأويلات .

وقد أكد الشيخ إفادة المبرد من سيويه وانتهاء به له بعقد بعض الموازنات بين كتابيهما في نحو ثلاث صفحات . (٢)

ومن الواضح أن الموازنة بين المقتضب وكتاب سيويه قد شغلت في هذا البحث حيزاً كبيراً ، وكان أولى بالشيخ أن يضعها في موضعها ، إذ سبق له أن تناول ما بين الكتابين تحت عنوان : " بين المقتضب وكتاب سيويه " (٣)

ثالثاً : الكامل

بدأ الشيخ دراسته للكامل بمحاولة تحديد زمن تأليفه ، فذكر أنه لم يكن مما ألفه المبرد في سن الشببية إذ قص فيه حوادث وقعت وهو في حدود الأربعين . (٤)

كما تحدث عن دوافع تأليفه ورد ذلك إلى ثقافة المبرد الأدبية واللغوية والنحوية ، وهي ثقافة أوجت إليه بتأليف كتاب " يكون جامعاً لكثير من مسائلها

-
- (١) انظر ص : ١٤٢ المصدر السابق ذكره
(٢) من ص : ١٤٢ - ١٥٠
(٣) من صفحة ٩٧ وما بعدها .
(٤) انظر ص ١٥١

مسجلا ما تجيش به نفسه وما وقع عليه اختياره من شعر ونثر ، وما يتصل به من رواية الأخبار ، ومفصحا عن بعض آرائه النحوية التي انفرد بها أو استجادها من أقوال النحاة * (١)

ثم انتقل الشيخ إلى الحديث عن قيمة الكتاب ، فنقل بعض النصوص الدالة على ذلك من معجم الأدباء لياقوت ، كما تحدث عن طبعات الكتاب مديا إعجابيه بخاصة بطبعة (المانييا) لما ورد فيها من فهارس متنوعة (٢)

ثم تحدث عن بعض شروحه معتيدا على ما ورد في "خزانة الأدب للبغدادي" * (٣)

ثم خص كتابين لهما صلة وثيقة بالكامل بوقفه عرض فيها لهما وعرف بهما ، وذكر ما بينهما وبين الكامل من صلات، وهما :

- ١ - التبييات على أغاليط الرواء لعلی بن حمزة البصرى .
- ٢ - رغبة الآمل من كتاب الكامل للمرصفى .

أما عرضه للتبييات فقد بدأ بتعريف بصاحبه، ثم ذكر أن الكتاب مخطوط تحتفظ به دار الكتب المصرية ، كما توجد نسخة مستسخة عنها في مكتبة الجامعة .

وقد ذكر الشيخ أن الكتاب يعرض للمآخذ التي أخذها صاحبه على عدد من الكتب منها كتاب المبرد "الكامل" وأن هذه المآخذ يمكن تقسيمها الى مجموعات :

أ - مأخذ على السبرد في الكامل في تفسير بعض الكلمات اللغوية . وقد بلغت نحو أربعة وأربعين مأخذا رد المرصفى منها ثلاثة . -

ب - مأخذ على الكتاب في رواية بعض الأبيات الشعرية ، وقد بلغت سبعة وعشرين مأخذا رد المرصفى منها أربعة .

(١) انظر ص : ١٥١ المصدر السابق .

(٢) ص : ١٥٢ = =

(٣) من صفحة ١٥٢ - ١٥٣ = =

ج - مأخذ على شرح بعض الأبيات التي تصدى المبرد لشرحها وقد بلغت تسعة مأخذ .

د - مأخذ في قص بعض القصص الواردة في الكتاب وقد بلغت سبعة عشر مأخذا .

هـ - مأخذ في نسبة القول لقائه وقد بلغت مأخذان .

و - مأخذ نحوية وقد بلغت ثلاثة مأخذ رد عليها الشيخ .

وقد ذكر الشيخ - بعد ذلك - نماذج من هذه المأخذ ، واستفرد عرضه لهذه النماذج نحو خمس صفحات (١)

ثم ذكر بعض ما رآه من رد على المأخذ اللغوية؛ وهو رد يمثل اجتهادا شخصيا منه ولم يتعرض له المرفعي في كتابه (٢)

وأما رغبة الآمل فقد بدأ الشيخ حديثه عنه بالاشادة به ومصاحبه ، ثم ذكر المأخذ اللغوية التي أخذها المرفعي على المبرد في كتابه " الكامل " مينا أنواعها وما أفاده المرفعي فيها من كتاب علي بن حمزة اللغوي " التبييات على أغاليط الرواة " وما صرح فيه المرفعي بالأخذ عن هذا الكتاب في تعقب المبرد ، تاركا للقارى استنتاج مواضع افادة المرفعي من كتاب التبييات دون تصريح وذلك على النحو الآتى :

أ - مأخذ لغوية وقد بلغت نحو خمسة وستين مأخذا . أخذ المرفعي من كتاب التبييات لابن حمزة اثنين وعشرين مأخذا صرح بالأخذ فى أربعة منها .

ب - مأخذ فى شرح بعض الأبيات ، وقد بلغت نحو عشرين مأخدا ، أفاد فيها من كتاب التبييات فى تسعة مأخذ ، صرح بإفادته فى مأخذ واحد منها .

(١) انظر ١٥٤ - ١٥٩ المرجع السابق .

(٢) " ١٥٩ - ١٦٠ " = =

ج - مأخذ تدور حول نسبة القول إلى قائله ، وقد بلغت نحو خمسة وعشرين مأخذاً .

د - مأخذ في رواية بعض الأبيات ، وقد بلغت نحو أربعة وتسعين مأخذاً أفاد فيها من التبييهاً في خمسة عشر مأخذاً ، صرح بالافادة في ثلاث منها .

هـ - مأخذ تتصل بسياق القصة ومسائل تاريخية ، وتبلغ نحو أربعة وعشرين مأخذاً أفاد فيها من كتاب التبييهاً في ستة مأخذ صرح بالافادة في موضعين منها .

و - مأخذان يتصلان بمسائل نحوية وقد رد الشيخ على أحدهما .

ثم انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى دراسة جوانب من كتاب الكامل ، جاعلاً محور دراسته ما ورد فيه من إشارات وموضوعات يمكن تصنيفها في اطار علوم اللغة ، وقد بدأ بما ورد في الكامل من نحو ، و صدر حديثه عن ذلك بذكر أن المبرد قد وعد في صدر كتابه بشرح ما يعرض له من الاعراب شرحاً وافياً ، وقد أخذ الشيخ عليه أنه أحال على المقتضب في مسائل نحوية بلغت عدتها احدى عشرة مسألة الأمر الذي يوحى بأن تلك المسائل قد وردت في المقتضب ببيان أوسع وشرح مستفيض ، وذلك غير صحيح فإن حديثه في المقتضب عن تلك المسائل لا يزيد عما ذكره في الكامل الأمر الذي يجعل الإحالة فيها إلى المقتضب غير ذات معنى أو فائدة ، وقد مثل الشيخ بعدد من المسائل للدلالة على ذلك .^(١)

ثم تناول اللغويات الواردة في الكامل - ويعني بهذا مباحث اللغة التي تعرض/الكتاب - وقد ذكر في صدر حديثه في هذا الموضوع أن المبرد في الكامل كان يشرح الالفاظ اللغوية عن طريق تحديد المعنى المراد من الكلمة ، وأنه قد ذكر في هذا المجال كلمات لغوية كثيرة تتصل بمعاني الالفاظ التي يعرض لها بالشرح ، كما أنه قد ذكر ألقاظاً كثيرة تختلف تبعاً لاختلاف صفاتها ، وأنه قد يلجأ إلى ذكر المعاني المتعددة للكلمة الواحدة ، وهو ما يسمى طبيياً بالاشتراك اللفظي .

(١) من صفحة : ١٦٥ - ١٦٦ المصدر السابق .

كذلك عرض لاشتقاق كثير من الكلمات وبين مأخذها . (١)

ثم تناول الشيخ - بعد ذلك أدب الكامل ، فبين أن أظهر عمل للمبرد فيه هو حسن جمعه واختياره ، وأنه لذلك صادف قبولا لدى الناس ولقى اهتماما كبيرا من العلماء والأدباء .

ثم عرض لبعض الموضوعات الأدبية الواردة في الكامل عرضا سريعا لينتهي منها إلى ذكر ما للكتاب من قيمة أدبية ، معتمدا في تقرير ذلك على ما ورد في مقدمة ابن خلدون . (٢)

تناول الشيخ - بعد ذلك - " البلاغة في الكامل " وقد وزع البحوث البلاغية الواردة فيه على علوم البلاغة المختلفة ، وخاصة علمي المعاني والبيان ، ولعل أهم ما كشف عنه هذا التوزيع وجود مباحث في الكامل تتصل بالمجاز العقلي ، وهي بذلك تنقض ما ذكره الدكتور طه حسين في مقدمة نقد النثر المنسوب إلى " قدامة بن جعفر " إذ قال : " إن المجاز العقلي من اختراع عبد القاهر الجرجاني " (٣)

انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى دراسة موضوع " موقف المبرد من الشعراء المحدثين " وقد ذكر في صدر حديثه أن المبرد قد أفرد لهؤلاء الشعراء كتابه " الروضة " ولكن كتابه " الكامل " قد تضمن بعض أبياتهم ونقل عن المبرد في الكتاب عبارة يقول فيها : " هذه أشعار اخترناها من أشعار المولدين ، حكمة مستحسنة يحتاج إليها للتمثل ، لأنها أشكل بالدهر ويستعار من ألفاظها في المخاطبات والخطب والكتب " (٤) وهو اقتباس جيد إذ يدل على أن الغاية من ذكر نصوص لهؤلاء الشعراء غاية فنية وليست لغوية ، وأن المبرد يجيز التمثل بهذه الأشعار باعتبارها تصور تجارب إنسانية وليس باعتبارها نصوصا لغوية يحتج بها في مستويات التحليل اللغوي المختلفة .

(١) من صفحة ١٦٢ - ١٦٩
 (٢) " " " " " " ١٦٨ - ١٦٩
 (٣) " " " " " " ١٧٠ - ١٧١
 (٤) انظر ص : ١٧٢

ثم عرض الشيخ - بعد ذلك - لموقف المبرد في كتابه من عدد من هؤلاء الشعراء مثل : أبي العتاهية، وأبي تمام ، وأبي نواس . (١)

عرض الشيخ - بعد ذلك - لما ورد في كتاب الكامل من مباحث لغوية تحت عنوان " جهود المبرد في فقه اللغة " وقد صدر حديثه بأن المبرد قد أفرد موضوع الاشتقاق بكتاب مستقل لم يصل إلينا ، وأنه قد نشر في الكامل مسائل كثيرة من هذا الموضوع ، ثم عرض لبعض الكلمات الواردة في الكتاب واشتقاقاتها ، وختم مبحثه فيه بأن قرر أن ما ذكره المبرد في الكامل يدل على سبقه وتقدمه ، وأنه بالإضافة إلى ذلك قد ألف كتاباً آخر هو " ما اتفق لفظه واختلف معناه " ، وهو كما يتضح من عنوانه من صميم مباحث فقه اللغة ، ولست في حاجة إلى أن أشير إلى أن هذا الموضوع على اتصال بما سبق أن تناوله تحت عنوان : لغويات الكامل " وكان أخرى بالشيخ أن يجمع مادتهما العلمية معاً فلا يمزق المبحث ولا يقحم في دراسته ما لا يتصل به من موضوعات .

أما القسم الأخير من هذا المبحث ، ويقع في أكثر من مائة وسبع صفحات ، فقد عالج فيه الشيخ موضوعاً يتصل بالمقتضب لا بالكامل وذلك تحت عنوان :

" أمثال نسبت إلى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها " (٢)

ولست أدري كيف يعالج الشيخ الموضوعاً يتصل بالمقتضب في مبحث يختص بالكامل ، وبخاصة وقد عقد في كتابه هذا مبحثاً مستقلاً للمقتضب فالصلة بين هذا الجزء وموضوعه معدومة في نظري .

ويمكن تقسيم هذا المبحث الطويل في الرسالة إلى قسمين :

-
- (١) من صفحة ١٧٢ - ١٧٨ أبو العباس المبرد .
(٢) انظر ص : ١٨٠ ويشغل هذا الجزء من المبحث من صفحة
١٨١ - ٢٨٧ المرجع نفسه .

القسم الأول :

عجارة عن دراسات تمهيدية تتناول موضوع تعدد الآراء في المسألة النحوية أو الصرفية ونسبتها إلى عالم واحد ، وقد شغلت هذه الدراسات التمهيدية نحو اثنتي عشرة صفحة • (١)

قرر فيها الشيخ الهادي الآتية :

- ١ - احتمال جنوح العالم إلى القول برأيين مختلفين •
- ٢ - احتمال وجود أقوال مدسوسة وليست صحيحة في نسبتها إلى العالم •
- ٣ - احتمال صنع الشواهد أو تحريفها •
- ٤ - احتمال وقوع تناقض في آراء عالم واحد •
- ٥ - وجود تساهل في نقل الآراء وعزوها إلى العلماء دون توثيقها من مؤلفاتهم •

ومن هذا يتضح أن وجود آراء متناقضة منسوبة إلى عالم واحد أمر وارد ، وإن كان ينبغي قبل تقرير ذلك الثبوت من عزو هذه الآراء لنفسه احتمال وقوع خطأ في نقلها أو سوء فهم بعضها •

القسم الثاني :-

عرض مفصل للمسائل التي نسبت إلى المبرد في كتب النحو المختلفة وفي المقتضب ما يعارضها ، وقد بلغت هذه المسائل ستاً وخمسين مسألة • كانت طريقة الشيخ في عرضها تتمثل في نقل النص الذي ينسب إلى المبرد رأياً ثم مقابلة هذا النص بما ورد عن المسألة النحوية في كتابه المقتضب •

وهذا الجزء في الحقيقة يبحث بالغ الأهمية يدل على جهد ضخم وكشف عن استيعاب كبير ودقة بالغه ولا يعيبه إلا موضعه الذي لا صلة له به كما وقد أشرت إلى ذلك آنفاً •

(١) من صفحة ١٨١ - ١٩٢ المصدر السابق •

رابعاً : أقوال نسبت الى المبرد وفي كامله ما يعارضها

ومن الواضح أن عقد مبحث خاص بهذا الموضوع أمر يلفت النظر في موضعه وفي مادته معا ، فلقد كان أولى به أن يوضع مع كتاب الكامل ، وأن تقدم الدراسة عن هذا الكتاب على مرحلتين .

المرحلة الأولى : الدراسة الوصفية وتدور في معظمها حول ما ورد في الكتاب من علوم مختلفة وما تضمنه من قضايا واتجاهات .

المرحلة الثانية : الدراسة التحليلية وتعرض لما وراء ما ورد في الكتاب من مصادر للمعلومات وأصول استعمالها المؤلف أو حكمت فكره وما تضمنه من آراء اجتهادية ميزت تناوله لبعض المسائل والقضايا ، وفي هذا الاطار كان من الممكن معالجة هذا الموضوع ، باعتباره يتناول الآراء الحقيقية لهذه الشخصية ، من خلال تأمل ما ورد من نصوص في كتاب الكامل ومقابلتها بما شاع من آرائه عند المتأخرين من النحاة .

ولكن الشيخ لم يصنع شيئا من ذلك وإنما عقد مبحثا مستقلا لمبحث هذه الأقوال وتحريرها ، ومن الواضح - أيضا - أن هذا المبحث وإن أتى بعد المبحث المعقود للكامل فإنه مفصول منه بفواصل طويلة يتصل بكتاب المقتضب ، وهذا أمر لا يمكن تفسيره إلا على نحو ما فسرنا به وضع المبحث الخاص بالمقتضب في كتاب الكامل (١)

كما أن مادة هذا المبحث تلفت النظر - أيضا - لأنها تقتصر على ذكر مسألتين نسب فيهما إلى المبرد رأى حقيق الشيخ وجود ما يخالفه في كتاب الكامل ، فلم تتضمن المادة جميع الآراء المنسوبة إلى المبرد وفي الكامل ما يعارضها كما يوحى بذلك العنوان . وقد بلغت عدة هذه الآراء ثمانية أقوال في مسائل

(١) انظر ص : ٢٨٩ من أبو العباس المبرد .

مختلفة تتصل بمستويات اللغة المتعددة وما قد يقدم فيها من تفسير ، وقد اعترف الشيخ صراحة بأنه عالج أقوال المبرد في هذه المسائل الثمانية حين عرض للموضوع السابق - وهو « الأقوال التي نسبت إلى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها » باعتبار أن هذه الأقوال قد عارضها ما ورد في الكتابين الكامل والمقتضب معا (١). وبذلك يكون الشيخ قد عقد هذا المبحث لعرض رأي المبرد في الكامل في مسألتين فحسب . في حين لم يعقد مبحثا مستقلا لما ورد في المقتضب من آراء للمبرد مخالفة لما شاع عنه في كتب النحو حيث أنه ألحق هذه المجموعة الضخمة من الآراء - والتي تمثلت في ثمانية وأربعين مسألة - بالمبحث الذي عقده لكتاب الكامل (٢).

x

x

x

تناول الشيخ في خاتمة دراسته - التي وضع/عنوان " نقد وتحليل" - موضوعين - مهدي لهما بقوله : " وعدت أن أشبع القول في بعض النواحي لما لهما من الخطر أو لما فيها من الدقة (٣) ، وهذان الموضوعان هما :

١- بين النحويين والقراء .

٢- النحويون بين القياس والسمع .

وقبل أن أعرض لما ذكره الشيخ في هذين الموضوعين ينبغي أن أشير إلى أنهما في مجملهما لا يقتصران على تناول المبرد وحده وإنما يتناولان مواقف غيره من النحويين المتقدمين والمتأخرين في الموضوعين ، ولا أدري ما الصلة بين خاتمة الدراسة وبين ذلك ، لقد جرى العرف بين الدارسين على أن تعرض الخاتمة لأهم نتائج البحث ، أو أن تتناول أهم القضايا والمشكلات التي

(١) انظر ص : ٢٨٩ ، المرجع السابق .

(٢) انظر ص : ١٨٠ ، نفس المرجع .

(٣) انظر ص : ١٩٣ ، " " .

التي يرى الباحث ضرورة تناولها بالدراسة والتحليل في بحوث مقبلة ، أما أن تدرس موضوعات ذات صلة وأهمية بموضوع الدراسة الأساسي لما لها من الخطر أو لما فيها من الدقة فهذا أمر عجيب ، لأن "الخطر" - أي الأهمية في بناء الدراسة - ليس سمة قضية بعينها بقدر ما هي صفة لقدرة العمل العلمي كله على تناول جميع الجزئيات بالتحليل ، وعلى استيفاء جميع العناصر ، وعلى تحرير القول في جميع المسائل ، "فالخطر" يجب أن يكون سمة عامة وليس مقصورا على موضوع دون موضوع ، ثم إن "الدقة" بدورها - أيضا - مطلوبة في كل مراحل العمل العلمي بدءا من جمع الجزئيات وتصنيفها وتحليلها ، وانتهاء بصياغتها في صورتها النهائية . ومقتضى هذا أن كلا من "الخطر" و "الدقة" لا ينهض مبررا لتناول موضوعات أو قضايا غير وثيقة الصلة بموضوع الدراسة ، وإلا لجاز لنا أن نقم ما نشاء من موضوعات فيما نتناول من دراسات باعتبار أن هذه الموضوعات المقحمة ذات خطر ينبغي الوقوف عليه ، وأدقة يحسن إشباع القول فيها ، ولعل عرض ما ذكره الشيخ في هذين الموضوعين يؤكد هذه الحقيقة .

١ - بين النحويين والقراء

استغرق هذا البحث من الشيخ نحو عشرين صفحة (١) عرض فيها لموقف النحاة من القراء وقد ذكر في بداية تناوله لهذا الموضوع أن زعماء البصرة من النحاة هم الذين بدءوا ببرد قراءات صحيحة ، ثم ما لبث زعماء الكوفة أن شاركوا البصريين في ذلك ، ويؤثر بخاصة أن يذكر في هذا المجال أن القراء " مع علمه وفضله وتلمذته للكسائي أحد القراء السبعة يشارك في الطعن على القراء وينسب إليهم الوهم " (٢)

ثم يعرض الشيخ لعدد من النصوص التي قالها النحاة والتي تكشف موقفهم من القراءات .

ثم يتتبع آراء مجموعة منهم هم على الترتيب : أبو عمرو بن العلاء ، وسيبويه

(١) من ص : ٢٩٣ - ٣١٢ المرجع السابق ،

(٢) انظر ص : ٢٩٣ .

والمازني ، وابو حاتم السجستاني ، والزجاج ، وأبو علي الفارسي ، وابن جنبي
والزمخشري ، والرضي .

ثم ينتقل - بعد ذلك - إلى الرد على مواقف هؤلاء النحويين بإجمال
مستندا فيما يقرره إلى ما ذكره السيوطي في " الإقتراح " ، و " الإتيان " معقبا
عليه بتأكيد ما ورد فيهما بنقل نصوص من " خزنة الأدب " وغيرها ، مشيراً
بخاصة إلى ما ذكره " ابن تيمية " في قراءه " إن هذان لساحران " محيلاً
- أيضاً - إلى كتاب ابن حزم : " الفِصَل " وإلى تفسير القرطبي " الجامع
في أحكام القرآن ^(١) " .

ولعل أهم ما ورد في هذه المسألة أن الشيخ قد كشف أن موقف
النحويين من القراء وتلحين بعض القراءات ليس موقفاً خاصاً ببعض النحاة ، ولكنه
موقف يوشك أن يكون عاماً تشترك فيه الإتجاهات النحوية على اختلافها ،
وعلى تفاوت أزمنتها ، وهذا الاشتراك دليل واضح على أن القضية ليس وراءها
مؤشرات عقائدية كما ذهب إلى ذلك بعض الدارسين في تفسير موقف الزمخشري
بتأثره بالاعتزال . إن القضية في جوهرها الأساس قضية لغوية . فقد
رأى النحويون أن ثمة قراءات مخالفة لما توصلوا إليه من قواعد فلم يكن يسد
عندهم من الحكم على هذه القراءات في ضوء ما توصلوا إليه من قواعد .

لكن السؤال الذي يبقى قائماً مع ذلك ما صلة هذا البحث بدراسة
متخصصة عن المبرد وأثره في علوم العربية ؟ إن اشتراك المبرد في الحملة على القراء
لا تهض مسوغاً لعرض هذه الدراسة في هذا الموضوع ، وإلا جاز لنا أن نضعها - أيضاً -
في مواضع مماثلة عند دراسة كل شخصية من الشخصيات التي ورد ذكرها فيها .

٢ - النحويون بين القياس والسياسة

شغل هذا البحث نحو اثنتين وعشرين صفحة ^(٢)

وقد بدأه الشيخ بتقرير جملة من المقولات الشائعة في كتب اللغة
والنحو ، فذكر أن " القياس مصدر من مصادر اللغة و قد تشعبت فيه أنظار

(١) من ص ٣٠٦ - ٣١٢ المصدر السابق .

(٢) من ص ٣١٢ - ٣٣٥ نفس المصدر .

النحويين وطفعت موجة الخلاف بينهم على كثير من مسأله ، فما أكثر ما يتعثر
دارس النحو في طريقه من جراء هذا الاختلاف الذي يعتاق سيره * (١) :

وضرب الشيخ مثلا لذلك بما ورد من تقرير النحاة واللغويين ضرورة
القياس على الكثير لا على القليل ، ومع ذلك فانهم لا يلتزمون هذا الأصل
العام وإنما كثيرا ما يختلفون فيه ، فمنهم من يقيس على القليل ، ومنهم من
لا يلتزم بالقياس على الكثير ، وقدم الشيخ نماذج عديدة للدلالة على هذا الموقف
بشقيه .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى تتبع مواقف عدد من أبرز النحاة العرب
من القياس ، معللا ذلك برغبته في افادة القارئ وتوضيحه لمدى اختلاف النحاة
في أمور القياس ، وفي طبيعة من تناول آراءهم في هذا الموضوع : سيوييه
والأخفش ، والمازني ، ويونس ، والجري ، والكسائي ، والفراء ، والزجاج ، وابن
كيسان ، وأبو علي الفارسي ، وابن جنى ، وابن مالك ، وأبو حبان .

وكان حرصا في تناوله هؤلاء النحاة أن يثبت من خلال ما ذكره من
أمثلة وآراء ما يوجب أن يكون تناقضا في مواقعهم آراء القياس ، وهكذا صنف
آراء كل منهم في مجموعتين :

المجموعة الأولى : تعرض لبعض مظاهر توسع الشخصية المدروسة في القياس .

المجموعة الثانية : تعرض لبعض مظاهر تشدها في القياس .

وفضلا عن أن هذا المبحث في جملة ليس وثيق الصلة بموضوع الرسالة
وأنه قد أغفل اغفالا كاملا موقف المبرد فيه ، فإن عليه جملة من الملحوظات
نعرض لأهمها فيما يأتي :

أولا : أن الشيخ لا يقدم تعريفا لأي مصطلح من المصطلحات الواردة في المبحث
مثل : " القياس " و " السماع " ، و " المقيس " و " المقيس عليه " و " الكثير " و
" القليل " و " المطرد " و " غير المطرد " و " الشاذ " إلى غير ذلك
من المصطلحات التي تكرر ذكرها والتي يعد تعريفها وتحرير المراد منها

الخطوة الأولى في البحث العلمي .

ثانيا : عدم استيعاب الجزئيات والاكتفاء بتقديم نماذج مختارة منها ، دون تبيان الأسس التي تم في ضوءها الاختيار ، وقد تجلّى عدم استيعاب هذا في أمرين :

أولهما : ذكر من ذكر من النحاة واللغويين مع وجود عدد هائل منهم له آراء جديرة بالاعتبار عند دراسة هذا الموضوع .

وثانيهما : أن الآراء التي ذكر الشيخ نماذج منها لكل واحد ممن تعرض له لم تذكر على سبيل الاستقصاء وإنما ذكرت على سبيل التمثيل .

ثالثا : الاعتماد في البحث على مصادر وسيطة دون العودة إلى المصادر الأصلية وتوثيق آراء النحاة واللغويين منها، ومن ذلك :

- أنه أخذ بعض آراء سيويه من المغنى ، وحاشية الصبان، والكافية والهمع والاشمونى، والشافية . (١)

- وأخذ آراء يونس من الهمع، والاشمونى، وحاشية الخضرى على ابن عقيل^(٢).

- وأخذ آراء الجرى من المغنى ، والهمع والاشمونى^(٣).

- وأخذ آراء الكسائى من الهمع، والكافية، والمغنى^(٤).

(١) من صفحة : ٣١٥ - ٣١٨ المصدر السابق .

(٢) انظر ٣٢٢ أبو العباس وانظر انباء الرواة ٧٧/٤ .

(٣) = = ٣٢٣

(٤) من صفحة : ٣٢٣ - ٣٢٤ = =

- وأخذ آراء الفراء من حاشية الصبان، والمعنى، وشرح الكافية،
والهمع، والشافية (١).
- وأخذ آراء الزجاج من الكافية، وشرح التصريف (٢).
- وأخذ آراء ابن كيسان من الكافية، والأشْمُونِي، والهمع (٣).
- وأخذ آراء أبي علي الفارسي، والهمع، والمعنى (٤).
- وأخذ بعض آراء ابن جنى من الهمع، وحاشية الصبا (٥).
- وأخذ آراء ابن مالك من المعنى، والهمع، والأشْمُونِي (٦).
- وأخذ آراء أبي حيان من الهمع وحده (٧).

وهكذا لا نتجاوز كثيرا إذا قررنا أن الشيخ قد اعتمد اعتمادا مطلقا في هذا البحث على المصادر المتأخرة دون أن يحاول توثيق الآراء التي وردت فيها والتي عزيت إلى النحاة واللغويين ممن لهم مصادر علمية منشورة ومتداولة مثل : سيويه ، والمازني ، والفراء ، وأبي علي الفارسي، وابن جنى ، وابن مالك ، وأبي حيان .

* * *

جعل الشيخ موضوع : " الرد على بعض دعاوى المبرد " خاتمة الموضوعات التي تعرض لها في رسالته ، وقد استغرق ذلك نحو عشر صفحات .
(٨)

-
- (١) انظر ص : ٣٢٥ المرجع السابق .
 - (٢) " " : ٣٢٦ " " .
 - (٣) " " : ٣٢٧ " " .
 - (٤) من ص : ٣٢٧ - ٣٢٨ " " .
 - (٥) انظر ص : ٣٢٩ " " .
 - (٦) من ص : ٣٣٠ ، ٣٣٤ " " .
 - (٧) انظر ص : ٣٣٢ ، ٣٣٤ " " .
 - (٨) من صفحة : ٣٣٥ - ٣٤٤ " " .

وقد صدر هذا الموضوع بقوله : " كثير من دعاوى المبرد بهيئته
الرجية في أن يجرى الكلام على نسق مطرد لا محيص عنه ولا مفر منه ،
فيدعوه ذلك إلى أن ينكر غنيره ولا يعترف بسواه ولا يقبل شذوذا فيه : (١)

وجلس أن هذا الموضوع برمته ليس موضعه الخاتمة وأنه كان ينبغي
أن يحظى به بحث مستقل ، ثم أن الشيخ قد صدر الموضوع بتقرير حكم
وكان أولى به أن يذكر المقدمات التي أسلمت إليه .

ثم عرض الشيخ لعدد من المسائل التي رأى أن المبرد لم يحالفه
الصواب فيها . وهو عرض بدوره يفتقر إلى الاستقصاء من ناحية وإلى توثيق
بعض ما ورد فيه من المصادر الأصيلة من ناحية أخرى .

*

*

*

(١) انظر ص : ٣٣٥ المرجع السابق .

نظرة تفويهيّة

لعل هذا العرض المفصل الذي قدمناه لهذا الكتاب كفيل بأن يبين كثيرا من صور القصور فيه ، وهو قصور متعدد يشمل مادته العلمية كما يتناول الخطة التي عالجت هذه المادة ، وحسبى أن أجمل ما يتصل بذلك بتسجيل الملحوظات الآتية :

أولا : أن ثمة قصورا في جمع المادة ، إذ لم تستوعب ما كان يجب أن تستوعبه من مباحث ومن ذلك : أنها أغفلت ما يتصل بمجالس المناظرات بين " ثعلب والمبرد " ، وكذلك بعض المحاورات التي وقعت بين المبرد وغيره من العلماء والتي تناولت عددا من المسائل النحوية والصرفية ، كما أغفلت التعرض لكتاب الفاضل مع أهمية في التعرف على جوانب من ثقافة المبرد اللغوية ومختراته الأدبية .

ثانيا : أن الكتاب يتسم في مجمله بالاستطراد في معالجة ما عالج من موضوعات يتمثل هذا الاستطراد في عدم الإلتزام بالنهج العلمي في ترتيب الفصول وعرض الأفكار ومناقشة المسائل ، بل إن الكتاب على العكس من ذلك يعاني موضوعيا من سوء التبويب ، وتداخل المباحث ، وتمزيق ما هو مؤتلف ، وجمع ما هو مختلف ، وعدم تسجيل ما ينبغي أن يسجل في الصلب وأن يذكر في الهامش ، والقصور في استعمال المراجع وكذلك قصور العناوين الموضوعية عن الإحاطة بما ورد فيها من موضوعات ، وعقد مباحث لا تستند إلى مقياس موضوعي ، فثمة مباحث تتناول موضوعات شتى لا رابط بينها ، وأخرى قد عقدت لدراسة موضوع واحد ليس له من الأهمية ما يوجب عقد مبحث خاص به ، فضلا عما يشيع في الكتاب كله من تزيد في بعض الجوانب وقصور في جوانب أخرى .

ثالثا : عدم وقوف الكتاب عند جوانب علمية كانت تستحق البحث والتأمل ، ومن ذلك عدم دراسته لأسباب أخذه في تأليفه للمقتضب بمنهج سيوييه الذي جمع بين النحو والصرف واعراضه عن منهج المازني الذي جعل للصرف كتابا مستقلا بالرغم من أن المازني أستاذة ، وكان حريا بالمبرد أن يتبعه في تصنيفه ، ومن ذلك - أيضا - إنغاله تحديد المصطلحات التي استخدمها المبرد وما يقابلها من مصطلحات في كتب النحو المختلفة

السابقة عليه واللاحقة له ، ومن ذلك عدم تحليله للمنهج العلمى الدقيق الذى كان يحكم المبرد فى تناوله لمسائل النحو والصرف ، وعدم مناقشته للطرق التى كان يستعملها المبرد فى تصنيفه لما صنف من كتب والروابط التى كانت تربط جزئيا ت هذه المصنفات معا .

رابعا : إغفال الكتاب العودة إلى المصادر الأصلية والإكتفاء بعدد من المصادر الوسيطة المتمثلة فى بعض كتب النحو المتأخرة مثل : " دمع الهوامع " للسيوطى ، " وشرح التصريح " للشيخ خالد ، و " حاشية الصبان على شرح الأشموني " وبعض شروح الشافية والكافية . وهذه كلها كما سبق أن أشرنا مصادر متأخرة ، وكان ينبغى أن تدرس ما ذكرته هذه المصادر من آراء من خلال المصادر الأصلية التى تناولتها دون الإكتفاء بهذه المصادر المتأخرة ، لأن المتصل بالتراث النحوى واللغوى يجد أن ما يشيع فيه نسبة الآراء إلى غير أهلها ، الأمر الذى يتطلب فى دراسة آراء النحاة الثبوت والدقة والتحري لعزو هذه الآراء إلى أصحابها الحقيقيين ، دون الإكتفاء ببعض المصادر الوسيطة المتأخرة .

خامسا : أن الكتاب لم يُعَنَّ فى مراحل المختلفة بالمصطلحات الواردة فيه تحديدا أو تعريفا ، سواء كانت مصطلحات المادة من الناحية الكمية مثل " الكثير " و " المطرد " و " الشائع " و " القليل " و " النادر " و " الشاذ " ، أو مصطلحات الحكم على هذه المادة أو الأصول النحوية التى تناولتها ومعلوم أن المصطلحات قد يصيها قدر من التطور الدلالى الأمر الذى يتطلب تحديدا دقيقا للمراد بها ، كما أنها تختلف باختلاف المدارس المتعددة ، وكل ذلك كان جديرا بأن يكون موضع رعاية لم يحظ بها فى الكتاب .

على أن من الحق أن نقرر أن الكتاب - برغم كل صور القصور فيه والاضطراب به - ينبئ عن قدرة حقيقية عند الشيخ هى التى صارت - بعد - أهم ميزاته وألمع جوانبه ، وهى قدرته على الفهرسة سواء كانت تلك المصادر مطبوعة أو مخطوطة . فلقد أفاد الشيخ من هذه القدرة وما نتج عنها من فهارس فى صياغة بعض موضوعات

• هذا الكتاب

وهذا هو الجانب المضى في البحث ، ولعل حرص الشيخ على متابعة الفهرسة أكثر من متابعته التأليف - حتى انه ليتمكن القول بأن بعض أعظم مؤلفاته ليست أكثر من فهرس - لعل ذلك صادر عن يقين الشيخ بارتباط مقدرته العلمية بالفهرسة •



٢- المفتى فى تصرف الأفعال

يقع هذا الكتاب فى نحو عشرين ومائتى صفحة ، ولم أقت بصورة قاطعة على تاريخ اصداره ، بيد أن الطبعة التى بين يدى وهى الطبعة الثالثة قد احتوت على مقدمة الطبعة الأولى التى تحمل تاريخ سنة ١٣٢٥ هـ الموافق ١٩٥٥ م وإن كانت مقدمة الطبعة الثالثة تذكر أن " الطبعة الثانية " لهذا الكتاب كانت سنة ١٩٥٥ م وهذا أمر محير لأن من المستبعد أن تصدر طبعتان من كتاب فى علم الصرف فى أقل من شهرين . (١)

فاذا تجاوزنا هذه المسألة وجدنا الشيخ يحدد فى مقدمة الطبعة الأولى غايته من تأليف هذا الكتاب ومنهجه فيه .

- أما غايته فتتمثل فى أن يكون كتابه دراسة مستوعبة تغنى القارئ عن غيرها من الكتب التى تتصل بتصرف الفعل .

- وأما منهجه فالحرص على أمرين :

أولهما : ذكر مراجع كل مسألة فى الكتاب .

ثانيهما : الإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة ،

وتضيف مقدمة " الطبعة الثالثة " إلى ذلك بعض الأمور ، أهمها :

أولا : أن الشيخ يقرر أن عددا كبيرا من الكتب النحوية والصرفية التى كانت مخطوطة قد أتيح لها أن تطبع مما يسر الرجوع إليها والاطلاع عليها ، وقد رأى الشيخ أن يفيد من هذه الكتب فى طبعته الجديدة فبث بعض ما أفاده منها فى تضاعف الكتاب .

(١) تاريخ مقدمة الطبعة الأولى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ م ، ومعنى هذا ان الباقى من سنة ١٩٥٥ أقل من شهرين ، فهل يمكن إنتهاء توزيع الطبعة الأولى وإعادة طبعه طبعة ثانية فى نحو ستة أسابيع أو سبع .

ثانيا : أن الشيخ قد اهتم في ضوء عديسه للكتاب إلى ضرورة احداث تغيير في عرض بعض الأبواب ، وقد أشار في هذا المجال بصفة خاصة إلى أنه كتب في الإلحاق بحثا إضافيا ، وإلى أنه قد ألزم نفسه أن يعرض عند كل قاعدة صرفية لأسلوب القرآن الكريم في قراءاته المختلفة .

ومقتضى هذا أن الطبعة التي بين يدي تختلف بوضوح عن الطبعة الأولى للكتاب ، وأن هذه الطبعة تتميز بأسلوب جديد في عرض بعض الأبواب الصرفية ، وبعض المباحث الجديدة التي ضمنها الشيخ كتابه ، وخاصة مبحث الإلحاق ، وإذا كان لنا أن نحصر الجديد في هذه الطبعة في هذين المجالين : " أي أسلوب العرض ، وبعض المباحث الجديدة " فأن معنى هذا أن التغيير لم يشمل ترتيب الأبواب الصرفية الواردة في الكتاب بحيث يصح أن نقول : ان هذا الترتيب من العناصر الثابتة التي لم يمسها تغيير .



بيد الكتاب بما يمكن أن يوصف بأنه تمهيد لموضوعات علم الصرف يتناول عددا من القضايا أهمها :

- (١) فكرة تاريخية عن أسباب وضع قواعد النحو والصرف^(١) .
- (٢) استعراض أهم المؤلفات الصرفية والمباحث الصرفية . وهو

(١) انظر ص ٧ من المعنى في تصريف الأفعال .

استعراض يتناول بخاصة كتاب سيويه والمؤلفات المستقلة في علم
الصرف^(١) وهى :

- التصريف للمازنى •
- المنصف شرح التصريف لابن جنى •
- كتب تصريف الأفعال : لابن القوطية ، والسرقطى •
وابن القطّاع •

وأخيرا افراد بعض أبواب الصرف بالتأليف^(٢) ، كما فى أبواب
التصغير ، وفعل وأفعل ، والصادر ، والمقصود والممدود ، والهمز •
٣ - المقدمات التقليدية لعلم الصرف مثل :

- الحديث عن المادة ، وتعريف العلم ، وموضوعه ، وفائدته •



وهكذا لا تبدأ الباحث الصرفية فى الكتاب الا بعد نحو ثلاثين صفحة بمبحث
"الميزان الصرفى" •

(١) انظر ص ٨ - ٢٨ المرجع السابق •

(٢) انظر ص ٢٨ نفس المرجع •

وقد عرض الشيخ في مدخل هذا البحث لفائدة "الميزان الصرفى" ثم بين الأسباب التى حدثت بالصرفيين إلى اختيار حروف (فعل) له .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى بيان كيفية الوزن ، فتحدث عن وزن المجرى ثلاثيا ورباعيا وخماسيا ، ثم تحدث عن وزن المزيد سواء كانت الزيادة بتكرير حرف من اصول الكلمة أو بزيادة حرف من حروف (سألتونيتها) أو بزيادة حرف أصلى من ضمن أصول الكلمة .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى الحديث عن وزن ما وقع فيه إعلال أو ابدال ، فبيّن الأنواع التى لاتراعى فى الميزان وهما ، ثم الأنواع التى تراعى فى الميزان منها . وختم بحثه فى هذا الموضوع بتقله عن الأشياء والنظائر "للسيوطى" و "المنصف" لابن جنى فائدة تتصل بوزن كلمة "ارعوى" .

وقد رأى الشيخ أن مما يتصل بالميزان مبحث (القلب المكانى) فعرض له بأن تحدث أولا عن تعريفه ، وموقف الكوفيين ، والبصريين منه ، ثم عرض لأمثلة عديدة من القلب المكانى مستندا فى ذلك إلى عدد من كتب النحو والصرف . واللغة مثل :

كتاب "سيوه" و "اصلاح المنطق" لابن السكيت
و "الخصائص" و "سر الصناعة" لابن جنى ، وأمالى ابن
السنجرى ، وشرح الشافية لكل من الرضى ، والجار بردى .

وقد أسلمه الحديث عن القلب المكانى إلى تناول المذاهب المختلفة فى كلمة "أشياء" .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى البحث فى امكان اجراء القياس فى القلب المكانى .

وختم هذا الموضوع بالحديث عن القلب المكانى فى القرآن الكريم
عرض فيه لبعض الألفاظ التى اختلفت الاراء بين النحويين والصرفيين
فى وقوع قلب مكانى فيها فى القرآن الكريم .

وأخيرا عرض في سطرين " لأمارات القلب المكنى وعلاماته " .

كذلك رأى الشيخ ان مما يتصل بالميزان الصرفى بحث " الزيادة وأنواعها " فصل الحديث فيها فى بحث خاص أعقب مبحث القلب المكنى ، ودأه بتعريف الزيادة ، ثم بيان أنواعها ، ثم الحديث عن أغراضها ، وختم مبحثه هذا بالكلام على أدلة الزيادة .

كذلك رأى الشيخ أن مما يتصل بالميزان الصرفى مبحث " الإلحاق " فعرض له فى دراسة خاصة بدأت بما يشبه أن يكون تعريفا للإلحاق ثم الحديث عن " علّة " الإلحاق فى الأسماء ، وصور هذا الإلحاق فيها ، وأماراته الدالة عليه .

ثم انتقل - بعد ذلك - إلى " الإلحاق فى الفعل " . وقد شاء أن يفصل عقب ذلك ما أجمله فى حديثه عن الإلحاق فى الأسماء ، فذكر بالتفصيل أمارات الإلحاق فيها محاولا تقديم قواعد عامة كذلك ، معتمدا على نصوص من " كتاب سيويه " و " شرح الفصل " لابن يعيش ، والمخصص لابن سيده بصفة خاصة موثقا ما يقوله - بالإضافة إلى ذلك - بالرجوع إلى عدد آخر من كتب الصرف والنحو مثل : " المنصف " و " شرح الكافية " للرضى و " شرح الشافية " له أيضا و " المقتضب " و " سر الصنعة " و " شرح التصريح " وغيرها .

كذلك عرض بالتفصيل لموضوعات " الإلحاق فى الألف المهدودة ، و " الإلحاق بالمزيد من الرأعى والخماس " و " حروف الإلحاق " ومواقعها وضرورة وجود ما يلحق به من الكلمات " .

وأنهى مبحثه عن الإلحاق بذكر طائفة من أمثله مرتبا بإهاها على حسب ترتيب الأبنية ، فذكر أولا الملحق بالرأعى المجرد ، ثم الملحق بالخماس المجرد ، ثم الملحق بالمزيد .

كذلك رأى الشيخ أن ما يتصل بالميزان الصرفى البحث فى " مواضع حروف الزيادة " فعرض بالتفصيل عقب بحث الإلحاق لهذا الموضوع ، فتناول مواضع زيادة " الألف والواو والياء والهمزة والميم " وأعقب حديثه عن مواضع زيادة الميم بذكر طائفة من الألفاظ التى وقع فيها الخلاف بين العلماء ، ثم استأنف حديثه بذكر مواضع زيادة " النون ، والتاء ، والسين ، والهاء ، واللام " .

وهذا يكون قد عرض لبحث الميزان الصرفى وما يتصل به من موضوعات فى نحو ستين صفحة ، فإذا وضعنا فى الاعتبار أن حديثه فى الميزان كان لا يقتصر على ما يتصل بتصريف الأفعال وحدها وإنما يتناول قضايا الميزان بصفة عامة - سواء منها ما يتصل بالأفعال أو الاسماء - تبين لنا أن الشيخ لم يبدأ بالفعل فى تناول ما يتصل بتصريف الأفعال إلا بعد نحو نصف الكتاب .

* * *

وقد بدأ حديثه فى " تصريف الأفعال " بتقسيم الفعل إلى مجرد ومزید^(١) ، فعرف كلا منهما ، ثم قسم الجرد إلى ثلاثى ورباعى ، ثم بدأ يذكر أوزان الفعل " المجرد الثلاثى " وهى (فَعَلَ) يفتح العين ، و (فَعِلَ) بكسرها ، و (فَعُلَ) بضمها . وعلل إنحصار الجرد الثلاثى فى هذه الأوزان الثلاثة مستندا فى تعليقه إلى " شرح تصريف العزى " " وحاشية لامية الأفعال " ثم انتقل - بعد ذلك إلى الحديث عن كل وزن من هذه الأوزان الثلاثة مبينا ما يشيع استعمال كل وزن فيه من المعانى والقراض ، وبعد ذلك عرض للصيغ الفرعية لهذه الأوزان الثلاثة ، وبدأ فيها بما يعرف بتفريعات " بنى تميم " فذكر أولا تفريعات (فَعِلَ) بكسر العين ، ثم (فَعُلَ) بضم العين ، ثم انتقل - بعد ذلك - إلى تفريعات (فَعِلَ) المبنى للمجهول .

وجلى " أن هذه التفريعات جميعا على أهميتها فى تفسير بعض الصيغ التراثية ، وخاصة ما كان منها مرتبطا ببعض القراءات القرآنية ، فإنها مع ذلك

لا ينبغي أن تقم في مجال تعليقي كهذا المجال الذي ألفه الكتاب .

ثم انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى الحديث عن الفعل الرباعي المجرد،
فبيّن أن له وزناً واحداً ، وعلل لذلك مستدداً إلى ما ذكره " الجارمردى"
في شرحه للشافية ، و " السيوطي " في همع الهوامع ثم بين . - بعد ذلك -
أن هذا الوزن يكون لازماً ومتعدياً كما أن منه ما هو مشتق من أسماء الأعيان وما
يسمى بالمنحوت .

- بعد ذلك بدأ الشيخ في الحديث عن الأفعال المزيدة ، وقد قسمها -
كما هو الشائع في كتب الصرف - إلى قسمين :

" مزيد الثلاثي " ، ومزيد الرباعي " .

كما بين أن مزيد الثلاثي إما أن يكون بحرف واحد وله ثلاثة أوزان هي :
(أَفْعَلٌ) و (فَعَّلَ) و (فَاعَلَ) .

وإما أن يكون مزيداً بحرفين وله خمسة أوزان هي : (انْفَعَلَ) و (افْتَعَلَ)
و (افْعَلَّ) و (تَفَاعَلَ) و (تَفَعَّلَ) .

وإما أن يكون مزيداً بثلاثة أحرف وله أربعة أوزان هي : (اسْتَفْعَلَ)
و (افْعَوَّلَ) و (افْعَوَّلَ) و (افْعَالَ) .

وإما مزيد الرباعي فقد يكون بحرف واحد وله وزن واحد هو (تَفَعَّلَلَّ) .

وقد يكون بحرفين وله وزنان هما : (أَفْعَنْلَلَّ) و (أَفْعَلَّلَّ) مشيراً إلى
أن أوزان الفعل الملحق قد سبق ذكرها في البحث الذي عقده للإلحاق وهذا هو
وجه المخالفة الوحيد بين ما ذكره الشيخ في هذا المقام وما يشيع ذكره في كتب الصرف .

ثم انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى ذكر معاني صيغ الزوائد^(١) فبدأ بذكر
معاني (افْعَلَّ) ثم معاني (فَعَّلَ) ثم معاني (فَاعَلَ) ثم معاني (تَفَاعَلَ) ثم
معاني (تَفَعَّلَ) ثم معاني (انْفَعَلَ) ثم معاني (افْتَعَلَ) ثم معاني (اسْتَفْعَلَ)
ثم معاني (افْعَوَّلَ) ثم معاني (افْعَوَّلَ) ثم معاني (افْعَالَ) و (افْعَالَ)
وليس فيما ذكره الشيخ في هذا البحث جديد إلا في أمرين :

(١) انظر ص ١٠٨ ، المرجع السابق .

أولهم : الأثلة التي ذكرها ، والتي حرص على الاستفادة فيها من نصوص القرآن الكريم .

والأمر الثاني : الإشارة في بعض المواضع إلى بعض النتائج التي ذكرها بعض اللغويين القدامى في أثناء تناولهم للنص القرآني مثل نقله ما ذكره " السيوطي " في " الإشتان " من أنه " ليس في القرآن لفظ على (اَفْعَوْعَل) إلا قراءة " : تثونى صُدُّوْرَهُمْ " (١)

ثم عرض الشيخ - بعد ذلك - للمزيد من الرباعي فكرر ما سبق أن أشار إليه في صدر هذا البحث من أن " مزيد الرباعي " إما أن يكون بحرف واحد أو بحرفين . أما المزيد بحرف واحد فله بناء واحد ، وأما المزيد بحرفين فله بناءان ، وزاد على ذلك أن المزيد بحرف واحد يكون لمطاوعة فعله المجرد وهو (فعلل) .

وأما المزيد بحرفين فإن وزنه الأول وهو (اَفْعَلَّل) يكون لمطاوعة (فَعَلَّل) المجرد - أيضا - .

وأما الوزن الثاني وهو (اَفْعَلَّلَّ) فإنه يفيد المبالغة .

كذلك ذكر أن المزيد من الرباعي بأوزانه المختلفة لازم ، مستندا في ذلك إلى ما ذكره (ابن جنى) في المنصف .

ثم ختم الشيخ بحثه هذا بالحديث عن المطاوعة وصيغها المختلفة ، وقد بدأ هذا الحديث بتعريف المطاوعة وتقسيمها بحسب المطاوع إلى قسمين :

- قسم يجوز تخلفه .
- وقسم لا يجوز تخلفه .

ثم عرض لصيغ المطاوعة فذكر بعض أحكام هذه الصيغ مستندا في ذلك إلى عدد من المصادر الأصلية ككتاب سيويه ، والمقتضب ، والمنصف ، والمخصص ، وشرح الرضى للشافية ودمع الهوامع ، وفي ختام هذا البحث ذكر الشيخ تشبيهات ثلاثة (٢) تتصل بالزيادة في الأفعال .

(١) ص ١٣٥ بالمرجع السابق سورة هود آية ٥ وانظر تفصيل هذه القراءة في

(٢) ص: ١٤٠ - ١٤١ . نفس المرجع . البحر المحيط ٢٠٢/٥ .

شرح الشيخ - بعد ذلك - في الحديث عن صياغة الفعل المضارع
فقرر أن المضارع يؤخذ من الماضي مع زيادة حرف من حروف المضارعة
عليه .

ثم بدأ في تحديد حركة حرف المضارعة معلا لهذه الحركة مستندا في
عقله هذه إلى شرح الرضى للكافية ، وشرح اللامية وشرح العزى والأشباه
والنظائر للسيوطي ، وأسرار العربية لابن الأنباري ، كما تحدث - بعد
ذلك - عن حركة ما قبل الحرف الأخير في الفعل المضارع معلا أيضا
لهذه الحركة مستندا في تعليقاته إلى ما ذكره الرضى في شرح الشافية
والجاربردي في حاشيته عليها .

ثم ذكر الشيخ ما يختص به كل حرف من حروف المضارعة الأربعة
مشيرا إلى بعض ما ورد من تعليقات في هذا الموضوع ذكرها التفتازاني في
شرحه على تصريف العزى ، وابن الأنباري في كتابه " أسرار العربية " .
وقد عرض الشيخ في هذا المقام لكسر حروف المضارعة عند بعض القبائل العربية
فقرر أن جميع العرب إلا أهل الحجاز يجوزون كسر حروف المضارعة ما عدا
" الياء " ، ولم يفته أن يشير إلى أن لغة " بنى كلب " تكسر في " الياء " .
أيضا ثم أخذ يفصل ذلك تفصيلا استغرق نحو ثلاث صفحات (١) وجلس
أن هذا الموضوع كانت تكفى فيه الإشارة ، وحين معه الإجمال .

ثم تناول الشيخ - بعد ذلك - أبواب مضارع الثلاثس ، فذكر
أن (فَعَلَ) بفتح العين قياس مضارعة (يَفْعُل) بضمها ، و (يَفْعَل)
بكسرها ، حتى قيل ليس أحدهما أولى به من الآخر ، ثم ذكر
أنه جاءت أفعال كثيرة بضم عين المضارع وكسرها معا ، واكتفى في هذا
المقام بذكر عدد من الأفعال التي وردت في القرآن الكريم وقد قرئ فيها
باللغتين في القراءات السبع .

(١) انظر ص ١٤٣ - ١٤٦ . المرجع السابق .

ثم استعرض الشيخ - بعد ذلك - ما يطرد فيه (فَعَل) بفتح العين في الماضي (يَفْعُل) بضمها في المضارع ، وهو الذي يسميه الصرفيون (باب نَصَرَ) .

وانتقل - بعد ذلك - إلى ما يطرد فيه (فَعَل) بفتح العين في الماضي ، (يَفْعِل) بكسرها في المضارع ، وهو الذي يسميه الصرفيون (باب ضَرَبَ) .

ثم تناول - بعد ذلك - (فَعَل) بفتح العين في الماضي ، (يَفْعَل) بفتحها في المضارع ، وهو الذي يعرفه الصرفيون بـ (باب فَتَحَ يَفْتَحُ) أبواب (سَأَلَ) فذكر القاعدة العامة التي تقول : انه لا بد أن تكون عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق الستة : (المهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء) ، وأن فتح العين في المضارع إنما كان لمناسبة حروف الحلق ، ثم شرح هذه المناسبة .

وانتقل - بعد ذلك - إلى تقرير أنه لا يلزم في كل فعل حلق العين أو اللام أن يجيء مضارعه على (يَفْعَل) فقد يجيء مضارعه مضموم العين ، أو مفتوحها ، كما يجيء مضارعه مكسور العين أو مفتوحها . ومنه - أيضا - ما يجيء متحرك العين بالحركات الثلاث (الضمة والكسرة والفتحة) ثم ذكر الشيخ - بعد ذلك - عددا من الشواهد القرآنية لجىء الحلق على لغتين .

ثم تناول الشيخ - بعد ذلك - (فَعِل) بكسر العين في الماضي (يَفْعَل) بفتحها في المضارع - وهو ما يسميه الصرفيون (باب فَرَحَ يَفْرَحُ) - كذلك تناول (فَعُل) بضم العين في الماضي ، (يَفْعُل) بضمها في المضارع - أيضا - وهو الذي يسميه الصرفيون (باب كَرَّمَ) .

وعقب الشيخ على عرضه لهذه الأبواب بحديث عن ما يصطلح عليه بتداخل اللغات ، بمعنى أن يؤخذ الماضي من لغة ، والمضارع من لغة أخرى ، وذكر له عددا كبيرا من الأمثلة .

ثم انتقل الشيخ إلى صياغة (فعل الامر) ، وقد اقتصر في بحثه لهذا الموضوع على تقديم عرض موجز للقواعد المقررة دون تفصيل أو تعليل (١).

* * *

تناول الشيخ - بعد ذلك - تقسيم الفعل إلى جامد ومنصرف ، فعرض كلاً منها وذكر أنواعه في إيجاز شديد ، إذ لم يستغرق حديثه في هذا الموضوع أكثر من صفحة واحدة (٢) ، ولعله كان من الأولى أن يعكس الشيخ تناوله لهذا الموضوع بحيث يبدأ بتقديم الجامد والمنصرف ثم ينتقل - إلى الحديث عن كيفية التصرف ، فيعرض لكيفية اشتقاق المضارع من الماضي ، وكيفية استخراج الأمر من المضارع ، فالشيخ كما رأينا قد عكس بحث الموضوع فأخر ما كان حقه التقديم .

* * *

شرح الشيخ - بعد ذلك - في دراسة تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل ، وبدأ بتعريف المعتل والصحيح ، ثم ذكر أن الفعل ينقسم تقسيماً آخر إلى مهموز وغير مهموز وإلى مضاع وغير مضاع .

وانتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى ذكر أقسام الصحيح " فبين أن الصحيح ينقسم إلى : سالم ، ومهموز ، ومضاع . ثم ذكر أقسام المعتل وبين أنه ينقسم إلى : مثال ، وأجوف ، وناقص أو منقوص ، ولفيف مفروق ، ولفيف مقرون ، وعقب على هذه الأقسام يذكر أن القسمة العقلية في اللفيف تفترض أن يكون منه المعتل بالفاء والعين ، وقد جاء هذا النوع في الأسماء قليلاً ، ولم يجيء في الأفعال المأخوذة من المصادر وإنما جاء في بعض الأفعال المأخوذة من الأسماء الجامدة . وذكر أن هذا النوع يسمى لفيفاً مقروناً - أيضاً - كما قال الرضوي .

* * *

(١) انظر ص ١٦٢ - ١٦٣ . المرجع السابق .

(٢) انظر ص ١٦٣ - ١٦٤ . = =

انتقل الشيخ - بعد ذلك - إلى عرض موضوع اسناد الأفعال إلى الضمائر ، وبدأ باسناد الفعل السالم إلى ضمائر الرفع ، وقسم هذه الضمائر إلى قسمين : ضمائر الرفع المتحركة ، وهي (تاء) للفاعل ، و (نا) للدالة على جماعة المتكلمين (نون) النسوة . وذكر القاعدة التي تقول : " إنه إذا اتصل بالفعل ضمير رفع متحرك وجب تمكين آخره " ، وضمائر الرفع الساكنة وهي ثلاثة - أيضا - (الف) الاتمين و (واو) الجماعة ، و (يا) المؤنثة المخاطبة ، وذكر الشيخ القاعدة التي تقول : " إنه يفتح ما قبل الألف ، وضم ما قبل الواو ، ويكسر ما قبل الياء ، في الفعل الصحيح " .

وتحدث - بعد ذلك - عن اسناد الفعل المضاعف ، فذكر أن المضاعف الثلاثي - وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد - يأتي من أبواب ثلاثة هي : باب " نصر " ، و (باب " ضرب " ، و باب " علم " وذكر حكم اتصال الفعل المضعف بالضمائر والأوجه التي أجازها الصرفيون في بعض الأحوال .



وانتقل - بعد ذلك - إلى الفعل المهموز ، وقد قسمه أقساما المهموز الصحيح ، والمضاعف ، والمعتل ، وذكر حكم اتصال كل قسم من هذه الأقسام بالضمائر ، مشيراً إلى وجود بعض ألفاظ قليلة تشذ عن القياس وتعامل معاملة خاصة مثل : " الأمر من " أخذ " و " أكل " ، والمضارع من " رأى و أمر " .



ثم تناول الشيخ اسناد الفعل المثال إلى الضمائر ، وقد بدأ بتقرير أن المثال الواوي يأتي من خمسة أبواب هي : - باب (ضَرَبَ) ، و باب (قَرِحَ) و باب (كَرُمَ) ، و باب (فَتَسَّجَ) ، و باب (حَسِبَ يَحْسُبُ) بكسر العين فيها ، وقد ذكر حكم اتصال المثال بالضمائر والحالات التي تحذف فيها فاؤه وجواؤه والحالات التي تحذف فيها جوازها ، كما تحدث عن حمل مصدر الفعل المثال على فعله في الاعلال بحذف فائه .



ثم تناول الشيخ إسناد الفعل الأجوف إلى الضمائر ، وقد بين أن الفعل الأجوف يأتي من أبواب هي : (باب (نَصَرَ) ، و (باب (ضَرَبَ) و (باب (عَلِمَ)) وذكر أن باب نصر لا يكون إلا واوا ، وأن باب (ضَرَبَ) لا يكون إلا يائيا ، وأن باب (عَلِمَ) قد يكون واوا وقد يكون يائيا ، كما ذكر أنه قد ورد من باب (كَسَرَمَ) ، فعلان فقط هما : (هيو) ، و (طال) ، كما ذكر أيضا - أنه قد جاء من باب (حَسِبَ) أفعال ثلاثة هي : (طاح) ، و (تاه) ، و (آن) ، وأنه قد جاء من باب (فَتَحَ) فعل واحد عند البرد وهو (شاء) .

ثم عرض الشيخ - بعد ذلك - لحكم الفعل الأجوف عند اتصاله بضمائر الرفع .

وتناول الشيخ - بعد ذلك - إسناد الفعل الناقص إلى ضمائر الرفع ، وقد بدأ بتقرير أن الناقص بالاستقراء لا يأتي من باب (حَسِبَ يَحْسَبُ) بكسر العين فيهما ، وأنه يأتي من الأبواب الخمسة الأخرى ، ثم ذكر حكم هذا الفعل عند إسناد الضمائر إليه .

عرض الشيخ - بعد ذلك - لإسناد الفعل اللقيف إلى الضمائر ، وقد قرر في مطلع حديثه في هذا الموضوع أن القسمة العقلية تقتضي أن يكون اللقيف المقرون أربعة أنواع ، إذ العين واللام قد يكونان واوينا أو يائيين أو مختلفين ، وأنه لم يجز في نكلام العرب ما كانت عينه ياء ولامه واوا .

ثم ذكر أن أكثر أنواع الثلاثة الواردة ما كانت عينه واوا ولامه ياء ، وأن اللقيف المقرون لا يأتي إلا من بابين هما : باب (ضَرَبَ) ، و (باب (فَرَحَ) .

ثم تحدث عن إسناد الفعل اللقيف المقرون إلى الضمائر .

وانتقل - بعد ذلك - إلى " اللقيف المفروق " ، فذكر أن القسمة العقلية تقتضي أن يكون أربعة أنواع - أيضا - ، لأن الفاء واللام قد

يكونان واوين ، أو ياءين ، أو مختلفين ، ولكن الاستقراء بين أنه ليس فس كلام العرب ما كان فاوه ياء ولامه واوا ، وأنه قد جاء مما فاوه ولامه ياءان لفظ واحد مشتق من (اليد) وهو (يديت) ثم بين الشيخ أن اللقيف المرفوق يأتي من أبواب ثلاثة هي : باب (ضَرَبَ) ، و باب (فَسَّحَ) و باب (حَسِبَ يحسب) بكسر العين فيهما ثم بين حكم إتصال اللقيف المرفوق بالضمائر^(١)



تناول الشيخ - بعد ذلك - موضوع توكيد الفعل بالنون ، قسم الأفعال بحسب قابليتها للتوكيد بالنون إلى أقسام ثلاثة :

الأول : الفعل الماضي ، وهو لا يوهكد مطلقا ، لأن معناه لا يتفق مع ما تدل عليه نون التوكيد من تخليص الفعل إلى معنى الاستقبال .

الثاني : فعل الأمر - ويجوز توكيده مطلقا لأنه للإستقبال .

الثالث : الفعل المضارع ، وذكر له ثلاثة احوال ، فصل القول فيها ، هي :

(١) حالة وجوب التوكيد .

(٢) حالة التوكيد القريب من الواجب .

(٣) حالة التوكيد الكثيـــــر .

ثم عقب الشيخ على هذا التيسيم فذكر بعض ملحوظات وقف عليها وظواهر أدركها من خلال بعض الاحصائيات التي قام بها في النص القرآني ومن أبرز ما ذكر في هذا المجال ما يأتي :

أ - أن افعال الأمر جاءت في جميع المواضع في القرآن الكريم غير موهكة بالنون في جميع القراءات الأربع عشرة .

ب - أن الفعل المضارع الذي دخلت عليه لام الأمر خلا من التوكيد بالنون ، ومثله المضارع بعد أداتى العرض والتحضيض ، وبعد أداتى الترجى والتنى .

ج - أن المضارع الواقع بعد أدوات الإستفهام لم يؤكد في غير قوله تعالى : " فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ " (١) مع كثرة أدوات الإستفهام ووقوع المضارع بعدها في القرآن الكريم ، وأما المضارع الواقع بعد (لا) الناهية فقد جاء مؤكدا في بضعة وأربعين موضعا ، وخلا من التوكيد في أكثر من اربعمائة موضع (٢) .
ثم تحدث عن حالتين بايجاز :

- ٤ - حالة التوكيد القليل .
- ٥ - حالة التوكيد الأقل .

بعد ذلك ذكر الشيخ عددا من احكام " نون التوكيد الخفيفة " ثم صنع جدولا بين فيه كيفية توكيد الفعل بالنون . وعلق عليه تعليقات مختصرة دارت خلاصتها حول تعليل بعض الظواهر الخاصة بتوكيد الفعل بالنون وهي :

- أ - علة بناء الفعل المؤكد على الفتح .
- ب - علة اجتماع الساكنين عند إعمال نون التوكيد بعد (ألف الاثنين) .
- ج - علة عدم حذف نون النسوة عند إعمال نون التوكيد بالفعل .

وختم الشيخ دراسته لتصريف الأفعال بحديث موجز عن بناء الفعل للمجهول وهو حديث لا جديد فيه عما هو مألوف في المختصرات التعليمية إلا في ختامة هذا الموضوع عند ذكر الأفعال الملازمة للبناء للمجهول ، إذ أشار إلى ما عتد لها من فصول في بعض المصادر وهي : كتاب سيوسه ، وشرح الرضى على الكافية ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، والفصح ثعلب ، والمزهر للسيوطي .

(١) السورة ٢٢ الحج آية رقم ١٥ .
(٢) انظر ص ٢٠٢ من المغني في تصريف الإفعال .

وجلس من هذا العرض للكتاب أنه كتاب تعليمي في المقام الأول ، عنى فيه صاحبه بتخليص القواعد الصرفية وتقديمها للطلاب بحيث لم يتطرق إلى تناول المشكلات الصرفية المختلفة أو البحث في القضايا المعقدة التي تحتاج إلى تفصيل القول فيها ، مثل : دراسة ما يتصل بالقلب المكاني ، أو دراسة أصول الكلمة بين الثنائية والثلاثية ، أو تحديد موقف من المسائل الخلاقية في الصرف ، أو بيان أثر اللغات في بنية الكلمة العربية ، إلسى غير ذلك من القضايا التي يضطر الباحث في الصرف إلى مناقشتها ، والتي رأى الشيخ التجاوز عن تناولها نظراً لأنه كان يصدد تأليف كتاب تعليمي ، وليس القيام ببحث علمي ، وقد يوهك ذلك أمران :

الأول : ان الشيخ كان يحرص على أن يذكر عقب كل مجموعة من الباحث تطبيقات للطلاب لكي يتدربوا على استيعاب ما ورد في الكتاب من مادة علمية .

الثاني : أن الشيخ قد حرص على أن يختم كتابه بذكر نماذج مسن الإمتحانات التي وضعها لطلاب (كلية اللغة العربية) بالقاهرة وهي امتحانات تتناول ما ورد في هذا الكتاب من مادة علمية^(١)

بقي في ختام هذا العرض ملحوظة لانجد حرجا من ذكرها ، وهي ان هذا الكتاب بالرغم من كونه كتابا في الصرف ، ومن كونه علا تعليميا يقدم للطلاب فإن الشيخ قد أغفل ضبط كلماته وأوزانه إلا النادر منه ، وهي كلمات محدودة في الكتاب كله ، ولا تخفى أهمية الضبط في كتب اللغة بعامة وكتب الصرف بخاصة .

* * *

(١) انظر ص ٢٠٩ المرجع السابق .

٣- الباب من تصريف الأفعال

الطبعة التي بين يدي من هذا الكتاب هي الطبعة الخامسة الصادرة في سنة ١٣٩١ هـ ، ١٩٧١ م ، وقد صدرها الشيخ بكلمة قصيرة نصها بعد البسملة والحمد له والتصلية : " قد أضفت إلى هذه الطبعة زيادات كثيرة من كتاب المغنى في تصريف الأفعال " (١)

ولم أتف على الطبعات السابقة من هذا الكتاب لأعرض صورته الأولى ومدى ما أصابه من تطور ، ولم ينص الشيخ في الكتاب كله على شيء مما زاده على طبعاته الأولى ، وأغلب الظن عندي أن هذا الكتاب قد صدر عقب تنفيذ قانون تطوير الأزهر سنة ١٩٦٢م الذي اضطر معه الشيخ كما اضطر غيره من اساتذة الأزهر إلى إعادة النظر في مؤلفاتهم حتى تتلائم مع عدد الساعات المتاحة لموادهم من ناحية ، ونوعية الطلاب الذين أتيح لهم الالتحاق بكليات الأزهر العريقة بعد تطويره من ناحية أخرى .

فقد كان المؤلف قبل صدور هذا القانون توجيه صفوة الطلاب المتخوفين إلى كلية اللغة العربية ، أما بعد صدور هذا القانون ، فقد أصبح متاحا لهذه الصفوة الالتحاق بكليات العملية التي أنشئت بجامعة الأزهر بمقتضاه .

وهكذا توجه صفوة الطلاب إلى كليات الطب والهندسة ، ولم يعد أمام الكليات العريقة ، وفي طبيعتها كلية اللغة العربية إلا أن تحصل على طلابها من تبقى بعد الالتحاق بكليات العملية .

لهذا كله أظن أن هذا الكتاب إنما هو نتاج مباشر لقانون تطوير الأزهر ، وتأمل المادة العلمية الواردة فيه يؤكد ذلك الظن إن لم يقطع به .

(١) ص ٢ ، الباب في تصريف الأفعال .

فقد التزم الشيخ في كتابه بالموضوعات والمسائل الواردة في كتابه
" المغنى في تصريف الأفعال " ، وهذا الإلتزام أمر طبيعي لأن هذا الكتاب
انما ألف لتلبية احتياجات متطلبات مادة الصرف للجنة الأولى في كلية اللغة
العربية بعد تطويرها ، ولقد جرى العرف في هذه الكلية على ألا يمس التطوير
الموضوعات والقضايا الأساسية في كل مادة من مواد اللغة العربية ، وخاصة
المواد اللغوية من " نحو " " صرف " " وفقه لغة " ، وإنما ينصب التطوير
على طريقة عرض كل مادة وتقريبها لمستوى الطلاب الدارسين .

ولذلك لم يكن غريبا أن يماثل كتاب (الباب من تصريف الأفعال) كتاب
(المغنى) فيما يعرض له من موضوعات ، وما يتناوله من مسائل ، ملتزما
الترتيب نفسه المتبع في كتاب المغنى . . . ولذلك أيضا لانجد غرابة فسي أن
تكون السمة البارزة لكتاب الباب بعد ذلك هي الاختصار ، فالكتاب مع وقوعه
في نحو تسعين صفحة يعالج نفس الموضوعات الواردة في كتاب المغنى الذى
يقع في نحو عشرين مائتى صفحة ، ولقد آثر الشيخ أن يختصر في كتابه اللبيب
من التعليقات التى أشاعها في كتابه (المغنى) ، ومن القراءات التى بثها
في موضوعاته المختلفة ، وأن يستغنى في كثير من المواضع عن الإشارة إلى
المصادر والمراجع .

ولعل الزيادات الوحيدة التى توجد في هذا الكتاب " اللباب "
تتمثل في التطبيقات التى أكثر منها الشيخ والتي نوع عرضها ، فجعلها تعقب
كل باب من الأبواب التى عرض لها ، وتحرى أن يذكر حلولا لها حتى يتدرب
الطالب على نوع الأسئلة ، وأساليب الإجابة عنها .

وهكذا فإن هذا الكتاب مجرد عمل تعليمي صغير ، وهو
أشبه بالمذكرات التى شاع اللجوء إلى تأليفها ، لتلبية احتياجات
متطلبات مواد علمية كثيرة في الجامعات المصرية ، وإن كان لا يفتنسى

- أن أشير إلى وجه الاختلاف بين اللباب وهذه المذكرات ، يتمثل
في أن اللباب تلخيص لكتاب سابق . أما المذكرات فإنها غالباً نواة
لمؤلفات لاحقة .

الفصل الثالث

دراسات لأسلوب القرآن الكريم

الفصل الثالث

دراسات لاسلوب القرآن الكريم

يقع هذا الكتاب في ثلاثة أقسام تضم أحد عشر مجلدا ، تتجاوز صفحاتها سبعة آلاف صفحة ، صدره الشيخ بمقدمة تجاوزت صفحاتها المائة ، وختمه بفهرس للأعلام والقبائل في نحو ثمانين ومائة صفحة .

- ويقع القسم الأول في ثلاثة مجلدات ، عدد صفحاتها على التوالي : (٦١٥) خمس عشرة وستمائة صفحة ، و (٧٠٩) تسع وسبعمائة صفحة ، و (٦٥٦) ست وخمسون وستمائة صفحة . وذلك يبلغ مجموع صفحات هذا القسم ثمانين وتسعمائة وألف صفحة .

- وضم القسم الثاني أربعة مجلدات ، صفحاتها على التوالي (٧٠٩) تسع وسبعمائة صفحة ، و (٧٨٧) سبع وثمانون وسبعمائة صفحة ، و (٦٥٣) ثلاث وخمسون وستمائة صفحة ، و (٨٣٣) ثلاث وثلاثون وثمانمائة صفحة : وذلك يبلغ مجموع صفحات هذا القسم اثنتين وثمانين وتسعمائة وألفين من الصفحات .

- وحوى القسم الثالث أربعة مجلدات أيضا ، بلغت مدة صفحاتها على التوالي (٧٧٧) سبعا وسبعين وسبعمائة صفحة ، و (٨٥٧) سبعا وخمسين وثمانمائة صفحة ، و (٦٩٢) اثنتين وتسعين وستمائة صفحة ، و (٤٦٨) ثمان وستين وأربعمائة صفحة ، وذلك تبلغ صفحات هذا القسم أربعاً وتسعين وسبعمائة وألفي صفحة .

وقد استغرق طبع هذا الكتاب نحو تسع سنوات ، إذ طبع الجزء الأول منه سنة ١٣٩٢ هـ وطبع الجزء الأخير منه سنة ١٩٨١ م .

وقد استهدف الشيخ به - كما قرر صراحة - صنع " معجم " نحوي للقرآن الكريم " يكون مرجعا لدارس النحو ، فيستطيع أن يعرف - متى أراد - أوقع مثل هذا الأسلوب في القرآن أم لا ؟ وإذا كان في القرآن فهل ورد كثيرا أو قليلا ، وفي قراءة متواترة أو شاذة ؟ كما أنه يستطيع أن يحتكم إليه في الموازنة بين الأقوال المختلفة ، كما كان يفعل الصدو الأول في الاحتكام إلى

كلام الفصحاء» (١).

وقد صدر هذا « المعجم » كما قرر الشيخ تلبية للحاجة العاسة إلى دراسة شاملة لأسلوب القرآن الكريم في جميع رواياته ، إذ أن في هذه القراءات ثروة لغوية ونحوية جديرة بالدرس ، وفيها دفاع عن النحو ، تعضد قواعده ، وتدعم شواهد « (٢) .
وجلى أن الشيخ يسوى في « معجمه » بين القراءات الصحيحة والشاذة ، لأن القرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة ، كما هو حجة في الشريعة فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنًا عن أوثق ما وصل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها ، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفى فيه برواية الآحاد « (٣) ومن الأمانة العلمية التي كان يتحلى بها الشيخ - رحمه الله - أنه قرر صراحة في مقدمة كتاب « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » أنه وقف « على كتاب أحصى لنا ألفاظ القرآن ، لم يترك منها لفظًا وهو كتاب « مصباح الاخوان لتحريات القرآن » لجامعة الحافظ : يحيى حلمي بن حسين قسطنطيني . غير أنه لم يذكر الآيات وإنما اكتفى بذكر أرقام الآيات ، وهذه الأرقام - مع الأسف - يشيع فيها الاضطراب ، ولا سيما في طوال المفصل ، وقد اعتذر عن هذا في مقدمة كتابه التي كتبها باللغة التركية « (٤) .

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/١/١ من المقدمة (الرقم الأول للقسم

والثاني للجزء والثالث للصفحة ، وسنلتزم هذا النظام في

هذا الفصل) .

(٢) المصدر السابق ٢/١/١ من المقدمة .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/١/١ من المقدمة .

وفي هذا النص أمور تلفت النظر :

١- أن هذا الكتاب - كما ذكره الشيخ - عمل احصائي ، يكاد يتفق في موضوعه مع جوهر عمل الشيخ ، وهو الاحصاء الدقيق لكل ألفاظ القرآن الكريم ، ولعل الشيخ رغب في أن يزيد مجال عمله اتساعاً حتى لا يتطابق مع هذا الكتاب ومن هنا كان تطلعه إلى إضافة القراءات .

٢- أن أهم ما أخذ الشيخ على الكتاب لم تتصل بالمادة ، ولا بالتنظيم ، ولا بالدقة وإنما بعدم ذكر الآيات والاكتفاء بذكر أرقامها . وهي أرقام شابها - أحياناً - بعض الاضطراب .

٣- هل نفهم من هذا أن الشيخ رغب في أن يفيد من " مصباح الاخوان " في مجال الاستعاضة عما ورد في الكتاب من أرقام للآيات بذكر نصوصها . وهل اقتصر الشيخ على ذلك أو وسع دائرة الإفادة من التركيبي . وبالرغم من ذلك ، فلست أستطيع القطع بشيء كثير في هذه المسألة .

=====

=====

=====

صدر الشيخ كتابه بمقدمة طويلة وقعت في نحو مائة صفحة ، عرض فيها لعدد من الموضوعات التي تمس موضوع الكتاب ، ومراحل تأليفه ، وخطته - أو منهجه - فيه ، بالإضافة إلى بعض القضايا التي وجد الشيخ ضرورة توضيحها قبل البدء في الدراسة المفصلة الواردة فيه . وأهمها ثلاث :

الأولى - تعدد مواقف النحاة من القرآن الكريم وتضاربهم في هذه المواقف .

والثانية - عرض لطوائف العلماء الذين لم يجدوا حرجا في تلحين القراءة

والثالثة - ذكر بعض الكتب التي تناولت حروف المعاني .

ومن المفيد أن نعرض هنا لما ورد في المقدمة من أمور تتصل بالكتاب اتصالا مباشرا ، فإن ذلك يلقى الضوء على الكتاب نفسه ، موضوعا ، ومادة ، ومنهجيا ، وتاريخيا .

ولعل أهم ما ذكره الشيخ في هذا الصدد تقريره أن من الممكن تقسيم مراحل العمل في هذا الكتاب إلى مرحلتين متميزتين :

- مرحلة الجمع والإعداد .
- ومرحلة التصنيف والتأليف .

أما مرحلة الجمع والاعداد :

فقد بدأت في مكة المكرمة - عند اعارته الأولى إليها - ففى صفر ١٣٦٦ هـ الموافق يناير ١٩٤٧ م^(١) ، واستمرت سنوات لا يذكر الشيخ عمارها ، وان كان يفهم من كلامه أنه حتى شهر رجب سنة ١٣٧٩ هـ الموافق شهر يناير سنة ١٩٦٦ م لم يكن قد أتم دراسة حروف المعانى^(٢) .

وقد أنجز الشيخ في هذه المرحلة ما يأتى :

- ١ - إحصاء ما ورد في القرآن الكريم من حروف المعانى وجمع آياتها .
- ٢ - تلخيص ما ورد في كتب " إعراب القرآن " من أعراب ، وترتيبها ترتيب أبواب النحو والصرف .

(١) انظر ص : ٢ من مقدمة الشيخ للكتاب المنشورة في الجزء الأول من القسم الأول
(٢) انظر ص : ٥ من المقدمة السابق الإشارة إليها . فقد قرر الشيخ أنه سجل بعض الظواهر اللغوية في القرآن في مقالات نشرت بمجلة الأزهر بدأت من عدد رجب ١٣٧٩ هـ يناير ١٩٦٠ م بعنوان " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " ثم توقف عن متابعة الكتابة . " إذ كنت لا أدرى متى انتهى من دراسة حروف المعانى .

وبالرجوع إلى مجلة الأزهر تبين لى أن الشيخ قد نشر مقاليتين ففى الموضوع أقرب إلى أن تكونا من قبيل " مسودات " كتابه " دراسات الأولى فى العدد الذى حدده ، ووقعت فى سبع صفحات (٧٢٦-٧٤٢) وعرض فيها لمحات من موضوعات : نونى التوكيد ومواقعها فى القرآن الكريم ، والمضارع بعد أدوات العرض والتحضيض ، وبعد لا الناهية ، وتوكيد المضارع المنفى ، ونونى التوكيد الشديدة والخفيفة فى القراءات القرآنية .

والثانية فى العدد الصادر فى رمضان ١٣٧٩ هـ - مارس ١٩٦٠ ، ووقعت فى أربع صفحات وعرضت للمحات من بحث الاستثناء التام : موجبا ومنفيا .

ولعل الفائدة الأساسية من تحليل هاتين المقاليتين تتمثل فى تفسير جمع المادة العلمية للكتاب ، إذ يتضح أن الشيخ كان يجمع مادة الأدوات المختلفة فى وقت واحد ، فمثلا تناولت مقالاته أدوات : الهمزة ، الأ ، لا ، نون التوكيد ، إلا ، ما ، لن ، لم ، ليس . وبين أنها - فى التخطيط النهائى للكتاب - وزعت على حسب أوائلها فتغيرت مواضعها .

٣ - تلخيص ما ورد من قراءات صحيحة أو شاذة في عدد من صادرها وترتيبها ترتيب أبواب النحو والصرف .

٤ - ترتيب الفاظ المصحف جميعا ترتيب أبواب النحو والصرف ، وجمع ما ورد في كل باب من الفاظ القرآن الكريم .

أما المرحلة الثانية :

وهي مرحلة التصنيف والتأليف - فلم يذكر الشيخ عنها شيئا في مقدمته ، وإن كان لدى من القرائن ما يشير إلى أنها ربما تداخلت زمنيا مع المرحلة الأولى ، بمعنى أن الشيخ في الوقت الذي كان يجمع فيه مادة القسمين : الثاني والثالث ، كان يصنف القسم الأول ، ويؤكد هذا الاحتمال تأمل ما ذكره الشيخ من " منجزات " مرحلة الجمع والاعداد ومقابلته بالتواريخ المختلفة لنشر أجزاء الكتاب .

قسم الشيخ كتابه أقسام ثلاثة ، هي على الترتيب : قسم الحروف والأدوات ، والقسم الصرفي ، والقسم النحوي . ولقد سبق أن أبدينا تحفظا ازاء ثنائية عنوان " الحروف والأدوات " (١) ، كما سبق أن أشرنا أيضا إلى أهم الأساليب المتبعة في تصنيف الكتب المعنية بهذا الموضوع (٢) ، ونضيف هنا إلى ما سبق ذكره الحديث عن أمر آخر ، يمكن أن يعد بمثابة مزلق خطر يتورط فيه الباحث إن أراد الجمع في صنف واحد بين " الحروف والأدوات " من ناحية ، و " الصرف والنحو " من ناحية أخرى . ويتمثل هذا المزلق في احتمال التداخل بين الموضوعات وعدم تمايزها أو تكرار تناولها إذا أريد معالجة التداخل باستيفاء الحديث عن كل موضوع في كل موضع يتصل به .

ومرد ذلك إلى أن الغاية من دراسة " الأدوات " مزدوجة ، إذ يمكن بحثها بحسب بنيتها ، أي صيغتها أو شكلها ، كما يمكن تناولها بحسب وظيفتها ، أي بحسب ما لها من علاقات بسائر العناصر في جملتها . وإذا كان

لللب

(١) انظر ص : ٤٤ من هذه الرسالة .

(٢) انظر ص : ٤١ = = =

البحث بحسب " البنئية " يمكن أن يتم بمعزل عن تناول قضايا النحو، فإن تحليل الوظيفة يرتبط بالضرورة ببقية مكونات الجملة ، أى متصل أوثق الاتصال بالبحث النحوى ومسائله وضوابطه .

ومقتضى هذا أن الفصل فى التحليل بين " الأداة " و " وظيفتها " أمر وارد ويمكن إذا كانت غاية هذا التحليل دراسة " شكل الأداة " أو " تاريخها " ولكن دراسة " وظيفة " الأداة فى الجملة هى - فى صميمها - دراسة نحوية لأنها ذات مساس مباشر ببقية عناصر الجملة ومكوناتها ، فإذا أريد دراسة أسلوب من الأساليب التى تدخل فيها لئى يكن بد من تناول الأداة باعتبارها مكونا من مكونات هذا الأسلوب ، شأنها فى ذلك شأن بقية مكوناته وعناصره . فإذا أردنا دراسة ذلك كله فى موضع واحد - عند ذكر الأداة - وقعنا فى " التداخل " الذى أشرنا إليه ، وإذا اقتصرنا على الحديث عن " الوظيفة " دون تفصيل فى موضع ، وتفصيل القول فى هذه الوظيفة فى موضع آخر أو مواضع أخرى وقعنا فى خطأ تشتيت الموضوع الواحد ، وتزويق ما ينبغى أن يتوالى ، وإذا تم استيفاء القول فى الموضوعين معا - عند ذكر الأداة وحدها ، ثم عند تناول بقية مكونات الجملة وعناصرها - سقطنا فى " التكرار " .

ولعل من المفيد أن أفسر هذا الكلام النظرى بعدد من الأمثلة التطبيقية .

١ - لو أراد دارس أن يبحث أسلوب " الشرط " مثلا لوجب أن يتناول مكوناته الثلاثة : " الأداة " و " الفعل " و " الجواب " . فلو درس الأداة وحدها بمعزل عن قسيمها لقصر فى الإحاطة بخصائص هذا الأسلوب ، ولما لكل أداة من أدوات الشرط من اتصال وثيق بالعنصرين الآخرين . وإذا لا بد فى بحث وظيفة الأداة من بحث بقية مكونات هذا الأسلوب حتى تتضح العلاقات بين العناصر، وتتحدد ضوابطها بشكل متكامل .

٢ - والأمر كذلك أيضا عند دراسة " إن " و " واخوانها " . فإن بحث " وظيفة " هذه الأدوات بمعزل عن خصائصها الأسلوبية وتأثيرها فى بقية عناصر الجملة أمر مستحيل .

٣ - وشبيه بهذا إذا أردنا دراسة " لا " ومدخولاتها ، سواء أكانت ناهية أم نافية ، عاملة أم مهملة .

٤ - وكذلك في (إلا) الاستثنائية ، فإن الحديث عنها يتطلب - بالضرورة - بحث صور الجملة التي تكون إحدى مكوناتها ، سواء أكان الإستثناء تاما موجبا ، أو تاما غير موجب ، أو مفرغا .

٥ - وقريب من هذا أيضا يمكن أن يقال في العطف ، لأن " أدواته " ليست معلقة في الفراغ ، بل تربط بين عنصرين آخرين ، ففهم " وظيفة " الأداة متصل بالضرورة بهذين العنصرين .

وغير هذا كثير جدا ، لا يكاد يحصى ، لأن " الأدوات " فسي جوهرها ليست إلا عناصر جمالية تدخل - مع غيرها - في تكوين الجملة العربية ، وإذا كان من الممكن دراستها وحدها في مؤلف مستقل نظرا للرجة في استيفاء جوانبها ومجالاتها - وهي دراسة نحوية - فإن دراستها مستقلة في مؤلف نحوي يعرض للضوابط الأسلوبية للجملة العربية معرض غالبا لما ذكرناه من احتمالات التداخل ، أو التكرار ، أو تزيق القوون وعرضه في مواضع شتى .

* * *

وأضيف إلى ذلك أن هذه الاحتمالات ليست مجرد افتراض نظري ، فإن المتأمل لكتاب " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " سيجد فيه نماذج منها ، حسبنا أن نشير إليها فيما يأتي :

١ - درس الشيخ في نحو أربعين ومائة صفحة (إلا) وموضعها في القرآن الكريم ^(١) ، وبتحليل ما ذكره الشيخ في هذا المجال نجد معظمه حريصا أن يوضع في بحث الاستثناء بجملة دون أن يقتصر على بحث (إلا) وحدها . وحسبك أن تتأمل ما ذكره الشيخ تحت عناوين :

- الاستثناء التام المنفى •
- الاستثناء التام المنفى مع الاستفهام •
- الاستثناء التام المنفى مع النفي •
- الاستثناء المفرغ •
- الاستثناء المفرغ ووقوعه في الموجب •
- مواقع المستثنى المفرغ في الاعراب •
 - التفريغ في الصفات •
 - الاستثناء من الاستثناء •
 - الاستثناء من العدد •
- لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها •
- عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها •
 - ما يحتمل التمام والتفريغ •
 - الاستثناء المنقطع •
 - إعراب المستثنى المنقطع •
 - الاستثناء الراجع للإنقطاع •
 - الاستثناء المحتمل للإتصال والإنقطاع •
 - الإتصال والإنقطاع يكونان في المفرغ •

٢ - كذلك تناول الشيخ بالدراسة "إن" و "أن" من نواسخ الجملة الاسمية في أكثر من عشرين ومائة صفحة^(١) ، وقد اضطر في مواضع كثيرة إلى أن يعرض لقضايا تتناولهما وغيرهما ما يتصل بالخصائص الأسلوبية للجملة الاسمية المنسوخة ، ومن ذلك مثلا :

- وقوع الجملة الطلبية خبر لإن •

(١) / ١ / ١ - ٤١٨ - ٥٣٩ المرجع السابق •

- الإخبار عن النكرة في باب (إن)
- حذف أخبارها
- حذف أسماؤها •
- زيادة الباء في خبر (إن)
- حذف أسماؤها •
- زيادة الباء في خبر (أن)
- تعدد الخبر •
- انى ، وأنى ، ولكنى •
- أنا ، أنا ، لكنا •
- مواقع المصدر المؤول من الإعراب •
- (إن) بعد (لو) وبعد التقسيم ، وبعد (لا جرم)
- ما يحتمل أن يكون خبرا •
- ما يحتمل حذف اللام •
- العطف على اسم (إن) و(أن)
- العطف بالرفع قبل الاستكمال •
- هل يراعى المحل مع النعت •
- مراعاة المحل مع التوكيد •

٣ - عند دراسة الشيخ للفاء ^(١) عرض للمحات من دراسة الفاء السببية فسى القرآن الكريم ، وقد تخللت هذه الدراسة قضايا متعددة تتصل بالجملة " كلها ولا تقتصر على " الأداة " وحدها ومن بينها :

- جواب النهى •
- جواب الاستفهام •
- جواب التخصيص •

(١) ٢/١ من ٢٣٤ - ٢٨٢ المرجع السابق •

- جواب التننى
- جواب لو •
- جواب الترجى
- جواب الأمر •
- كن فيكون •
- جواب النفس •
- رافع المضارع بعد فاء السببية •

٤ - درس الشيخ " اللام " في أكثر من ثمانين صفحة (١) ، تخللتها مواضع عديدة تطرّق فيها الشيخ إلى ضوابط أسلوبية تتجاوز الأداة وحدها إلى الجملة كلها ، ومن ذلك :

- اللام للتعدية •
- اللام متعلقة بحذوف حال •
- اللام متعلقة بحذوف صفة •
- هل تقع لام الجحود بعد (كان) النفية بـ (إن) •
- إظهار (أن) قبل (لا) •
- احتمال اللام لأن تكون لام (كى) أو لام الأمر •
- اللام بعد فعلى الإرادة والأمر •
- تقدم (الواو) على لام التعليل •
- الحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل •
- هل تضر (أن) بعد لام التعدية •
- لام (كى) تحتاج إلى متعلق •
- وصف اسم الفاعل أو المصدر مما يمنع تعلق لام (كى)
• بهما

- حذف متعلق لام كي •
 - إحتمال حذف المتعلق •
 - مواقع لام كي في الاعراب •
- - عرض الشيخ لأنواع (ما) في القرآن في عدد كبير من الصفحات يتجاوز خمسين صفحة (١) ، وقد تطرق في كل نوع منها لظواهر أسلوبية تتصل بالجملة ولا تقتصر على الأداة ، ومن ذلك :

- الاستفهام الحقيقي •
- الاستفهام في معنى التعظيم •
- وضع الظاهر موضع المضمرة •
- الاستفهام للتحقير والسخرية •
- الاستفهام للتعجب •
- الاستفهام للتقرير وللإنكار •
- تتابع الاستفهام •
- مواقع (ما) الاستفهامية في الاعراب •
- هل تقع (ما) صفة •
- ما المعرفة التامة والنكرة التامة •
- ما جاء من اعمال (ما) في القرآن •
- مجيء خبر (ما) جملة فعلية وكان الفعل مضارعا ولم يقع ماضيا •
- مجيء خبر (ما) جارا ومجرورا •
- زيادة (الباء) في خبرها •
- تقدم الخبر على الاسم يبطل عمل (ما) •
- مواقع جملة (ما) النافية من الاعراب •

(١) ٣/١ من ص : ٩٠ - ١٤٢ المرجع السابق •

- (ما) النافية الداخلة على الأفعال .
- الماضى بعد (ما) النافية .
- المضارع بعد (ما) النافية .
- الظروف المقطوعة عن الإضافة لا تقع جملة ولا خيرا ولا حالا .
- لا يتقدم معمول الفعل المؤكد عليه .

* * *

وهذا التداخل الذى عرضنا لنماذج منه فى الصفحات السابقة ليس مقصورا على ما اختص بالأدوات والحروف فحسب ، بل ان المتأمل للكتاب يجد نماذج منه منتشرة بين القسمين الآخرين : القسم الصرفى ، والقسم النحوى ، بحيث عالج فى القسم الصرفى - بأجزائه المختلفة - مباحث نحوية ، وعالج فى القسم النحوى مباحث صرفية .

وأكتفى بالتمثيل لذلك بالإشارة إلى المباحث الآتية :

أولا - عرض الشيخ فى القسم الصرفى من الكتاب لمباحث نحوية كثيرة منها :

- ١ - إعمال المصدر (١) .
- ٢ - عمل اسم الفاعل الرفع (٢) .
- ٣ - قراءات بإعمال اسم الفاعل النصب وإضافته فى السبع (٣) .
- ٤ - قراءات بإعمال اسم الفاعل وإضافته وإحدى القراءتين مسن الشواذ (٤) .
- ٥ - قراءات بحذف التووين مع الإعمال فى الشواذ (٥) .

(١)	انظر :	٦٨٠/٢/٢	المرجع السابق .
(٢)	"	٥٦٥/٣/٢	"
(٣)	"	٥٦٧/٣/٢	"
(٤)	"	٥٦٨/٣/٢	"
(٥)	"	٥٧٤/٣/٢	"

- ٦ - اسم الفاعل النَّاصِبُ لمفعولين (١) .
- ٧ - عمل اسم المفعول الرفع (٢) .
- ٨ - إعمال صيغة (فَعَالٍ) (٣) .

ثانياً - عرض الشيخ في القسم النحوي من الكتاب لمباحث صرفية كثيرة منها :

- ١ - مباحث تتصل بجمع التكسير . (٤)
- ٢ - مباحث تتصل بجمع المؤنث السالم . (٥)
- ٣ - مباحث تتصل باسم الجمع (٦)
- ٤ - مباحث تتصل بالفعل الأُجوف . (٧)
- ٥ - مباحث تتصل بالفعل المضعف (٨)
- ٦ - مباحث تتصل بالصادر . (٩)

*

*

*

إذا تجاوزنا هذا الملحظ حول تقسيم الكتاب ، وألقينا نظرة على مصادره التي اعتمد عليها ، وجدنا الشيخ يقرر صراحة أنه أفاد من مجموعات محددة من الكتب ، يمكن أن تصنف على النحو الآتي :

-
- (١) انظر ٥٧٧/٣/٢ المرجع السابق .
 - (٢) " " ٦١٨ ، ٥٨٢/٣/٢ " "
 - (٣) " " ٦/٤/٢ " "
 - (٤) تناول ذلك في مواضع متفرقة من الجزء الأول من القسم الثالث .
 - (٥) تناول ذلك في مواضع متفرقة من الجزء الأول من القسم الثالث .
 - (٦) انظر : ٥٣٢/١/٣ وما بعدها .
 - (٧) " : ٢٠٢/١/٣ المرجع السابق .
 - (٨) " : ٢٠٩/١/٣ " "
 - (٩) تناول ذلك في مواضع متفرقة من الجزء الثاني من القسم الثالث .

- ١ - الكتب المعنية بمهترسة الفاظ القرآن •
- ٢ - الكتب المعنية باعراب القرآن •
- ٣ - الكتب المعنية بالقراءات •
- ٤ - كتب النحو بدءاً من سيويه وانتهاء بابن هشام •

والمأمل لما ورد في الكتاب نفسه من موضوعات ومسائل وإحالات ، ينتهي بالضرورة إلى لحظ عدد من الأمور فيما يتصل بمصادر الكتاب •

الأمر الأول : أن إفادة الشيخ من المصادر التي ذكرها ليست في درجة واحدة ، ولا حتى مقارنة ، فان منها ما يمكن القول معه بأنه اعتييد عليها في الكتاب اعتماداً مطلقاً ، قل أن تمر مسألة لا يفيد فيها منه ، ومنها ما يمكن القول بأنه لم يرجع إليه في الكتاب الذي تجاوز عدد صفحاته ثمانية آلاف صفحة إلا مرات قليلة في مواضع محدودة •

وحسبى أن أشير إلى نتائج احصائية قمت بها في مواضع متفرقة من أجزاء الكتاب ، وتبين لي منها ما يأتي :

- ١ - أن الشيخ قد أشار إلى " البحر المحيط " منفرداً بنسبة ٣٧% .
- ٢ - وأنه قد أشار إلى " العكبري " منفرداً بنسبة ٢٦% .
- ٣ - وأنه قد أشار إليهما معا مجتمعين بنسبة ٢٨% •
- ٤ - وأن بقية المراجع لم يشر إليها إلا في نحو ٩% من إحالات الكتاب •

الأمر الثاني : أن الشيخ قد أغفل عملياً العودة إلى مصادر كثيرة كان من الممكن أن تفيده في جمع مادته وتحليلها ، ومن بين هذه المصادر :

١- المعاجم اللغوية :

وفي طليعتها : لسان العرب لابن منظور ، وتهذيب اللغة للأزهري ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي ، والمخصص لابن سيده .

٢- كتب الحديث :

وفي طليعتها : الصحاح ، والسنن ، والمسانيد .

٣- من كتب اعراب القرآن :

معاني القرآن للاخفش ، ومعاني القرآن لابن جني ، ومعاني القرآن لابن فارس ، ومعاني القرآن لابن خلدون ، ومعاني القرآن لابن عسقلان ، ومعاني القرآن لابن عسقلان ، ومعاني القرآن لابن عسقلان .

٤- من كتب التفسير :

تفسير الطبري ، والقرطبي ، وابن كثير .

الأمر الثالث: أن الشيخ قد عاد في مواضع كثيرة من كتابه إلى كتب المتأخرين على خلاف ما صرح به في مقدمته ، ثم انه لم يحاول في معظم الأحوال توثيق ما نقل منها من كتب المتقدمين .

ومن بين ما تردد ذكره في الكتاب في مواضع كثيرة : حاشية الخضري ، وشرح التصريح للشيخ خالد ، وشرح الأشمونسي على الألفية ، وحاشية الصبان عليه ، ودمع الهوامع للسيوطي ، ونحوها من المصادر المتأخرة .

*

*

*

التزم الشيخ في عرض مادته في الكتاب كله أن يقدم بين يدي الموضوع خلاصة تقدم "صورة واضحة موجزة لعناصر الدراسة التفصيلية" وقد اختار أن يضع لهذه الخلاصة عنوان "لمحات" وجعلها "أشبه بما تفعله الإذاعات في صدر نشراتها الإخبارية من تقديم موجز للأنباء" وعلل هذه الطريقة بأمرين : (١)

١ - تقريب الدراسة إلى نفوس القراء على اختلاف درجاتهم الثقافية وتيسيرها لهم . فمن شاء اكتفى بهذا القدر ومن شاء رجع إلى الدراسة التفصيلية .

٢ - تشوير الحرية في نقل النصوص في الدراسة التفصيلية .

(١) انظر : ١٦/١/١ من المقدمة . المرجع السابق .

وأعقب هذا الموجز - أو هذه الخلاصة - دراسة مفصلة للموضوع ،
تحرى أن يصدرها بذكر أرقام الآيات التي يعرض لها دون أن يذكر نصوصها .

وأحسب أن في هذه الطريقة في العرض بعض النظر : فرما قيل
إن " اللغات " في حقيقتها ليست إلا نتائج ، وهي بذلك أخرى بأن تعقب
الدراسة التي تعد في جوهرها مقدمات ، فوضعتها على نحو ما صنّع
الشيخ عكس للاوضاع وتبديل للمواضع ، فضلا عن أن التعليل الذي ذكره
الشيخ من تيسير الدراسة وتقرئها للقراء على اختلاف ثقافتهم لا يقنع ،
لأن هذه الغاية يمكن أن تصدق على " الخلاصة " مقدمة ومؤخرة ، وإذا
كان الأمر كذلك فقد وجب أن توضع حيث يفرض المنهج العلمى باعتبارها
" نتائج " لا " مقدمات " .

ثم يمكن أن يضاف إلى هذا الملحظ ملحظ آخر ، مرده إلى اقتصار
الشيخ على ذكر أرقام الآيات في الصحف الشريف دون ذكر نصوصها ، ففي
الوقت الذي أسرف فيه إسرافا شديدا في نقل نصوص تتصل بمسائل النحو والصرف .

سار الشيخ في ترتيبه المادة العلمية للكتاب على نحو ما سار عليه
في أعماله العلمية السابقة : في فهرسته لكتاب المقتضب للمبرد ، وفهارسه
لكتاب سيويه :

= ففي قسم " الأذوات والحروف " رتبها على حسب أولها ترتيباً
" التباينياً " على النحو الآتي :

في الجزء الأول : إذ ، وإذن ، وإذا ، وألا ، وإلا ، وإلى ، وأم ، وأما ،
ولما ، وأن ، وإنّ ، وأنّ (المشدودتان ، وإن ، وأنى ،
وأو ، وأى ، وأين ، وأينما ، وأى .

وفي الجزء الثاني تناول : الباء ، وبل ، ويلي ، والتاء ، وثم ، وحتى ،
وحيثما ، ورب ، وسوف ، وعلى ، وعن ، وغير ، والفاء ،
وفى ، وقد ، والكاف ، وكأن ، وكأين ، وكل ، وكلما ،
وكلا ، وكم ، وكيف ، وكى ، واللام ، ولا ، ولكن ،
ولعل ، ولم ، ولما ، ولن ، ولولا ، ولوما ، وليت ،

وفي الجزء الثالث درس : ما ، ومتى ، ومن ، ومهما ، ونون التوكيد ، ونعم ،
وهل ، والواو ، ويا .

وقد تخلل عرض هذه الأذوات بعض القضايا التي استطرد الشيخ
إلى ذكرها ، مما يتصل بالأساليب التي تدخل بعض الأذوات فيها ،
ومكوناتها ، وعلاقتها ، ومن ذلك مثلاً كلامه الطويل عن تركيب
الشرط وأدواته الذي بلغ نحوستين صفحة ، ^(١) وقد تطرق إليه
الشيخ عند ذكره " مهما " . وكذلك حديثه عن موضوعي : " التعليق " ،
و " العامل " وقد تجاوز بدوره عشرين صفحة تخللت موضوع (مِّن)
الجارّة ^(٢) .

(١) انظر : ٣/١ / ١٩٧ - ٢٥٩ المرجع السابق .

(٢) " : ٣/١ / ٤٢٥ - ٤٤٦ " " "

وفي القسم الصرفي التزم في ترتيبه الاطار العام الذي خضع له في ترتيب
" المسائل الصرفية " في فهارسه السابقة ، وفي كتابيه : " المغنى " و
" اللباب " .

فقد عالج في الجزء الأول : القلب المكنى ، والإلحاق في الفعل ، وتداخل
اللغات فيه ، وتفرعاته ، ثم انتقل إلى
موضوعات تصريف الفعل الثلاثي المجرد والمزيد ،
وبحث معاني صيغ الزوائد : أفعل ، وقعمل
(بالتضعيف) ، وفاعل ، والفعل ، وافتعل ، وافتعل
وافعال ، وتفاعل ، واستفعل ، ثم عرض للرباعى
المجرد ، والمزيد ، وانتقل بعد ذلك إلى
تصريف الافعال بحديثه عن المضارع والامر .

وتناول في الجزء الثاني :
تكملة تصريف الأفعال ، وبحث الجامد منها ،
ثم عرض للمعتل ، وكذلك لتداخل اللغات فيهما ،
ثم فصل القول في المهموز ، والمضاعف ، والمشال
والأجوف ، والناقص ، واللفيف بنوعية : المفروق
والمقرون .

وانتقل بعد ذلك إلى الكلام عن تصريف
الأسماء فتناول أبنية الاسم الثلاثي المجرد ،
والرباعى المجرد ، ثم الثلاثي المزيد ، ثم
الرباعى المزيد ، ثم الأسماء الخماسية ، والقسي
نظرة على التوزيع في الأسماء .

عرض بعد ذلك للمصادر : فذكر مصادر
الثلاثي المزيد ، ومصادر الرباعى ، ثم اسم المصدر .

ودرس في الجزء الثالث :
باقى مباحث المصادر واسم المصدر ، ثم المصدر
المبني ، واسم المكان ، واسم الزمان ، واسم الآلة
وختم حديثه في هذا الجزء بدراسة عن اسم
الفاعل واسم المفعول .

وفي الجزء الرابع :

استكمل باقى مباحث تصريف الأسماء ، فعرض لصيغ
المبالغة ، وأفعال التفضيل ، والمقصور والممدود ،
ثم المثنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ،
ثم جمع الجمع ، واسم الجمع ، ثم التصغير والنسب ،
وختم القسم الصرفى بحديث مطول عن الهمز ، والاعلال ،
والإبدال .

وبالرغم من أن الاطار العام الذى التزم به
الشيخ صحيح ، وهو البحث فى تصريف الأفعال ثم
تصريف الأسماء ثم القضايا المشتركة بينهما ، فإن
التطبيق العملى فى الكتاب قد خالف ما استقر عليه
العرف فى البحث الصرفى فى بعض المواضع ، وهو عرف
أخذ به الشيخ نفسه فى أعماله السابقة ، ومن ذلك
تقديمه على البحث فى بعض المشتقات الاسمية على بعض ،
إذ قدم دراسة اسم المكان واسم الزمان واسم الآلة ،
على بحث اسم الفاعل واسم المفعول . وهو - كغيره
ما سبق ذكره من ملحوظات - أمر يعز على التفسير .

وفى القسم الثالث - وهو قسم النحو - خضع للترتيب الشائع الأخذ به
عند متأخرى النحاة ، وهو ترتيب ابن مالك فى الألفية ، وهو ما سبق
أن صرح به فى أعماله السابقة فى الفهرسة .

ولهذا عرض الجزء الأول للمعرب والمبنى ، والمعرفة والنكرة ، فدرس أسماء
الإشارة ، والأسماء الموصولة ، والعلم ، ثم انتقل
إلى المبتدأ والخبر ، وكان وأخواتها ، وأفعسال
المقاربة ، والفاعل ، وبناء الفعل للمفعول ، ونائب
الفاعل ، وختم هذا الجزء بحديث عن الإتياع .

وبدأ الجزء الثانى : يبحث عن الاشتغال ، والتنازع ، ثم درس المفعول
المطلق ، والمفعول به ، وظن وأخواتها ، والمفعول
لأجله ، ختمه ببحث مطول عن الظروف .

وعرض الجزء الثالث : لمباحث : الحال ، والتمييز ، والعدد ، والمنادى ،
وما ألحق به من الاختصاص ، والقسم ، والإضافة ، ثم
درس نعم ويثس ، وختم الجزء بحديث عن أول التوابع
(النعت) .

واختص الجزء الرابع : بباقي مباحث القسم النحوى ، فعرض أولاً لباقي
التوابع بصورة يبدو الترتيب فيها مضطرباً ، إذ تناول
التوكيد ، وعطف النسق ، والبدل ، وعطف البيان ،
ثم عاد إلى البدل مرة أخرى . وانتقل من التوابع
إلى الكلام عن أسماء الأفعال ، والمنوع من الصرف ،
والجمل التي لا محل لها من الأعراب . وختم الجزء
بحديث عن (نون الوقاية) .

وجلى أن هذا العرض وحده كاف في تبيان مدى التزام الشيخ
بترتيب ابن مالك ، صحيح أن الاطار العام - من تقديم المقدمات ، ثم
ذكر المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات ، فالجوازم ، فالتوابع - قد
اتبع في الكتاب ، لكن الثابت أيضاً أن مخالفات كثيرة قد تخللت هذا
الترتيب . وقد تجلى هذا واضحاً في المنصوبات التي ألف مؤلفو
النحو أن يبدؤوا بالفعل به أو المفعول المطلق ، وآثر الشيخ
أن يبدأها بالاشتغال والتنازع . وكذلك في المجرورات التي شاع
أن يكون الباب الأول فيها الجر بالحرف أو الجر بالاضافة ، وعمدل
عنها الشيخ إلى القسم ، ومثلها أيضاً التوابع ، التي رتبها الشيخ
- كما رأينا - بطريقة تحتاج إلى تأمل وحسن ظن وعلم .

الخصائمه

الخاتمة

أهم نتائج البحث

بعد هذه الرحلة الطويلة مع أعمال الشيخ "عزيمة" العلمية ، من فهارس ومحققات ومصنفات ، من الخير أن أخص خاتمة هذه الدراسة للحديث عن أهم ما توصلت إليه من نتائج ، لأن محاولة رصد كافة نتائجها أمر - فيما أحسب - شديد الصعوبة ، إذ تعرضت الدراسة لتقويم كثير مما قدم الشيخ في أعماله المختلفة ، وكان مما صنعت تصويب فهارسه المنشورة ، والتعريف بفهارسه غير المنشورة ، وتحليل ما حققه من أعمال ، وتأمل ما قدمه من مؤلفات ، وفي هذا كله توصلت الدراسة إلى تصويبات كثيرة جدا ، تعد محاولة جمعها معا في مكان واحد ضربا من تكرار الجهد ، وحسب الدارس لهذا البحث أن يعود إلى أبوابه وفصوله ليجد كل تصويب في موضعه ، وما أحسب موضوعا من الموضوعات له في الرسالة ذكر إلا وفيه من جهد التصويب نصيب .

لذلك من الخير أن أركز في الخاتمة على أهم النتائج التي توصل إليها بحثنا هذا ، وفي هذا المجال فأنتى أستمح القارئ عذرا في أن أضع بين النتائج بعض القضايا والمشكلات التي أتصور حاجتها إلى بحث جديد ومناقشة مستفيضة ، حتى يكون ذكرها حافزا لمتابعة البحث فيها .

ولعل أهم هذه النتائج ما يأتي :

أولا :- أن البحث قد حدد بصورة علمية المجالات التي أسهم الشيخ فيها ، وقدمها مفصلة مستوعبة ، لم يترك منها مجالا ولم يغفل في أي مجال منها عملا .

ثانيا :- أن البحث قد تمكن من القاء الضوء على حياة الشيخ وملايسات نشأته ومكونات ثقافته ، بالرغم من أن بعض هذه الجوانب كان غامضا كل الغموض ، وكان الحديث فيه بالغ الحساسية شديد الحرج .

ثالثا : - ان البحث قد أثبت ان الشيخ كان رجلا يتسم بالذكاء الشديد في الافادة من عناصر المادة العلمية التي يجمعها في مجالات شتى من جهوده ، فهو يستغل " فهارسه " التي صنفها في تحقيقاته ، وفي مصنفاته ، وفي محاضراته ، وفي مقالاته ، فالمجالات المختلفة عنده توشك أن تكون متداخلة ، وهذا لون من الذكاء الافادة من " المتاح " من ناحية ، وعدم " التناقض " مع الآراء السابقة من ناحية أخرى . لأن جميع ما يصدر من آراء وإنما يركز على ما هو " متاح " من معلومات لا تتغير . فلا سبيل معها لتناقض او تضارب .

رابعا : - إن البحث قد توصل إلى أن الدأب والاستمرار كفيلا باظهار جوانب تفوق الباحث ومن المؤكد لدينا أن الشيخ قد أدرك مدى قدرته على الفهرسة فالتزم بتنمية عناصر هذه القدرة ، وأكد اسباب تفوقه فيها .
خامسا : - إن من أعمال الشيخ العلمية ما يحتاج إلى اعادة نظر :

- ففهارسه - على اختلافها - في حاجة إلى مراجعات وتصويبات ، حتى تتلاقى ما يشوبها من قصور واضطراب . ولقد حاولت في هذا البحث تقديم نماذج لذلك التصويب ، بيد أن طبيعة البحث أبت على الاستمرار في ذلك ، إذ كان معناه إعادة صياغة كثير من عناصر فهارسه .

- وفهارسه - غير المنشورة بخاصة - في حاجة إلى تأمل شديد ، بغية استكمالها ومراجعتها ، ونشرها للإفادة منها .

وكتابه "دراسات لاسلوب القرآن الكريم" يحتاج بدوره إلى "إعادة نشر" بعد "إعادة صياغته" من جديد ، نظرا لما تتم به نشرته الحالية من "تداخل" في بعض الموضوعات ، و"تكرير" في بعض المسائل ، و"اضطراب" في عدد من القضايا واقتصار على عدد محدود من المصادر مع وجود مصادر أكثر أصالة وفائدة .

إن هذا الكتاب - لأهميته البالغة - يجب أن تتابع الجهود في إطاره لتصفيته مما فيه ، حتى يكون العمل العلي الموصول بالنص القرآني بالغ الدقة شديد الإلتقان . ولا ينبغي أن يحول دون ذلك ما يسمى بحق التأليف ، لأن الغاية من متابعة جهد البحث فيه ليست الغناء هذا الحق ، وإنما تأكيد حق العمل العلي نفسه في الإلتزام بالدقة ، والانتصاف بالسلامة ، والبراءة من الخلل ، والبعد عن القصور ، والنأي عن الاضطراب . وليس هذا الكتاب بأقل قيمة من "دوائر المعارف" التي تنقح موادها العلمية بين الفينة والفينة ، حتى تقدم ما يتلادم وتطور البحث العلي ونتائجه المستحدثة .

الفهـارس

- ١- فهرس المصّادر والمراجع
- ٢- فهرس الموضوعات

أهم المصادر والمراجع

أولاً : الدوريات

- مجلة الأزهر .
- مجلة التضامن الاسلامي .
- مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .
- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق .

ثانياً : الكتب

- ابو العباس العبرد واثره في علوم العربية ، للشيخ عزيمة ، دار المرشد الرياض .
- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للبناء ، تحقيق الشيخ علي محمد الضباع ط عبد الحميد حنفي .
- الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ، ط عيسى الحلبي ، ط المكتبة الثقافية ، بيروت - لبنان .
- احياء النحو لابراهيم مصطفى ، ط لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- اخبار ابي تمام للصولي تحقيق محمد بهجة البيطار ، ط الرقي بدمشق .
- الأشباه والنظائر للسيوطي ، ط ٢ حيدر آباد الركن .
- اصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق الاستاذين / احمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف .
- اعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق ابراهيم الابياري ، ط الهيئة المصرية للكتاب .
- اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه ، ط دار الكتب المصرية .
- الأفعال ، لابن القطاع ، ط ١ ، حيدر آباد الركن .
- الأفعال ، لابن القوطية ، مطبعة بنك مصر .
- الافصح في شرح أبيات مشكلة الاعراب للقارقي ، تحقيق سعيد الأفغاني ، ط مؤسسة الرسالة - بيروت .

- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ط ٢ حيدر اباد الركن ، وط طه عبد الرؤوف سعد .
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، لابن السيد البطليوسي ، ط الأديبة بيروت .
- الأمالي الشجرية ، لابن الشجرى ، ط ١ حيدر أباد الركن ، ط نار المعرفة بيروت .
- الامالي لابن القالي تحقيق محمد الأحمدي ط نار الكتب المصرية .
- امالي الزجاجة ، تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون ، ط الكويت .
- امالي السيد المرتضى ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، ط مصر .
- امالي ابي القاسم الهيلي ، تحقيق الدكتور محمد ابراهيم البنا ، ط مصر .
- املاء مامن به الرحمن للعكبرى ، ط مطبعة التقدم العلمية .
- أمثال العرب للمفضل الضبي ، تحقيق إحسان عباس ط ١ دار الرائد العربي .
- انباء الرواة للقنطري ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ط نار الفكر العربي القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت .
- الانصاف في مسائل الخلاف لسلا نبارى ، ط الاستقامة ، ط حجازى .
- الايضاح العضدى ، لأبي على الفارس ، تحقيق د . حسن الشاذلي فرهود - الرياض .
- ايضاح علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق الاستاذ مازن المبارك ، دار العروبة بمصر .
- بدائع الفوائد ، لابن قيم الجوزية ، ط المطبعة المنيرية بالقاهرة .
- البرهان للزركشي ، تحقيق الاستاذ محمد ابو الفضل ابراهيم ، ط ١ عيسى البابي الحلبي .

- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، ط مطبعة السعادة بمصر ، ط دار الفكر .
- تأويل مشكل القرآن لابن الدينوري ، تحقيق الاستاذ / السيد أحمد صقر ، ط عيسى البابي الحلبي ، ط ٢ دار الفكر .
- التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح مطبعة الحلبي .
- تحقيق النصوص ونشرها للاستاذ عبد السلام هارون ط ٢ مؤسسة الحلبي .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق د . محمد كامل بركات ط مصر .
- تفسير البحر المحيط لأبي حيان ، ط مطبعة السعادة .
- تفسير الطبري ، تحقيق احمد محمد شاكر ، ط دار المعارف .
- تفسير الكشاف للزمخشري ط عيسى الحلبي ، ط التجارية الكبرى .
- تفسير القرطبي ، ط دار الكتب المصرية .
- التكملة ، لابي علي الفارسي ، ط الرياض ، تحقيق حسن الشاذلي فرهود .
- الجامع الصغير في احاديث البشير النذير للسيوطي مطبعة مصطفى الحلبي .
- جبهة الامثال للعسكري ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ط المؤسسة العربية الحديثة .
- حاشية الخضرى على ابن عقيل ، ط مصطفى الحلبي .
- حاشية الدسوقي على المقني ، ط عبد الحميد احمد حنفي ، ومكتبة المشهد الحسيني .
- حاشية الصبان على الاشعوني ، ط عيسى البابي الحلبي .
- الحجة لابي علي الفارس ، تحقيق الدكتور شلبي سنة ١٣٨٥ هـ ، ١٩٦٥ م .
- خزنة الادب ، للبيغدادى ط بولاق ، وتحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .
- الخواص لابن جنبي ، تحقيق محمد علي النجار ، ط دار الكتب المصرية .
- دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، للشيخ عزيمة ، مطبعة السعادة ، مطبعة حسان .
- دراسات نقدية في النحو العربي ، للدكتور عبد الرحمن ايوب - ط الانجلو المصرية .
- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق د . شوقي ضيف ، وتحقيق د . محمد ابراهيم البنا .

- رصف البباني في حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق احمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - بدمشق .
- الرونى الأنف للسهيلى ، مطبعة الجمالية .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، تخريج الألبانى ، ط المكتب الاسلامى .
- سنن ابى داود ، ط دار الفكر - بيروت .
- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط دار الفكر - بيروت ط عيسى الحلبي .
- سنن الترمذى ، ط دار الفكر - بيروت .
- شذا العرف في فن الصرف للشيخ احمد الحلماوى ط ١١ .
- شرح ديوان الحماسة ، للتبريزى ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، الطبعة التجارية الكبرى .
- شرح الشاطبية ، لابن القاصع ، ط مصطفى فهمى .
- شرح الشافية ، للرضي ، تحقيق الشيخ محمد نور الحسن وزميليه ، مطبعة حجازى بالقاهرة .
- شرح الكافية ، لابن الحاجب ، ط المطبعة العامرة بالاستانة سنة ١٣٠٩ هـ .
- شرح الكافية ، للرضى ، ط المطبعة العامرة سنة ١٢٧٥ هـ .
- شرح المفصل ، لابن يعين ، مطبعة عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المتنبى - القاهرة .
- شرح الملوكى في التصريف ، لابن يعين ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ط المكتبة العربية بحلب .
- شفاء الغليل ، للشهاب الخفاجى ، المطبعة الوهبيية .
- شوان القرآن ، لابن خالويه ، ط الرحمانية .
- شواهد سيبويه للاستاذ راتب النفاخ ، ط دار الارشاد ، دار الأمانة .
- الصاحبى لأحمد بن فارس ، تحقيق احمد صقر ، ط عيسى الحلبي ، ط المطبعة السلفية .
- صحيح البخارى ، ط دار الفكر - بيروت .
- صحيح مسلم ، ط مصطفى الحلبي ، ط دار الفكر .

- طبقات الشافعية للسُّبكي .
- طبقات القراء ، لابن الجزرى ، تحقيق برجستراسر ، ط السعادة .
- الفاضل للمبرد ، تحقيق عبد العزيز الميمنى ، ط دار الكتاب المصرية .
- فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ، تحقيق مصطفى السقا وزملائه ، ط مصطفى الحلبي .
- فهارس سيويه ودراسة له ، للشيخ عزيمة ، ط السعادة .
- الكامل للمبرد ط التجارية الكبرى بمصر .
- كتاب الامثال لابن سلام تحقيق د . عبد المجيد قماش ، ط دار المأمون .
- كتاب سيويه ، ط بولاق ، وتحقيق عبد السلام هارون .
- كشف الظنون لحاجي خليفة ، ط دار العلوم الحديثة بيروت - لبنان .
- اللباب في تعريف الاعمال للشيخ عزيمة طه السعادة .
- لسان العرب ، لابن منظور ، ط بولاق ، ط دار صادر - بيروت .
- مجالس ثعلب ، تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون ، ط دار المعارف .
- مجمع الامثال ، للميداني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط دار القلم بيروت .
- المحتسب لابن جنبي ، ط المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية .
- المخص لابن سيده ، ط بولاق .
- المذكر والمؤنث ، لابي بكر بن الانبارى ، تحقيق الشيخ عزيمة ، وتحقيق د . الجنابى .
- المستقصى في امثال العرب للزمخشري ، ط ٢ دار الكتب العلمية - بيروت .
- مشكل اعراب القرآن ، للقيسي ، تحقيق ياسين محمد السواس ، ط دمشق .
- معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق محمد علي النجار ، ط الدار المصرية .
- معجم الادباء لياقوت الحموى .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ط مطابع الشعب .
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى للدكتور أ .ى . ونسك ومجموعة من المستشرقين ط لندن .
- المغني في تعريف الاعمال للشيخ عزيمة ، ط ٣ مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، لابن هشام ، تحقيق وطبع محمد محي الدين عبد الحميد .
- المقتضب ، لابي العباس المبرد ، تحقيق الشيخ عزيمة ، ط / عالم الكتب ، بيروت .
- مقدمتان في علوم القرآن ، لمجهول ، ولابن عطية ، تحقيق آرثر جفرى ، مطبعة السنة المحمدية .
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق فخر الدين قباوة . ط دار الآفاق الجديدة بيروت .
- من اسرار اللغة ، د . ابراهيم انيس - طبعة الانجلو المصرية .
- المنصف شرح التصريف ، لابن جنبي ، تحقيق ابراهيم مصطفى ، وعبد الله امين - ط مصطفى الحلبي .
- موقف النخلة من الاحتجاج بالحديث ، د . خديجة الحديثي ، طبعة منشورات وزارة الثقافة والاعلام - الجمهورية العراقية .
- نتائج الفكر للسهيلي ، تحقيق د . محمد ابراهيم البنا - طبعة ليبيا .
- نزهة الالباء ، لابن الانباري ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، طبعة نهضة مصر .
- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تحقيق الشيخ علي محمد الضباع الطبعة التجارية الكبرى .
- النهاية في غريب الحديث والاثار ، لابن الأثير ، تحقيق د . الطناحي ، د . الزاوي ، ط دار الفكر .
- همع الهوامع ، للسيوطي ، تحقيق د . عبدالعال سالم مكرم ، طبعة دار المعرفة - لبنان .
- الوجيز في علم التصريف ، لسلاَّبَارِي ، تحقيق د . علي حسين التواب ، ط دار العلوم .

x

x

x

فهرس الموضوعات

المقدمة (١ - ٦)

- ١ - موضوع البحث وأسباب اختياره
- ٢ - الصعوبات التي واجهت البحث
- ٣ - خطة البحث
- ٤

التمهيد (٢ - ٢٧)

المبحث الأول : حياة الشيخ .

- ٧ - اسمه ونسبه
- ٧ - مولده ونشأته
- ٨ - حياته الاجتماعية وتدرجه الوظيفي
- ١١ - صفاته الجسمية والنفسية
- ١٢ - هوايته
- ١٢ - وفاته

المبحث الثاني : ثقافته .

- ١٤ - مكوناته الثقافية
- ١٤ - عناصر ثقافته الشخصية
- ١٥ - مختارات الشعرية والنثرية
- ١٥ - وصف عام للمختارات
- ١٦ - تحليل للمختارات
- ١٧ - نماذج من المختارات

المبحث الثالث : آثاره العلمية :

- ٢٢ - ١ - في مجال الفهرسة
٢٥ - ٢ - في مجال التحقيق
٢٥ - ٣ - في مجال التأليف

الباب الأول

جهود الشيخ في الفهرسة

(٣٠ - ١٩١)

- ٢٨ مدخل
الفصل الاول - الفهارس المنشورة (٣٢ - ١٤٧)

المبحث الأول : فهارس المقتضب للمبرد

٢٩-٦١

- ٢٩ وصف عام -
٣٠ تقسيم الفهارس إلى مجموعتين -
٣٠ تحليل المجموعة الأولى -
٣٤ تحليل المجموعة الثانية -
٣٥ أ - فهارس الموضوعات النحوية
٤١ ب - فهارس الحروف والأدوات
٤٥ ج - فهارس المسائل الصرفية
٥٣ د - فهارس الموضوعات العامة
٦٠ ملحوظات عامة على فهارس المقتضب

المبحث الثاني : فهارس سيويه

٦٢-١٢٦

- ٦٢ وصف عام للكتاب -
٦٢ مراحل صنع الفهارس -

٦٤	عرض عام للفهارس	-
٦٧	ظواهر تلفت النظر في الفهارس	-
٦٧	فهارس أئمة الشيخ صنعها	-
٧٢	تحليل الفهارس	-
٧٢	أ - فهرس مسائل النحو	-
٧٦	ب - فهرس الحروف والأدوات	-
٨٢	ج - فهرس مسائل الصرف	-
٩٣	د - فهارس متنوعة	-
٩٦	هـ - فهرس من القرآن الكريم	-
١٠٢	و - فهارس الشعر	-
١٢٠	ز - فهارس أخرى	-

المبحث الثالث : فهارس مسائل النحو في كتاب معاني القرآن

١٣٥	للقراء	-
١٢٧	وصف عام	-
١٢٩	ملحوظات	-

الفصل الثاني : الفهارس غير المنشورة (١٣٦ - ١٧٧)

١٣٦	وصف لبطاقات هذه الفهارس	-
١٣٧	الفهارس التي ذكرها الشيخ في مقدمته لفهارس سيوييه	-
١٣٩	فهارس لا وجود لها في مكتبته بالرغم من ذكرها	-
١٤٠	فهارس موجودة لم يذكرها الشيخ	-
١٤١	تقسيم الفهارس غير المنشورة	-
١٤١	المجموعة الأولى : فهارس مسائل النحو والصرف	-
١٤٢	أ - نقول نصيحة من صادر مختارة	-
١٥٥	ب - إشارة إلى مواضع مسائل نحوية	-

١٦٦	المجموعة الثانية : فهارس الكتب	-
١٦٧	١ - خزانة الأدب	
١٦٨	٢ - الروض الأئنف	
١٧١	٣ - الكامل وشرحه	
١٧٤	٤ - البحر المحيط	
١٧٥	٥ - حماسة البحترى	

الباب الثانى

جهود الشيخ فى التحقيق

(١٧٨ - ٢٠٣)

١٧٨	مدخل	
-----	-------	------	--

الفصل الأول : تحقيق المقتضب (١٦٤ - ٢٢١)

١٧٩	وصف عام	-
١٧٩	موضوعات الدراسة التى صدر بها التحقيق	-
١٨٣	ملحوظات على الدراسة	-
١٨٨	بين الدراسة فى التحقيق ورسالة الشيخ عن المبرد	-
١٩٢	حول التحقيق	-
١٩٣	ملحوظات على التحقيق	-

الفصل الثانى : المذكر والمؤنت لابن الانبارى (٢٠٤ - ٢٢٠)

٢٠٤	وصف عام	-
٢٠٤	عرض للدراسة التى صدر بها التحقيق	-
٢٠٧	ملحوظات على الدراسة	-
٢١٢	ملحوظات على التحقيق	-

الباب الثالث

جهود الشيخ في التأليف

(٢٦١ - ٣٤٧)

٢٢١ مدخل :

الفصل الأول : المقالات (٣٤٧ - ٣٥٩)

٢٢٣ المقالات مجموعتان -

٢٢٣ المجموعة الأولى : عرض عام -

٢٢٨ المجموعة الثانية : تحليل -

٢٢٩ ١ - حول كتاب الرد على النحاة

٢٣٢ ٢ - النحو بين التجديد والتقليد

٢٥٥ ٣ - أبو حيان وحره المحيط

الفصل الثاني : الكتب (٣٤٧ - ٣٦٠)

٢٦٠ المبحث الأول - أبو العباس المبرد وأثره في علم العربية

٢٦٠ تحليل مباحث الكتاب :

٢٦٢ الخصومة بين المبرد وشعلب

٢٦٧ لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته

٢٦٩ بين المبرد والقراء

٢٧١ مذهب المبرد بين القياس والسماح

٢٨٣ آثار المبرد

٢٩٧ خاتمة الكتاب

٣٠٤ نظرة تفويجية هامة

٣٠٧ المبحث الثاني - المغنى في تصريف الأفعال

٣٠٧ لمحة تاريخية

٣٠٨	عرض عام	-
٣٠٩	دراسة تحليلية	-
٣٢٢	المبحث الثالث : الباب من تصريف الأفعال	-
٣٢٣	لمحة تاريخية	-
٣٢٤	تحليل نفدي	-

الفصل الثالث : دراسات لأُسلوب القرآن الكريم (٣٤٧ - ٣٤٦)

٣٢٦	وصف عام	-
٣٢٩	تحليل مراحل عمل الكتاب	-
٣٣٠	١ - مرحلة الجمع والاعداد	-
٣٣١	٢ - مرحلة التأليف	-
٣٣١	ملحوظات حول الاطار العام للكتاب	-
٣٣٣	مظاهر من التداخل من موضوعات الكتاب	-
٣٣٩	ملحوظات حول مصادر الكتاب	-
٣٤٢	ملحوظات حول منهج الكتاب	-
٣٤٤	نظرة على المادة العلمية للكتاب	-
٣٥٠-٣٤٨	الخاتمة	-

٣٦٢ - ٣٥١

الفهارس :

٣٥١

١ - المصادر والمراجع

٣٥٧

٢ - الموضوعات